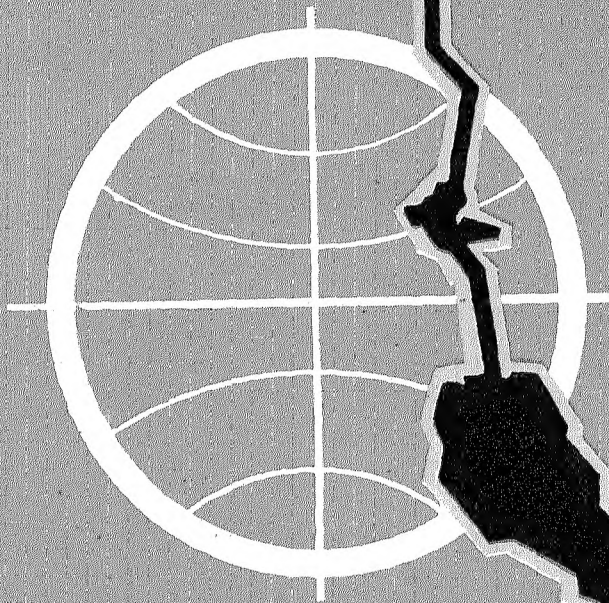


عبدالرؤف أحمد عمرو



قناة السويس
في العلاقات الدولية
١٨٦٩-١٨٨٣



قناة السويس في العلاقات الدولية ١٨٦٩ - ١٨٨٣

عبد الرؤوف أحمد عمرو



المكتبة والمركز القومي للدراسات والبحوث

١٩٧٨

إهداء

الى اخي عمرو احمد عمرو ٠٠ رفيق الطريق ٠٠ في الحياة ٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تناولت هذه الرسالة « قناة السويس فى العلاقات الدولية » من ١٨٦٩ - ١٨٨٣ . وهى فترة قصيرة من تاريخ مصر الحديث ، وعلى الرغم من قصرها ، فانها ذات أهمية بالغة فى تطور تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، اذ كانت مسألة قناة السويس موضوعا هاما فى السياسة الدولية منذ افتتاحها - فى ١٧ من نوفمبر ١٨٦٩ - بل وظلت هذه المسألة موضوعا يشغل أذهان المؤرخين والباحثين فى تاريخ الشرق الأوسط ، كما كانت مسألة قناة السويس منذ ما يزيد عن مائة عام ولا تزال ذات أهمية خاصة تتركز حولها السياسة العالمية ان لم تكن هى محورها فى منطقة الشرق العربى .

وكانت قناة السويس منذ افتتاحها سنة ١٨٦٩ للملاحة البحرية العالمية موضوع مناقشة بين بريطانيا وفرنسا كما أصبحت تهتم الدول الأوروبية منذ بداية عصر « السباق الاستعماري » فى قارتى آسيا وأفريقيا ، وقد أدركت الدول الأوروبية مدى أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية باعتبارها أقصر الطرق المائية التى تصل بين هذه الدول الأوروبية ومستعمراتها فيما وراء البحار حيث تعتبر هذه المستعمرات المصدر الأول للمواد الخام اللازمة للصناعة الحديثة الآلية ، والسوق الكبرى لتصريف منتجات هذه الصناعة ، ومن ثم اشتد التنافس بين الدول الأوروبية بصفة عامة وبين بريطانيا وفرنسا بصفة خاصة باعتبار أن من يسيطر على القناة يستطيع بعد ذلك أن يدافع عن مستعمراته فيما وراء البحار ، ويوطد نفوذه فى تلك المستعمرات الجديدة .

كانت سياسة الحكومة البريطانية فى القرن التاسع عشر هى المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها ، ولكنها بدأت تغير سياستها بعد افتتاح قناة السويس ، اذ حرصت على زيادة نفوذها فى مصر ، وكانت تنتهز كل فرصة لدعم هذا النفوذ ، وبصفة خاصة بعد أن واثتها الفرصة ؛ واشترت

أسهم مصر في قناة السويس في ٢٥ من نوفمبر ١٨٧٥ ، وساعدها في ذلك عدم الاستقرار السياسي في فرنسا. الذي كانت تعاني منه على أثر هزيمتها في سيدان ١٨٧٠ ، ودخول القوات الألمانية الاراضى الفرنسية ، وتوقيع معاهدة فرانكفورت ١٨٧١ التي فرضت على فرنسا قيودا تحد من قوتها فضلا عن انتزاع اقليمي الالزاس واللورين عماد الاقتصاد الفرنسى . وانتهزت بريطانيا هذه الفترة التي تمر بها فرنسا التي كانت تنتهج سياسة خارجية تقوم على عدم الزج بنفسها في حرب خارجية خوفا من هجوم ألمانيا عليها ، وأصبح هذا مؤكدا حين توترت العلاقات بين البلدين في ١٨٧٥ لدرجة أن فرنسا استنجدت ببريطانيا وروسيا لدرء هذا العدوان الألماني عنها .

استغلت بريطانيا هذا الاتجاه الجديد للسياسة الخارجية لفرنسا فأقدمت على تحقيق خطوات تلت شراء أسهم مصر في شركة قناة السويس وهى .

- ★ إيفاد البعثات المالية الرسمية الى مصر تارة منفردة وتارة أخرى بالاشتراك مع فرنسا وتارة ثالثة بالاشتراك مع الدول الاوربية .
- ★ تعيين مراقبين للمالية المصرية أحدهما : بريطانى والآخر فرنسى .
- ★ انشاء صندوق الدين الموحد .
- ★ تشكيل الوزارة الاوربية ، وزير المالية فيها بريطانى .
- ★ احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص ١٨٧٨ وهذه خطوة لها ما بعدها فى قناة السويس .

وحرصت الحكومة البريطانية بعد سنة ١٨٧٨ على زيادة نفوذها ودعمه في مصر ، واتخذت من الأزمة المصرية ١٨٨١ - ١٨٨٢ ذريعة لتحقيق سياستها الاستراتيجية في مصر ، فعمدت على استمرار الأزمة المصرية وزيادة تفاقمها حتى تتخذ من هذا التفاقم ذريعة للتدخل في مصر لتحقيق أهداف ثلاثة :

أولا : احتلال قناة السويس احتلالا عسكريا .

ثانيا : الحد من النفوذ الفرنسى في قناة السويس .

ثالثا : القضاء على الجيش المصرى قضاء تاما حتى لا يكون عامل اقلق لها حين يتم فرض نفوذها على مصر بصفة عامة وقناة السويس بصفة خاصة .

وفي هذه الفترة ١٨٦٩ - ١٨٨٢ شهدت مصر صنوفا من الضغوط الخارجية والداخلية وذلك نتيجة للارتباكات المالية التي تعرضت لها مصر ابان حكم الخديو اسماعيل وكانت هذه فى مقدمة العوامل التي ساعدت بريطانيا على دعم نفوذها فى مصر ، فصفقات القروض المالية التي عقدها الخديو اسماعيل تباعا مع المصارف الاوربية ، والبعثات المالية الرسمية التي أوفدتها أوروبا الى مصر .

وكان طبيعيا أن يتصدى الشعب المصرى لكل هذه الضغوط فبدأت قوى

المعارضة المصرية يظهر في أواخر حكم الحديو اسماعيل ، ذلك نتيجة للتدخل المالى والسياسى الأوربى فى شئون مصر الداخلية ، وبفضل استنارة الرأى العام المصرى التى حدثت نتيجة عوامل عديدة ظهرت فى المجتمع المصرى منها : تعاليم جمال الدين الافغانى وتلاميذه الذين حملوا مشعل فكره من بعده ، وظهور الصحافة المصرية وانتقاداتها لسياسة الحديو اسماعيل ، ثم تصرفات قناصل الدول الاوربية فى مصر ، ولكن الفضل الأكبر يرجع الى طائفة المثقفين الذين ازدادت أعدادهم زيادة كبيرة بسبب التوسع فى التعليم والمضى فى ايفاد البعثات التعليمية الى أوربا ، فأخذ هؤلاء وأولئك يستنهضون الشعب المصرى ويشعرونه بمدى الظلم الذى يعيش فيه . كل هذه العوامل كانت الدافع للظهور قوى المعارضة التى أصبحت من القوة بمكان لدرجة أن الحديو اسماعيل بدأ يستميلها اليه وينضم الى صفوفها .

لكن الدول الاوربية بصفة عامة وبريطانيا وفرنسا بصفة خاصة أرادت راد قوى المعارضة المصرية فى مهدها ، اذ استيقظ الشعب المصرى وظهرت الصحافة الوطنية ، وشعر الشعب بمدى ما كان يعيش فيه من ظلم وغبن واضطهاد ، وهب يدافع عن نفسه ، هذا الظلم والاضطهاد ، ويطالب لنفسه بالحياة النيابية الدستورية حتى يضع حدا لدكتاتورية الحديو توفيق وبطانته من الأوربيين الذين سلبوا الشعب كل موارده تقريبا ، وعاثوا فى مصر فسادا ، ولكن الدول الاوربية وفى مقدمتها دولتى بريطانيا وفرنسا وقفنا من هذه الامانى والمطالب موقف العداء ، فى الفترة ١٨٨١ - ١٨٨٢ ومن ثم قامت فى مصر الحركة الوطنية معلنة الثورة ضد التدخل الاوربى ، مطالبة بالاصلاح الشامل لشتون مصر الداخلية - واذا كان الشعب المصرى عرف هذه الحركة الوطنية « بالثورة العربية » نسبة الى زعيمها أحمد عرابى فقد نرى الدول الاوربية . وخاصة بريطانيا وفرنسا عرفت هذه الحركة الوطنية - المناهضة لسياستها فى مصر - بالآزمة المصرية ووصفت زعماءها بأنهم متمردون عصاة .

أما بالنسبة لأهمية قناة السويس للشعب المصرى فإن الوضع يختلف كثيرا حيث كان موقفه موقف المدافع أمام هذه القوى المتصارعة . وكانت قناة السويس ترتبط ارتباطا وثيقا بالحركة الوطنية ، وعلى اثر اشتداد ساعدها دعت فرنسا وبريطانيا الى ضرورة بحث هذه الآزمة فى مؤتمر دولى أوربى يعقد بالاستانة لوضع أنسب الحلول السلمية لهذه الآزمة . والحق أن الدعوة الى عقد هذا المؤتمر كان نتيجة لتنافس دولتى فرنسا وبريطانيا ، وكان بديلا لاصطدامهما حربيا على أرض مصر وبسببها .

وفى هذا المؤتمر (٢٣ يونيه - ١٧ أغسطس ١٨٨٢) لعبت الدبلوماسية البريطانية أنشط أدوارها وذلك باتباع سياسة خارجية مزدوجة ، اذ كانت بريطانيا تعلن غير ما تضمهر ، وتظهر غير ما تبطن ، فسياساتها ظاهرها الاعتراف بالمخ « الآزمة المصرية » وباطنها تمهيد الطريق لفرض الاحتلال على مصر ،

بل والافراد بهذا الاحتلال ، واتخذت الدبلوماسية البريطانية من هذا المؤتمر ستارا لتخفي فيه حقيقة نواياها العدوانية تجاه مصر ، فقد استطاعت بريطانيا أن تفتح الدول الأوروبية - فى ذلك الوقت - بفساد الحكم والأوضاع القائمة فى مصر ، وضرورة العمل على تغييرها حتى تستقر الأحوال بها والقضاء على أسباب الاضطراب والفوضى .

وفى الحقيقة لم تكن هناك فى مصر أى فوضى أو اضطراب انما كانت هناك ثورة قومية ضد عوامل التسلط الأوربي وعلى تلك الحركة النورية التى عرفت فى تاريخ مصر الحديث « بالثورة العراقية » بينما اعتبرتها بريطانيا بأنها حركة تمرد وعصيان وصفت زعماءها بالعصاة المتمردين ، والحارجين على مشيئة السلطان العثماني عصاة لأوامر الحديو توفيق الذى كان أداة طيعة لينة فى يد قناصل الدول الأوروبية كما اعتبرت بريطانيا مبادئ الثورة العراقية بأنها مبادئ هدامة شبر الشعب والاضطراب وبث الفرقة بين طبقات الشعب المصرى ، وادعت بريطانيا - باطلا - أن استقرار الأمور بمصر لا يتأتى الا بالقضاء على تلك الحركة الفوضوية وكذا التخلص من زعمائها ومعترفة بأن مبادئهم تتنافى مع مصلحه الدول الأوروبية وتمثل خطرا بالغاً على الأجانب بمصر ، ورات بريطانيا بأنه لا حل « للآزمة المصرية » المفتعلة الا باحتلال مصر وإقامة حكم يعود بمصر الى ما كانت عليه ، وحيث تصبح مصر مزروعة للقطن وسوقا للمنتجات البريطانية ، وتطمئن بريطانيا الى سيطرتها العسكرية على قناة السويس وسيناء باعتبارهما المدخل الشرقى لمصر .

ولما كان موضوع الرسالة « قناة السويس فى العلاقات الدولية ١٨٦٩ - ١٨٨٣ » كان لابد أن اتبع مدى التنافس الاستعماري الذى تركز حول قناة السويس وبين الدول الأوروبية بصفة عامة وبين دولتى فرنسا وبريطانيا بصفة خاصة فى الفترة من ١٨٦٩ - ١٨٨٣ .

ومن ناحية أخرى حاولت أن أربط موضوع مؤتمر الآستانة المنعقد نى ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ بموضوع التنافس الاستعماري حول مسألة قناة السويس، إذ أن المؤتمر لم يعقد الا حينما وصلت التيارات السياسية الأوروبية مرحلة بالغة من التصارع والاندفاع الاستعماري ، وجاءت الدعوة الى عقد المؤتمر كحل بديل للصدام المسلح بين دولتى بريطانيا وفرنسا صداما مسلحا على بطاح الأراضى المصرية ، وهذا ما كانت تخشاه الحكومة البريطانية ، ولهذا قبلت الاشتراك فى المؤتمر خشية أن تكون الأزمة المصرية سببا مباشرا فى وقوع الصدام مع فرنسا أو مع غيرها من الدول الأوروبية الأخرى ، وإذا كانت الحكومة البريطانية قبلت الاشتراك فى مؤتمر الآستانة فانما فعلت هذا حتى لا تظهر أمام المجتمع الدولى الاوربي أنها خارجة عن الاجماع الاوربي ، وهى فى نفس الوقت تدرك تماما أنها سوف تتخذ من المؤتمر ستارا لتخفي به حقيقة نواياها العدوانية ، وهى - بدون

شك - قادرة على هذا اذ لا نعوزها الحيل والأسانيد واستغلال كل الظروف المتاحة وغير المتاحة بل وخلق الظروف التي تخدم مصالحها وتحقق أطماعها وأهدافها .

لهذا لم يكن المؤتمر الذي عقد في الآستانة في ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ الا نتيجة لتلك الصراعات الدولية حول مسألة قناة السويس التي برزت أهميتها العالمية منذ اليوم الأول لافتتاحها ، ولقد كان لكل دولة من الدول الأوروبية المشتركة في المؤتمر « بريطانيا - فرنسا - روسيا - ألمانيا - إيطاليا - النمسا » اتجاه في سياستها الخارجية يتناقض الى حد ما مع السياسة الخارجية لبقية الدول . وإذا ما تتبعنا بإيجاز سريع السياسة الخارجية لكل دولة من هذه الدول ندرك يقينا أن مؤتمر الآستانة ما هو الا مائدة ائتمر حولها مندوبو هذه الدول للحيلولة دون وفور قناة السويس في يد دولة ما دون غيرها من بقية الدول ، ولهذا كان أول قرار صدق عليه الأعضاء المؤتمر في الجلسة الثانية - ٢٥ يونيو - هو « ميثاق انتفاء الغرض - الشخصي » Self-denying protocol الذي يقضى بعدم تمكين أى دولة من الدول الحصول على أى مكسب من المكاسب فيما يتعلق بمصر .

بريطانيا :

بدأت الحكومة البريطانية تهتم بقناة السويس بهدف احتلالها - وذلك منذ اليوم الأول لافتتاحها ، حيث كانت القناة ذات أهمية بالغة لها بصفتها دولة تعتمد في رخائها وارتفاع مستوى المعيشة بها على تجارتها الخارجية فضلا عن أهميتها لها من الناحية الاستراتيجية اذ أنها - بريطانيا - كانت دائما في حاجة الى القناة لحماية مستعمراتها فيما وراء البحار ، فضلا عن انشاء مستعمرات جديدة لها في قارتى آسيا وأفريقيا .

ولقد وضحت أهمية قناة السويس كطريق مائي الى مستعمراتها فيما وراء البحار عندما اضطرت بريطانيا الى ارسال النجدة العسكرية الى الهند عبر الأراضي المصرية سنة ١٨٥٧ (وكانت القناة لم يتم حفرها آنذاك) لاختداد حركة تمرد قامت في الهند بمدينة دلهي يوم ١٠ مايو سنة ١٨٥٧ حيث قتل ما يربو على الأربعة آلاف جندي بريطاني ، ولم تستطع بريطانيا أن تسارع لنجدة القوات البريطانية المحاصرة بالهند الا بعد مرور ثلاثة أشهر .

وتوالى الأحداث الدولية التي جعلت بريطانيا تزدد اقتناعا بأهمية قناة السويس (١) ، ليس من أجل الدفاع عن مستعمراتها فيما وراء البحار انما هجوما

(١) لم يرجع اهتمام بريطانيا بمصر منذ التتاج ثاة السويس - ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ والمما هذا الاهتمام منذ حملة يونايبرد على مصر ١٧٩٨ اذ حرصت بريطانيا حينذاك على المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها وكانت بريطانيا تعتقد ان دولة روسيا القيصرية تسعى دائما الى نهب املاك السلطان « الرجل المريض » بغية الوصول الى البحار الدافئة .

وبوسعا في قارتي آسيا وأفريقيا اللتين صارتا - حينذاك - نهبا للاستعمار العالمي . ثم ظهرت مرة أخرى مدى حاجة بريطانيا الى قناة السويس عندما اضطرت الى ارسال حملة عسكرية تأديبية سنة ١٨٦٧ الى الحبشة عندما سجن ملكها « تيودور الثاني » Theodorus II القنصل البريطاني « كامرون » . من أجل ذلك كانت بريطانيا توقن تماما مدى الخطورة التي تتعرض لها هي ومستعمراتها اذا ما استطاعت دولة معادية لها السيطرة على مصر ، وبالتالي على قناة السويس ، ولهذا حرصت بريطانيا على منع أية دولة أوروبية من احتلال مصر ، اذ يتعارض هذا مع مخطتها بقصد احتلال مصر في النهاية .

وحينما لاحت في الأفق فرصة تتيح لها التدخل في شئون مصر الداخلية لم تتوان بريطانيا - لحظة لاغتنامها - فحينما اشتدت الضائقة المالية بالحكومة المصرية ١٨٧٥ عرض الحديو اسماعيل على البيوت المالية شراء نصيب مصر في أسهم شركة قناة السويس عندئذ . سارعت الحكومة البريطانية لاثاء الحديو عن عرمة ، واشترت أسهم مصر في شركة قناة السويس بمبلغ أربعة ملايين جنيه سنة ١٨٧٥ ، وكانت هذه الصفقة ذات المابع سياسى للتدخل البريطانى في شئون مصر الداخلية .

بدأت الحكومة البريطانية تسعى الى التغلغل في شئون مصر الداخلية بعد أن شترت أسهم مصر في شركة قناة السويس ، وذلك عن طريق ارسال البعثات المالية لبحث أحوال مصر المالية ، وتبع هذا تعيين العديد من الموظفين البريطانيين . ولم يكن هذا فحسب بل تعيين وزيرين أوروبيين في الوزارة المصرية ، ولهذا تمكنت بريطانيا وفرنسا من الوقوف ضد قوى المعارضة المصرية التي بدأ الحديو اسماعيل يستميلها اليه بغية الحد من النفوذ الأجنبى في مصر ، ولكن بريطانيا وفرنسا رآيا في مسلك الحديو اسماعيل خطرا على نفوذها في مصر ، وكان هذا دافعا لهما بأن يقررا عزله عن العرش ، وتعيين ابنه محمد توفيق خديو مصر الذى ما فتأ أن ارتضى في أحضان الدولتين - البريطانية والفرنسية - بغية المحافظة على عرشه .

وتتوالى الأحداث بعد ذلك ويشتد الصراع بين القوى الوطنية الثورية وبين القوى الاستعمارية الأوروبية ، وحرصت الحكومة البريطانية على أن تحقق لنفسها أهدافا أهمها :

أولا : تنحية فرنسا عن مسألة قناة السويس حتى لا تكون عقبة أمامها حين تقدم على احتلال قناة السويس احتلالا عسكريا .

ثانيا : تنحية الحكومة العثمانية كذلك عن الأزمة المصرية وعدم تمكينها من تنفيذ قرار مؤتمر الآستانة الصادر فى ١٥ يوليو وحتى لا يعارض النفوذ البريطانى في مصر ، اذ أن بريطانيا عقدت العزم على احتلال مصر .

ثالثا : عدم تمكين المؤتمر من اتخاذ أى قرار بشأن مسألة الاشراف الدولى على قناة السويس ، حتى لا تصطدم بريطانيا بالدول الاوربية اذ أنها وضعت خطنها على أساس استمرار احتلالها لمصر .

رابعا : القضاء على الجيش المصرى الذى اشتد ساعده وسلب كل سلطة شرعية من الحديو وحتى لا يكون عامل اطلاق لاستمرار الاحتلال .

خامسا : العمل دبلوماسيا على الزج بأعضاء المؤتمر فى مناقشات جدلية بغية كسب المزيد من الوقت حتى تتمكن قواتها من تنفيذ الخطة الاستراتيجية لاحتلال قناة السويس ودخول قواتها القاهرة .

فرنسا :

واذا كانت هذه وجهة نظر الحكومة البريطانية ازاء ما عرف - حينذاك - بالأزمة المصرية ، فإن الحكومة الفرنسية كانت لها وجهة نظر أخرى تتعارض تماما مع السياسة الخارجية لبريطانيا ، ففرنسا كانت ترى أنه ليس ثمة داعيا للتدخل العسكرى المباشر فى شئون مصر الداخلية ، حينما عرضت عليها الحكومة البريطانية ارسال وحدات من الاسطول المشترك الى المياه المصرية وذلك على اثر تاليف وزارة محمود باشا سامى البارودى - فى ٤ من فبراير سنة ١٨٨٢ - واحتدام الخلاف بين الضباط المصريين والحديو على اثر التصديق على الأحكام الصادرة فى مؤامرة الضباط الشراكسة فى ١١ من أبريل سنة ١٨٨٢ وأرسلت بريطانيا وفرنسا المذكورة المشتركة فى ٢٥ من مايو سنة ١٨٨٢ الى الحكومة المصرية والى تتضمن تدخل الدولتين تدخلا صارخا فى شئون مصر الداخلية .

وعلى اثر فشل النتائج المرجوة من هذه المذكرة أن سقطت وزارة جامبتا فى ٣٠ مايو ١٨٨٢ واستندت الوزارة الفرنسية الى فريسنيه الذى انتهج - فى بادئ الأمر - سياسة تخالف سياسة سلفه .

وحرصا من الحكومة الفرنسية على عدم تمكين الحكومة البريطانية من الانفراد بحرية التدخل العسكرى المباشر فى شئون مصر الداخلية رأت - الحكومة الفرنسية - أن تدعو الى ضرورة عقد مؤتمر دولى أوربى لبحث الأزمة المصرية ، وقبلت الحكومة البريطانية الاشتراك فى هذا المؤتمر على الفور دون تردد .

وكان الفارق بين السياسة البريطانية والسياسة الفرنسية أن الأولى تنتهج سياسة مزدوجة (١) معلنه وتقوم على المناورة السياسية (٢) وغير معلنة وتقوم على الاستعداد العسكرى لفرض الاحتلال على قناة السويس .

أما النانية نهى على النقيض تماما من السياسة البريطانية وإن كان فريسنيه قد وجد أنه لا مناص من قبول مبدأ التعاون مع بريطانيا فى مسألة قناة السويس بدلا من أن يترك لها المجال مفتوحا للسيطرة على القناة على حساب

تدهور النفوذ الفرنسي فيها على والقضاء عليه منذ أن تولى فريستيه رئاسة الوزارة في أول فبراير ١٨٨٢ حول الأسس الآتية :

١ - عدم الزج بفرنسا في الأزمة المصرية حتى لا تصطدم عسكريا بالحكومة البريطانية على الأراضي المصرية وأصدر البرلمان الفرنسي قرارا في ١٠ من يوليو بانسحاب الاسطول الفرنسي من ميناء الاسكندرية الى بورسعيد .

٢ - اتباع سياسة خارجية نشطة تحول دون انفراد بريطانيا بحرية التدخل في مصر .

٣ - حرص الحكومة الفرنسية بعدم الزج بفرنسا في حرب خارجية وذلك لاضطراب حالة فرنسا الداخلية نتيجة للاضطراب السياسي ، وازدياد قوى المعارضة في البرلمان الفرنسي لسياسة الحكومة ازاء مصر ، وحتى لا تكون هناك فرصة امام عدوها الألماني بالانقضاض عليها في حالة وجود بعض القوات الفرنسية في قناة السويس ، وعدم مقدرة القوات الباقية بفرنسا على مقاومة الجيش الألماني .

وبناء على هذا جاءت دعوة فريستيه رئيس الوزارة الفرنسية في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ بضرورة عقد مؤتمر دولي أوربي لبحث الأزمة المصرية ، ووضع انسب الحلول السلمية لها .

وانتهزت الحكومة البريطانية كل فرصة لاحت في الأفق ، وعملت على تفاقم الأزمة المصرية حتى تتخفف من هذا التفاقم ذريعة للتدخل العسكري واستطاعت الحكومة البريطانية أن تمسك بزمام الأحداث حتى اجبرت فرنسا على أن تسير كرها منها - في فلكها وأملت عليها سياستها .

وكانت النتيجة أن استطاعت الحكومة البريطانية أن تزج بمؤتمر الاستانة المنعقد في ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ في مناقشات جدلية أبعد ما يكون عن بحث الأزمة المصرية بغية اكتساب الوقت ، حتى تستطيع وضع الأزمة المصرية - امام المؤتمر - كأم واقع لا مفر منه .

ونجحت الحكومة البريطانية - كذلك - في السعي لتمزيق وحدة الحكومة الفرنسية واحداث انشقاق يمين الرأي العام الفرنسي ، وبالفعل وفد مجلس البرلمان الفرنسي يعارض بشدة السياسة الخارجية لرئيس الحكومة ، ونتيجة لذلك سقطت وزارة فريستيه في ٢٩ من يوليو سنة ١٨٨٢ وأتى بعده مسيو ديكلوك ليؤلف وزارة جديدة ملتزمة امام البرلمان الفرنسي برفع يدها تماما عن الأزمة المصرية . وبذلك استطاعت الدبلوماسية البريطانية أن تحقق هدفها بالانفراد بحرية التدخل في مصر بعد اقضاء الدولة الفرنسية من طريقها .

إيطاليا :

أما موقف الحكومة الإيطالية الدبلوماسية من الأزمة فقد كان مختلفا بالنسبة لبقية الدول الأوروبية وحينما أدركت الحكومة الإيطالية أن الحكومة البريطانية تسعى إلى الانفراد - دون غيرها - بحرية العمل الحر في مصر قدم مندوبها في مؤتمر الآستانة في جلسته الثالثة المنعقدة يوم ٢٧ يونية اقتراحا يفضي بعدم إتاحة الفرصة لأي دولة من الدول الأوروبية بحرية العمل والانفراد بالتدخل المباشر في شئون مصر الداخلية طالما كان المؤتمر لا يزال منعقدًا .

ورأت الحكومة البريطانية أن تستميل إلى جانبها الحكومة الإيطالية بأن اقترحت اشتراك إيطاليا مع بريطانيا وفرنسا في الدفاع عن قناة السويس حتى تكف إيطاليا عن سياسة المعارضة للسياسة البريطانية في مصر ، ولكن الحكومة الإيطالية نزولا على رغبة الرأي العام اعتذرت - بدبلوماسية رقيقة في ٣٠ يوليو للحكومة البريطانية بعدم قبول هذا الاقتراح بحجة أنها لم تكن مستعدة للمشاركة في مثل هذا العمل من الناحية البحرية والحربية .

ألمانيا والنمسا :

كان موقف الحكومة الألمانية إزاء الأزمة المصرية مرهونا بسياساتها الخارجية وعلاقتها مع الدول الأوروبية الكبرى والسياسة الخارجية للحكومة الألمانية نتيجة للظروف التي أحاطت بوحدة الوطنية وسط الفارة الأوروبية . إذ نشأت الدولة البروسية قبل أن ينتصف القرن الثامن عشر ، وذلك بفضل السياسة التي التزم بها بسمارك صاحب السياسة التي اتسمت يومئذ بسياسة الدم والحديد ، وكان من أهدافه أن يضم إلى وطنه شعوب أوروبا الجرمانية باسم ألمانيا العظمى ، وطمع في أن يضم إليه النمسا تلك الدولة المتداعية كما كان يرى ضرورة ضم هولندا لأنها أضغر من أن تحمي نفسها في مصطرع الدول المحيطة بها . ولاح له أن تصفية الدولة العثمانية خير طريقة إلى المساواة على تنفيذ أهدافه هذه .

فإذا شجع روسيا على احتلال الآستانة ومضائق البسفور والدردنيل وشجع بريطانيا على احتلال مصر وقناة السويس أمكنه أن يتلحق الجرمان شرقا وغربا بغير عناء وحينما ثارت الدول الأوروبية مسألة تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية سنة ١٨٧٧ ، رأى المستشار الألماني أن هذا التقسيم خير ضمان للمحافظة على السلام الأوروبي وتفادي وقوع صدام مسلح بين الدول الأوروبية الكبرى فكان بسمارك يقترح أن تأخذ النمسا منطقة البوسنة والهرسك وتسيطر روسيا على منطقة شرق البلقان وتنفذ إلى منطقة البسفور والدردنيل وأن تأخذ بريطانيا مصر وتذهب فرنسا إلى تونس في شمال أفريقيا .

خشيت الحكومة البريطانية عواقب الالتزام بالاقتراح الألماني سنة ١٨٧٧ ، وخاصة أن الرأي العام البريطاني كان يعتقد أن المستشار الألماني غير مخلص .

فى هذا الاقتراح اعتقادا منه أن الدوافع غير بريئة فهو يريد أن يدفع ببريطانيا الى مصر كى تؤيده فى الاستيلاء على هولندا .

وحدث تغيير جذرى فى السياسة الخارجية للحكومة الألمانية حينما وصلت الأزمة المصرية - مع بداية عام ١٨٨٢ - الى مرحلة هامة فى السياسة العالمية فأعلن بسمارك « لأمبتهل » السفير البريطانى ببرلين : بأنه مستعد لتأييد بريطانيا فى سياستها ازاء مصر لأن مصلحة ألمانيا أن يتفوق النفوذ البريطانى على النفوذ الفرنسى فى مصر .

ولكن برغم هذا فقد وقفت الحكومة الألمانية ضد الأطماع البريطانية فى مصر موقفا متشددا طيلة فترة انعقاد مؤتمر الآستانة - من ٢٣ يونيه الى ١٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ واستطاعت الحكومة البريطانية بدبلوماسيتها - أن تستميل الى جانبها الحكومة الألمانية وانقلبت بذلك معاصرة بسمارك الى مياسرة وذلك بعد أن أصبح موقف بريطانيا مغايرا لموقف فرنسا ازاء الأزمة المصرية .

وإذا كانت حكومة بريطانيا - دون غيرها من الدول الاوربية - قد فشلت فى الحصول على تفويض من المؤتمر فى بادئ الأمر بحرية العمل الحربى فى قناة السويس الا أنها استطاعت الحصول على موافقة الدول الاوربية الممثلة فى مؤتمر الآستانة بحرية العمل الحربى فى مصر ، ولكن على مسئوليتها الشخصية ، وبشرط أن يعاد بحث الأزمة المصرية بعد نجاح المساعى التى تقوم بها الحكومة البريطانية فى العمل على عودة الأحوال الى سابق عهدها بمصر من حيث الأمن والاستقرار .

وكانت سياسة حكومة النمسا تقوم على انتهاز السياسة الخارجية لحكومة ألمانيا فضلا عن التزامها بالسير فى فلك السياسة الألمانية تنفيذا للتحالف السياسى فيما بينهما . لذلك عارضت حكومة النمسا الاقتراح الذى تقدمت به الحكومة البريطانية للمؤتمر فى جلسته المنعقدة يوم ٦ يوليو والذى يقضى بضرورة تدخل السلطان العثمانى فى شئون مصر تدخلًا حربيا . وعارضت النمسا هذا الاقتراح تأييدا لوجهة نظر بسمارك الذى رأى أن مثل هذا الاقتراح يعد بمثابة فرض الوصاية الاوربية على السلطان .

ومرة أخرى أيدت النمسا الحكومة الألمانية فى الاقتراح الذى يقضى بتدويل الاشراف والدفاع عن قناة السويس ، وغضبت بريطانيا من موقف بسمارك المتشدد ضدها ، وإن كانت شديدة الحرص على استمرار العلاقات الطيبة مع الحكومة الألمانية .

ولكن بعد سقوط وزارة فريسنه فى ٢٩ من يوليو سنة ١٨٨٢ والتزام الوزارة الجديدة برياسة ديكلرك بعدم منازعة بريطانيا اطماعها فى قناة السويس، حدث تغيير جذرى فى السياسة الألمانية وكذا السياسة العامة لحكومة النمسا ،

اذ تقدمت مجموعة دول شمال أوروبا باقتراح يقضى بإنهاء أعمال المؤتمر في ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ وترك الأزمة المصرية برمتها الى الحكومة البريطانية على مسئوليتها الخاصة .

الروسيا :

كان موقف حكومة القيصر الروسية مختلفا تماما ، فهي تهتم بكل المسائل الخاصة بالدولة العثمانية ، وبمصر وممتلكاتها ، اذ كانت تعتبر نفسها وريثة لممتلكات السلطان الاوربية - في وقت أصبحت الدولة العثمانية معرضة لانتهاك الدول الاوربية الكبرى .

وكانت بريطانيا تقف دائما في وجه التوسع الروسى في أوروبا وتعارضه وتحول دون وصول وحدات الاسطول الروسى الى المياه الدافئة حتى لا يقع العالم الاسلامى في قبضتها ، ولهذا رأت روسيا أن تترك المجال أمام بريطانيا كى نحد من نشاطها الاستعماري خارج ممتلكات السلطان الاوربية ، ولا تقف معارضة لها اذا ما سمعت بريطانيا لمد نفوذها الاستعماري الى قلب القارة الافريقية ، وتشجيعها على بسط نفوذها على مصر بل على وادى النيل جنوبا حتى لا تزاحمها روسيا في منطقة البسفور والدردنيل والشواطئ الشمالية للبحر المتوسط .

فمنذ أوائل عهد القيصر نيقولاى رأت روسيا أن تنصرف بريطانيا بجهودها الاستعمارية - دون معارضة منها - الى وادى النيل في حالة اذا ما وافقت على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، ولقد حدث أن تقدمت حكومة روسيا بالفعل بذلك العرض الى بريطانيا قبيل حرب القرم ، وفي سنة ١٨٧٦ حين ثارت مشكلة « الرجل المريض » في أوروبا مرة أخرى كانت روسيا دائما تعتبر مصر من نصيب بريطانيا كما تجعل منطقة الشام من نصيب فرنسا ، هذا اذا وافقت الحكومة البريطانية على اقتراح الحكومة الروسية لى تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية .

على أن اصرار الحكومة البريطانية على موقفها العدائي ازاء المشروعات والنوايا الروسية في الحرب التي نشبت سنة ١٨٧٧ بين الدولتين الروسية والعثمانية جعل العلاقات البريطانية الروسية أبعد ما تكون عن رضا حكومة القيصر ، فلقد تزعمت بريطانيا الجبهات التي تكونت ضد روسيا المناهضة سياستها الاستعمارية .

وظهر العداء سافرا بين الدولتين في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، اذ كان ذلك المؤتمر اذلالا كبيرا لروسيا حيث استطاعت بريطانيا الوقوف بجانب السلطان للحد من الشروط التي فرضتها روسيا عليه - وكانت النتيجة عدم فوز روسيا - برغم انتصارها على الدولة العثمانية عسكريا - بما كانت تحلم به .

حدث تحول جذري في السياسة الروسية ازاء اطماع بريطانيا في مصر ووفقت حكومة القيصر تصارض كل السياسة البريطانية في مصر . وظهر هذا بجلاء أثناء انعقاد مؤتمر الاستانة - في ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ - فلقد عارضت روسيا رغبة بريطانيا في تفويض المؤتمر بحرية التدخل في مصر ، ايدت روسيا كل رغبة ابدائها المؤتمر في التدخل الجساعي اذا لزم الامر ، استناعت حكومة القيصر لأعمال بريطانيا العدوانية صباح يوم ١١ يوليو بضربها مدينة الاسكندرية بمدافع أسطونتها الموجود حينذاك في ميناء الاسكندرية وأرسلت تعليماتها الى مندوبيها بمؤتمر الاستانة بالانسحاب من المؤتمر وعدم الاشتراك في جلساته طالما أن بريطانيا لا تقيم وزنا للرأى العام الاوربي - فضلا عن أنها ضربت بمهمة مؤتمر الاستانة عرض الحائط .

وعارضت حكومة روسيا - بالاشتراك مع مجموعة دول شمال أوروبا - نفويض بريطانيا بالدفاع عن قناة السويس ، وذلك بتقديم مشروع الى المؤتمر يقضى بالاشراف والدفاع الدولى عن قناة السويس ، وذلك للحيلولة دون انفراد بريطانيا بالسيطرة على القناة دون سواها من الدول الاوربية .

كما أن حكومة روسيا نددت بالحكومة البريطانية بانتصارها على الشعب المصرى في موقعة التل الكبير يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واعتبرت مثل هذا العمل عملا عدوانيا هجوميا على شعب آمن مسالم لا يبغي الا اصلاح احوال بلاده الداخلية .

بعد هذا العرض السريع - لموقف الدول الاوربية من الأزمة المصرية يعد مؤتمر الاستانة المنعقد في الفترة من ٢٣ يونيو الى ١٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ (مرآة انعكست عليها السياسة الاوربية المتصارعة وأن بريطانيا اتخذت منه ستارا لتنفيذ مآربها العدوانية تجاه مصر) .

وكان لهذه الرسالة اتجاهان :

الاتجاه الأول : عن مسألة قناة السويس في السياسة الدولية في الفترة من سنة ١٨٦٩ الى سنة ١٨٨٣ ومدى تأثيرها وتأثيرها في التيارات السياسية الاوربية المتصارعة في هذه الفترة ومدى التنافس الذى اشتد بين دولتي بريطانيا وفرنسا بصفة خاصة بعد افتتاح القناة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٨٦٩ وكيف قدر للسياسة البريطانية التغلب على السياسة الفرنسية واستطاعت بريطانيا اقضاء فرنسا عن الأزمة المصرية تمهيدا لاحتلال - بريطانيا - مصر عسكريا .

الاتجاه الثاني : عن مؤتمر الاستانة المنعقد في الفترة من ٢٣ يونيو الى ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ وكيف كان هذا المؤتمر نتيجة للسياسة الدولية التي سادت القارة الاوربية ابان ذلك الوقت .

وقد حاولت قدر جهدى استقراء الوقائع والحوادث كي أربط بين الاتجاهين مع القاء الضوء الكافى على الحركة الوطنية النورية ، في ذلك الوقت ومدى

ارتباطها بالاتجاهين السابقين للرسالة ، كذلك مدى تأثيرها وبأثرها بالأحداث سواء في داخل مصر أو في القارة الاوربية .

وتناولت الرسالة في الفصل الأول : قناة السويس في السياسة الدولية من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٨٨١ .

وكيف كانت قناة السويس منذ افتتاحها (١٧ نوفمبر ١٨٦٩) عاملا من أهم عوامل التنافس بين بريطانيا وفرنسا في منطقة شرفى البحر المتوسط ايمانا منهما بأن من يملك السيطرة على قناة السويس يستطيع الدفاع عن مستعمراته فيما وراء البحار فضلا عن سيطرته على قارتي آسيا وافريقيا ، ولهذا سعت الحكومة البريطانية تعمل بكل أساليبها الدبلوماسية والسياسية الى السيطرة - دون منازع - على قناة السويس فأسرعت بشراء أسهم مصر فى شركة قناة السويس ١٨٧٥ ، كما استطاعت الحكومة البريطانية أن تجبر السلطان العثماني على أن يتنازل لها عن جزيرة قبرص سنة ١٨٧٨ ثمنا للمعاهدة المصرية المبرمة فيما بينهما لقيام بريطانيا بمهمة الدفاع عن ممتلكات الدولة العثمانية فى شرقى البحر المتوسط ، وفى الحقيقة رأت بريطانيا اتخاذ جزيرة قبرص قاعدة للهجوم على قناة السويس واحتلالها بالقوة المسلحة اذا ما اقتضت الظروف ذلك . واذا كان انعقاد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ نتيجة للصراع الدولى الاوروبى فلقد كان من نتائجه اهتمام الحكومة البريطانية بقناة السويس ، ومن ثم صممت بريطانيا على ضرورة احتلال القناة مهما كلفها ذلك من مشاق .

وتضمن الفصل الثانى : موقف الدول الاوربية من تطور الأزمة المصرية والظروف والملايسات التى أدت الى نشأة الأزمة المصرية وتطورها وموقف الدول الاوربية منها واعتبرت فرنسا وبريطانيا أن هذه الحركة الوطنية بمثابة تيار ثورى مضاد لآمالهم ، وخطر على مصالحهم وعامل تقويض لنفوذهم فى مصر ، لذلك رأت بريطانيا أنه يجب على الدول الاوربية الكبرى أن تعمل على احباط الحركة الوطنية فى مصر والبحث عن أنسب الحلول السلمية لاستقرار الأحوال فيها .

وفى الحقيقة لم تكن هناك أزمة فى مصر ، انما كانت هناك ثورة وطنية تعمل على تحقيق مطالب الشعب ورفع كل ظلم عنه ، وكذلك الحد من نفوذ الأجانب فى مصر ، فضلا عن مطالبها المثلثة فى اقامة الحياة النيابية الدستورية .

ولكن بريطانيا التى عقدت العزم على احتلال مصر ، ما برحت أن دبرت مع الحديو توفيق وأعوائه مذبة الاسكندرية مساء يوم ١١ من يونيه سنة ١٨٨٢ وسارعت بريطانيا باتهام عرابى وأنصاره بأنه المذبر الحقيقى لهاته المذبة حتى تثير الرأى العام - سواء فى مصر أو فى أوربا - ضد الحركة الوطنية ، ولكن ذلك لم يزد الشعب المصرى الا تمسكا بزعيه والمطالبة بعودته الى منصب وزير الحربية ، واذا هذا التذمر الذى عم الشعب المصرى اضطر

الحديو بوفيق الى تأليف وزارة جديدة برياسة راغب باشا وبشرط أن يكون عرابي باشا وزيرا للحربية .

عند هذا الحد من تطور الحوادث السريع أدركت بريطانيا أن الأمور تكاد نفلت من يدها وبدأت تلوح باستخدام القوة المسلحة ضد مصر بينما كان فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية لا يود أن يتعاون مع بريطانيا الى آخر مدى ويزج بفرنسا في حرب خارجية لا يرضى عنها البرلمان الفرنسي ، وقد ادعت بريطانيا اشتراك الحكومة العثمانية معها في أى عمل حربي من أجل عودة الامور في مصر الى ما كانت عليه . وفي الحقيقة كانت الحكومة البريطانية تستخدم أسلوب المناورة كي تفوت الفرصة على الحكومتين الفرنسية والعثمانية ، وتنفرد هي بالتدخل المباشر في مصر .

وعلى الرغم من قبول الحكومة البريطانية اقتراح فريسنيه بعقد مؤتمر دولي أوربي لبحث الأزمة المصرية ، فان الحكومة البريطانية كانت تعمل على اقضاء فرنسا من هذه المسألة وتجنب اشتراك الحكومة العثمانية معها في أى عمل تتخذه ضد مصر .

★ الفصل الثالث : مقدمات المؤتمر والتيارات السياسية الاوربية .

وجاء في هذا الفصل مدى الجهود التي بذلتها الحكومة الفرنسية بغية عقد مؤتمر دولي بعقد بالآستانة حتى لا تؤدي الأحداث الجارية في مصر الى تصعيد الأزمة وأجرت الحكومة الفرنسية اتصالات دبلوماسية وسياسية مع الدول الاوربية المعنية حتى لا تترك اى فرصة أمام الحكومة البريطانية لاستغلال الموقف لصالحها وحتى لا يكون اندفاع بريطانيا العدواني عاملا لاصطدام الدولتين هناك على الأرض المصرية ، فضلا عن حرص فريسنيه بعدم ازدياد النفوذ العثماني في مصر حتى لا يكون ثمة خطر على فرنسا في مصر وشمال إفريقيا .

★ الفصل الرابع : الدعوة لعقد مؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٢ .

التزمت الحكومة العثمانية بموقف المتردد والصمت أحيانا ازاء قبولها الدعوة للاشتراك فيم هذا المؤتمر بحجة أن بعنة السلطان الى مصر برياسة درويش باشا تقي بالغرض الذي من أجله ارتفعت الدعوة بضرورة عقد المؤتمر . وصرح سعيد باشا وزير خارجية الحكومة العثمانية بأن مهمة المؤتمر محكوم عليها بالفشل ، وأن درويش باشا مندوب السلطان منوط بحل هذه الأزمة باعتبار أنها من الامور الداخلية للحكومة العثمانية .

ولكن الحكومة الفرنسية لم تعبأ كثيرا بموقف السلطان ورفضه الاشتراك في المؤتمر واضطرت الحكومة الايطالية الى أن تبعث بتعليماتها لكورتى سفيرها بالآستانة بضرورة عقد المؤتمر في نفس اليوم ٢٣ يويه دون انتظار لبحث بقية

المسائل التي سوف تطرح على المؤتمر • حتى تقطع بذلك الطريق أمام محاولات السلطان لاحتياط المساعي لعقد هذا المؤتمر •

واعتقد السلطان - خطأ - بأن عدم تمثيل الحكومة العثمانية به يجعل حكومته غير ملتزمة بما يصدره من قرارات كما رأت الحكومة الفرنسية أيضاً أن يوقع الأعضاء المؤتمرون - في بادئ الأمر - على « مساق » يقضى بعدم انتفاع أى دولة بأى مزايا خاصة في مصر دون غيرها •

★ الفصل الخامس والسادس والسابع والثامن : كانت الدراسة في هذه الفصول حول موقف كل دولة من الدول الأوروبية تجاه المؤتمر موضعاً بالوثائق والأدلة والأدوار التي مرت بها السياسة الخارجية لكل دولة ومدى موقفها الدبلوماسي من الأزمة المصرية ومسألة قناة السويس المطروحتين للمناقشة أمام مؤتمر الآستانة في ٢٣ يولييه سنة ١٨٨٢ •

كما وضحت بإفاضة نامة موقف الدول الأوروبية من اتجاه بريطانيا العدواني إزاء مصر مؤيداً ذلك بالعديد من الوثائق التي كانت بمثابة رسائل متبادلة ، وأحاديث دبلوماسية وتصريحات لرؤساء الحكومات ووزراء الخارجية وسفراء الدول ومندوبيهم في المؤتمر • وحاولت قدر جهدي الكشف عن الغموض الذي تضمنته التصريحات والرسائل بين الأطراف المعنية وكذلك العوامل المؤثرة لسياسة كل دولة من الدول المشتركة في المؤتمر ومدى انعكاس ذلك وقائمه على المحادثات والمناقشات الجارية في جلسات المؤتمر • هذا بجانب دراسة الموقف الدبلوماسي لكل من دولتي بريطانيا وفرنسا إزاء المؤتمر •

ولقد نجحت الحكومة البريطانية في أن تستغل الأحداث لحمة أغراضها وتضليل الرأي العام الأوربي وكذلك الأعضاء الممثلين لدولهم في المؤتمر ونجحت في النهاية في احتياط مهمة المؤتمر وانفضاضه دون أن يصدر أى قرار بشأن الأمة المصرية كما استطاعت اقضاء فرنسا عن الأزمة المصرية والانفراد بالحكومة العثمانية في محادثات جدلية خارج نطاق المؤتمر بقصد كسب الوقت حتى تتمكن قواتها من السيطرة التامة على قناة السويس والقضاء على الجيش المصري واحتلال مصر •

★ الفصل التاسع : الحطة الاستراتيجية البريطانية لاحتلال قناة السويس وناولت في هذا الفصل الاستراتيجية البريطانية لاحتلال قناة السويس ومدى عجز الاستراتيجية المصرية في منطقة قناة السويس مع التعرض للجانب السياسي بين طرفي الصراع - القوات البريطانية ، والقوات المصرية - دون التعرض كثيراً الى الجانب الحربي فيما بينهما ، وكيف استطاعت الحكومة البريطانية أن تستغل كل الظروف لحمة نواياها ومدى الدور الذي لعبته الدبلوماسية البريطانية لنسف لهمة مؤتمر الآستانة والعمل على انفضاض جلساته دون طائل ، وذلك قبل تمكن قواتها من احتلال قناة السويس في ٢٠ من أغسطس سنة ١٨٨٢ •

★ الفصل العاشر : قناة السويس عقب الاحتلال البريطاني :

وجاء في هذا الفصل مدى انقسام الرأي العام البريطاني بين مؤيد ومعارض لاستمرار احتلال بريطانيا - لقناة السويس ومصر • ومدى تأثير ذلك على السياسة الخارجية للحكومة في ذلك الوقت •

كما عارضت كل من الحكومتين الفرنسية والعثمانية استمرار الاحتلال البريطاني لقناة السويس ومصر ، مما اضطر الحكومة البريطانية أمام ضغط الرأي العام الأوربي وتأييده أن تنتهج سياسة دبلوماسية خارجية جديدة تقصد تهدئة الرأي العام فقط •

فالساسة الجديدة للحكومة البريطانية تتمثل في بعثة لورد دوهرين والتقارير الذي أصدره في ٦ من فبراير سنة ١٨٨٣ وكذلك منشور لورد جرانفيل في ٣ من يناير سنة ١٨٨٣ بشأن مسألة حيدة قناة السويس وحرية الملاحة العالمية بها ، وطالبت الدول الأوروبية بريطانيا - ببقاء قناة السويس على الحياد بينما قدمت بريطانيا مشروعا آخر يقضى ببقاء حياد الملاحة بالقناة دون حياد القناة كمرق عالمي •

وقد استقت الرسالة مادتها العلمية من عدة مصادر ومراجع نذكر من بينها :

١ - الكتاب الأزرق البريطاني Blue Book

« مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية »

مصر رقم : ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، سنة ١٨٨٢ ، ١٨٨٣

★ يعتبر هذا المصدر من أهم المصادر التي اعتمدت عليها في دراستي لموضوع الرسالة وذلك لأنه احتوى على مجموعة من الوثائق ذات الأهمية التاريخية البالغة والى لم تنل قسطا وافيا من الدراسة الحقيقية لهذه الحقبة من تاريخ مصر الحديث ، بل أشار إليها بعض الباحثين والمؤرخين اشارات عابرة لم تف بقيمتها التاريخية •

★ كما احتوى الجزء السابع عشرة من مجموعة هذه الوثائق (١٨٨٢) على تقارير عن جلسات مؤتمر الآستانة • وقد حرصت على أن تكون هذه التقارير وفق ملاحق الرسالة وذلك نظرا لأهميتها التاريخية كما احتوى هذا الجزء على مجموعة الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية والفرنسية والرسائل المتبادلة بين وزارة خارجية لندن وباريس وباقي حكومات الدول الأوروبية ، هذا فضلا عن مجموعة من التقارير التي كتبها القادة العسكريون البريطانيون في مصر الى وزارة الخارجية ووزارة الحربية التي بعث بها ادوارد ماليت قنصل بريطانيا العام بالقاهرة ، وكذلك كوكسن قنصلها بالاسكندرية ، وكذلك كارترائت

القنصل العام بالقاهرة بعد رحيل ادوارد ماليت مصور به فى هذه التقارير مدى القلق والفرع الذى يمينس فيه الاوربيون فى مصر . ومملوءة بالادعاءات الكاذبة والباطلة عن الحركة الوطنية « النورة العرابيه » .

★ ومن الملاحظ على هذه المجموعة من الوثائق أنها بكثره - لدرجة أن قنصل بريطانيا العام يبحث فى اليوم الواحد أكثر من عشرة تقارير وبرقيات ، ويحتاج هذا من الباحث الدقه واستعراء ما وراء تلك العبارات والنصريحات التى تخفى أكثر مما تظهر ، اذ ابعت بريطانيا فى هذه المرحلة سياسة دبلوماسية جديدة تعتمد على الغموض والسلاعب بالألفاظ والعبارات لتسويع أعمالها العدوانية كى تخفى عن العالم حقيقة نواياها وأطماعها فى مصر .

★ أما نقاط الضعف فى هذه المجموعة من الوثائق ، فان الباحث المدقق يلاحظ عدم اثبات كثير من الوثائق بها والتى رأت الحكومة البريطانية أنها ذات أهمية بالغة حيب بدونها تاريخيا وحتى لا تنبت على نفسها مدى نصميمها على احتلال مصر . وقد أشار مسر « سكاوون بلنت » فى كتابه « التاريخ السرى لاحتلال اجلنرا مصر » بأن وزارة الخارجية البريطانية قد أعلت الكثير من الوثائق فى كتابها الذى أصدرته « الكتاب الأزرق » حى لا ندين نفسها بنفسها ، وتكون هذه الوثائق شاهد اثبات عليها .

ولكن رغم ذلك فان هذه المجموعة من الوثائق ذات أهمية تاريخيه لدراسة تاريخ مصر الحديث .

٢ - الكتاب الأصفر الفرنسى Livre Ja une مجموعة وثائق وزارة الخارجية الفرنسية ١٨٨٢ - ١٨٨٣ :

ويأتى هذا المصدر فى المقام الثانى من الاهتمام به كمصدر أساسى لموضوع الرسالة ، اذ احتوى على مجموعة من الوثائق تعبر عن وجهة نظر الحكومة الفرنسية تجاه الازمة المصرية سنة ١٨٨٢ . ولكن من الملاحظ أن هذه المجموعة من الوثائق أقل بكثير من مجموعة الوثائق البريطانية ، كما أنها جاءت خالية من أى وثيقة تدين الحكومة الفرنسية تماما كما فعلت وزارة الخارجية البريطانية .

ومن خلال دراسة مجموعة هذه الوثائق نجد أن الحكومة الفرنسية أقل حماسا وانفعالا بالأحداث والمواقف بخلاف الحكومة البريطانية التى أولت الازمة المصرية منذ بدايتها جل عنايتها بل أصبحت محور سياستها الخارجية وأن الفارق بين المجموعتين من الوثائق : أن المجموعة البريطانية تنسم بالقصص وتملىء بالكاذب ونسويغ الأعمال العدوانية ، وبعبارات دبلوماسية غاية فى الغموض تخفى أكثر مما تظهر . كانت هذه على خلاف المجموعة الفرنسية التى تمتاز بأنها قليلة العدد صريحة وواضحة ، لا تميل الى التلاعب بالألفاظ .

وهذه المجموعة من الوثائق الفرنسية تتصل اتصالا مباشرا بموضوع الرسالة . لهذا نطلب الأمر دراستها دراسة وافية لاستنطاق الحقائق من خلال الكلمات والعبارة الواجزة التي تتضمنها تلك البرقيات ، والتقارير المقتضية . ولقد أعانتني كثيرا في الوقوف - تماما - على موقف الحكومة الفرنسية تجاه الأزمة المصرية برمتها وكذلك موقفها من مؤتمر الآسنايه .

٣ - محاضر جلسات مجلس العموم البريطاني : Parliamentary Debates

تأني مجموعه المحاضر عن أحداث ١٨٨١ - ١٨٨٢ في الأهمية بعد مجموعته الوثائق الصادرة من ورائي الخارجي ، البريطانية والعربية ، ومن الملاحظ ان هذه المجموعة من محاضر الجلسات كانت لا تتفق في كثير من المواقف حول منافسة إحدى الموضوعات التي نتصل مباشرة بالأزمة المصرية سواء عن المؤتمر أو مسألة قناة السويس .

ولقد كانت الحكومة البريطانية أكثر انفعالا بالآزمة المصرية محكومة في ذلك بالاعتبارات لسياسية التي تموج بها القارة الاوربية في ذلك الوقت فضلا عن ابداع بريطانيا - حينذاك - سياسة خارجية نشطة بعد أن بركت نهائيا سياسة العزلة والابتعاد عن تيارات الصراع الاوربي . أما مجلس العموم البريطاني فقد كانت تنعكس فيه اتجاهات الرأي العام البريطاني ووجهة نظره ، وهو بصفة عامة كان يعارض سياسة حكومته في رأيها المتواصل لاحتلال مصر ، ومن ثم كان هناك فارق بين سياسة الحكومة البريطانية وسياسة مجلس العموم البريطاني .

وكانت هناك عوامل أثرت في سياسة الحكومة البريطانية بصفة عامة اراء الازمة المصرية وهي :

★ الرأي العام البريطاني والذي يعكسه الصحافة البريطانية .

★ مجلس العموم البريطاني .

★ سياسته لورد جرانفيل وريز الخارجية وتصرفاته الشخصية الذي كان يميل الى كبت حريات الشعوب المنطلقة الى الاستقلال الذاتي .

★ رئيس الوزارة البريطانية - مسنر جلدستون - الذي عاصر الازمة المصرية وكان من أكثر المنشدين البريطانيين ، ويرى ضرورة الاسيلاء على قناة السويس واحتلال مصر حتى يضمن دون معارضة سيطرة بريطانيا التامة على مصر .

ويعيد الباحث صغرية في دراسة محاضر جلسات مجلس العموم البريطاني تلك الصعوبة المتمثلة في مناقشة خطب الأعضاء وبياناتهم ، وتباين وجهات النظر المتعارضة وبصفة خاصة حول الازمة المصرية ، وان كانوا قد اتفقوا في النهاية حول اقرار وجهة نظر وزير الخارجية البريطانية وطلبه الموافقة على الاعتمادات

المالية اللازمة لاعداد حملة حربية لاحتلال مصر بما فيها قناة السويس ، وذلك فى جلسة المجلس المنعقدة يوم ٢٧ من يوليو ١٨٨٢ .

٤ - مجموعة وثائق السورة العرابية : المحسوسة بدار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة :

نعتبر هذه المجموعة من أهم ما اعتمدت عليه عند تناول موضوع السورة العرابية وآثرت أن أرجع الى هذه المجموعة من الوثائق المخطوطة دون الاعتماد على المراجع المختلفة التى سبق أن تناولتها بالدراسة والتاريخ حتى أستطيع أن أخذ منها ما يتصل بموضوع الرسالة مباشرة وحتى لا أكون واقعا تحت أى تأثير وأن أظن على الحقائق مجردة .

٥ - مذكرات احمد عرابي :

كشف الستار عن سر الاسرار :

المذكرات تقع فى جزئين وهى تعتبر فى جملتها مذكرات شخصيه كتبها احمد عرابي بنفسه وهى تعتمد على السرد التاريخي للاحداث دون العمق فيها أو دون أن يلجأ كاتبها الى تحليل الاحداث وايضاح وجهة نظره بشكل فاطح ولكن برغم هذا نعتبر الى حد ما ذات دلالة تاريخية هامة اذ يعبر كاتبها شخصا صنع الثورة وكان شخصه محور احداث الازمة منذ البداية .

اعتمد عليها المؤرخون والباحثون الذين تناولوا التاريخ عن هذه الحقبة من تاريخ مصر أو التاريخ عن السورة العرابية لتبيان وجهة نظر فائدة السورة بنفسه .

ونجد تباينا واضحا فى مذكراته هذه وبين الرواية التى رواها لصديقه مؤلف كتاب « التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر » مسنر ولفرد سكاون بلنت ، ولكن برغم هذا فالمذكرات فى جملتها هامة لكل باحث ومؤرخ عن هذه الحقبة .

ولم يذكر عرابي وجهة نظره فيما يتعلق بمؤتمر الآسنانه والذى كانت موضوع ثورته مطروحة امامه لبحث انسب الحلول لاجباطها والقضاء عليها . ومن الواضح أن عرابي لم يتابع احداث مؤتمر الآسنانه كى يفهم على اتجاه الرأى العام الاوربي ويحاول ان ينفذ من مواقف بعض الدول الاوربية ابان الازمة ولكن عدم اهتمامه بالسياسة جعله يتغافل هذا الامر .

٦ - تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ :

تيودور روتشتين :

عاصر مؤلف هذا الكتاب الازمة المصرية ، وكان شاهد عيان لمعظم الاحداث التى شهدتها مصر ، واستطاع ان يسجل معظم الوقائع فى حينها بساثير

الاحداث ووقعها على نفسه ، وقد ساعده في ذلك عمله العائمه به اذ كان مراسلا لجريدة « التمس » البريطانيه بمدينه الاسكندريه ، وبذلك اتى كتابه مجموعه من الملاحظات والاراء الشخصيه ، ولهذا يعتبر هذا الكتاب مذكرات شخصيه أكثر من اعتباره كتابا تاريخيا منهجيا .

وتلمس طابع التحير لدولته - بريطانيا - ومؤازرته لها أكثر من التزامه بالنزاهة والموضوعية التاريخيه . . . ولذلك يعتبر الكتاب - في جملته - على جانب كبير من الاهميه باعتبار ان مؤلعه كان معاصرا للزامه فقط ، وعلى الباحثة أن يتحرى الدقة في مطالعته هذا الكتاب وان يستخلص الحقيقه من بين تلك الادعاءات العديده التي نال من السوره العراييه والنسكيك في إجهيها وقدره زعمائها وقادتها .

ولقد اعتمد كثير من الباحثين والمؤرخين على هذا الكتاب عند كتاباتهم عن هذه الحقبه من تاريخ مصر الحديث . ولقد اغفل المؤلف الحديد عن مؤتمر الاستانة ولم يشر اليه الا لماما ووفقا لمتطلبات عرض الاحداث .

ولكن الكتاب تناول بموضوعية تامة في فصليه الاول والثاني مسدئ استبداد الضائقة الماليه التي واجهتها مصر وكانت سببا مباشرا لخرايها لدرجة ان عنوان كتابه هو « خراب مصر » *Egypt's Ruin* ولكن المترجمين الاستاذين عبد الحميد عبادى ومحمد بدران رأيا تغيير عنوان الكتاب الى « تاريخ المسألة المصريه » لاستحسان وقعه على السامع واستنطاقا لموضوع الكتاب بصسفة عامة .

٧ - « التاريخ السرى لاحتلال انجلترا بمصر » مستر وفريد سكاون بلنت :

★ المطبوع سنة ١٩٠٧ تعريب جريدة البلاغ لصاحبها عبد العادر حمزة .

★ يعبر المؤلف من أهم الشخصيات المعاصره لاحداث الازمة المصريه وكتائبها صديق لشخصى لزعيم النورة العراييه أحمد عرابى يأسا بجانب صدافته لعدد من الشخصيات التي تأثرت بالازمة المصريه سواء في مصر أو من بين رجال الساسه البريطانيين .

ولقد كان يشغل بالسياسة كما انه كان مجبا للتجوال في منطفة الشرق .

ورأيت أن اسجل بعض الملاحظات التالية :

★ كتابه هذا - يعبر مذكرات شخصيه أكثر من اعتباره كتابا تاريخيا منهجيا ، ولؤلفه العذر لعدم استغاله بمهنة التاريخ .

★ وتأتى أهمية الكتاب هذا باعتبار مؤلفه معاصرا لاهداث الازمة المصرية فضلا عن اتصالاته الشخصية بكبار الشخصيات البريطانية والمصرية ولهذا استطاع ان يلعب دورا مؤثرا فى مجرى الاحداث .

★ تضمن الكتاب فى ثناياه مجموعة من مذكراته الشخصية ذات الدلالة التاريخية الهامة والتي تلقى ضوئا ثاقبا على عديد من المواقف والاحداث .

★ وعلى الرغم من ان الكتاب فى جملته بعيد كل البعد عن المنهج التاريخي ألا أن مؤلفه اعتمد فى سرد الحوادث على عنصر الزمن .

★ كما اغفل بلنت فى مؤلفه تتبع المناقشات التى شهدت جلسات مؤتمرات الاستانة .

★ وردت تلميحات تعتبر هجوما على النورة العرابية بالرغم من صلات الصداقة مع زعمائها وان كان يتظاهر بانه مناصر لهم ولنوربهم مدافع عنهم فى ردهات مجلس العموم البريطانى .

★ كما تضمن الكتاب عدة ملاحق عن الاحاديث التى اجراها شخصا مع زعماء النورة العرابية وآرائهم الشخصية فى النورة - وهذا يعطى الكتاب قيمة تاريخية بالغة .

٨ - مصر للمصريين ، سليم خليل نقاش - الطبعة الاولى ١٨٨٤ :

★ الكتاب جملته يعتبر بحث من اهم المراجع التى تناولت الازمة المصرية بكل تفصيلاتها متتبعا موقف الدول الاوربية والحكومة المصرية منها .

★ كما أن المؤلف كان شاهدا عيان لمعظم احداثها ولهذا أتم مؤلفه من الاهمية بمكان لدرجة أنه اقرب الى المصادر منه الى المراجع .

★ نجد فى الجزئين الخامس والسادس هجوما خفيا على النورة العرابية والتقليل من مكانة زعمائها .

★ اعتمد عليه كثير من المؤرخين والباحثين و اشار كثير منهم الى أن سليم خليل نقاش كان مأجورا من قبل وزارة الخارجية البريطانية ولهذا تناول بالهدم والهجوم النورة العرابية ، ووصف عرابي بانه رجل جاهل غير حاكم وليس لديه بعد نظر لعدم قبوله مطالب الحكومة البريطانية بتسليم القلاع الى سيمور قائد وحدات الاسطوال البريطانى بميناء الاسكندرية .

٩ - النوريات :

- ★ وهذه تشمل الصحف - والمجلات والوقائع المصرية التي صدرت عام ١٨٨٢ .
- ★ كان لابد لى من الاطلاع عليها لمعرفة انعكاس الاحداث على الشعب المصرى ووجهة نظره .
- وقد اتضح ان الرأى العام المصرى اغفل تماما متابعة احداث المؤتمر الذى انعقد بالآسنانة فى ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٢ .
- ★ لم اعتمد عليها كمرجع أساسى فى الرحالة .
- ★ من الملاحظ ان بعض الصحف المصرية سرعان ما يختفى بعد صدور عدد أو اثنين وسرعان ما تظهر مرة أخرى تحت اسم آخر .
- ★ كانت حرية الصحافة ممنوعة فى معظم فترات الازمة ولهذا لم تستطع ان تعبر الصحافة المصرية عن اراء الشعب كما يجب ان يكون التعبير .
- ★ وظهور الصحافة عموما كان حديث عهد بالمجتمع المصرى . كما اعتبرت الصحافة فى جملتها مظهرا من مظاهر المعارضة .

ويرجع الفضل كل الفضل ، حقيقة ، الى توجيهات اسنادى الجليل الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الازهر واصرار - مهما كانت الصعوبات - على ضرورة استيفاء كل المادة التاريخية من هذه المصادر السابق الاشارة اليها .

ولاستاذى الدكتور عبد العزيز الشناوى أياذ بيضاء على اذ انه قام بدور كبير تعدى اشرافه على الرسالة كى تكون بهذه الصورة المتكاملة وذلك بفضل ما بذله من جهد وعناء .

فلا يسعنى الا ان اتوجه بالشكر والثناء الى استاذى داعيا الله ان يجعله زخرا للوطن ، والعمل على رفعة ، وسندا للباحثين من تلاميذه الذين يحملون رسالته ويبضون على نهجه .

سدد الله خطانا جميعا ، وهدانا الى سواء السبيل .

والله ولى التوفيق ..

عبد الرؤوف أحمد عمرو

الفصل الأول

قناة السويس في السياسة الدولية

١٨٦٩-١٨٨١

أولا - اهتمام الدول الأوروبية بقناة السويس

تفاوتت أهمية القناة في نظر الدول الأوروبية طبقا لتفاوت الازدحام السياسية والاقتصادية في كل دولة ، فالحكومة الألمانية كانت مشغولة بحركة الإصلاح الداخلى بعد اتمام وحدتها في ١٨٧١ على يد « بسمارك » وبعد أن خاض ثلاث حروب أوروبية ضد الدانيمارك والنمسا وفرنسا - على أن ألمانيا - بعد أن توطدت دعائم وحدتها بقيام الامبراطورية في ١٨٧١ أخذت تزدهر بانتصاراتها التي أحرزتها منذ ١٨٥٠ في المجال العسكرى والاقتصادى ، وأصبح للامبراطورية الألمانية قوة سياسية في القارة الأوروبية ، ولهذا سعت الدول الأوروبية الى خطب ود ألمانيا ، ومحاولة التقرب منها ، فحينما دخلت الجيوش الألمانية أرض فرنسا وهزمتها في « سيدان » انهارت فرنسا كأولى دول العارة الأوروبية من الناحية العسكرية ، وبدا غدا لألمانيا مركز مؤثر في الأحداث الأوروبية ، فلم يكن باستطاعتها أن تعزل نفسها عن التيارات السياسية التي كانت - حينذاك بالقارة الأوروبية ، وفي نفس الوقت ظلت ألمانيا بمنأى عن مشاركة الدول الأوروبية في « السباق الاستعماري » خارج القارة الأوروبية .

ونسابقت الدول الأوروبية إليها لتتحالف معها ، وعقدت ألمانيا تحالفا وديا مع روسيا والنمسا سنة ١٨٧٢ ثم كان التحالف الثنائي بين ألمانيا والنمسا سنة ١٨٧٩ ، ثم أطلق عليه التحالف الثلاثي بعد ارتباط إيطاليا معها سنة ١٨٨٢ .

انصرفت الدولة الألمانية بعد اتمام وحدتها الى برنامج الإصلاح الداخلى نمو الاشتراكية ، بناء الجيش ، تنمية النروة الاقتصادية ، وأصبحت الامبراطورية الألمانية غنية بمواردها الاقتصادية واتحادها الوطنى أقوى دولة فى أوروبا من الناحية الحربية ، ولكن بسمارك وجد أنه على الرغم من هزيمة فرنسا ، الا أنها كدولة قوية لم تنته بعد فلا زالت لها قوتها ، وخاصة أن الدول الأوروبية لم ترض أبدا بالقضاء عليها تماما حفاظا على توازن القوى فى القارة الأوروبية .

ولم يكن لأمانيا أى أطماع خارج القارة الأوروبية حينذاك - أنما وجد بسمارك فى ممتلكات الدولة العثمانية ما يحقق له تنفيذ سياسته التى تقوم على أرضاء كل من روسيا - النمسا - بريطانيا ، حتى لا يحدث صدام مسلح فيما بينهم اذ كان بسمارك حريصا على نوطيد دعائم السلام فى أوروبا ، وساعده على تحقيق سياسته هذه قيام ثورة فى البلقان ضد الدولة العثمانية ، وأصبح مصير الدولة العثمانية يشغل أذهان الدول الأوروبية ، وظهر هذا بوضوح فى مؤتمر برلين ١٨٧٨ .

ولم يكن للحكومة الألمانية أى أطماع - فى مصر أو قناه السويس وان كانت ترى أنها لا تمنع من اطلاق يد بريطانيا فى مصر ، وأن نقل الفناة محتفظة بطابعها الحيادى دون أستثناء أى دولة من الدول الأوروبية بالسيطرة عايتها دون بقية الدول ، وأن كان يشجع بريطانيا على السيطرة على مصر منذ ١٨٧٦ - بشرط سيطرة روسيا على المضائق البحرية للدول العثمانية . (١)
وظلت ألمانيا مشغولة بالإصلاحات الداخلية حتى ١٨٨٤ حينما بدأت تفكر فى خوض مجال الاستعمار الخارجى ، ومنافسة الدول الأوروبية فى هذا المجال ، وذلك نظرا لاستكمال برامج الإصلاحات الداخلية التى نتج عنها تدعيم قوة ألمانيا فى شتى المجالات ، وساعدها على هذا ظهور نظام الصناعة الحديثة فى أوروبا والذى عرف بالانقلاب الصناعى ، وكان لاحتياج ألمانيا الى المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة وكذا فتح أسواق جديدة لمنتجاتها الصناعية واستثمار رؤوس الاموال ، كل هذه العوامل دفعت ألمانيا الى الخروج من عزلتها القارية ، والتطلع الى امتلاك مستعمرات جديدة خارج أوروبا ، ومشاركة دول أوروبا فى مجال « السباق الاستعمارى » فى القارة الافريقية وعن ثم بدأت تهتم بقناة السويس باعتبارها اقصر طريق الى المستعمرات الجديدة فى أفريقيا .

أما الحكومة الإيطالية فلم يكن لها مصالح حيوية خارج حدودها

(١) د . مد صفوت ، مؤتمر برلين ١٨٧٨ أنره على البلاد العربية .

معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ١٩٥٧ ، ص ، ٨ - ١٢ .

الاقليمية وظلت منصرفة الى معالجه امرها الداخلية التي تعجب عن الاتحاد الاقليمي لجزيرة ايطاليا ، وأن كانت للقومية الإيطالية بعد تحقيق الوحدة أطماع كبيرة تجلت في مذهب البعث السياسي من حيث « نفوق ايطاليا معنويا » ورسالة ايطاليا الكبرى ، وأن كانت أهدافها محدودة بذكريات روما العديمة ، وبدا تعمل على ضم الاقاليم التي ظلت خاضعة بعد صلح ١٨٦٦ الى النمسا والمجر. وهذه الاقاليم هي : الترنطينو Terentino ، تريسه ، والجزء الغربي من شبه جزيرة استريا (١) هذا فتملا عن مواجهة الحكومة العديد من المشاكل الداخلية الناجمة عن الوحدة .

وكان للايطاليين آماني توسعية استعمارية ، وأن من المفهوم - حينذاك - أن ايطاليا أضعف الدول الكبرى ، وأقوى الدول الصغرى ، وبدا كانت لهم أطماع في شمالي أفريقيا في تونس ، فالإيطاليون يرون أن تونس تواجه صقلية بل هي امتداد طبيعي لاطاليا عبر البحر المتوسط في أفريقيا ، وأن لها جالية كبيرة بها ، وبذلت هذه الجالية جهودا في مكافحة النفوذ الفرنسي حتى لا يكون له التفوق في هذه المنطقة ، وعلى الرغم من هذا فلم يكن لها أطماع في مصر أو مصالح في قناة السويس وقد شاركت ايطاليا مجموعة دول شمالي أوربا في التصدي لازدياد النفوذ الفرنسي في مصر ، وبصفة خاصة بعد أن احتلت تونس ١٨٨١ ، وفي نفس الوقت كانت تميل الى تأييد الاطماع البريطانية في مصر وعلى مسئوليتها الخاصة أما بالنسبة لمسألة القناة فقد رفضت اقتراح الحكومة البريطانية بالاشتراك معها في الدفاع عن أمن وسلامة قناة السويس ، وكانت ترى أن هذه المسألة يجب أن تكون من مهمة قوات بوليس دولية .

شهدت روسيا في السبعينات من القرن التاسع عشر تغييرات داخلية جذرية ، وخضعت روسيا للعوامل التي خضعت لها دول غرب أوربا من قبل كالانقلاب الصناعي والزراعي والمالي ، وانقلب الاصلاح الخاص بملكية الارض الى صراع قوى بين اتوقراطية قيصرية مستبدة يؤيدها الجيش والبوليس والكنيسة الارثوذكسية ، وبين نوع من الاشتراكية تسوده آراء كارل ماركس ، وأستمر ذلك النزاع والصراع لا يكاد ينقطع الى ثورة ١٩١٧ . وبالرغم من هذا فقد تمتعت روسيا بصفة عامة بفترة سلام داخلي ولم تقم الا بحرب واحدة في أوربا سنة ١٨٧٧ ضد الدولة العثمانية ، وتصدت لها بريطانيا (٢) .

وعلى الرغم من ذلك فلم يكن لها أطماع في مصر ، انما كل ما يشغل

(١) د. نور الدين حاطوم ، دراسات مقارنة في القوميات الألمانية والأمريكية والهدنه ، القاهرة ، طعة أول ١٩٦٦ معهد البحوث والدراسات العربية ، ص ١٢٧ .
(٢) د. محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين ١٨٧٧ الخ ص ١٦ .

روسيا في ذلك الوقت مسألة نسبية الوسطى والجامعة الصقلية والعلاقات الألمانية الروسية ، وكانت روسيا تؤيد وجهة نظر بسمارك المضمنة بسيطرة النفوذ الروسي على البسفور والدرونييل معادل اطلاق يد بريطانيا على مصر .

وظلت روسيا ملتزمة بموقف سلبي أبان الازمة المصرية ١٨٨٢ ، ولكنها وقفت تعارضى محاولات بريطانيا للانمراد بالدفاع عن قناة السويس دون غيرها من الدول ، وأيدت روسيا الاقتراح الذي قدمته إيطاليا بإيعاز من ألمانيا والفاضى بالاشراف على قناة السويس بواسطة قوات بوليس دولية اذا كانت هناك اخطار حقيقية تهدد حرية الملاحة فى القناة .

كما انصرفت حكومة النمسا الى مشاكلها الداخلية ، ولم يكن يهتمها من أمر السياسة الخارجية الا أطماعها فى منطقة غربى البلقان من أملاك الدولة العثمانية كما أن سياسة النمسا تتفق الى حد بعيد مع سياسة الحكومة الألمانية وذلك منذ أن تحالفت معها فى ١٨٧٣ .

كذلك لم يكن للنمسا اطماع فى مصر أو قناة السويس ، وهى تؤيد نظرية بسمارك الذى يرى سيطرة بريطانيا على وادى النيل ، وان كانت النمسا ترى وجوب ترك قناة السويس على الحياض ، ولهذا عارضت اطماع بريطانيا فى القناة أبان الازمة المصرية ١٨٨٢ ، وأيدت المشروع الفاضى بالاشراف الدولى على القناة دون افراد أية دولة من الدول بهذه المهمة .

أما بالنسبة لأهمية قناة السويس لاسبانيا وهولندا فبصفتها دولتان من الدول البحرية التى تملكان مستعمرات واسعة فى الشرق الاقصى كان يهتمها كفالة حرية المرور فى قناة السويس فى وقت السلم والحرب ولجميع الدول دون تمييز .

أما الحكومة الفرنسية فقد أدركت منذ زمن بعيد أهمية قناة السويس بالنسبة لمستعمراتها فيما وراء البحار ، وتحولت بريطانيا من موقف المعارضة لهذا المشروع الى سياسة الاستئثار به بعد افتتاحه فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ ، ومحاولة الحد من النفوذ الفرنسى فى القناة باعتبار أنها كانت تتمتع بالنصيب الأكبر فيها ، وأتيحت أول فرصة لبريطانيا فى ١٨٧٥ حينما اشترت نصيب مصر من الأسهم فى شركة القناة ، وقد أحست فرنسا بخيبة أمل شديدة على أثر ضياع هذه الفرصة منها ، والتى مكنت بريطانيا فرض نفوذها فى الشركة .

وبدأت الحكومة الفرنسية تلازم الحكومة البريطانية فى كل عمل يقرم

به في مصر (البعثات المالية - المراقبة الثنائية - الوزارة الاوربية) • ولكن الحكومة البريطانية كانت تخطط سياستها على أساس احتلال قناة السويس ، والقضاء نهائيا على النفوذ الفرنسي فيها ، ويتضح هذا جليا من تطور الحوادث في مصر ايان الحركة الوطنية - ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، ولكن نظرا لظروف فرنسا الداخلية - والتي تربت على هزيمتها في سيدان ١٨٧٠ أن تحتفظ بصداقة بريطانيا لها على الرغم من التنافس الحاد فيما بينهما على الاستئثار بالنفوذ في مصر ، ولكن بريطانيا استطاعت تنحية فرنسا من مسألة القناة ايان الازمة المصرية ١٨٨١ - ١٨٨٢ •

ويرجع الاهتمام الأوربي بقناة السويس بصفة عامة وبريطانيا بصفة خاصة الى عدة أمور أهمها : - ظهور نظام الصناعة الحديث في أوروبا والذي عرف بالانقلاب الصناعي ، ونتيجة لهذا بدأ احتياج دول غرب أوروبا الى المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة والمتوفرة في مستعمرات الشرق ، كذلك رغبة دول غرب أوروبا في ايجاد أسواق لتصريف منتجاتها الصناعية ، فضلا عن استثمار رؤوس الاموال فيها بجانب الرغبة في الهجرة نتيجة لازدياد عدد السكان ، كما صاحب التطور الصناعي تطور في صناعة السفن ، وكذلك وسائل المواصلات الأخرى كالسكك الحديدية ، نتيجة لاستخدام البخار في تشغيل الآلة • (١)

وتمخض عن هذه العوامل اشتداد روح المنافسة بين دول غرب أوروبا ، واتسم هذا التنافس في بادئ الأمر بالطابع الاقتصادي ، وسرعان ما غلبت عليه النزعة الاستعمارية نتيجة للتيارات السياسية التي كانت تموج بها القارة الأوربية في ذلك الوقت (٢) •

وتمتاز مصر بموقع استراتيجي هام اذ هي ملتقى للقارات الثلاث : أوروبا ، آسيا ، أفريقيا ، ولهذا تطلعت الدول الاوربية الى احياء طريق التجارة القديم الذي كان يمر بالبحر الأحمر ومصر (٣) في عهد المماليك •

(١) د • عبد العزيز محمد الشناوي • قناة السويس والتيارات السياسية التي احاطت بانقضاءها ص ١ ، من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية الجزء الأول سنة ١٩٧١ م •

(٢) د • عبد العزيز محمد الشناوي ، قناة السويس • الخ ، ص ١ •

(٣) د • عبد العزيز محمد الشناوي ، قناة السويس • الخ ، ص ١ • ٦٧ •
 وقد بحث هذا الموضوع بافاضة تامة في الفصل الأول من هذا الكتاب ، وقسم هذا التنافس الدولي على تنظيم طريق للمواصلات العالمية عبر الاراضي المصرية الى ثلاث مراحل لوجزها فيما يلي :
 المرحلة الأولى : تبدأ من الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، منذ أن تولى حكم مصر على بك الكبير (١٧٦٨ - ١٧٧٢) اذ أعاد الى البحر الأحمر نشاطه التجاري • اد كانت المواد •

وبينما كانت دول أوروبا تعمل جاهده لاجياء هذا الطريق كانت بريطانيا أيضا تجرى أبحاثها على مدى صلاحية طريق الخليج العربي ثم ساحل البحر المتوسط ، وأتت الإبحاث الطويلة أن هذا الطريق غير مأمون العواقب ، وغير صالح للملاحة ، وبصفه خاصة في دلتا نهري دجلة والفرات نظرا لكثرة العوائق التي تعترض طريق الملاحة ، فضلا عن كثرة المستنقعات وخطر الفيضانات .

ولكن اهتمام بريطانيا بالطريق الى الهند ازداد منذ أن حصل دي لسبس على عقد الامتياز الاول في ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ بحفر قناة السويس لتصل ما بين البحر المتوسط والبحر الاحمر ، واشتد التنافس - منذ ذلك الوقت - بين فرنسا وبريطانيا وبدلت بريطانيا كل ما في وسعها دبلوماسيا لاجباط هذا المشروع منذ البداية اذ كانت ترى أنه اذا استطاعت أن تسبطر على قناة السويس يسهل عليها السيطرة على مستعمراتها فيما وراء البحار ، فضلا عن توسعها في انشاء مستعمرات جديدة في آسيا وإفريقيا هذا بجانب أهميتها الاقتصادية ، اذ عن طريق قناة السويس تستطيع الوصول الى مستعمراتها في الشرق مصدر المواد الخام اللازمة لصناعاتها الحديثة . وكذلك تصدير فائض منتجاتها الصناعية الى هذه الاسواق .

= القادمه من الشرق تمر أولا بطريق البحر الاحمر بواسطة السفن . ثم تنقل على ظهر قوارب من الابل عبر الصحراء من السويس الى القاهرة ، ومن القاهرة الى الاسكندرية بالطريق البديل .

المرحلة الثانية : اذ فكرت فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر في حفر قناة تصل ما بين البحرين الاحمر والابيض عبر الأراضي المصرية وكان للرعايا الفرنسيين نشاط اقتصادي ملحوظ في مصر والشام وغيرها من بلاد الشرق الأدنى أو بلاد اللغات Le Levant كما كانت تسمى ، فلذا تحجت فرنسا في حفر القناة عبر الأراضي المصرية استطاعت أن تنافس بنجاح بريطانيا وهولندا وغيرها من الدول البحرية في شتى مجالات النشاط السياسي والاقتصادي فيما وراء البحار ، كما تستطيع فرنسا ضرب بريطانيا في مستعمراتها في الشرق ، وتستطيع بذلك أن تعوض ما فقدته من مستعمرات ، في أمريكا الشمالية أو في الهند ، ابان فترة الصراع الاستعماري طوال القرن الثامن عشر ، فضلا عن رغبة فرنسا في تكوين امبراطورية شرقية . لهذه الأسباب قررت حكومة الادارة في ١٢ ابريل ١٧٩٨ انقاذ حملة عسكرية بقيادة الجنرال بوناپرت الى مصر . ونصت المادة الثالثة من هذا القرار على أن تقوم بوناپرت بشق قناة في مرزخ السويس وأن يتخذ التدابير اللازمة لضمان استيلاء فرنسا استيلاء كلياً على البحر الاحمر .

المرحلة الثالثة : اذ يمثل القرن التاسع عشر المرحلة الثالثة والأخيرة للتنافس الدل على انشاء وتنظيم طريق للمواصلات العالمية عبر الأراضي المصرية ، وقد شهدت هذه المرحلة انقسام أوروبا الى فريقين ، فريق يؤيد الطريق البري الذي يبدأ من الاسكندرية الى القاهرة بطريق النيل ، ومن القاهرة الى السويس عبر الصحراء ، ومن السويس الى الهند وغيرها من مستعمرات الشرق عبر البحر الاحمر وكانت بريطانيا على رأس هذا الفريق .

والفريق الثاني يؤيد حفر قناة بحرية وعلى رأسه فرنسا ، واشتدت حدة التنافس بين هاتين الدولتين الكبيرتين وهو تنافس أخذ الطابع الاستعماري فترك بصماتاً قوية على العلاقات الفرنسية البريطانية وبخاصة في الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر .

وأنكدت بريطانيا من أهمية فناء السويس بالنسبة لها حينما اضطرت الى ارسال حملاتها العسكرية الى الهند على أثر قيام ثورة خطيرة في الهند في مايو ١٨٥٧ كادت تعصف بالحكم البريطاني فيها ، واضطرت الحكومة البريطانية أن ترسل عن طريق رأس الرجاء الصالح قوات عسكرية لاصحابها ، وأضاعت وقتاً طويلاً نظراً لطول المسافة ثم حدث أن طلب ستراود فوردي رد كليف Stardford de Redcliffe السفير البريطاني في الآسنانة من السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩ - ١٨٦١) أن يسمح بمرور ضباط انجليز يرتدون الزي العسكري en bourgeois عبر الأراضي المصرية وهم في طريقهم الى الهند ، وقد اجببت الى أكثر من ذلك ، فسمح لفرق انجليزية كاملة باجتياز الأراضي المصرية الى الهند (١) .

وقامت فعلاً أول قوة حربية الى الهند عبر الأراضي المصرية مستخدمه الخط الحديدي من الاسكندرية الى لقاهرة ، ثم من القاهرة الى السويس عبر الصحراء بواسطة السكة الحديد ، وكان لا يزال الى ذلك الوقت باقياً على اكماله اربعون كيلو متراً حتى يبلغ السويس ، وقد بلغ عدد أفراد القوات البريطانية التي عبرت الأراضي المصرية في طريقها الى الهند خلال ستة اسهر خمسة الاف جندي (٢) .

وكانت السياسة العليا للحكومة البريطانية هي المحافظة على سلامة ممتلكات الدولة العثمانية ، وظلت متمسكة بهذه السياسة الى سنة ١٨٧٨ التي احتلت فيها قبرص ، وعلى أثر عقد مؤتمر برلين ، وظهور نظرية تقسيم أملاك الدولة العثمانية بعد سنة ١٨٧٨ فان هذا يرجع الى ازدياد اهتمامها بقناة السويس وذلك بعد أن ظلت بريطانيا تنتهج سياسة ثابتة ازاء مصر منذ تسوية (١٨٤٠ - ١٨٤١) اذا كانت تعمل على بقاء مصر تحت سيادة الدولة العثمانية طلباً للفرمانات المتتالية التي أصدرتها الدولة العثمانية ، ووافقت عليها الدول الأوروبية ، هذا في الوقت الذي كانت بريطانيا فيه عديمة الثقة في ولاء مصر ، ومقدرتهم على الحكم .

وبعد افتتاح قناة السويس - ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ - ازداد اهتمام بريطانيا بالقناة ، ورأت - منذ ذلك الحين - ضرورة الاشراف المباشر عليها مهما كانت العقبات أمامها . ولذلك لم تتوان - بريطانيا - في اقتناص الفرصة التي لاحت لها ، حينما عرض الخديو اسماعيل بيع نصيب مصر من الاسهم في شركة القناة ، وكان الخديو بصدد اتمام بيع هذه الصفقة للبيوت المالية الفرنسية الا أن بريطانيا استطاعت بدبلوماسيتها أثناء الخديو عن عزمه ، وسارعت

(١) د. عبد العزيز الشناوي ، قناة السويس ٥٥ الخ ص ٣٢ .

(٢) د. عبد العزيز الشناوي ، قناة السويس ٥٥ الخ ص ٣٢ .

بدفع المبلغ الذى طلبه الخديو وفدرة أربعة ملايين من الجنيهات ، وآلت هذه الصفقة الى الحكومة البريطانية فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٨٧٥ (١)

هذه كانت الخطوة الاولى نحو التدخل البريطانى فى شئون مصر من أجل الاستحواز على قناة السويس ، والاشراف المباشر على ادارتها .

وتوالى الاحداث بعد ذلك مما مكن بريطانيا من أن تزيد من نفوذها فى مصر ، وذلك على أثر البعثات التى قامت ببحث أحوال مصر الاقتصادية ، ونبع ذلك وضع كل موارد مصر الاقتصادية تحت الرقابة البريطانية الفرنسية ، ثم تعيين وزيرين أوروبيين فى الوزارة المصرية فى أواخر حكم الخديو اسماعيل ، هذا مما كان دافعا لعوى المعارضة الوطنية فى مصر أن تتور وتعرض على هذا التدخل الاوربى فى شئون مصر بشكل سافر .

وقابلت بريطانيا المعارضة المصرية بأقصاء الخديو اسماعيل الذى بدأ ينجح الى جانبها أملا فى التخلص من قبضة النفوذ الاوربى ، ونولى من بعد الخديو اسماعيل ابنه محمد توفيق حكم مصر .

ومنذ ذلك الوقت بدأت بريطانيا تنتهج سياسة خارجية نشطة تجاه مصر ، ورأت ألا مناص من التدخل العسكرى المباشر فى شئون مصر لضرب القوى الوطنية المصرية المعارضة ، كما استهدفت التخلص من فرنسا التى سر بمرحلة من تاريخها - عقب نكسة سيدان سنة ١٨٧٠ - لا تمكنها من خوض غمار حرب معها - على الأراضى المصرية دفاعا عن مصالحها ، وامتيازاتها فى قناة السويس .

ولقد نجحت بريطانيا فى تحقيق سياستها التى استهدفت احتلال قناة السويس ، وهذا ما عقدت العزم على تنفيذه منذ بداية عام ١٨٧٨ ، واستطاعت - فى النهاية - دخول قواتها مدينة القاهرة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(١) د. محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ، اسكندرية طبعة أولى سنة

ثانيا : شراء بريطانيا أسهم مصر في شركة قناة السويس سنة ١٨٧٥

كانت الحكومة المصرية في سنة ١٨٧٥ في ضائقة مالية ، وذلك بسبب القروض التي اقترضها الخديو اسماعيل من البيوت المالية الاوربية ، وكان على الحكومة المصرية ان تقوم بسداد ديوان « سندات » شهر ديسمبر ١٨٧٥ ، في الوقت الذي بدأت البيوت المالية الاوربية تعزف عن اقراض الخديو اسماعيل قروضا جديدة نظرا للضائقة المالية التي كانت تعاني منها الحكومة المصرية في ذلك الحين . وبالرغم من ذلك فان نهم الخديو للقروض لم يقف عند حد ، لدرجة أنه لم يجد شيئا من املاك الدولة يرهنه أو يبيعه مقابل حصوله على قرض جديد ، وفكر الخديو بأن يقترض بضمان هذه الاسهم قرضا جديدا ، كي يسدد قيمة السندات المستحقة الدفع عن شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥ . واذا تعذر الاقتراض فلا مانع من بيع هذه الاسهم (١) .

وبدأت هذه الفكرة تشغل تفكير الخديو اسماعيل منذ أوائل شهر نوفمبر ، وكان أدوارد درفيو Edouard Dervieu احد الماليين الفرنسيين على علم بمدى الضائقة المالية التي يعاني منها الخديو اسماعيل فأرسل الى أخيه اندريه درفيو André Dervieu الذي كان موجود في ذلك الوقت بالاسكندرية يطلب منه أن يعرض على الخديو بيع أسهم مصر في شركة قناة السويس . وذهب اندريه درفيو الى القاهرة ، وتلقى برقية من أخيه بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يطلب منه ان يسارع باتمام هذه الصفقة ، وعرض اندريه درفيو هذه الفكرة على اسماعيل باشا صديق « المفتش » وزير المالية في ذلك الوقت .

(١) Arthur, Weigall, E.P. Brome, A History of Events in Egypt from 1798 to 1914, London, 1915, p. 108.

— Pierre, Crabites, The Spoliation of Suez, London, 1940, p. 172.

— أحمد عبد الرحيم مصطفى - مرجع سبق ذكره ص ٢٦

ولقيت هذه الفكرة قبولا حسنا لديه ، وسارع بإبلاغ الخديو هذا الاقتراح وقبل الخديو بيع الاسهم بمبلغ ٩٢ مليون فرنك (١) .

وتم الاتفاق بين الخديو اسماعيل ودرقبو على اتمام هذه الصفقة ، على أن يرهن الخديو الاسهم الى درقبو مقابل مبلغ ٨٥ مليون فرنك يقترضها من نقابة المالىين الفرنسيين بضمان هذه الاسهم ، بحيث يصبح ملكا للنقابة اذا لم يسدد الخديو هذا المبلغ فى خلال ثلاثة اشهر ، وهذا معناه بيع الاسهم المستتر وراء الرهن . وتححر بين الطرفين العقد الابتدائى وحدد لهما يوم ١٦ نوفمبر ، وابرق درقبو الى أخيه بباريس بنتيجة المحادثات مع الخديو ، وبادر ادوارد بالسعى لدى البيوت المالية الفرنسية لاتمام هذه الصفقة .

ولكن تعذر الامر على ادوارد ، لعدم اتفاق رجال المال الفرنسيين فيما بينهم ، وطلب درقبو اعطاء مهلة أخرى ، وحددها الخديو بثلاثة ايام تنهى فى ١٩ نوفمبر ١٨٧٥ (٢) وتمت هذه المفاوضات فى سرية تامة دون ان يعلم بها ستانتون Stanton قنصل بريطانيا العام بالقاهرة .

وكان فى مقدور ديكاز Decazes وزير خارجية فرنسا ان يتدخل فى الامر لاتمام هذه الصفقة لصالح فرنسا ولكن العوامل السياسية بين البلدين هبطت من عزيمته (٣) حرصا منه على بقاء العلاقات الودية القائمة مع الحكومة البريطانية عما هى عليه اذ كانت فرنسا فى حاجة الى صداقة بريطانيا بعد ان خرجت مهزومة من الحرب (السبعينية) ، وصارت هدفا لحرب جديدة قد تشنها عليها المانيا فى أى وقت . من أجل هذا احجبت الحكومة الفرنسية عن اتمام هذه الصفقة لصالح جماعة المالىين الفرنسيين ، كما لوحت بريطانيا لفرنسا « بأن العلاقات فيما بينهما سوف يصيبها الفتور اذا ما اقدمت الحكومة الفرنسية على شراء هذه الاسهم » (٤) .

ولكن فريدريك جرين وود Frederick Greenwood - مراسل صحيفة بال مال Pall Mall بالقاهرة - علم فى ١٤ نوفمبر عن هذه

(١) الرافعى ، عصر اسماعيل ج ٢ ، ص ٥٠
تقلا عن مجلة Revue de Paris العدد رقم ٢٢ من السنة الثانية عشر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ، ص ٣٢٥ ، بحث بعنوان شراء أسهم قناة السويس بقلم مسيو شارل لساج Charles Le Sage

(٢) Arnold, T. Wilson, The Suez Canal, its Past, Present and Future, London, 1933, p. 48.

(٣) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦
— John, Marlowe, Anglo-Egyptian Relation, 1800-1953, London, 1954, p. 74.

الرافعى ، عصر اسماعيل ج ٢ ، ص ٥٤ .
— د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ .

المحادثات السرية الجارية بين الخديو ، ودوقيو بشأن بيع الاسهم ، وأرسل في ١٤ نوفمبر برقية الى لورد دربي وزير خارجية بريطانيا ، وفي نفس اليوم ارسل دربي الى قنصل بريطانيا العام بالقاهرة يقول فيها : « علمت الحكومة البريطانية ان نقابة جماعة الماليين الفرنسيين عرضت على الخديو اسماعيل شراء اسهمه في شركة قناة السويس ، وان الصعوبات المالية التي تكتنف سموه تجعل قبولنا شراء الاسهم ممكنة فالمرجو أن نتحقق من صحة هذا الخبر ، (١) »

وصلت هذه البرقية الى القاهرة في ١٦ نوفمبر ، وفابل ستاننون قنصل بريطانيا العام نوبار باشا وزير الخارجية ، وبعد ان حقق من صحة المحادثات السرية - التي كانت حول بيع الاسهم المصرية - قال لنوبار باشا : « ان الخديو يجب ان يدرك ان ننازله عن اسهم مصر في شركة قناة السويس أمر لا يمكن ان تقابله بريطانيا بعدم الاكتراث ، وانه اذا كان الخديو راغبا حقا في بيع هذه الاسهم ، فمن المؤكد ان بريطانيا ستعرض عليه المبلغ الذي يطلبه » (٢) »

ولكن نوبار باشا أجاب بقوله : « ان الحكومة المصرية في حاجة ملحة الى مبلغ يتراوح بين ٧٥ و ١٠٠ مليون فرنك » اربعة ملايين من الجنيهات ، ولكن ليس ثمة ما يضطرها الى بيع هذه الاسهم للحصول على هذا المبلغ ، ويكفي ان نقرضها البنوك هذا المبلغ بضمان هذه الاسهم (٣) »

عندئذ طلب قنصل بريطانيا العام من نوبار باشا واسماعيل باشا صديق وقف المفاوضات مع البيوت المالية الفرنسية ، الى أن يتلقى رأى حكومته في مسألة اقراض الحكومة المصرية بضمان هذه الاسهم ، ووعد نوبار باشا بوقف المفاوضات مدة ثمان واربعين ساعة تنتهي يوم الخميس الموافق ١٨ نوفمبر . وفي نفس الوقت قابل ستاننون الخديو اسماعيل ، وطلب الخديو منه شروط حكومته لاتمام هذا القرض .

ولكن ديزرائيلي رئيس الوزارة البريطانية ادرك أهمية اتمام هذه الصفقة من الناحية السياسية ، وكتب على الفور للملكة فكتوريا في ١٨ نوفمبر ١٨٧٥

(١) الرافى ، عصر اسماعيل ج ٢ ، ص ٥٠ - ٥١
— Hugh, Schonfield, The Suez Canal, London, p. 61.

(٢) الرافى ، عصر اسماعيل ، ج ٢ ، ص ٥١
— Arthur, Weigall, op. cit., p. 109.
— Hugh, Schonfield, op. cit., p. 62.

(٣) Hugh, Schonfield, loc. cit., p. 62.
— Pierre Crabitte, op. cit., p. 172.

يقول . ان حديو مصر على وشك الافلاس المالى ، وانه يرغب فى بيع اسهمه
فى شركة قناة السويس ، وانصل بهذا الشأن بالفنصل العام بالعاخرة ٠٠
انها مسألة أربعة ملايين جنيه على الاقل ولكنها تعطى لملكها نفودا عظيما ،
وان لم يكن معوقا فى ادارة الفناء ، وان من الاهمية بمكان ان نصبح القناة
ملكا لبريطانيا ٠٠ ولقد اقنعت دربى باسم هذه الصفقة ٠٠ (١) ولقد
عبر رئيس الوزراء - برسالة هذه - عن السياسة العامة لحكومته فى ذلك
الوقت ، كما يدل على مدى اهتمام الحكومة البريطانية بعناية السويس ومدى
حماسها بفرض نفودها عليها .

وتلقى فنصل بريطانيا العام بالعاخرة مساء ١٩ نوفمبر تعليمات حكومه
باستمرار المفاوضات مع الخديو ٠ واستطاع ستانتون الفنصل البريطانى العام
ان يبيع الخديو اسماعيل باسم هذه الصفقة ، وابق يوم ٢٢ نوفمبر الى
حكومته يجبرها « بان الخديو وافى على بيع ١٧٧٦٤٢ سهما مقابل مائة مليون
فونك » اربعة ملايين جنيه ، وتلقى ستانتون رد حكومه فى مساء نفس اليوم
بالموافقة على اتمام هذه الصفقة ، وفى ٢٥ نوفمبر تحرر عند البيع بين الحكومة
المصرية والحكومة البريطانية (٢) .

وفى هذا الصدد يقول الدكتور عبد العزيز الشناوى « ٠٠ وبعد ان
اطمأت بريطانيا الى عملية الشراء انتحلت الوزارة البريطانية - وهى وزارة
السياسى اليهودى دزرائيل Disraeli - شتى الاعذار لتخفيض السن
اولا ، ثم استرداد جزء كبير منه بعد ذلك ، كان اسماعيل قد تصرف فى ١٠٤٠
سهما فى انشاء اقامته فى باريس فى احدى السنوات السابقة ، فاصبح مجموع
ما تملكه مصر ١٧٦٦٠٢ سهما وطالبت الحكومة البريطانية بتخفيض السن
بالنالى من اربعة ملايين من الجنيهات الى ٣٩٧٦٠٨٣ جنيه ، فاجيب الى
طلبها ٠ ثم رضخت الحكومة المصرية لطلب تعسفى تقدمت به الحكومة
البريطانية مؤداه ان نلتزم الحكومة المصرية بان تؤدى للحكومة البريطانية كل
سنة واحدة تسعة عشر عاما « تنتهى فى يوليو ١٨٩٤ » فوائد عن المبلغ الذى
دفعته ثمنا للاسهم ، وحددت الفائدة بنسبة ٥٪ وذلك مقابل حرمان الحكومة
البريطانية من ارباح الاسهم التى اشترتها .

اذ كانت الحكومة المصرية قد تنازلت عن هذه الارباح لشركة القناة لمدة
تبدأ من سنة ١٨٧٠ .

(١) الرافى ، عصر اسماعيل ، ج ٢ ، ص ٥١

- د . محمد مصطفى صفوت ، إنجلترا وقناة السويس ، الطبعة الاولى سنة ١٩٥٦ اسكندرية ،

ص ٥٣ .

(٢) الرافى ، عصر اسماعيل ، ج ٢ ، ص ٥٢ .

وكانت الحكومة البريطانية تعلم علما يقنيا أمر هاتين المسألتين : بصرف اسماعيل في ١٠٤٠ سهما ، وتنازله عن ارباح اسهم مصر ، ولكنها لم تنب اناربهما وقت المفاوضات الخاصة بعقد الصفقة لاني نائب حريصة الحرص كله على ان تستأثر لنفسها بالاسهم ، وكان هناك سباق محموم بينها وبين المؤسسات المالية الفرنسية لعقد الصفقة ، فلما اطمأنت الى أنها كسبت الجولة الاولى اثار هاتين المسألتين نباعا ، وكانت مصر اضعف من ان تعف في وجه المطامع الاستعمارية وامام الغزو المالي الاوربي ، (١) .

ولقد استطاع دزرائيلي التغلب على كل ما صادفه من عقبات ، اذ كان مجلس العموم البريطاني في اجازته السنوية ، ولكن دزرائيلي استطاع ان يحصل على تفويض مطلق من المجلس لاتمام هذه الصفقة ، كما كان له مصلحة دزرائيلي الوثيقة بالبارون روتشيلد ان اقترض منه هذا المبلغ باسمه شخصيا ، لحين انعقاد مجلس العموم البريطاني والتصديق على هذه الصفقة (٢) .

ولقد عبر دربي وزير خارجية بريطانيا في هذا الوقت عن وجهة نظر حكومته في حديث له مع سفير فرنسا في لندن في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بقوله : « ٠٠ انني لا امتلك الحق اذا قلت لك أنه امام اتمام هذه الصفقة عقبات وصعاب جسيمة ، ولعلكم تدركون جيدا رأينا فيما يتعلق بشركة قناة السويس ، فنحن نرى ان الشركة تعرضت في سبيل القيام بهذا المشروع لمخاطر كثيرة وتحملت من المشاق ما جعلها جديرة بذلك المجد الذي تحقق لها . فنحن لا ننكر على الشركة فضلها .

ولعلكم ترون اننا جديرون أيضا بالاعتراف من جانبكم بما لنا من مصالح في القناة لا يمكن ان يدانيها مصالح أية دولة من الدول ومن ثم فان الابقاء على هذه القناة مفتوحة قد أصبح بالنسبة لبريطانيا مسألة حيوية ، واننا لنراهم قريبا ذلك اليوم الذي نشعر فيه بالراحة حين نتمكن من تعويض مساهمى شركة قناة السويس ٠٠ واستبدال هذه الشركة بإدارة أو نقابة تمثل فضاء جميع الدول .

وعلى أى حال فاننا سنحرص دائما على الحيولة دون تمكين أى دولة أخرى من احتكار هذا المشروع لنفسها ، ما دامت مصالحنا ترتبط به الى حد بعيد ، (٣) .

(١) د. عبد العزيز الشناوي ، قناة السويس ٠ ص ٣٧٧ - ٣٧٩ .

Hallberg, Charles, op. cit., p. 150.

(٢)

— Arthur, Weigall, op. cit., p. 110.

John, Marlowe, op. cit., p. 47.

(٣)

— أحمد شليق (باشا) ، قناة السويس مفخرة القرن التاسع عشر ، الطبعة الاولى ، ص ٩٥ .

ويقول رونشتين : « ولم يكن شراء الاسهم اذا اعملا سياسيا يفصله به ان يكون للبريطانيين حق قوى غير منازع يسوغ لهم امتلاك مصر اذا ما انحلت اجراء الدولة العثمانية - كما كان محتملا في ذلك الوقت - كما لم يكن ارسال بعثة « كيب » من ناحية بريطانيا الا سعيًا وراء تقرير هذا الحق ، باسرع ما يمكن » (١) .

ويقول الدكتور محمد مصطفى صفوت : « ٠٠ لقد كان لهذه الصفقة دوى كبير في كل ارجاء أوروبا ، وكانت دليلا ساطعا على ان بريطانيا غادرت نهائيا السياسة السلبية التي استنتها جلاستون في وزارته الاولى ، وانها اصبحت الآن تتبع سياسة خارجية نشطة » (٢) .

ويعلق الاسناد محمد رفعت على هذا الحدث السياسي بعوله « ان الحكومة البريطانية كانت لها وجهان نظر ازاء مشروع قناة السويس ، الاولى ، انها وقفت تعارض نعيذ هذا المشروع بكل السبل وحول دونه ، والثانية . ان وجهة النظر هذه تغيرت بعد افتتاح المشروع ورأت الا مناص من السيطرة التامة عليه لان من يملك قناة السويس وسيطر عليها يستطيع الدفاع - بسهولة - عن مستعمراته فيما وراء البحار فضلا عن التوسيع في انشاء مستعمرات في آسيا وافريقيا ، ولهذا لم تتوان الحكومة البريطانية في اقتناص فرصة شراء اسهم مصر في شركة قناة السويس حينما لاحت لها هذه الفرصة » (٣) .

والقى دزرائيل في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٦ بيانا عن الصفقة بمجلس العموم قال فيه : « لقد كنت دائما حريصا على بلوغ هذه الصفقة ، ولكم اوصيت بعقدها لصالح البلاد بوصفها صفقة سياسية من شأنها ان تدعم الامبراطورية وتقويها ، ان البلاد التي تدرك حقيقة الامور قبلنا ، اقدمت عليه ، ويخيل الى ان الذين ينتقدون تصرفي ليسوا على مثل هذا المستوى من الوعي » (٤) .

كما القى لورد دربي وزير الخارجية بيانا جاء به : افني لا اهتم لورد بالمرستون ، ولكنني اقول الآن ان شق القناة قد تم بالرغم من معارضة الحكومة البريطانية ، وكان لخديو يرغب في بيع اسهمه ، ولما كانت القناة الطريق البحري المباشر للهند ، وكانت اربعة اخماس السفن التي تمر منها

(١) رونشتين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١

(٢) د. محمد مصطفى صفوت ، الجلترا وقناة السويس ، ص ٦١

(٣) Mohamed, Rifaat, The Awakening Modern Egypt, London, 1947, p. 135.

(٤) Hansard's Parliamentary Debates, 8 Feb. 1876—14 March 1876, vol. 227, pp. 573-575.

— Hugh Schonfield, op. cit., pp. 62-63.

— Pierre, Crabites, op. cit., p. 172.

بريطانية ، فعد رأينا أنه لابد لنا من الحصول على ما يكفل لنا النفوذ على هذا الطريق ، ومن ثم فعد كان لزاما علينا الا نترك الفرصة نفلت من أيدينا ، (١)

وفى الواقع كانت صفقة شراء الاسهم الخطوة الاولى من مخططات الحكومة البريطانية نحو العمل على احتلال قناة السويس بالطرق السياسية والدبلوماسية . بجانب حرصها الشديد على اقضاء فرنسا من مصر والحد من نفوذها ، حتى لا تكون عقبة فى طريقها اذا ما أعوزتها السبل نحو احتلال قناة السويس عسكريا .

ولقد كان من أهم النتائج التى ترتبت على شراء بريطانيا صفقة الاسهم المصرية هى : -

أولا : ان أصبح للحكومة البريطانية عشرة مقاعد فى مجلس ادارة شركة القناة (٢) الذى تقرر أن يكون اعضاؤه اربعة وعشرين مقعدا . وبذا تستطيع بريطانيا أن تفرض سياستها التى تخدم مخططاتها اذ لها نصيب عديد مجلس الادارة بقليل ، ومن ثم تستطيع التصدى للنفوذ الفرنسى فى الشركة .

ثانيا : وكانت العروض المالية التى عرضت لها مصر ابان حكم اسماعيل فى مقدمة العوامل التى ساعدت بريطانيا على دعم نفوذها فى مصر ، فالقروض التى عقدها اسماعيل تباعا مع المصارف الاوربية ثم البعثات المالية الرسمية التى أوفدها بريطانيا تارة منفردة (بعثة كيف Cave فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٦) . وتارة بالاشتراك مع فرنسا (بعثة جوشق وجوير Gasschen, Joubert فى أكتوبر ١٨٧٦) وتارة ثالثة بالاشتراك مع الدول الاوربية (بعثة ريفرز ولسن) ونعين مراقبين للمالية المصرية احدهما بريطانى والآخر فرنسى فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ، وتلى ذلك انشاء صندوق الدين وتشكيل وزارة اوروبية فى ١٣ أغسطس ١٨٧٨ كل هذه العوامل مهدت الطريق لازدياد النفوذ البريطانى فى مصر ابان حكم الخديو اسماعيل .

ثالثا : ترتب على زيادة النفوذ البريطانى فى مصر ان بدأت قوى المعارضة فى الظهور والتصدى للنفوذ الاوربى ، وكان أول مطلبها لها اسقاط الوزارة الاوربية (١٨٧٩) وتاليف وزارة وطنية تتكفل بحقوق الدائنين الاوربيين ، وتتولى أمور البلاد دون حاجة الى وجود وزراء اوروبيين يشاركونهم الراى .

رابعا : ولما كانت بريطانيا قد اخذت أطماعها تتحول نحو مصر وقناة السويس فقد تمكنت - بعد شرائها لاسهم مصر فى شركة القناة - من احتلال

(١) د. مصطفى الحناوى ، قناة السويس ، ومشكلاتها ، المعاصرة ، ج ٢ - القاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٥٦ .

(٢) Hansard's Parliamentary Debates, Vol. 227, 1876.

جريرة قبرص وذلك بموجب الاتفاق السرى الذى عقده ذرائيل في ٤ يونيو ١٨٧٨ لاتخاذ هذه الجزيرة قاعدة هجوم على القناة اذا اقتضت الضرورة ذلك ، وعندما يحين الوقت لاحتلالها عسكريا ، وقاعدة دفاع ضد اى خطر يتهدها من الشمال بعد ان تتمكن من السيطرة عليها عسكريا .

خامسا : استطاعت بريطانيا ان تحتل القناة ١٨٨٢ احلالا عسكريا (١) .

التنازل عن ارباح مصر في شركة قناة السويس :

نجح الحكومة البريطانية في شراء اسهم مصر في شركة قناة السويس وشق على فرنسا هذا النجاح ، وأوعزت الى دى لسبس ان يسارع بالعمل على تصفية حصة مصر من صافى ارباح الشركة وهي نسبة ١٥٪ ، وهذه النسبة هي كل ما بقى لمصر في هذا المشروع الذى تحملت من أجله الكثير ، ولقد احتفظت جميع الغرامات بهذه النسبة لصالح الحكومة المصرية .

بادر دى لسبس بالعمل بسنئ الوسائل ، مستغلا نهم الحديو اسماعيل الى المال ، وحاجته الماسة الى القروض ، وراح يفره وينصب من حوله الشراك حتى وافق الحديو على رهن نسبة ارباح مصر في شركة قناة السويس الى « النقابة الكبرى » لجماعة المالىين الفرنسيين مقابل اقراضه ١٠٥ مليون فرنك ، وكان دى لسبس قد عمل على تكوين هذه النقابة لتقوم بعقد هذه الصفقة الاخرى .

ولم يستطع الحديو اسماعيل الوفاء بهذا الدين ، وعجز كذلك الحديو توفيق على تسديده هذا القرض ، مما دفعه الى التنازل - في ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ - عن هذه الحصة الموهونة ، وذلك مقابل ٢٢ مليون فرنك ، على أن تخصص « النقابة الكبرى الفرنسية » من هذا المبلغ القرض السابق البالغ ١٠٥ مليون فرنك وما يستحقه من فوائد .

ومرة أخرى لقد خسرت مصر بتنازلها عن ارباحها هذه ، خسارة كبيرة اذ بلغ مجموع ما حصلت النقابة الكبرى الفرنسية - من هذه الارباح - حتى سنة ١٩٣٢ مبلغ ١٢٣٢ مليون فرنك .

وانتقد المؤرخ الايطالى - انجيلو ساماركو Sammarco في مؤلفه

Pierre, Crabites, op. cit, p. 180.

— Hugh, Schonfield, op. cit, pp. 65-66.

المنشور عام ١٩٣٢ تصرف الحكومة المصرية هذا بقوله : « اذا كانت الظروف قد قضت الخديو اسماعيل من الانفاج يمزايا المشروع الذى من أجله نضمنت مصر أعظم التضحيات ثم وفدت آل حو لها فيه ، حتى حمها فى الرفابه عليه ، فما من شك ان مصر سوف تتأثر لنفسها ان عاجلا أو آجلا ولسوف يتسنى لها يوما ما أن تحصل على ما تستحق من مكاسب ولسوف نستمد سندها للحصول على حقها من تلك التضحيات التى بذلتها فى سبيل تنفيذ مشروع قناة السويس ، وذلك هو حكم التاريخ » (١) .

(١) د. محمد مصطفى صفوت ، مرجع سبق ذكره - ص ٦١ .

ثالثاً : قناة السويس في أثناء الحرب العثمانية الروسية

سنة ١٨٧٧

كانت الحكومة البريطانية تسعى أن روسيا تعمل جاهدة على منافستها في مستعمراتها فيما وراء البحار ، وذلك عن طريق سيطرتها على الممرات والمضائق المائية ، ولذلك قامت سياسة الحكومة البريطانية للمحافظة على سلامة الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها .

وفي ذلك الوقت كانت مصائر الشعوب في أيدي امبراطوريات أوروبا الكبرى : ألمانيا وبريطانيا ، روسيا ، فرنسا والنمسا اذ كان مؤتمر برلين ١٣ يولية سنة ١٨٧٨ - مرآة انعكست عليها عوامل الصراع الاوربي الاسنعمارى كما طهرت فيه نظرية تقسيم ممتلكات السلطان - الرجل المريض - وذلك على أثر نشوب الحرب بين روسيا وتركيا سنة ١٨٧٧ وخرجت منها الدولة العثمانية مهزومة أمام قوة روسيا .

بدأت الحرب التركية - الروسية على اثر الثورة التي اندلعت في الصرب - احدى الولايات العثمانية الاوربية - وحينما اعتلى السلطان عبد الحميد الثانى الحكم فى ٣١ اغسطس ١٨٧٦ أبدى استعداداه لعقد هدنة مع هذه الولاية النائرة كمشاهدة منه لكسب مزيدا من الوقت حتى يستطيع اخمادها . اذ كانت روسيا تشد من أزرها ، وأوعزت روسيا الى الثوار برفض شروط هذه الهدنة التى عرضها السلطان فى ١٠ أكتوبر ١٨٧٦ .

رأت روسيا تسوية مشكلة البلقان بعقد مؤتمر بالآستانة فى ١١ ديسمبر ، وسارعت الحكومة البريطانية بالوقوف الى جانب السلطان والتصدي لضغط روسيا عليه ، وقدمت الحكومة البريطانية بواسطة مندوبها سالسورى مقترحاتها نيابة عن الحكومة العثمانية ورفض السلطان هذه المقترحات معتبرا أن هذا يعد تدخلا فى شئونه الداخلية . وبهذا باء المؤتمر بالفشل .

رات روسيا ان نامن جانب حكومه النمسا فى حالة نشوب حرب مع تركيا ، وعقدت مع حكومة النمسا معاهدة فى ١٥ يناير ١٨٧٧ تقضى بوخوف النمسا على الحياد فى حالة نشوب حرب بين روسيا والدولة العثمانية وتشتترط أن تسمح روسيا بان نعوم النمسا باحتلال منطقتى اليوسنة والهرسك ، كما تعهد النمسا أيضا ألا نمند أعمالها الحربية الى رومانيا وبلغاريا .

واقترحت الحكومة الالمانية معاهدة دفاع مع الحكومة البريطانية خوفا من تحالف بريطانيا وروسيا رغم ما كان سائدا بينهما من عوامل القلق . وحقيقة هذه مناورة سياسية من جانب بسمارك حينما شعر بان هناك تقاربا خفيا بين الدولتين روسيا وبريطانيا - وعلى أثر فشل بسمارك فى كسب ود بريطانيا الى جانبه ، رأى ان يستميل روسيا ، بان لوح لها بتقديم فرض بمبلغ مليونى روبيل فى حالة نشوب حرب بينها وبين الحكومة العثمانية ، كذلك رأى بسمارك مهادنة فرنسا الى حين حتى يتم عزل بريطانيا عن القارة الاوربية سياسيا .

مرة أخرى جرت محادثات سرية بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية انتهت بانفاق الطرفين على صيغة « بروتوكول » على اساسه تسوى مشكله البلقان ، واجتمع فى لندن ممثلو الدول الاوربية الى سبى ان اشتركت فى مؤتمر الآستانه - ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٦ - الذى باء بالفشل ، ووقع المؤتمر على البروتوكول فى ٣١ مارس ١٨٧٧ ولكن حدث أن باء مؤتمر لندن بالفشل نتيجة لموقف السلطان الذى اتسم بالردد والمكابرة ورفضه ان تكون لبريطانيا وصاية عليه ، فضلا عن اعتباره ندخلا فى شئون بلاده الداخلية ، وينتافى ايضا مع شرف الدولة العثمانية . (١)

ولما رفضت الحكومة العثمانية البروتوكول الذى وقعه مندوبو الدول الاوربية فى لندن فى ٣١ مارس ، قررت حكومة روسيا اعلان حالة الطوارئ فى ١٣ ابريل سنة ١٨٧٧ ، وفى ٢٤ ابريل اعلن فيصر روسيا حالة الحرب على الدولة العثمانية . (٢)

وكان على أثر نشوب الحرب الروسية - التركية ان تعرضت قناة السويس لتجربة دقيقة بعد ان صارت القناة صاحبة السيادة عليها - تركيا - فى حالة حرب ، وبذا اصبحت القناة ومصر داخل نطاق الاقاليم المعادية لروسيا والتي يحق لها مهاجمتها .

وجهت الحكومة البريطانية انذارا الى الحكومة الروسية فى ٦ مايو جاء

(١) د. محمد محمود السروجى ، مصر والمسألة الشرقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ص ٢٦٩ .

(٢) Seton, Watson, Disraeli, Gladstone and the Eastern Question, A Study in Diplomacy and Party Politics, London, 1935, p. 170.

به : ان كل محاولة لعرض الحصار على قناة السويس او تخومها بأى شكل من الاشكال ، تعتبرها الحكومة البريطانية تهديدا مباشرا لمستعمراتها فى الهند ، واضارا جسيما بالتجارة العالمية .

ولهذين الاعتبارين ، يرى الحكومة البريطانية ان كل عمل من هذا القبيل يكون متعارضا مع احتفاظها بموقف الحياد السلمى ، وترجو الحكومة البريطانية ألا تكون احدى الدولتين المتحاربتين راغبة فى ارتكاب مثل هذا العمل . (١)

عارضى لورد دربي وزير خارجية بريطانيا حكومته فى موقفها العدائى من الحكومة الروسية ، وعارض بشدة الانذار الذى وجهته حكومته لروسيا فى ٦ مايو سنة ١٨٧٧ ، ولكن كان يؤيد حكومته اذا ما حدث أى اعتداء على قناة السويس باعتبارها الطريق البحرى المباشر الى المستعمرات البريطانية فيما وراء البحار . (٢)

ولهذا يعد الانذار البريطانى لروسيا - فى ٦ مايو - نقطة تحول هامة فى العلاقات بين البلدين ، فضلا عن انه كان حجر الزاوية فى سياسة الحكومة البريطانية تجاه روسيا طوال عام كامل . (٣)

أرسلت الحكومة الروسية فى ١٨ مايو الرد على الانذار البريطانى وجاء به : « ان الحكومة الروسية لا ترغب ابدا فى فرض احصار على قناة السويس أو تعطيل الملاحة بها ، وانما تعتبر قناة السويس مرفعا دوليا يجب ان تبقى بعيدا عن أى اعتداء حفاظا على التجارة العالمية » . (٤)

رأت روسيا حينما اتخذت قرارها بالدخول فى حرب ضد الدولة العثمانية ان الدول الاوروبية تقف على الحياد ، وان كانت لم تطمئن الى موقف كل من ايطاليا وفرنسا . اذ كان يرى « الكونت شوفالوف سفير روسيا فى لندن » : ان الخطر يكمن فى موقف بريطانيا المتشدد ، طالما انها لا تشعر انها فى حاجة الى تأييد أوروبى لها وقال ايضا : « ولكن بريطانيا تحس بالخطر حينما تشعر

(١) د . محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وأثره على البلاد العربية الطيبة الأولى القاهرة ١٩٥٧ ص ٤١ .

Seton, Watson, op. cit., p. 173.

(٢)

وجاء به وجهة نظر لورد دربي فيما يتعلق بموقف حكومته من الحرب الروسية - التركية
The necessity of keeping open... The communication between Europe and the East by the Suez Canal an attempt to blockade or otherwise interfere with the Canal or its approaches would be regarded as a menace to India and a grave injury to the commerce of the world.

Seton Watson, loc. cit., p. 173.

(٣)

The note of 6 May, may fairly be regarded as a turning point in Anglo-Russian relations... it was described, not without justice, as « The Charter of England's Policy ».

انها معزولة سياسيا ، فعى هذه الحالة لاشك ان بريطانيا تسارع بالتحالف مع أى دولة أوربية ، (١)

ويرى شوفانوف ان سر تحالف بريطانيا مع الحكومة العثمانية يرجع الى عوامل أهمها :

أولا : ان بريطانيا نساند السلطان باعتباره خليفة للمسلمين ، والهند يوجد بها اربعة ملايين مسلم لهم تأثير قوى فى مستعمرات الهند البريطانية .

ثانيا : ان الراى العام البريطانى يدرك ان القوات الروسية لن تسنم أكثر من عسرة أسابيع وتستطيع الوصول الى الآسنانة ، وهذا يعنى التهديد المباشر لبريطانيا . وسوف يكون الخطر جسيما اذا ما فدر لروسيا ان تمتد نفوذها الى آسيا ، أو الى قناة السويس أو الطرق الأخرى المؤدية للهند ، (٢)

ولهذا كانت بريطانيا ترى ان تظل قناة السويس بمنأى عن الأحداث الجارية فى سرمى البحر المتوسط ، حيب انها كانت ترى ضرورة الاسنيلا على قناة السويس بعد أن اسعدها الحظ بشراء اسهم مصر فى شركة قناة السويس سنة ١٨٧٥ ، لهذا اشتد خوفها من ان تكون قناة السويس هدفا لاعداء الاسطول الروسى ، وحرصا من بريطانيا على حماية قناة السويس من الاعتداء الروسى عليها ، جعلت اسطولها الحربى يرسو فى ميناء بور سعيد منذ أواخر شهر أبريل سنة ١٨٧٧ ، وان كان رسو هذا الاسطول احدث رد فعل شديد لدى الحكومة الفرنسية وكذلك الحكومة المصرية ، وكسرت الاساعات عن احتمال ان تقوم بريطانيا باحتلال مصر وقناة السويس ، وعلى أثر ذلك صرح لورد دى وزير خارجية بريطانيا بقوله بأن بريطانيا لا تفكر فى احتلال القناة أو مصر ، وان وجود وحدات من الاسطول البريطانى بميناء بور سعيد لا يعنى الا المحافظة على مصالح بريطانيا فى الهند (٣)

ولقد حدث هذا فى الوقت الذى قام فيه نوبار باشا بزيارة لندن . وقيل ان هذه الزيارة بقصد تمهيد الطريق لفرض الحماية البريطانية على مصر ، وان كان هذا الاتجاه يجد تأييدا وتعضيدا من بسمارك الذى شعر بان الحكومة البريطانية بصدد الامتثال الى نصيحته السابق الاشارة اليها على الحكومة البريطانية والتي تقضى بان تأخذ بريطانيا مصر وقناة السويس ، مقابل ان

Seton, Watson, op. cit., p. 170.

(١)

Seton, Watson, loc. cit., p. 170.

(٢)

« ...but above all, there is a great nervousness as to a possible advance on the Caucasian frontier, since Russia might then extend her influence in Asia Mission and threaten Suez and the route to India ».

(٣) د . أحمد عبد الرحمن مصطفى - مصر والسالة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ طبعة أولى ١٩٥٦

القاهرة ص ٤٧ .

تأخذ روسيا المضائق البحرية العثمانية وتسيطر على منطقة البلقان ، وذلك ضمانا للسلام في أوروبا . (١)

ولم تكتف الحكومة البريطانية بالإنذار الذي وجهته الى الحكومة الروسية، بل أيرفت بنفس هذه البرقية - ٦ مايو - الى كل من الحكومة العثمانية ، والحكومة المصرية ، واضطرت الحكومة العثمانية ان تبعت برسالة في ٢١ يونيو منضمته وجهة نظرها : « بانها تؤيد تماما حرية الملاحة بالقناة لجميع السفن التابعة للدول المحايدة ، ولكنها في الوقت نفسه تعتبر قناة السويس جزءا من الاراضي العثمانية ، واستنادا الى هذا فلن تسمح للسفن المحاربة بدخولها » (٢).

كما اوضحت كذلك انها اتخذت التدابير الكافية لحماية مدخل القناة من اقتراب السفن المعادية ، وبسب الخديو برسالة ردا على التعليمات التي سبق أن أرسلها اليه السلطان بضرورة تفادي الاجراءات التي قد تعطل مرور السفن المحايدة استنادا الى احكام المادة (١٤) من عقد الامتياز الصادر سنة ١٨٥٦ ، وأوضحت حكومة الباب العالي للخديو وجهة نظرها بخصوص المادة (١٤) بأن هذا الامتياز يكمله ويوضحه اتفاق ١٨٦٦ وان هذه المادة - لو نفذت بنصها ومضمونها - لا تقرر بحياد القناة ، ولا ترمي الى تقرير حق المرور لجميع السفن التجارية على وجه المساواة التامة ، وان السلطات العثمانية تحتفظ بحقها الكامل في منع السفن الروسية التي تدخل منطقة القناة والموانئ والمياه المصرية .

ورأى الخديو اسماعيل ان ينفذ بقدر الامكان تعليمات السلطات على الا يترتب عليها أي تعطيل لتجارة الدول المحايدة ، وتولى اتخاذ تدابير الامن بمنطقة القناة وأقام رقابة بوليسية على امتدادها من الجنوب الى الشمال ، واعلن لقناصل الدول بالقاهرة ان السلطان قرر بقاء قناة السويس مفتوحة لسفن الدول المحايدة ومغلقة تماما في وجه السفن الروسية طوال مدة الحرب ، وحقيقة كان موقف الخديو دقيقا بين التزامه بتنفيذ تعليمات السلطان وموقف الحكومة البريطانية، والالتزام في نفس الوقت بمواد الامتياز الصادر سنة ١٨٦٦ .

أمام قوة روسيا الحربية طلبت الحكومة العثمانية عقد هدنة مع الحكومة الروسية في ٨ يناير سنة ١٨٧٨ ، وفي أثناء بحث شروط الصلح بين الطرفين

Seton Watson, op. cit., p. 172.

(١)

والدليل على هذا تأييد بسمارك لفرنسا حينما اخذت تونس بعد ذلك بستوات .

This was undoubtedly one reason why Bismarck favoured the idea of a British occupation, just a few years later he encouraged France to enter Tunis...».

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سبق ذكره ص ٤٧ .

بدأ زحف الجيش الروسى نحو الآستانة وتدخلت النمسا وبريطانيا لوقف تقدم القوات الروسية نحو العاصمة العثمانية وبحث شروط الصلح فى مؤتمر دولى .

وفى ٣ مارس سنة ١٨٧٨ وقعت معاهدة صلح بين الطرفين فى سان استفانو ولكن نظرا لان شروط هذه المعاهدة مجحفة ببريطانيا وضارة بها لذلك لم تنفذ هذه المعاهدة ، وعقد مؤتمر برلين فى ١٣ يوليو سنة ١٨٧٨ على اساس ان تكون معاهدة سان استفانو هى جدول أعمال هذا المؤتمر ، ولقد كان هذا المؤتمر فاتحة عهد جديد عرف بعهد « التسابق الاستعمارى » فى قارتى آسيا وأفريقيا .

رابعاً : بريطانيا تحتل قبرص ١٨٧٨

تمهيدا للسيطرة على قناة السويس

كانت السياسة البريطانية - في شرق البحر المتوسط - طوال القرن الثامن عشر والثالث الأخير من القرن التاسع عشر تقوم على أساس المحافظة على الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها ، ولقد وضع أسس هذه السياسة بالمستون Palmerston رئيس الوزارة الذي ظل بالحكم مدة ٤٤ عاما . وعمل على أن يطور النزعة الاستعمارية البريطانية الى عقيدة وطنية ، من شأنها أن تقر في روع الشعب الانجليزى أن الاستعمار البريطانى لاي بلد انما هو حق . وأن هذا عمل لا يتسم اطلاقا بالعدوان .

وعلى أثر اشتداد الخطر الروسى والنمساوى فى فترة السبعينات من القرن التاسع عشر ، خرجت الحكومة البريطانية من عزلتها السياسية ، وتأثرت الى حد بعيد بالتغيرات السياسية الاوربية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت . اذ تضامنت بريطانيا مع الدولة العثمانية للتصدى للخطر الروسى ، وذلك حينما تدخلت روسيا لمناصرة شعوب البلقان الثائرة ، ومناصرة حركة الجامعة العربية وشعوبها المسيحية .

وقدم لورد دربى وزير الخارجية البريطانية استقالته احتجاجا على موقف حكومته المتشدد مع روسيا ، وتولى لورد سالسبورى وزارة الخارجية مؤيدا سياسة حكومته ، اذ كانت بريطانيا حريصة على مناهضة التوسع الروسى فى منطقة البحر المتوسط (١) .

انتهج لورد سالسبورى سياسة خارجية جديدة تهدف الى حماية المستعمرات البريطانية فيما وراء البحار ، ودفع الخطر الروسى عنها ، وفى تقدير

(١) د. محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين ١٨٧٨ ، ص ٣٢

— Mohamed, Rifaat, op. cit., p. 134.

— Charles, Hallberg, op. cit., p. 251.

— Hugh, Schonfield, op. cit., p. 60.

لورد سالسبورى أن تقوم بريطانيا باحتلال أى قاعدة فى منطقة البحر المتوسط مثل جزيرة كريت أو قبرص .

وحاولت الحكومة البريطانية تكوين عصبة من دول البحر المتوسط Mediterranean League تشمل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بهدف التصدى للنفوذ الروسى فى منطقة البحر المتوسط ، وعلى أثر فشل بريطانيا فى تكوين هذه العصبة قررت احتلال جزيرة قبرص (١) ، كى تتخذ منها محطة نموين للسفن فى ذهابها الى مستعمراتها فى الشرق الأقصى . أضف الى ذلك اتخاذها قاعدة دفاع عن قناة السويس اذا ما فكرت روسيا فى الهجوم عليها (٢) .

أوفدت شركة الهند الشرقية سنة ١٨١٤ المهندس كينير J. M. Kinneir الى جزيرة قبرص لدراساتها من الناحية الاستراتيجية ، وجاء فى التقرير الذى قدمه الى الحكومة البريطانية قوله : ان السيطرة على جزيرة قبرص يعطى لبريطانيا الفرصة بأن يكون لها نفوذ متفوقا فى منطقة البحر المتوسط ، وبدا تتمكن بأن تضع مصير الشرق - فى المستقبل القريب تحت تصرفها . وأن مصر وسوريا ستصبحان تحت نفوذها ، وفى هذه الحالة تتمكن بريطانيا من الضغط على السلطان فضلا عن تمكينا من الدفاع عن مستعمراتها فيما وراء البحار ضد أى هجوم روسى ، كما أن احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص سوف يزيد من حجم التجارة البريطانية بدرجة كبيرة (٣) .

وفى ذلك الحين قدم - نيفين كيرر Niven Kerr قنصل بريطانيا بجزيرة قبرص - تقريرا الى حكومته جاء به . . بانه - فيما عدا لواء الاسكندرونة - ليس هناك على الساحل السورى طريق أفضل من لارنكا ، وفاماجوستا بقبرص حيث - يمكن أن يكونان ملاذا للاسطول الحربى (٤) .

ذكر هويت White نائب القنصل البريطانى ١٨٦٣ ، أن ميناء فاماجوستا ذا أهمية استراتيجية « (٥) . وصرح كولونيل روبرت هيوم البريطانى Robert Home بقوله : « ان جزيرة قبرص تتمتع بميزات تفوق ماعداها من المواقع اذ يمكن الدفاع عنها فى يسر ، ومنها فى استطاعتنا الدفاع عن قناة السويس » .

(١) د . محمد مصطفى سلوت . مؤتمر برلين . الخ ص ٣٣ نقلا عن :

Hedlam, Morlg, Studies in Diplomatic : « A Symbole to Russia and the People of Asia-Minor of Britain's Determination to defend her interests.

اذ كانت بريطانيا ترى ضرورة احتلال جزيرة قبرص دفاعا عن مصالحها ضد الخطر الروسى .

Hill, George, A History of Cyprus, 1571-1946, London, 1952, p. -70. (٦)

Hill, George, op. cit., p. 270. (٧)

Hill, George, loc. cit., p. 70. (٨)

Hill, George, loc. cit., p. 271. (٩)

وذكر لورد جون هاى : John Hay أن موقع قبرص هو أهم موقع استراتيجى للأسطول البريطانى فى عرض البحر المتوسط (١) ، ذكر سالسبورى وزير خارجية بريطانيا الى لا يارد سفير بريطانيا بالآستانة « ٠٠ ان موقع جزيرة قبرص أهم من الناحية الاستراتيجية بالنسبة الى جزيرة مالطة ، لذلك يتعين على الحكومة البريطانية السعى الى عقد تحالف دفاعى مع الحكومة العثمانية » .

وأضاف سالسبورى الى ذلك قوله « ٠٠ كما أن احتلال الاسكندرية يتطلب بالتالى احتلال مصر » ولكن الوقت الآن غير مناسب لتنفيذ ذلك (٢) وأثير موضوع احتلال جزيرة قبرص فى مناقشات مجلس العموم البريطانى فى جلسته المنعقدة يوم ٢٧ مارس ١٨٧٨ . كما بعث لا يارد برسالة فى ١٥ مارس سنة ١٨٧٨ الى سالسبورى وزير الخارجية البريطانية ذكر فيها ثلاث اقتراحات يكون أحدهما كأساس لاتفاقية دفاع مع الحكومة العثمانية :

أولاً : قيام حكم - فى جزيرة قبرص - تحت اشراف الدول الأوروبية الكبرى ، بحيث يضمن العدالة لجميع سكان الجزيرة .
ثانياً : توقيع معاهدة دفاع مع الحكومة العثمانية ، على أن تقوم بريطانيا بالمحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية والدفاع عن سلامتها ، مع ادارة شئون الجزيرة مباشرة .

ثالثاً : الاستيلاء على ميناءها بشرق البحر المتوسط ، حتى تتمكن بريطانيا من الاحتفاظ بالدومينيون *Dominion* ، وحتى تستطيع بريطانيا من تنفيذ التزاماتها الدفاعية تجاه الدولة العثمانية اذا ما تعرضت لآى تهديد (٣) .

كلفَت الحكومة البريطانية لا يارد Layard سفيرها بالآستانة بتبليغ وجهة نظر حكومته الى السلطان ، اذ كانت ترى بريطانيا الآتى : « ان على الحكومة العثمانية - اذا أرادت لنفسها البقاء - فما عليها الا أن تقبل حماية بريطانيا لها . فالحكومة البريطانية ترى أنها تستطيع أن تتخذ من جزيرة قبرص موقع دفاع عن مصالح الدولة العثمانية فى آسيا ، ضد الخطر الروسى . » ولما كانت الحكومة العثمانية غير مستعدة لقبول فرض أى حماية بريطانية عليها وخاصة بعد انتهاء حربها مع روسيا . واقترح سالسبورى على لا يارد بأن يرغم الباب العالي على قبول الحماية البريطانية ، والا عمل سالسبورى على انهيار الدولة العثمانية (٤) ، .

Hill, George, op. cit., p. 272.

(١)

Hill, George, loc. cit., p. 272.

(٢)

Hill, George, loc. cit., p. 274.

(٣)

(٤) د. محمد مصطفى صفوت - مؤتمر برلين ٠٠ الخ ص ٣٤ .

وتم اعداد مشروع اتفاقية دفاع بين الدولتين ، بعد مفاوضات استمرت من يوم ١٨ ابريل حتى ١٠ مايو سنة ١٨٧٨ مؤداها « تقوم بريطانيا بدفع مليون وثلثمائة وخمسون ألف جنيه استرليني للباب العالي ، مقابل أن تحتل بريطانيا جزيرة قبرص ، الى حين أن يقوم الباب العالي بدفع هذا المبلغ » . ولكن الباب العالي رفض مشروع هذه الاتفاقية نظرا لشروطها المجحقة ، كما شجعه في رفض مشروع هذه الاتفاقية وصول الجزية المصرية والتي تعد عاملا لانتهاء أزمته المالية في ذلك الوقت . وبدا انتهت المفاوضات بين الدولتين بدون نتيجة (١) .

وبعث وزير الخارجية في ١٠ مايو برسالة الى سفير بريطانيا بالاستئذان جاء بها : « اذا رفضت روسيا التخلي عن توسعاتها في أرمينيا فان الحكومة البريطانية سوف تعقد تحالفا دفاعيا مع الحكومة العثمانية على أساس شرطين : أولا : تتعهد الحكومة البريطانية بالقيام بالدفاع عن املاك الدولة العثمانية الآسيوية .

ثانيا : تمنح الحكومة العثمانية الحكومة ابريطانية الحق في احتلال جزيرة قبرص (٢) » .

وعلى اثر احتجاج الحكومة الروسية على هذا الاقتراح . قدم سالسبورى وزير خارجية بريطانيا اقتراحا الى الحكومة الروسية يتضمن : تخلي روسيا عن قلاع أرمينيا مقابل أن توقف بريطانيا مفاوضاتها مع الحكومة العثمانية لتوقيع معاهدة دفاع مشترك ، والحق كانت هذه مناورة سياسية من جانب الحكومة البريطانية . لارغام الحكومة العثمانية بتوقيع معاهدة الدفاع المشتركة فيما بينهما .

وحينما رفضت روسيا وجهة نظر الحكومة البريطانية ، أرسل سالسبورى برقية الى لايارد - في ٢٥ مايو - تتضمن : « بأن يعرض على السلطان مرة أخرى اقتراحات حكومته السابقة فيما يتعلق بعقد معاهدة الدفاع المشتركة ، وأن يحذر السلطان بأنه اذا لم يقدم موافقته مكتوبة - بحيث تكون معبرة عن وجهة نظره بكل وضوح في خلال أربع وعشرين ساعة - فان الحكومة البريطانية غير مستعدة للتصدي للحكومة الروسية أكثر من هذا » . وأشمار سالسبورى على لايارد بأن يلتفت نظر السلطان : بأن الاستانة مآلها الى الوقوع في أيدي القوات

Hill, George, op. cit., p. 281.

(١)

Hill, George, loc. cit., p. 283.

(٢)

وهذا نص الشرطين : -

First: The Promise of Reform in Asiatic Turkey.

Second: The Grant to Great Britain of the right to occupy Cyprus.

الروسية ، وأن الدولة العثمانية سوف يتم تقسيمها بين الدول الأوروبية الكبرى (١) .

كان السلطان عبد الحميد الثانى يعانى حالة من القلق والانهيار العصبى فى ذلك الوقت نتيجة المؤامرة المدبرة ضده ، والتي قام بها « على سوافى » فى ٢٤ مايو بقصد اغتياله والعمل على عودة مراد بك الى الحكم ، وفى الحقيقة كان لايارد المدبر الخفي لهذه المؤامرة بقصد قتله أو نفيه خارج البلاد (٢) .

وافق السلطان مضطرا - على اقتراحات الحكومة البريطانية ، وفى تمام الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٦ مايو ١٨٧٨ وافق السلطان على معاهدة الدفاع المشتركة ، واعتمدت الاتفاقية من الجانبين فى ٤ يونية .

وهذا نص معاهدة الحلف الدفاعى بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية فيما يختص بالأقاليم الآسيوية للدولة العثمانية والموقعة فى الأستانة فى ٤ يونية ١٨٧٨ .

• ان جلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا وامبراطورة الهند وصاحب الجلالة لامبراطور السلطان مدفوعين بالرغبة الصادقة فى توسيع نطاق وتعزيز علاقات الصداقة القائمة بين امبراطوريتهما قد قررا عقد حلف دفاعى بهدف الحفاظ فى المستقبل على الأقاليم التابعة لجلالة الامبراطور السلطان فى آسيا .

وطبقا لذلك اختار جلاتهما وعينا الوزيرين المفوضين النالية أسماؤهما: سعادة أوستن هنرى لبارد السفير فوق العادة نيابة عن جلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا والهند ، وسعادة صفوت باشا وزير الخارجية نيابة عن جلالة الامبراطور السلطان .

وبعد أن تبادلوا صلاحيتهما الكاملة وافقا على البندين التاليين :

البند الأول :

إذا احتفظت روسيا بأقاليم باطوم ، ارداهان ، وقارص أو أى منهم وكذلك إذا قامت روسيا بأى محاولة فى المستقبل لامتلاك أى أراض أخرى تابعة للسلطان فى آسيا كما حددت ذلك المعاهدة النهائية للسلام فان بريطانيا تتعهد بالانضمام لصاحب الجلالة السلطان فى الدفاع عنها بقوة السلاح .

ويتعهد السلطان لبريطانيا - فى مقابل ذلك - بادخال الإصلاحات اللازمة التى تتفق عليها الدولتان فيما بعد ، وأن تحمى المسيحيين وغيرهم من رعاياها

Hill, George, op. cit., p. 283.

(١)

Hill, George, loc. cit., p. 300.

(٢)

المقيمين في بلادها • وإلى أن يتم تمكين بريطانيا من اتخاذ الوسائل والتدابير اللازمة لاجراء مآتعهد به لسلطان المعظم فقد قبل السلطان أن تستولى على جزيرة قبرص وتدير أمورها •

البند الثانى :

يصديق على هذه المعاهدة الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية بعد مضى شهر على الأكثر من هذا التاريخ - ٤ يونية ١٨٧٨ •

وهذا أيضا نص ملحق للمعاهدة الذى وقع فى الآستانة فى أول يوليو ١٨٧٨ :

وافق كل من أوستن هنرى لايارد وصفوت باشا على توقيع هذا الملحق ،

١ - استمرار وجود محكمة شرعية اسلامية فى الجزيرة لها الصلاحية فى نظر الشئون الدينية . وليس شيئا غير ذلك ، بالنسبة للسكان المسلمين بالجزيرة •

٢ - يتم تعيين مقيم مسلم تعينه ادارة المؤسسات الدينية (الأوقاف) بالدولة العثمانية بالاشتراك مع مندوب تعينه السلطات البريطانية لادارة الممتلكات والادارات التابعة للمساجد والمدارس الاسلامية وبعض المنشآت الدينية الموجودة فى قبرص •

٣ - تدفع بريطانيا للباب العالى ما يكون فائضا فى الدخل بعد استبعاد قيمة المنصرف بالجزيرة ، وتقدر هذه الزيادة وتحدد بناء على متوسط السنوات الخمس الماضية ، وتقدر بنحو ٢٢٩٣٦ كيسا من الدراهم يتم التحقق منها بعد ذلك وباستثناء انتاج اراضى الحكومة المؤجرة أو المباعه خلال تلك الفترة •

٤ - يجوز للباب العالى أن يبيع أو يؤجر الأراضى والممتلكات الأخرى فى قبرص التابعة للسلطان ، والدولة ، والتي تشكل منتجاتها جزءا من دخل الجزيرة المشار اليه فى المادة الثالثة •

٥ - يجوز للحكومة البريطانية أن تشتري بضمن معقول الأراضى اللازمة للخدمات العامة أو لأى أغراض أخرى ، وكذا الأراضى التى ليست معدة للزراعة

٦ - اذا أعادت روسيا لتركيا منطقة « قارص » وبعض الأراضى التى استولت عليها أرمينيا بالقوة خلال الحرب ، فانه يتعين على بريطانيا أن تقوم باخلاء جزيرة قبرص •

٧ - ينتهى العمل بهذه المعاهدة فى ٤ يونية ١٩٧٨ •

ووقعت مادة اضافية في « ترايبا » يوم ١٤ أغسطس ١٨٧٨ وتضمن الآتى :

« على أن السلطان بتخليه عن جزيرة قبرص لتحتلها بريطانيا وتحكمها قد نقل الى جلالة الملكة طوال فترة الاحتلال - وليس بعدها - كل الصلاحيات لسن القوانين والمعاهدات نيابة عن حكومة الجزيرة باسم جلالة الملكة ولتنظيم علاقاتها التجارية والقنصلية وستونها دون التقيد بسيطرة الباب العالي (١) » .

جرت محادثات بين وزير خارجيه بريطانيا ووزير خارجية فرنسا ، أثناء انعقاد مؤتمر برلين - ١٣ سنة ١٨٧٨ - بشأن اتفاقية الدفاع السرية بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية ، وعندئذ هاجت ناثرة وادنجتون وزير خارجية فرنسا كما أنحى الرأى العام الفرنسى على تصرفات الحكومة من تركها الفرصة للحكومة البريطانية كي تنفوذ بنفوذها عليها فى منطقة شرقى البحر المتوسط ، هذا مما سيكون سببا فى اختلال التوازن بين الدولتين .

وهاجمت الصحافة الفرنسية مسلك الحكومة البريطانية ، اذ سبق لها أن رفضت اقتراح بسمارك الذى قدمه فى أواخر عام ١٨٧٦ والمنضمين : « أن تسيطر بريطانيا على مصر مقابل اطلاق سيطرة روسيا على المضائق البحرية العثمانية ، واعتبر الرأى العام الفرنسى أن رفض الحكومة البريطانية هذا الاقتراح انما القصد منه أن تفوت الفرصة على فرنسا ، وأن تحتل هى مركز أنضل يشرف على الاسكندرية وقناة السويس توطئة لفرض نفوذها عليها .

وصرح وادنجتون وزير خارجية الحكومة الفرنسية - كى يهدى من تورة الرأى العام - بقوله : « ان فرنسا لن تقبل أبدا الاخلال بالتوازن الدولى فى منطقة البحر المتوسط ، أو العمل على الانتقاص من نفوذ فرنسا فى هذه المنطقة ، وأن الرأى العام الفرنسى لن يوافق على هذه الاتفاقية المبرمة بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية ، والتي يعتبرها اذلالا له لا يعل عن اذلاله فى « سيدان » كما تعد هذه الاتفاقية هزيمة للنظام الجمهورى الفرنسى الذى لم نتوطد دعائمه بعد (٢) » .

وردا على تصريح وزير خارجية فرنسا صرح سالسبورى وزير خارجية بريطانيا بقوله : « ان الحكومة البريطانية مستعدة أن تعترف بصفة عامة بمصالح فرنسا فى منطقة البحر المتوسط ، وكذا الاعتراف بالمصالح الفرنسية فى مصر والتي لا تقل أهمية عن المصالح البريطانية ، وأن الحكومة البريطانية لا تمانم فى اطلاق يد فرنسا فى تونس (٣) » .

Hill, George, op. cit., p. 301.

(١)

Hill, George, op. cit., p. 284.

(٢)

Hill, George, loc. cit., p. 288.

(٣)

أثارت معاهدة الدفاع المشترك مع الحكومة العثمانية موجة شديدة من الغضب والسخط على سياسة الحكومة البريطانية ، فتورة الرأي العام الفرنسى لا تقل عن ثورة الرأي العام فى روسيا ، وألمانيا وإيطاليا والنمسا ، كما فجرت 'زرة الشعب فى جزيرة قبرص لفرض هذا الاحتلال الأجنبى دون أن يأخذ رايه (١) .

ولكن بسمارك كان يوافق الحكومة البريطانية على كل خطواتها حتى يتمكن من تنفيذ اقتراحه السابق عرضه عليها ، بل انه - بسمارك - أشار على بريطانيا بأن تسارع الآن باحتلال مصر أو على الأقل احتلال شاطئ قناة السويس (٢) .

ولكن الحكومة البريطانية لم تعبأ كثيرا بموقف الدول الأوروبية المعارضة لها ، بل شرعت فى تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك مع الحكومة العثمانية ، وفى أول يوليو ١٨٧٨ تلقى - لورد جون هاى نائب الأدميرال البريطانى فى قبرص - أوامر سرية من وزارة الحربية البريطانية بأن يجمع الوحدات الحربية ويبحر بها فوراً نحو قبرص لاحتلالها . وفى ١٢ يوليو تولى الحكم فى الجزيرة .

ازداد اهتمام بريطانيا بجزيرة قبرص منذ نشوب الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ، تلك الحرب التى خشيت بريطانيا أن تمتد الى قناة السويس - ألمها المرتقب فى فرض سيطرتها عليها ، وجزيرة قبرص تعتبرها الاستراتيجية البريطانية قاعدة هجوم حين تقدم على احتلال قناة السويس ، وتعتبر أيضاً قاعدة دفاع عن القناة بعد احتلالها ضد الخطر الروسى فى الشمال .

وإذا كانت الحكومة العثمانية قد تنازلت للحكومة البريطانية عن جزيرة قبرص ثمناً لمعاهدة الدفاع المشترك التى وقعتها معها فلم تكن الحكومة العثمانية تدرك أن هذه الجزيرة سوف تكون قاعدة هجوم على أهم ولاياتها وهى مصر - فى القريب العاجل .

كما أن الاستراتيجية البريطانية بدأت تفكر فى احتلال قناة السويس احتلالاً عسكرياً . بعد أن تمكنت من احتلال جزيرة قبرص . وكانت السياسة البريطانية قد وضعت خططها على أساس زيادة نفوذها فى إدارة القناة عن طريق وسائلها الدبلوماسية التى قطعت فيها شوطاً بعيداً فاقدمت على شراء أسهم

Hill, George, loc. cit., p. 288.

(١)

Hill, George, loc. cit., p. 289.

(٢)

مصر في شركة قناة السويس ١٨٧٥ تلتها خطوات أخرى متمثلة في البعثات المالية وصندوق الدين الموحد ، والرقابة الثنائية ، والمحاكم المختلطة والوزارة الأوروبية ، وبدأت اطماع بريطانيا في املاك الدولة العثمانية تزداد بعد احتلالها لجزيرة قبرص وانتظرت بريطانيا ظروفًا مناسبة للاقدام باحتلال قناة السويس فضلا عن احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص أخل بالتوازن مما دفع فرنسا لاحتلال تونس ١٨٨١ •

خامسا : قناة السويس والتنافس البريطاني الفرنسي

منذ أن افتتحت قناة السويس - في ١٧ من نوفمبر سنة ١٨٦٩ - ازدادت حدة الصراع الدولي حول مصر . وكان هذا الصراع أظهر ما يكون بين دولتي بريطانيا وفرنسا . ومنذ أن صدر عقد الامتياز الأول لديلسبس في ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ وقفت الحكومة الفرنسية وراء ديلسبس تؤيده وتشد من أزره ، في وجه معارضة عاتية عنيفة قامت بها الحكومة البريطانية لواد المشروع . وحسبنا أن نذكر أن المعارضة البريطانية لمشروع قناة السويس أدت الى تأخير البدء في حفر القناة قرابة أربع سنوات وكانت هذه المعارضة أيضا هي السبب في إطالة مدة حفر القناة بحيث استغرق انشاؤها عشر سنوات أخرى .

ومن الغريب أن بريطانيا التي عارضت المشروع على أساس عدم وجود الضمانات الكافية بحياده كمر مائي يصل بين الدول الأوروبية ومستعمراتها ، فيما وراء البحار ويخدم في نفس الوقت المواصلات العالمية ، فان بريطانيا ، لم تتوان في اقتناص فرصة شراء أسهم مصر في شركة قناة السويس .

وكانت سياسة جلادستون نحو مصر - متأثرة بعاملين : سياستها العامة نحو الدولة العثمانية وسياستها الخاصة تجاه مصر . حيث كان رئيس الوزارة ووزير خارجيته من الناقمين على العثمانية ، وعلى أسلوبهم في الحكم ، وكان جلادستون نفسه - قبل أن يتولى الحكم - ينتهز كل فرصة للسخرية بالحكومة العثمانية ، بل يعمل على اذلالهم ، وكم كان يتمنى تقويض ملكهم وزوال امبراطوريتهم (١) .

(١) د. محمد مصطفى صفوت - الاحتلال الانجليزي لمصر ص ٣٠ وجاء به :
 « ١٠ ان لورد جلادستون تكرر لمبادئه وآرائه التي كان يقتنصها قبل توليه رئاسة الوزارة سنة ١٨٨٠ اذ كان يؤمن بنظرية بلمرستون Palmerston التي تتضمن انه لا بد من المحافظة على تماسك الامبراطورية العثمانية ، ولكن آراءه تغيرت حين خرج من حزب المحافظين ، لشموره المسيحي العميق جعله يروج للحل هذه الدولة ، ويؤيد الحركات الانفصالية المسيحية من الدولة العثمانية ، ويقف الى جانب شعوب البلقان في ثورتهم ضد السلطان » .

وكانت سياسة الحكومة البريطانية في القرن التاسع عشر هي المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها ، ثم بدأت في تغيير هذه السياسة بعد افتتاح قناة السويس اذ بدأت تعمل على زيادة نفوذها في مصر .

وكانت تنتهز كل فرصة لدعم نفوذها في مصر . وكانت الارتباكات المالية التي تعرضت لها مصر ابان حكم اسماعيل في مقدمة العوامل التي ساعدت بريطانيا على دعم نفوذها في مصر ، فالقروض المالية التي عقدها اسماعيل تباعا مع المصارف الأوروبية ثم البعثات المالية الرسمية التي أوفدتها بريطانيا تارة منفردة (بعثة كيف Cave) وتارة بالاشتراك مع فرنسا (بعثة جوشن وجوير) وتارة ثالثة بالاشتراك مع الدول الأوروبية (بعثة ريفرز ولسن) وتعيين مراقبين للمالية المصرية . أحدهما بريطاني والآخر فرنسي وانشاء صندوق الدين ، وتشكيل وزارة أوربية كان وزير المالية فيها بريطانيا . كل أولئك عبد الطريق أمام السياسة البريطانية لدعم نفوذها في مصر على عهد الحديوي اسماعيل .

ويؤكد هذه السياسة تصريح لورد دربي وزير خارجية بريطانيا الى جافارد Gavard سفير فرنسا في لندن بقوله : « ان بريطانيا أصبحت الآن أكبر دولة لها مصلحة في القناة » وأن مسألة القناة ومسألة حمايتها أصبحت الآن بالنسبة لبريطانيا موضوع حيوى عظيم الشأن .

وأضاف الى ذلك قوله : « ان بريطانيا لن تستطيع بعد الآن أن تترك في أيد أجنبية احتكار مشروع يهملها أكثر من غيرها ، ولقد أدركت الدول الأوربية مدى أهمية شراء الأسهم ، وبالرغم من شعور القلق الذى بدا يساور كلا من فرنسا وروسيا وإيطاليا الا أن الحكومة الألمانية شعرت بالارتياح ، وقدمت للحكومة البريطانية تهانيتها بنجاحها باتمام صفقة الأسهم (١) » .

وابتدأت الحكومة البريطانية انتهاج سياسة خارجية جديدة تختلف تماما عن سياستها قبل توقيع معاهدة برلين - ١٣ يوليو سنة ١٨٧٨ - اذ كانت تتبع سياسة تتصف بالانعزالية والانكماش أمام اتحاد القياصرة الثلاث **Drei Kaiser Bund** الألماني (والنمساوى المجرى والروسي) لهذا رأت أنه من الضروري توطيد علاقتها مع الحكومة الفرنسية على أساس التعاون المشترك مع الإبقاء على العلاقات الودية بين البلدين بعد أن أصابها التدهور بعد شراء صفقة الأسهم المصرية مما دفع الحكومة البريطانية الى أن تؤكد للحكومة الفرنسية بأنها لا تفكر في احتلال مصر .

وبالرغم من أن بريطانيا تعمل منذ عام ١٨٦٩ على فرض نفوذها على قناة السويس ان لم يكن على مصر بأسرها انتهاجا لسياسة الحكومة . حينذاك -

التي لا تال جهدا من أجل المحافظة على مستعمراتها فيما وراء البحار ، فضلا عن اهتمامها بإنشاء مستعمرات في قارتي آسيا وأفريقيا ، فبالرغم من هذا إلا أن الحكومة البريطانية رفضت اقتراح بسمارك الذي يقضى بأن توافق بريطانيا على تفوق النفوذ الروسى فى شرق البلقان والمضايق البحرية التركية مقابل تفوق بريطانيا فى وادى النيل ولم يكن المستشار الألمانى يهدف الى خلق سوء تفاهيم بين فرنسا وبريطانيا من أجل مصر انما فى الحقيقة وقد كان بسمارك -المستشار الألمانى مخلصا فى رأيه هذا وظل طوال الفترة من سنة ١٨٧٧ الى ١٨٨٦ يعمل على توثيق روح التعاون السياسى بين بريطانيا وفرنسا خارج حدود القارة الأوروبية (١) .

ولقد كان للمستشار الألمانى بسمارك الألمانى دور كبير هام فى مجرى الأحداث التى تعيشها القارة الأوروبية فى ذلك الوقت فقد كان زعيم أوروبا السياسى .

فى مذكرات له سطرها لوزارة الخارجية الألمانية فى خريف سنة ١٨٧٦ يرى أنه اذا استشير فيما يجب ان تكون عليه سياسة بريطانيا الخارجية ، فانه يقترح ان تنتهج بريطانيا نفس النهج الذى تلتزم به روسيا .

فاذا كانت روسيا تريد أن تسيطر على البسفور والدردنيل - تلك المضايق البحرية العثمانية - فضلا عن الاشراف على الآستانة ، وذلك مقابل سيطرة الحكومة البريطانية على مصر وقناة السويس ، فىرى بسمارك أن يكون موقف بريطانيا فى وادى النيل مشابها لموقف النمسا - على الاقل - بازاء الولاياتين العثمانيتين الدانوبييتين وهو يرى ان هذا الاقتراح حل ينطوى على جانب من الحكمة السياسية وانه افضل بكثير من قيام حرب بين الدولتين - بريطانيا وروسيا - ويقول : « انه من الخير لبريطانيا أن تأخذ قناة السويس والاسكندرية بدلا من ان تعلن الحرب على روسيا » (٢) .

ولهذا رحب بسمارك بزيارة نوبار باشا لبريطانيا فى ربيع سنة ١٨٧٧ لتهميد

(١) د. محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين ١٨٧٥ ، ص ١٥ ، ص ٢٥ وجاء به : انه ليس صحيحا ان بسمارك منذ ١٨٧٥ كان يعمل على بذل الدور الخلاف بين روسيا وبريطانيا من ناحية وبين فرنسا وبريطانيا من ناحية أخرى فكل ما كان يخشاه بسمارك فى ذلك الوقت هو قيام حرب أوروبية تضطر الدولة الألمانية الى لخوض غمارها مع هذا الحانب أو ذاك . وعلى أساس هذه النظرية فكر بسمارك فى تسييم ممتلكات الدولة العثمانية لارضاء الدول الأوروبية الكبرى لحفظ السلام فى شرق أوروبا والمحافظة على دعوى ألمانيا فى القسادة الأوروبية وساعد على تحقيق فكره هذه قيام ثورة جامحة فى البلقان ضد الدولة العثمانية .

(٢) د. محمد مصطفى صفوت - مؤتمر برلين ١٨٧٥ ، ص ٢٦ نقلا عن الوثائق الألمانية المؤرخة فى ٢٠ أكتوبر ١٨٧٦ .

« ... England should seek up compensation not by war with Russia but by acquiring Suez and Alexandria ».

الطريق لبسط حماية بريطانيا على مصر (١) ، كما رحبت حكومة القيصر الروسية بهذا الاقتراح الألماني وراحت تؤكد لبريطانيا بأنها لن تتعرض لها اذا ما اقدمت على احتلال وادي النيل . وفى اثناء الحرب الروسية - التركية أعلنت روسيا بعد ذلك بقليل عن رغبتها فى ارضاء بريطانيا بأنها لن تتعرض لها فى مصر ولا فى قناة السويس اذا ما اقدمت على احتلالهما ، فليست لها مصلحة ولا رغبة ، وليس لديها الوسائل لادخال مصر فى نطاق العمليات الحربية « Le Cabinet impérial ne veut ni bloquer, ni interrompre ni menacer la navigation du Canal de Suez et il ne fera entrer l'Egypte dans le rayon des opérations militaires » (٢) .

ولقد شهدت القارة الأوروبية أحداثا كانت العامل الأساسى فى تطور العلاقات بين بريطانيا وفرنسا على وجه الخصوص اذ ترتب على انتصار الألمان فى موقعة سيدان سنة ١٨٧٠ على فرنسا فرض معاهدة فرانكفورت فى سنة ١٨٧١ والتي نتج عنها انهيار فرنسا أمام قوة ألمانيا ، وحدث على اثر هذا تغيير جذرى فى السياسة الخارجية لفرنسا تقوم على عدم الزج بفرنسا فى حرب خارجية ، متخوفا من هجوم ألمانيا عليها ثانية ، وكان هذا دافعا لان تستغل بريطانيا هذا الاتجاه الجديد للسياسة الفرنسية الخارجية ، فأقدمت على اتخاذ عدة خطوات أهمها :

- أولا : شراء أسهم مصر فى شركة قناة السويس سنة ١٨٧٥ .
- ثانيا : البعثات المالية الرسمية التى أوفدتها الى مصر تارة منفردة ، وتارة أخرى بالاشتراك مع فرنسا وتارة ثالثة بالاشتراك مع الدول الأوروبية .
- ثالثا : تعيين مراقبين للمالية المصرية أحدهما بريطانى والآخر فرنسى .
- رابعا : انشاء صندوق الدين الموحد .
- خامسا : تشكيل وزارة أوروبية كان وزير المالية فيها بريطانيا .
- سادسا : احتلال بريطانيا لقبرص ١٨٧٨ . وهذه خطوة لها ما بعدها فى قناة السويس .

(١) المرحع السابق ذكره ص ٢٧ نقلا عن مجموعة الوثائق الألمانية ، رسالة كونت مونستر سفير ألمانيا فى لندن الى بيلو وزير خارجية ألمانيا بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٨٧٧ وجاء بها :

« The object of his presence here is and he (Nubar Pasha) has pretty well admitted it to me — to pave the way for a British protectorate over Egypt (Bismark very sensible).

Watson, Seton, op. cit., p. 172

(٢)

وحرصت بريطانيا على أن تكون متفوقة النفوذ في قناة السويس ووقفت فرنسا في وجه تفوق النفوذ البريطاني في مصر - كما كانت الحكومة البريطانية تتظاهر بالحرص على استمرار السيادة العثمانية على مصر . كما كانت في ذات الوقت تحرص على عدم زيادة هذه السيادة العثمانية بل العمل على إضعاف نفوذ السلطان في مصر حتى لا يكون هناك ثمة خطر على مصالحها في بلاد الجزائر وغيرها من مناطق شمالي أفريقيا التي كانت ترنو بأبصارها نحوها .

وحيثما عقدت معاهدة سان ستيفانو الجائرة بالنسبة للدولة العثمانية والتي فرضها الروس عليها ، أثارت هذه المعاهدة عاصفة في بريطانيا والنمسا لذا لم تنفذ هذه المعاهدة ، انتقل مركز الأهمية من الأستانة الى فيينا ولندن وبرلين ، مما ترتب على عقد مؤتمر برلين في ١٣ يوليو ١٨٧٨ . هذا المؤتمر أكد أهمية قناة السويس العالمية (١) .

وكان وادنجتون Waddington يرى منع احتلال بريطانيا لمصر أو قناة السويس ، كما أنه أعلن أنه لن يقبل اشتراك الحكومة الفرنسية في مؤتمر برلين إذا أثرت المسألة المصرية . وكان هذا الشرط في الواقع من مصلحة بريطانيا كما كان من مصلحة بريطانيا أيضا أن توجه النشاط الاستعماري الفرنسي نحو تونس بعيدا عن مصر ، وأن تجعل إيطاليا أيضا تتجه نحو تونس أو طرابلس . وصرح وادنجتون قبل عقد المؤتمر بعوله : « ان تعاون الدولتين - فرنسا وبريطانيا - يجب أن يكون مبعثه سياسة واحدة ، وأن يكون مظهر هذا التعاون الصراحة على أساس توازن النفوذ في مصر (٢) » .

ولكن حينما صرح سالسبورى وزير خارجية بريطانيا لوادنجتون بمسألة احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص ، صرخ الأخير أن فرنسا لن تقبل أبدا هذا الاخلال بالتوازن الدولى في شرق البحر المتوسط ، كما ثار الرأى العام الفرنسى ورأى فى السياسة البريطانية هذه تصرفا أنانيا ، كما هاجمت صحافة فرنسا تلك السياسة البريطانية ، واعتبرت أن بريطانيا رفضت أخذ مصر لتحل مركزا يشرف على قناة السويس ، وهاجم الرأى العام الفرنسى الاتفاقية السرية بين حكومة بريطانيا والحكومة العثمانية واعتبرها اذلالا جديدا لفرنسا وهزيمة للنظام الجمهورى الفرنسى الذى لم تتوطلد دعائمه بعد في فرنسا (٣) .

(١) د . محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين ١٨٧٨ ص ٤٢ .

(٢) د . محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى ١٨٨٠ الخ ص ٧٦ نقلا عن مجموعة الوثائق

الفرنسية :

Documents Diplomatiques, Affaires d'Egypte, 1878, date, 14 Octobre.

وجاء بها :

« Le partage légal des influences suffisamment justifié par l'égalité des intérêts ».

Hugh, Schonfield, op. cit., p. 57.

(٣)

صرح وزير خارجية بريطانيا لوزير خارجية فرنسا بقوله : « ان الحكومة البريطانية مستعدة لأن تعترف بصفة عامة بمصالح فرنسا في منطقة البحر المتوسط . » كما أن بريطانيا مستعدة للاعتراف بأن المصالح الفرنسية في مصر على قدم المساواة مع المصالح البريطانية بل وأكثر من ذلك فان الحكومة البريطانية توافق على اعطاء فرنسا حرية العمل في تونس (١) » .

حرصت فرنسا أن تحافظ على توازن القوى في منطقة شرقي البحر المتوسط ولهذا كان اهتمامها موجها الى مسألة تونس ، اذ كانت على يقين بأن إيطاليا تسعى الى أن يكون لها مركز مساو لمركز فرنسا فيها ، وأن تكون لها مصالح تعادل المصالح الفرنسية أيضا . واحتدم النزاع بين الدولتين وانتقل من الميدان السياسي الى الصحافة وادعت إيطاليا أن وجود فرنسا في تونس فيه تهديد خطير لإيطاليا ومستقبلها .

ولذا حاول وادنجتون أن يعرف رأي الحكومة الألمانية بازاء هذه المطامع الإيطالية ، وصرح بسمارك بقوله : « بأنه يؤيد مطالب فرنسا وأنه خير للإيطاليين أن ينصرفوا الى معالجة أمورهم الداخلية أولا (٢) » .

وكان هذا عاملا مشجعا للفرنسيين بتدخلهم في تونس ، فضلا عن أن الفرنسيين قرروا التدخل بعد أن جاءت وزارة الأحرار البريطانية الى الحكم ولم تكن راضية عن تصرفات وزارة المحافظين التي سبقنها - مع فرنسا ، ورأت فرنسا أنه لا مناص من استخدام القوة ضد تونس لتأديب إيطاليا وتونس معا ، ولوضع حد لمناهضة بريطانيا لها .

واقدمت فرنسا في سبتمبر سنة ١٨٨١ على احتلال تونس احتلالا عسكريا ، في وقت كانت وزارة الأحرار في بريطانيا مشغولة بما بركته لها وزارة المحافظين السابعة من مشاكل داخلية وخارجية ، وأدركت بريطانيا على الفور أنها خسرت الكثير اذ كانت ترى أن تونس أعظم بكثير من قبرص من حيث الثروة والغنى والمركز الجغرافي - بالنسبة لقربها من مصر - وأنه لاقيمة لقبرص ولا لجبل طارق ولقناة السويس اذ كانت تونس في أيد معادبة . ولذا ظهرت سماتة بريطانيا نتيجة للمقاومة التي واجهها الفرنسيون في تونس بعد فرض الحماية ، كما حذرت بريطانيا فرنسا من الاستمرار في العمليات الحربية ضد طرابلس ، كما اعتترضت على عمليات القمع الفرنسية فيها باعتبار أنها جزء من أملاك الدولة النمائية حليفها ، ولكن في الواقع كانت بريطانيا تخشى أن يصبح البحر المتوسط بحيرة نفوذ فرنسية ، وبدأت بريطانيا تروى

(١) د . محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين ١٨٧٥ الخ ص ٥٥ وكان الدولتين اعطيتا لأنفسهما وحدهما الحق في السيطرة على وادي النيل والاشراف على مستقبله ومصيره .

(٢) د . محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين ١٨٧٥ الخ ص ٦٠ - ٦١ .

ببصرها الى مصر كتعويض لها عن احتلال الفرنسيين لتونس ، ولذا لم يرض أكثر من عام وكانت بريطانيا تحتل مصر وقناة السويس ، وبدأت المنافسة بعد ذلك بين الدولتين نأخذ دورا خطيرا (١) .

ولكن سرعان ما بدأت وأزرة الأحرار تفتتح لنفسها سياسة خارجية وبصفة خاصة نحو المسألة المصرية تقوم على مهادنة فرنسا ظاهريا . ففي الوقت الذي تعارض فرنسا ازدياد النفوذ العثماني في مصر نجد بريطانيا تؤيد وجهة النظر الفرنسية هذه ، وفي الواقع ليس تأييدا للسياسة الفرنسية، إنما تجهيدا لحطة دبلوماسية بعيدة المدى ، حينما تنهيا الظروف لاحتلال بريطانيا مصر ، وحتى لا يقف السلطان معارضا هذا الاحتلال .

كما اتفقت الدولتان على عدم احداث أى تغيير في نظام الحكم الحالي بمصر، بشجما في ذلك بسمارك اذ كان على استعداد لتأييد الدولتين في أى عمل في شرقى البحر المتوسط (٢) .

وكانت الوزارات الفرنسية : (وزارة وادنجتون وجمينا وفريستيه) تحاول دائما أن تعمل متفقة مع وزارة دزرائيلى ثم جلاستون من بعده للوصول الى هذا الهدف .

وبهذا اتفقت فرنسا وبريطانيا على تضليل الرأى العام من أجل تحقيق أطماعهما الاستعمارية المتبادلة ، وبرغم اتفاق الدولتان ظاهريا في سياستهما الخارجية ، فإن هناك فارق سيكولوجى جوهري بين السياستين ، وفي الواقع أن هذا الفارق السيكولوجى بين السياستين هو الذى مكن بريطانيا أخيرا - فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ - من حرمان فرنسا من ثمار تلك الحطة الطويلة التى دبرتها معا .

(١) د. محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ، ص ٦١ - ٦٢ .

(٢) د. محمد مصطفى صفوت - الاحتلال الانجليزى - الخ ، ص ٣٨ .

— Arnold, Wilson, op. cit., p. 54.

— John Marlowe, op. cit., p. 251.

— Hugh Schonfield, op. cit., p. 58.

الفصل الثاني

موقف الدول الأوبية من تطور الأزمه المصريه

بدأت قوى المعارضة المصرية تظهر فى أواخر حكم الخديوى اسماعيل ، وذلك نتيجة للتدخل المالى والسياسى الأوروبى فى شئون مصر ، وبفضل استنارة الرأى العام المصرى التى حدثت نتيجة عوامل عدة ظهرت فى المجتمع المصرى منها : تعاليم جمال الدين الأفغانى وتلاميذه - الذين حملوا مشعل فكره من بعده ، ظهور الصحافة المصرية وانتقاداتها لسياسة الخديوى اسماعيل ، وكذا تصرفات قناصل الدول الأوربية فى مصر . ولكن الفضل الأكبر يرجع الى طبقة المثقفين الذين ازداد أعدادهم زيادة كبيرة بسبب التوسع فى السياسة التعليمية ، والمضى فى إيفاد البعثات التعليمية الى أوربا ، فأخذ هؤلاء وأولئك يستنهضون الشعب ويشعرونه بمدى الظلم الذى يعيش فيه . كل هذه العوامل كانت الدافع لظهور قوى المعارضة التى أصبحت من القوة بمكان ، لدرجة أن الخديوى اسماعيل بدأ يستميلها اليه وينظم هو الى صفوفهم (١) .

وأعلن الخديوى اسماعيل فى الخامس من ابريل سنة ١٧٨٩ عزل الوزارة الأوربية استنادا الى المشروع الذى قدمته اليه قوى المعارضة فى نفس التاريخ ، وفى نفس اليوم والذى يقضى بمعارضة مشروع « ولسن » الذى اقترح فيه اعلان الحكومة المصرية وطلبت قوى المعارضة - التى عقدت أول مجلس لها فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ - برياسة عبد السلام المويلحى - اسقاط الوزارة الأوربية وتأليف وزارة وطنية مع إعادة المراقبة الثنائية ، قبل الخديوى هذا المشروع وأكد لهم « أنه يرفض كل فكرة تعود به الى الحكم الشخصى ، ويريد

John, Marlowe, op. cit., p. 112.

(١)

أن يحكم بواسطة الشعب ومع مجلس وزراء مسئول أمام مجلس النواب ينتخبه الشعب » .

فانجهت الأفكار الى تقرير النظام الدستوري لكى يكفل للبلاد حكما عادلا ، ويضع حدا للدخل الأجنبي فى شئونها ، ونجحت قوى المعارضة فى دعوتها . وألف شريف باشا وزارته الوطنية فى أواخر حكم اسماعيل ، وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب . فوضع الحجر الأساسى للنظام البرلماني فى مصر . ثم أصدر دستورا يحقق سلطة الأمة ، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩ واستطاعت قوى المعارضة الوطنية أن تقطع شوطا بعيدا فى برنامج الإصلاح الداخلى ، وذلك بعد انضمام الحديوى اسماعيل اليها ، اذ كان الحديوى مدفوعا برغبة التخلص من سيطرة الدول الأوروبية على سلطانه فى الحكم وانتهت أزمة الخلاف بينه وبين الدول الأوروبية على سلطانه ودولتى فرنسا وبريطانيا بصفة خاصة ، بتنحيته فى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ ونولية ابنه محمد توفيق بدلا منه ، وافق السلطان على هذا القرار ، وأصدر أمره ببرقية فى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ بتولية محمد توفيق حكم مصر (١) .

تمسكت قوى المعارضة الوطنية بموقفها أمام ازدياد التدخل الأوربي فى شئون مصر ووجد الشعب متنفسا له يعبر فيه عن آلامه وآماله المكبوتة اذ توالى الأحداث منذ بداية حكم الحديوى توفيق الذى سرعان ما ارتقى فى أحضان السلطان منفذا كل أوامره ، كما كان اليد الطولى فى الضرب على أيدي زعماء الشعب وقادته الذين تنكر لهم ولبادئهم . اذ كان قبل توليه الحكم منتظما الى صفوفهم مؤمنا بأرائهم ، ويستعين بهم للوصول الى الحكم .

ولكن تطور الأحداث منذ بداية حكم الحديوى توفيق جعل جماعة من الضباط المصريين - كطلائع ثورية للشعب المصرى يفكرون فى القيام بنورة ، ويحاولون أن يجدوا الطريق والوسيلة اليها . ولهذا كان حادث أول فبراير سنة ١٨٨١ الشرارة الأولى التى أدت الى انفجار البورة المصرية ، وكان هذا الحادث نتيجة لتذمر جماعة من الضباط المصريين أثر تصرفات عثمان باشا رفقى وزير الحربية ، وحدث رد فعل شديد ، وشعروا بالمرارة نتيجة للقانون الذى أصدره وزير الحربية ، والمعروف بـ « بقانون التجنيد » الذى من شأنه أن يحول دون ترقى الضباط المصريين من تحت السلاح ، وقصر الترقيات على الرتب العالية . والامتيازات الأخرى على الضباط الشراكسة والعثمانيين .

ولم يكتف عثمان باشا رفقى بهذا ، بل أصدر أمرا بنقل « الميرالاي » عبد العال حلمى حشيش قائد « آلاى » طره الى ديوان الجهادية . « وزارة الحربية » وكان هذا القرار ضارا به اذ قلل من مركزه وعين بدلا منه « خورشيد

(١) الرامى ، الثورة المرافية والاحتلال الانجليزى لمصر ، الطعة الثانية القاهرة سنة

بك عثمان « وهو من أصل شركسى ، وأصدر فرارا آخر يقضى بفصل أحمد بك عبد الغفار « قائمقام آلاى الفرسان » وعين بدلا منه « شاكرك طمازه » وهو من أصل شركسى أيضا . وشعر الضباط المصريون أن هذه القرارات مجحفة لهم . وأن ما أصاب رملأؤهم مقدمة لما سوف يلحق بهم ، ولكن لولا وجود التذمر بين صفوف الضباط المصريين من تصرفات عثمان بأسا رفقى لمر هذا الحادث دون حدوث رد فعل عند جماعة الضباط الذين ملأ الغيظ قلوبهم ، وتم يعد فى العوس منزع ، وقرر الضباط معارضة هذه الأوامر وعدم تنفيذها . ومقاومة تصرفات وزير الحرية ووضع حد لها . فقرروا الاجتماع بمنزل أحمد بك عرابى وكان فى هذا الاجتماع كل من : الميرلاى عبد العال حلمى ، والبكباشى خضر أفندى خضر ، والميرلاى على بك فهمى الديب والبكباشى محمد أفندى عبيد ، والبكباشى ألفى أفندى يوسف ، وأحمد بك عبد الغفار قائمقام آلاى الفرسان (١) .

واتفق الضباط فيما بينهم على تقديم عريضة يحددون فيها مطالبهم . وتطور الحادث ، وصمم عثمان باشا رفقى على الانتقام من الضباط فدعاهم الى مقر وزارة الحرية صباح يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨١ بعد أخذ موافقة مجلس الوزراء على محاكمة الضباط الثلاثة : (أحمد عرابى ، على فهمى الديب ، وعبد العال حلمى) وبوصلهم الى وزارة الحرية التى التقبض عليهم وتجريدهم من رتبهم وسلاحهم .

ولقد استطاع محمد عبيد قائد الآلاى قشلاق عابدين أن يخلصهم من هذا الاسر ، وخرج الضباط الثلاثة وسط زملائهم من الضباط الى ساحة عابدين لمقابلة الحديوى وعرض مطالبهم عليه ، واضطر الحديوى توفيق الى قبول هذه المطالب ، وتم عزل عثمان باشا رفقى ، وتنصيب محمود سامى البارودى وزيرا للحرية بدلا منه .

وبعد هذا الحادث وما ترتب عليه من نتائج اعتبر انتصارا كبيرا للضباط المصريين ، باعتباره نقطة تحول فى تاريخ حركة اليقظة القومية للشعب المصرى ، « ان خضوع الحديوى لمطالب الضباط كان انتصارا لثقة من الضباط الفلاحين فى الجيش على العثمانيين الذين طالموا استبدوا بهم ، والذين كانوا يسكنون بزمام الحكم فى مصر ، ولقد كان لهذا الانتصار أثر خطير فى

(١) الرافعى ، الثورة العرابية ، الخ ص ٨٦ .

السيد أحمد عرابى الحسينى المصرى - كشف الستار عن سر الاسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية - القاهرة الطلعة الاولى الجزء الاول (غير معروفة سنة طبعة) ص ١٥٥
(مذكرات عرابى باشا) .

«جريات الأمور في مصر لأنه ففز بمطالب الشعب في وجه الحاكمين ، ووضح أمام الشعب المصرى مبدأ الثورة على الحاكم عند الاقتضاء » (١) .

وكان عدد الموظفين الأوربيين في مصر كبيرا ما يتولون المناصب العليا في الوزارات والمصالح ، ويعملون لصالح بلادهم ليس الا . فضلا عن أنهم كانوا يتقاضون مرتبات كبيرة شهريا بينما كان الموظفون المصريون يتأخر مرتباتهم شهورا أولا تصرف اليهم أحيانا أخرى ، وهذه التفرقة كانت دافعا الى تدميرهم ، ومناصرة الضباط المصريين في ثورتهم ضد النفوذ الأوربى المتسلط على المالية المصرية والشعب المصرى .

ويقول دى رينج De Ring قنصل فرنسا العام بالقاهرة ، لقد حذرت الضباط المصريين من المضي في اتجاههم الوطنى ، واسديت الصبح لهم بالتزام السكينة والهدوء .

وأضاف الى ذلك قوله : « .. وقد أبلغنى القرارات التى اتخذها عثمان باشا رفقى ضابطان مصريان وقدمتا لى عريضة موقعة من الضباط الثلاثة .. يطلبون فيها تدخل قناصل الدول الأوربية للضغط على الحديوى بعزل عثمان باشا رفقى .. وتوجهت على الفور الى ادوارد ماليت Eduard Mallet قنصل بريطانيا العام بالقاهرة وقدمنا نحن الاثنين الى الحديوى النصيحة بالاذعان لرغبات ومطالب الضباط الثلاثة (٢) » .

وقد اثار هذا التصرف حنق كل من الخديو ، ورياض باشا رئيس الوزارة . وبعث الخديو برسالة الى جاميتا Gametta رئيس جمهورية فرنسا ووزير الخارجية يشكو فيها من تصرف قنصل فرنسا . وكان من نتيجة ذلك أن استدعى دى رنج الى فرنسا فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ « (٣) » . اذ كان قبل ذلك يعطف على الامانى البريطانية في مصر ، مما جعل بريطانيا تصاب بخيبة أمل بفقدانها هذا الصديق الفرنسى .

(١) مذكرات عرابى ج ١ ص ١٥٤ .

- الرافعى ، الثورة العرابية .. الخ ، ص ٨٧ - ٩٦ .
وتقسمت العريضة المطالب الآتية :

اولا : عزل تاجر الجهادية وتميين غيره من أبناء الوطن .

ثانيا : تشكيل مجلس نواب من نبهاء الأمة تنفيذا لما وعد به الخديو عقب توليه حكم مصر .

ثالثا : زيادة عدد الجيش المصرى الى ١٨٠٠٠ جندى .

رابعا : تعديل القوانين العسكرية لكي تكون كافلة للعدل والمساواة بين رجال الجيش .
Cromer, Modern Egypt, London, 1908, p. 130.

(٢) Livre Jaune, Documents diplomatiques, Affaires d'Egypte, 1881 documents, No. 1.

(٣) Livre Jaune, op. cit., documents No. 1.

وعلى الرغم من نجاح الضباط الثلاثة في تحقيق مطالبهم الا أنهم ظلوا حذرين من القدر الذي يأتيهم على حين غرة من الجهات العليا ، ولهذا اقتصروا من الاجتماعات السرية فيما بينهم بمنزل أحمد بك عرابي ، ويلمعون اليها أيضا كل من يثقون في اخلاصه ، كما مضى محمود باشا سامي البارودي وزير الحربية في تنفيذ معظم رغبات وأمانى الضباط (١) .

ومضى جماعة العرابيين من الضباط ، يمسكون بزمام الامور في الجيش بعد ان تخلصوا من العناصر المناوئة لهم ، واستشعروا في أنفسهم القوة ، وان بإمكانهم تنفيذ كل ما يريدون ، وان قوتهم اصبح اعنى من قوة الخديو وقناصل أوروبا من بعده .

وفي هذا الوقت كان أحمد بك عرابي زعيما شعبيا انجبت اليه كل الأنظار لتحقيق أمانى الشعب ، في الوقت الذي بدأ الخديو يتسرع بمدى خطورة الضباط المصريين على عرشه ، ولهذا سرعان ما استعان الضباط بالشعب كي يكسبوا حركتهم الوطنية الطليعية ، حركة قومية شعبية ، في وقت كان العرابيون يودون التخلص من رياض باشا رئيس الوزراء .

واذا كان الضباط العرابيون قد احرزوا نجاحا في حركتهم الثورية في اول فبراير سنة ١٨٨١ فان هذا لا يعنى خضوع الخديو لهم ، وانما ظل الخديو يتحين الفرص للتخلص من نفوذهم وابعادهم من طريقه ، كما ان قناصل الدولة الاوروبية ، وبصفة خاصة قنصلى بريطانيا وفرنسا كانوا يؤازران الخديو في تنفيذ فكرته هذه (٢) .

وفي الواقع كانت تصرفات الحكومة المصرية برياسة رياض باشا تدفع العرابيين دفعا الى الثورة ، ولقد كان هناك فارق كبير بين وجهة نظر جماعة العرابيين وبين وجهة نظر الحكومة — برياسة رياض باشا — والخديو هذا الفارق بين وجهتى النظر دفع محمود باشا سامي البارودي الى تقديم استقالته من وزارة الحربية ، لعدم موافقة الخديو على الاجراءات التى اخذها — وزير الحربية — لاصلاح نظم الجيش المصرى ، وزيادة عدده وكذا تطهير صفوفه من الضباط غير الموالين للعرابيين (٣) .

(١) مذكرات عرابي ج ١ ، ص ٢٠٢ .
— الراملى ، الثورة العرابية ص ١٠٩ ، الخ .
— John, Marlowe, op. cit., p. 115.

(٢) Hall Berg, op. cit., p. 255.

(٣) مذكرات عرابي ، ج ١ ص ٢٢٠ ٢٢١ ، ص ٢٢٥ وجاء بها : « لا رأى الخديو ان محمود باشا سامي البارودي لا يوافق نظار الحكومة على دس اللسان والمكائد التى كانوا يحاربونها بها امر بزملة » .

وعين الخديو صهره «داود باشا يكن» وزيرا للحربية ، والذي بدأ بالتألى يتجسس على العربيين ويمنعهم من الاجتماعات السرية .

أصدر داود باشا يكن في سبتمبر ١٨٨١ قرارا بنقل ابراهيم بك حيدر قائد الالاي الثالث بالقلعة الى الاسكندرية ، وكذا نقل أووطه عرابى بك الى الاسكندرية ، وأورطة عبد العال حلمى الى دمياط ولكن الضباط أدركوا أن الخديو سوف يفرقهم وذلك بفتح كوبرى الزيات حين سمرهم بالقطار (١) .

وقرر الضباط القيام بمظاهرة عسكرية يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١ بميدان عابدين لتقديم مطالبهم (٢) الى الخديو وهى : اسقاط الوزاره المستبدة ، وتشكيل مجلس نواب ، وزيادة عدد الجيش الى ١٨.٠٠٠ .

وبعد ان استمع الخديو الى مطالب الضباط الذين وقف على راسهم عرابى يجادل الخديو وقناصل أوروبا منزعجا منهم التصديق على مطالبة الثلاثة (٣) وقد استيقظ شعب القاهرة فى اليوم التالى ليعرف ان المسألة لم تكن مظاهرة عسكرية بل كانت حركة قومية بعد ان كانت عسكرية صرفة ، وأصبح عرابى يتكلم باسم الأمة لا باسم الجيش فقط ، وغدا زعيم الجيش مند هذه المرحلة من مراحل الثورة زعيما وطنيا تعلقت به آمال الجماهير ، وقل الخديوى استقالة رياض باشا يوم ١٠ سبتمبر .

ويقول أحمد شفيق (باشا) ، وكان عرابى والبارودى وعلى فهمى وغيرهم من زعماء الحركة يحضرون الجفلات ويتصدرونها ، فتلقى الخطب فى مدحهم وتقديسهم وتعداد مناقبهم .. فإذا ما انتهت خرج الناس منها

(١) الرافعى ، الثورة العرابية .. الخ ، ص ١٢١ .

(٢) بلنت ، ولغريد اسكاون . التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى لمصر

— Plunt, Wilfrid Ecawen, Secret History of England's Occupation of Egypt. "

تاريخ جريدة البلاغ لصاحبها الامتداد عبد القادر حمزة طبعه اولى سنة ١٩٠٧ القاهرة .

ص ١١٠ .

— مذكرات عرابى ج ١ ص ٢٣٦

Hallberg, op. cit., p. 255.

— Cromer, op. cit., p. 154.

— الرافعى - الوعدة العرابية .. الخ ص ١٢١ وبه تقرأ تفاصيل هذه المظاهرة .

(٢) الوقائع المصرية ، عدد الأحد الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

— بلنت ، مرجع سبق ذكره ص ١١١ .

وكأنهم أهل سياسة ورياسة وأصبح الناس كلهم عرابى . . وأصبح عرابى الناس كلهم (١) .

تألمت وزارة جديدة برياسة شريفه باشا ، بعد ان قبل تنفيذ مطالب الجيش والأمة في اقامة حياة نيابية دستورية ، واستبشر الشعب بهذه الحركة الثورية ، وكانت الاشهر الثلاث التى أعقبت مظاهرة عابدين الثانية - ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١ - من أسعد الفترات التى مرت بها مصر ، واتحدت جميع طبقات الشعب من أجل تحقيق الأمانى الوطنية .

وبينما كان الشعب المصرى يعيش أسعد أيام حياته ظنا منه انه وضع نهاية لمتاعبه وقضى على النفوذ الأوربى في مصر ، ووضع حدا لاستبداد الخديو في الحكم بواسطة مجلس النواب والدستور ، كان الخديو يتفاوض مع الدول الغربية عن الوسائل التى يمكنه أن يتخذها للقضاء على الحركة الوطنية قبل أن تتمكن الوزارة الجديدة من وضع الدستور ، وانتخاب مجلس النواب .

ولاقت فكرة الخديو هذه هوى في نفس كلا من بريطانيا وفرنسا ، وأخذت الدولتان تعملان لتهيئة الراى العام العالمى لاقرار وجهه نظرهما ، فراحتا تصوران الحركة الوطنية المصرية على انها حركة تمرد وعصيان وانها لو تركت وشأنها لاستفحل أمرها واستشرى خطرها وتعرضت مصالح الدولة وأرواح الاجانب لخطر فادحة ومحققة ، ويدأت بريطانيا وفرنسا تعملان على تمزيق وحدة الشعب المصرى وذلك باثارة الثغرات العنصرية ، وبث الخلافات الطائفية .

لجأ الخديو توفيق الى تعطيل بعض الصحف المصرية لما تمثله من خطر بالغ عليه ، اذ كانت انعكاسا للراى العام المصرى ، وأوعز الخديو الى الصحف الأجنبية التى تصدر بمصر ، ومن بين هذه الصحف صحيفتا مصر والاستقلال البلجيكى ، وتصدت الصحافة المصرية الى هذه الحملة العدائية ، مما اثار حفيظة قنصل بريطانيا العام بالقاهرة ، وقدم احتجاجا رسميا الى الحكومة المصرية ، زاعما ان هذه حملة تعصب ، اسلامى ضد المسيحية والدول الغربية ، وقد استجاب الخديو الى هذا الاحتجاج واصدر قانون الصحافة الجديد الذى يقضى بالغاء ترخيص وتعطيل أى صحيفة بمصر دون اخطار سابق ، وهذا الاجراء لقى استحسانا كبيرا لدى الدول الغربية (٢) .

(١) أحمد شفيق باشا ، مذكراتى في نصف قرن ج ١ القاهرة الطبعة الاولى سنة ١٩٣٤ ص ١٤٦ .

(٢) بلنت ، مرجع سبق ذكره ص ١١٤

— Arthur, Weigall, op. cit., p. 133.

وعلى الرغم من تأكيد عرابي لمثلئ الدول الأوروبية من ان الأوربيين
الأجانب بمصر لن يتعرضوا لسؤ وظلت بريطانيا وفرنسا غير معتنعتين
بهذا الوعد لأن المظاهرة التي شهدها ميدان عابدين في ٩ سبتمبر سوف يترتب
عليها نتائج غاية في الخطورة على النفوذ والمصالح الأوروبية بمصر . خاصة
ان الباب السالى أبدى استعدادة للدخل العسكرى فى مصر لان كل من الخديو
نوفيق وعرابي قد طلب منه المساعدة والنوحيه . وخاصة ان المظاهرة العسكرية
النانية كانت قد أثارت قلقا شديدا فى عاصمة الدولة العثمانية (١) .

ويقول بلنت نقلا عن رواية العرابي : « لا يجوز لدولتى بريطانيا
وفرنسا أن تحولاً دون إتاحة الفرصة للشعب المصرى فى أن يمارس حياته
التيابية الدستورية ، ويجب عليهما ألا يدعيا للخديو فرصة أن يحكم البلاد حكما
مطلقا ، وكان عرابي يتوقع عطف بريطانيا أكثر مما كان يوقع من فرنسا ،
وذلك استنادا الى مبادئ جلدستون نصير الحريات ، وعزوفه عن الفكر
الاستعماري » (٢) .

وأنارت الأزمة المصرية اهتمام الحكومة العثمانية اذ كانت تخشى ان تسرى
عدوى أحداث مصر الى الولايات الأخرى ، وفى الفترة الممتدة من سبتمبر
١٨٨١ الى الاحتلال البريطانى لمصر فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ اتبعت الحكومة
العثمانية أزاء مصر سياسة تنقصها روح المبادرة ، فضلا عن اسامها
بالتردد وسوء النية لهذا كان السلطان عبد الحميد لا ينظر الى الازمة المصرية
الا من زاوية مصلحته الشخصية ، على أمل أن يستفيد من الخلاف الواقع
بين الخديو والعرابين المنشقين عليه ، على حين ان السلطان كان ضد
الحركة الوطنية (لثورة العرابية) من حيث المبدأ لأنه لا يستطيع ان يمنح
أحدى ولاياته دستورا ، ويحرره على الولايات الأخرى فضلا عن بلاده
التي كان يحكمها بدون دستور (٣) .

ولم يكن انتصار الجيش على الخديو فقط ، انما فى الواقع كان انتصارا

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٨ .

(٢) بلنت ، مرجع سبق ذكره ص ١٥١ - ويعلق على هذا بقوله « انى ذهبت الى الشيخ
محمد عبده واقترحت عليه وضع برنامج عن اتجاهات الحركة الوطنية والحزب الوطنى كى أقدمه
الى مستر جلدستون . اذ لم يخالفنى شك فى عطفه على الأمنى الوطنية متى عرفها على حقيقتها
من مصدر موثوق به وقد خاطبت ادوارد ماليت قنصل إنجلترا العام فى هذا الشأن فقال :
ان مثل هذا العمل قد يعود شئ من الفائدة ومن ثم وضعت أنا والشيخ محمد عبده وآخرون
منشورا يتضمن آراء الحزب الوطنى بكل دقة » .

(٣) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ص ١٤٩
— Arthur, Weigall, op. cit., p. 124.

على النفوذ الاوربي في مصر وانه بهذا يستطيع ان يجنب مصر الأحداث التي وقعت بتونس وانتهى الأمر باحتلالها عسكريا (١٨٨١) للدرجة ان عربى أرسل الى الأستانة برقية تتضمن تحذير السلطان مغبة استفحال خطر الأوربيين في مصر ، مالم يعمل على حسم الامور وفرض سيادته الشرعية على البلاد ، فلا شك ستكون نهاية مصر نفس المصير الذى حاق بتونس .

وكان السلطان يعمل منذ وقت مبكر من أجل ارسال قوات عثمانية الى مصر ، واتخذ بعض الاسعادات فعلا لا بحار قواته العسكرية الى مصر ، بينما كانت الحكومة الفرنسية تتبع سياسة خارجية نشطة ضد أى تدخل من جانب الحكومة العثمانية وكانت الحكومة البريطانية تشارك فرنسا هذه السياسة على ان يكون تدخل القوات العثمانية من أجل مساندة الخديو بعد أخذ رأى بريطانيا وفرنسا (١) .

وعارض سعيها بريطانيا وفرنسيا بالأستانة فكرة السلطان التى اعلن عنها انه بصدد ارسال مبعوث من قبله الى مصر لنقصى الحقائق . ولكن لورد دو فرين حذره من اتخاذ مثل هذه الخطوة (٢) . ولكن السلطان أوضح له ان حل الموقف في يده باعتباره صاحب السيادة على مصر ، وادى موقف سفير بريطانيا المتشدد بالأستانة على السلطان بايفاد « على نظامى باشا » على رأس بعثة خاصة الى مصر . وعلى اثر ذلك صرح تسو سفير فرنسا فى لندن بقوله : « . . بان السلطان يهدف بهذه البعثة التمهيد لارسال قواته توطئة لاحتلال مصر ، واقتضاء الضباط المصريين ، وعزل الخديو توفيق ، وتولية خديو آخر يحكم مصر لمدة خمس سنوات (٣) » .

وأثار وصول بعثة نظامى باشا يوم ٦ أكتوبر ردود فعل شديدة لدى قنصلى بريطانيا وفرنسا بمصر . اذ اعتبرها سنكفكس قنصل فرنسا العام جزءا من مؤامرة بريطانية يقوم السلطان عقبها بالدور الذى يروق لبريطانيا وأهدافها ، وأبرق الى حكومته يخبرها بان الرعايا الاوربيين في مصر أصابها القلق نتيجة وصول هذه البعثة التى قيل انها تمهد للتدخل العثماني العسكري في مصر .

وأرسلت وزارتا الخارجية الفرنسية والبريطانية الى قنصليهما بمصر تعليمات تقضى باحباط مساعي البعثة بمصر (٤) ، وسارعت كل من بريطانيا

(١) Cromer, op. cit., p. ١53.

(٢) Cromer, loc. cit., p. ١54... « to endeavour to dissuade His Majesty from adopting this course ».

(٣) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سبق ذكره ص ١٥١ .

(٤) Palson Newman, op. cit., p. 65.

— Cromer, op. cit., p. ١54.

— د . أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سبق ذكره ص ١٥١ .

وفرنسا بارسال وحدات حربية من أسطولهما المشترك الى ميناء الاسكندرية بقصد تهدئة روع الاجاب الذين اصابوا بالخوف والقلق ، وفي ذات الوقت اجبار السلطان على انتهاء مهمة البعثة في مصر .

ويقرر رأى آخر : ان ايفاد بعثة نظامي باشا يعزى الى مساعي النمسا وروسيا والمانيا على أمل ان يكون من نتائجها اضعاف النفوذ الفرنسى والبريطانى في مصر اذ شعرت هذه الدولة بغيرة لتمتع هاتان الدولتان بالنفوذ دون سواهما من بقية الدول الاوربية .

ويقول في هذا الصدد دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى « ... كان ايفاد بعثة نظامي باشا راجعا الى طلب عرابي ، ففي اثناء محاكمات العربيين بعد القضاء على الثورة - صرح البارودى بقوله بأنه نما الى عمله ان عرابي والضباط الاخرين قد طلبوا من الباب العالي ارسال بعثة الى مصر تكون مهمتها شرح حقيقة الموقف للسلطان بعد استطلاع رأى طرفي النزاع .

واضاف البارودى بقوله : انه اخبر شريف والحديد بما بنته الضباط وانه طلب منهم العدول عن قرارهم هذا ، وان القصد من نقل فرقتى عرابي وعبد العال حلمى هو تجنب حدوث أى احتكاك بين البعثة وبين الضباط المتطرفين » (١) .

ارسلت وزارة خارجية كل من بريطانيا وفرنسا الى سفيريهما بالآستانة بتعليمات تقضى بان يستعملا وسائل الضغط على السلطان بأن يجعل مدة بقاء البعثة بمصر قصيرة بقدر الامكان (٢) ، وكان من رأى بارتلمى سانت هيلير M Barthelemy St. Hilair « ان الحركة المصرية اكثر قومية مما كان يتصوره الرأى العام الأوربى » ويرى أيضا ان التعاون البريطانى - الفرنسى المشترك في - الأزمة المصرية - أفضل من انفراد أحدهما بالتدخل ، ولذلك يرى منع التدخل العثمانى في الشؤون المصرية حتى لا يرتفع شأن السلطان في العالم الاسلامى ، وبصفة خاصة في شمالي افريقيا ، وحتى لا تؤدى الى قيام ثورة في تونس (٣)

وبالرغم من هذا فان الحكومة البريطانية كانت أقل معارضة - للتدخل العثمانى في مصر - من فرنسا ، وفي الحقيقة كانت تود ان يسارع السلطان

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ذكره ص ١٥٢ .

(٢) Cromer, op. cit., p. 155.

Part that they should shorten as much as possible the stay of the Turkish envoys in Egypt.

Cromer, loc. cit., p. 157.

(٣)

بارسسال قواته العسكرية الى مصر ، هذا أفضل - في نظر بريطانيا - من التعاون مع ارسال قوات عسكرية مشتركة الى مصر (١) .

وصرح وزير خارجية بريطانيا في هذا الشأن بقوله : « اننا نرغب فيه العاون باخلاص مع فرنسا دون أن نسمح بأن يكون لها وضع ممتاز ، ونحن نرغب في أن يقتنع السلطان - بقدر الامكان - باننا نحبذ المحافظة على وضعه الزاهن بالنسبة له في مصر » ، وإن كنا لن توافق على تدخله بشكل يفوق ما جرت به العادة بالنسبة الى شئون مصر الداخلية ، (٢) .

ولهذا فقد نصح قنصل فرنسا العام بالقاهرة حكومته بارسال سفن حربية الى مصر لتحد من أى تحركات حربية بريطانية كما ان بارنلمى سانت هيلير نصبح حكومته بسرعة ارسال سفينتين حربييتين الى الاسكندرية لردع البعثة العثمانية واعلان الاتفاق التام بين بريطانيا وفرنسا ازاء الازمة المصرية ، وهذا التصرف من قبل دولتي فرنسا وبريطانيا - اثار غضب السلطان ، ولهذا أصبح الموقف في مصر معرضا لانفجار ثورة الشعب المصرى .

واتفق سفيرا الدولتين في الاستانة بان ينصحا السلطان بسحب البعثة من مصر حتى يمكن تجنب حدوث القلاقل والاضطرابات ، ولكن وزير خارجية الحكومة العثمانية ابلغ لورد جرانفيل بانه : يستحيل على السلطان ان يسحب بعثته وهو في مواجهة التهديد ، في ظل وجود وحدتين حربييتين من أسطول الدولتين في المياه المصرية ، وفي نهاية الأمر تم الاتفاق ان تبارح السفينتان (السفينة البريطانية الانغنسبل والسفينة الفرنسية ألما) وكذلك البعثة العثمانية مصر في ١٩ أكتوبر ١٨٨١ (٣) .

وأرادت بريطانيا ان تبرئ نفسها أمام الشعب المصرى ، نتيجة لما علق في أذهانهم من جراء مجيء السفن الحربية الى مياه الاسكندرية فبعث لورد جرانفيل برسالة في نوفمبر ١٨٨١ - بناء على توجيهات ادوارد ماليت - وذلك لتهدئة الخواطر الوطنية بمصر وجاء بها :

اولا : وجوب المحافظة على الأحوال الراهنة وعلى العلاقات التي تربط مصر بالحكومة العثمانية .

Cromer, loc. cit., p. 137.

(١)

— Polson Newman, op. cit., p. 65.

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ص ١٥٣ نقلا عن :

Lord Edmond Fitzmaurice, The Life of Granville, p. 253.

(٣) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى المرجع السابق ذكره ص ١٥٧ نقلا عن : مجموعة الوثائق

التركية ج ٤٤٥ رقم ١٤١ ، ١٤٢ -

ثانياً : الموافقة على الاصلاحات التقديمية التى تقوم بها الحكومة المصرية بشرط تمشيها مع تقاليد البلاد القومية .

ثالثاً : ان الحكومة البريطانية لم تقدم اى مساندة خاصة لوزارة رياض السابقة .

رابعاً : انه لا يوجد تفكير فى التدخل الا اذا تعرضت البلاد للفوضى (١)

واذا كانت بريطانيا تعمل على مصانة وتملق الحركة الوطنية فى مصر فان فرنسا لا تكف عن المجاهرة بعداتها لتلك الحركة ينضج هذا من تصريحات وزير خارجية كل منهما : فقد صرح بارتلملى سانت هيلير وزير خارجية فرنسا بقوله : انه لابد من وضع مصر تحت الرقابة العسكرية المشتركة لدولتى فرنسا وبريطانيا كاجراء ضرورى ؛ لاقرار النظام والطاعة فى صفوف الجيش ويعارض بشدة اى تدخل عسكري من جانب الحكومة العثمانية .

بينما يصرح لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا بقوله : « بان حكومته لا تهدف الى المساس بالوضع الراهن فى مصر ، ولا يعينها غير ضمان حرية المرور عبر قناة السويس وقيام حكم صالح فى مصر ، وان بريطانيا لا تضمر اية نوايا عدوانية تجاه مصر » (٢) .

ولكن سياسة الحكومة البريطانية الخفية تناقض سياستها الظاهرة ؛ هذا يتضح من تصريح لورد جرانفيل الى سفير روسيا فى لندن فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ بقوله : « . بان نظام الحماية البريطانية الفرنسية على مصر قائم فعلا وبانه لا محل لأن نبحت الحكومة الانجليزية مدى صلاحية هذا النظام وذلك بعد ان ثبت ملاعته وفاعليته للحالة الاقتصادية فى مصر » . ويؤكد للسفير الروسى بقوله : « بان انجلترا حريصة كل الحرص بالتمسك بهذا النظام وبانها ستعمل بالاشتراك مع فرنسا - باخلاص ودون تحفظ - على تثبيت هذا النظام ، وان كانت بريطانيا حريصة - فى نفس الوقت - على تدعيم العلاقات الودية مع الحكومة العثمانية ، وان كانت بريطانيا سوف تعارض بشدة اى تدخل مباشر من جانب السلطان فى شئون مصر واختتم تصريحه بقوله : وبالرغم من هذا فان موقف حكومته من الحكومة العثمانية ، ومصر قابل للتعديل حسبما تقتضيه الضرورة ، وتعليه عليها الظروف المتغيرة » (٣) .

وامعانا فى تضليل الراى العام العالمى صرح دو فرين بقوله : « ان

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ذكره ص ١٦١ .

John Marlowe, op. cit., p. 115.

(٢)

Mohamed Ali, Documents Diplomatiques concernant l'Egypte, réunis par l'Association Egyptienne, Paris, p. 33.

(٣)

بريطانيا لا تكن أى نوايا سيئه تجاه السلطان ، بل انها تعمل على توطيد العلاقات الودية معه فضلا عن ان الراى العام البريطانى يتجنب أى عمل يكون من شأنه الاساءة الى الحكومة العثمانية ، ويعمل على زيادة اعباء بريطانيا . »

واذا كانت وزارة الخارجية البريطانية تعمل على كسب الراى العام العالمى قابها حريصة على كسب الراى العام فى مصر ، وهذا يؤكد الرسالة التى بعث لورد جرانفيل فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٨١ الى قنصل بريطانيا العام بالقاهرة وجاء بها : « ان سياسة حكومة بريطانيا تجاه مصر ، العمل على نجاح الحركة الوطنية وتثبيت استقلال مصر يحقتضى الفرمانات الصادرة ، وان الحكومة البريطانية ترى ان الصلة التى تربط مصر بالسلطان هى الضمان لآى تدخل اجنبى ، فاذا انقطعت هذه الصلة فان مصر سوف تصبح - فى خلال زمن قصير او بعيد - عرضة لاطار التيارات السياسيه الدولية ، ولذلك نامل على محافظتكم على هذه الصلة والحكومة البريطانية من جانبها - شديدة الرقبة فى مساعدة مصر على تحقيق أمنها والمحافظة على استقلالها .. » (١) .

واذا كانت هذه السياسة الخارجية المعلنة للحكومة البريطانية فان سياسة فرنسا الخارجية على النقيض تماما منها . ويؤكد هذا ما جاء فى الرسالة التى بعث وزير خارجية فرنسا الى القنصل الفرنسى العام بالقاهرة وجاء بها : « ان الحزب الوطنى فى مصر يجب ان يعرف بأنه بالفا ما بلغ التقدم فى مصرفاتها مازالت فى حاجة ماسة الى وصاية دولتى بريطانيا وفرنسا عليها لأمدا طويل كى تتمكن من ان تعتمد على نفسها . ويدون هذه الوصاية فلن تستطيع مصر ان تغلب على الصعاب التى تعرض طريق تقدمها ، كما ان هذه المشاكل ، لن تزول نزولا لرغبة عناصر من الشعب تفتقر الى الصبر والرشد ، فان اصلاح الأمور فى مصر يحتاج الى مجهود شاق وطويل ، ولن يقدر لهذا الاصلاح النجاح الا بهذه الوصاية البريطانية - الفرنسية » (٢) .

وبالرغم من موقف الدول الغربية العدائى لآراء الحركة المصرية ، فان وزارة شريف باشا كانت ماضية فى تحقيق المطالب الشعبية التى عبرت عنها الحركة الثورية فى التاسع من سبتمبر ، وكان هذا يشير لقلق بريطانيا وفرنسا .

واضطلع شريف باشا بوضع الدستور كطلب الشعب ، لضمان

Documents Diplomatiques concernant l'Egypte, op. cit., p. 33.

(١)

Documents diplomatiques concernant l'Egypte, loc. cit., p. 33.

(٢)

إقامة حياة نيابية دستورية سليمة . وفي يناير سنة ١٨٨٢ قدمت اللجنة الدستورية « مشروع الدستور » الى الوزارة لاقراءه « (١) » .

اعترض وضع الدستور أزمة سياسية انارتها بريطانيا وفرنسا ، وهذا يدل على سوء نيتهما تجاه مصر ، وتآمرهما على النظام الدستوري في مصر ، وجل ما كانت تخشاه فرنسا وبريطانيا هو تضامن الشعب مع الجيش ، وهذا يتمثل في الحياة النيابية الدستورية التي اضطلع لريف بانها بتحقيقها . اذ سيكون له تأثيره الفعال على المصالح الأوروبية في مصر بصفة عامة والمصالح البريطانية والفرنسية بصفة خاصة .

وبادر جاميتا Gambetta رئيس الوزارة الفرنسية بدعوة بريطانيا للتشاور فيما تقتضيه مواجهة هذا الموقف بشتى احتمالاته ، واقترح جاميتا بأن التضامن بين البلدين - بريطانيا وفرنسا - هو الضمان الوحيد للقضاء على هذا التيار الوطنى المصرى المتطرف ، وحلر رئيس وزراء فرنسا من مغبة أى خلاف من المحتمل أن يحدث فيما بينهما ، اذ سيكون له تأثير ضار على سياسة التعاون فيما بينهما بصفة عامة .

وسارع جاميتا باعداد منشور وافقت عليه الحكومة البريطانية كي يقدم الى الحكومة المصرية ، وهذه كانت أولى الخطوات في مجال التعاون المشترك بين الحكومتين ازاء الأزمة المصرية .

وهذا نص المذكرة التى قدمت الى الحكومة المصرية في ٧ يناير سنة ١٨٨٢ : « كلفتم غير مرة بأن تنهوا الى علم الخديو وحكومته ارادة فرنسا وبريطانيا وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التى قد تتعرض انتظام الشؤون العامة في مصر .

ان الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد ، وان الحوادث الأخيرة ، وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب قد هيات الفرصة لتبادلها الآراء مرة اخرى في هذا الشأن ، فالمرجو ان تبلغوا الخديو توفيق بالاشتراك مع ادوارد ماليت الذى كلف بمثل ما كلفتم به ، فان الحكومتين : الفرنسية والبريطانية تعتبران ان تبويت الخديو بالحكم طبقا لأحكام فرمانات التى قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستتباب النظام وتقدم مصر ورفاهيتها التى يهم فرنسا وانجلترا أمرا » الحكومتان متفقتان اتفاقا وطيدا على بذل جهودها المشتركة لمقاومة كل اسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم في مصر .

(١) الراعى ، الفترة الراية - الخ ص ١٨٩ .

ولا يخامرهما شك في ان الجهر بعزمها في هذا الصدد سيكون له اثره في اتقاء الأخطاء التي يمكن ان تستهدف لها حكومة الخديو . ومن المحقق ان هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها ، وتعتمد الحكومتان ان سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة اليها لادارة شئون مصر » (١) .

ويقول بلنت في هذا الصدد : « فلم تمضي بضعة أيام على بولي جاميتا الوزارة الفرنسية (في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١) حتى أخذ يعاوض وزارة الخارجية البريطانية ابتغاء حمل بريطانيا على الاشتراك مع فرنسا في القيام بعمل حاسم ضد الحركة الوطنية وان يكون ذلك بمثابة حملة صليبية تقوم بها الدولتان تحت ستار الدفاع عن المدينة وتنظيم مالية مصر » (٢) .

في ذلك الوقت اردت الحكومة البريطانية ان تجدد المعاهدة التجارية المبرمة وبين فرنسا التي اوشكت على الانتهاء . وانتهزت الحكومة البريطانية فرصة وجود علاقات صداقة بين ذلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية ورئيس الوزارة الفرنسية لاستئناف المباحثات بين الجانبين . وشكلت لجنة لهذا الغرض كان مقرها في باريس . واستمرت هذه المفاوضات بين الجانبين مدة اربعة شهور ولكن لم تصل الى نتيجة مثمرة .

وقد أرسل جاميتا الى ليونز سفير بريطانيا في باريس اقتراحا يقضى بضرورة التدخل المشترك في مصر . وقد ذكر في هذا المشروع المقترح انه يرى التدخل ضروريا لمساندة الخديو توفيق « وانه يجب بذل كل جهد لحمله على الثقة بتأييد فرنسا وبريطانيا وحضه على الحزم والثبات وانه يجب اقناع انصار الخديو السابق (اسماعيل) وحليم باشا بما يجب اتباعه المصريين عموما انه ليس في استطاعتهم ان يعزلوا توفيق وانه مما يرغب فيه ان يوضع حد حاسم لدسائس الاستانة » (٣) .

ووافق لورد جرانفيل على هذا الاقتراح المقدم من قبل الحكومة الفرنسية

(١) الرافعي - الثورة العربية ٠٠ الخ ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

- د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ص ١٧٤ .

(٢) بلنت ، مرجع سبق ذكره ص ١٣٤ وجاء به : « ولكن الذي يمكن معرفته من الوثائق الرسمية الانجليزية والفرنسية ليس الا بعض الحقيقة ثم لا يمكن معرفته الا بطريق غير مباشر ، وربما كنت أنا الشخص الوحيد الذي يستطيع ان يقص قصتها كاملة اذا استعينا بالذين وصعوا (يقصد المذكورة المصرفة في ٧ يناير سنة ١٨٨٢) وكانت لهم علاقة رسمية بها .

(٣) بلنت - مرجع سبق ذكره ص ١٣٥ .

- الرافعي - الثورة العربية ٠٠ الخ ص ١٩١ .

وصرح بقوله : « انه قد حان الوقت لتنظر الحكومتان فيما يجب اجراؤه » (١) ، ويتضح من تبادل وجهات النظر هذه بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية أن النوايا العدوانية موجودة حتى قبل تقديم مشروع الدستور المصرى للمناقشة فى مجلس النواب .

وانتهز جاميتا رئيس الوزارة الفرنسية انعقاد مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ليفوم بمظاهرة أمام الرأى العام للدلالة على التعاون المشترك بين بريطانيا وفرنسا من أجل مساندة الحديو توفيق ، واضعاف مركز الحكومة المصرية ، والاحلال بالأمن والنظام الداخلى لمصر (٢) ، وتأكيذا لرأى جاميتا صرح لورد جرانفيل فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بقوله : « . . انه يؤكد للحديو توفيق عطف وتأيد حكومة بريطانيا وفرنسا لسياسته ، ويعملان على مساندته » (٣) .

وتأسيسا على هذا ، قدم جاميتا الى ليونز سفير بريطانيا فى باريس فى ٣١ ديسمبر مشروع المذكرة المشتركة المقترحة .

وعندما قدمت مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ الى الحكومة المصرية صادوم هوا فى نفس الحديو ، وان كان يود ألا يصل نبؤها الى الرأى العام ، حتى لا يثور عليه وما توقعه الحديو حدث بالفعل . اذ كان للمذكرة رد فعل شديد لدى الشعب وبصفة خاصة طبقة المنقذين الذين رأوا أن المذكرة تعنبر مساسا باستقلال الشعب وسيادته وازاء هذا اضطر الحديو أن يهدى تورة الشعب بقوله : « بأن ما جاء بهذا المذكرة ينعارض مع سياسته » .

وفى هذا الصدد يقول بلنت : « كنت مع ادوارد مالتت بعد وصول المذكرة اليه بوقت قصير ، فأعطاها الى لأقرأها ثم سألنى رأى فيها فقلت له : سيعتبرونها اعلان حرب » .

فقال ليس المفصود بها غرضاً عدائياً . ثم شرح لى كيف يمكن تفسيرها بما يوافق الامابى الوطنية ، وقد طلب منى أن اذهب الى وزارة الحربية المصرية ، وأطلب مقابلة عرابى - الذى كان قد عين حديثا وكيلا لوزارة الحربية - أن يقبلها بهذا المعنى . ثم خولنى أن أقول له :

(١) الرافى - الثورة العربية ٠٠ الخ ص ١٣٦

— Newman, Polson, Great Britain in Egypt, London, 1928, p. 88.

De Freycinet, La Question d'Egypte, Paris, 1904, p. 27. (٢)

(٣) بلنت - مرجع سبق ذكره ص ١٣٦ وجاء به : « ان البرنامج المصرى الذى سبق أن أرسلته الى جلادستون فى ٢٠ ديسمبر وصل متأخر عن الوقت الذى كان يمكن أن يحول فيه دون وقوع النكة . اذ كان جلادستون فى أجازة عيد الميلاد ، فلم يتسع الوقت لان يرسله جلادستون الى وارة الخارجية مهما كان ميله الى ذلك وموافقته عليه » .

— Kinross, Lord, Between two seas. The creation of the Suez Canal, London, 1968, p. 277.

« ان معنى المذكرة كما تفهمه الحكومة البريطانية هي أنها لا تسمح بأن يتدخل السلطان في مصر ، ولا تسمح للخديو أن يحث بوعده ويعارض البرلمان ، وأخبرني بأنه يود لو وادقت حكومته على أن يقوم بنشر تفسير لهذه المذكرة على أن يتضمن هذا المعنى »

وأضاف الى ذلك قوله : « ٠٠ وأنى على يقين من أن ادوارد مالبيت طلب من حكومته أكثر من مرة أن توافق له على نشر تفسير لهذه المذكرة التي كان يرى أنها مجردة من الأسلوب الدبلوماسي ، كما أن سسكفدكس كان له ذات المطلب من حكومته ولكنها لم توافق على طلبه » (١) .

رأت الحكومة البريطانية أن ينال ثقة الشعب المصري وتظهر الحكومة الفرنسية له بأنها تريد به شرا . فاقترح لورد جرانفيل في ١١ يناير ١٨٨٢ على جاميتا أن يوافق على أن يبعث بمذكرة مشتركة أخرى تكون بمثابة تفسير لمذكرتهما السابقة في ٧ يناير وتتضمن وجهة النظر الآتية :

أولا : أن الشعب المصري أساسا تفسير مذكرة - ٧ يناير - بسبب تعليقات الصحافة الأوربية .

ثانيا : أن الحكومة البريطانية مازالت متمسكة بسياستها التي سبق ان أعلنت عنها في ٤ نوفمبر ١٨١٨ .

ثالثا : أن الدولتين - بريطانيا وفرنسا - مازالتا عازفتان عن التدخل في مصر الآن أكثر من أى وقت مضى .

رابعا : أن بريطانيا وفرنسا تعطفان على تجربة مجلس شورى النواب في مصر .

خامسا : أن بريطانيا وفرنسا ترغبان في المحافظة على الصلة التي بين الباب العالي ومصر والمحافظة كذلك على الامتيازات الممنوحة لمصر .

سادسا : أن الهدف من مذكرة ٧ يناير هو مساندة الحكومة المصرية ومساعدتها بالمحافظة على الأوضاع القائمة في مصر الآن (٢) .

عارض جاميتا هذه المقترحات ووصفها بأنها غير حكيمة ، ويرى أن على الدولتين - بريطانيا وفرنسا - ضرورة التمسك بشجاعة بموقفهما الحالي وأن تراجعهما يكون عاملا مشجعا لمجلس شورى النواب في التطرف في سياسته وقراراته بالغاء المراقبة الثنائية مما يترتب عليه ضياع ديون الدولتين . ويرى

(١) بلنت - مرجع سبق ذكره ص ١٣٨ - ١٣٩

Pierre, Crabites, op. cit, p. 190.
— Hallberg, op. cit, p. 257.

(٢) د . احمد عبد الرحيم مصطفى - مرجع سبق ذكره - ص ١٧٦
— Freycinet, op. cit, p. 209.

جاميتا أيضا ، ترك مذكرة ٧ يناير بدون تفسير أو شرح ، ولكن الحكومة المصرية أدركت أن هناك دمة خلاف في الرأي بين الدولتين مما جعلها تتخذ موقعا متشددا منهما ، هذا فضلا عن معارضة الباب العالي والدول الأوروبية لسياسة بريطانيا في مصر .

وحقيقة الأمر كان جاميتا رئيس وزراء فرنسا يحاول أن يستميل اليه الحكومة البريطانية حتى لاتعقد صداقتها ، وفي ذات الوقت تحاول ان تظهر أمام الرأي العام المصري بأنها لانسعى الى العدوان ، ولا تعمل مع فرنسا من أجل التدخل عسكريا في مصر ، وإن كان في الواقع من مصلحة بريطانيا ان تتفاهم الثورة المصرية حتى تجد في هذا التفاهم مبررا للتدخل واحتلال قناة السويس ، يشجعها الحديو الذي صرح لادوارد ماليت بقوله : بأنه امام ضغط الحركة الوطنية عليه واندفاعها في مطالبتها لا يجد مناصا من وضع نفسه في حماية بريطانيا .

كما تبينت الدول الأوروبية الأخرى أن بريطانيا تعمل على الانفراد - دون غيرها - بالتدخل في مصر ، ولهذا احتجت هذه الدول على سياسة الدولتين في مصر ، فضلا عن معارضتهم لأي اجراء يقوم به الدولتان الذي من شأنه المساس بحقوق مصر الدولية (١) .

كما بعث لورد رسل Lord Russel سفير بريطانيا في برلين برسالة الى حكومته جاء بها : « جرت اتصالات بين كل من ألمانيا وروسيا وإيطاليا بشأن اتخاذ موقف متشدد اذا ما تجددت الأحداث مرة ثانية في مصر ، ومن المؤكد أن الدول الثلاث التزمت فيما بينها بالاعتراض على بريطانيا وفرنسا اذا ما أرسلتا الى مصر قوات عسكرية مشتركة . وقد كانت هذه الدول الأوروبية الثلاث ترى أن الطريق لحل الأزمة المصرية لا يكون الا بأرسال قوات عسكرية عثمانية اذا ما اقتضت الضرورة ذلك ، بشرط موافقة فرنسا وبريطانيا على ذلك » (٢) . ونصح بسمارك المستشار الألماني لعدم لجوء الدولتين - بريطانيا وفرنسا - الى اتخاذ مثل هذا الاجراءات مهما كانت لذلك .

وقدمت الدول الأوروبية الثلاث الى السلطان المذكرة الآتية :

« ان وجهة نظر هذه الدول : ألمانيا - روسيا - إيطاليا - ترى ضرورة المحافظة على الوضع الراهن في مصر طبقا للفرمانات والاتفاقيات الدولية واذا اقتضت الضرورة تغييره فيكون ذلك باتفاق يتم بين الحكومة العثمانية والدول الأوروبية الكبرى (٣) .

(١) بلنت - مرجع سبق ذكره ص ١٣٩

— Newman, Polson, op. cit., p.88.

(٢) بلنت - المرجع السابق ذكره ص ١٤٠

(٣) بلنت - مرجع سبق ذكره ص ١٤٠

— Newman, Polson, op. cit., p. 88.

وكان موقف الدول الأوروبية الثلاث مشجعاً للسلطان بأن يحتج على تقديم المذكرة المشتركة - ٧ يناير ١٨٨٢ - إلى الحكومة المصرية ، وطلب من بريطانيا وفرنسا أن يقدمتا إليه أيضاً لدى احترامهما لحقوقه الشرعية في مصر ، وأكد السلطان لهما أنه لا يوجد ثمة مبرر لتدخلهما في مصر ، وأشار في هذا الاحتجاج أنه كان واجبا على بريطانيا وفرنسا أن يقدمتا إليه هذه المذكرة المشتركة ، وأن تقديمها إلى الحكومة المصرية يعد انكاراً لحقوق السيادة العثمانية على مصر (١)

وبعث لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية برسالة في ٢٦ يناير ١٨٨٢ رداً على احتجاج السلطان واعتراضه على مسئلكها الذي يقضى بالتعاون مع فرنسا ، ولقد كان في نية الحكومتين - البريطانية والفرنسية - أن يقدمتا إليه رسمياً صورة من المذكرة المشتركة ، والتي لا تتضمن أقل شبه أو شك في سيادة السلطان على مصر . كما يهم الدلتان تأييد حرية مصر ، واستقلالها الذاتي المنوح لها بمقتضى فرمانات والمعاهدات الدولية .

وجاء بهذه الرسالة أيضاً : أن بريطانيا لا تقصد بذلك تحقيق أى مطمع خاص ، أو الاستئثار بأي نفوذ دون غيرها ، كما أنها لا تقبل أن تنفرد أية دولة أخرى بمثل هذا النفوذ ، وأن الحكومة البريطانية لا يمكنها السكوت على هذه الحوادث التي من شأنها أن تؤدي إلى الفوضى . ولقد رأت الحكومة البريطانية أنه من الصواب الاشتراك مع فرنسا في تقديم مذكرة تفادياً لوقوع هذه المشكلة ، (٢) .

ولم تكن المذكرة المشتركة في ٧ يناير إلا الخطوة الأولى لدى تدخل بريطانيا وفرنسا في مصر للقضاء على الحركة الوطنية قبل أن تتمكن من التعدي على سلطة الخديوى بإقامة حياة نيابية دستورية ، وسارعت الدولتان بتقديم مذكرة أخرى مشتركة في ٢٦ يناير إلى الحكومة المصرية ، وذلك عندما كان مجلس النواب يناقش ميزانية الدولة ، وتفاقت المشكلة حين اعترض الرقيبان البريطاني والفرنسي .

وتضمنت المذكرة المشتركة هذا المعنى « إن مجلس النواب يريد أن يخول نفسه حق تقرير الميزانية للدولة ، ويعد هذا ضرراً على الدين العام ، وبالضمانات المقررة للدائنين الأوروبيين . وهذا العمل من جانب مجلس النواب سوف يترتب عليه حق إدارة شئون مصر بدلاً من مجلس الوزراء . ولما كان للرقيبان - البريطاني والفرنسي - لا يملكان سوى التنبيه بأن هذا العمل من جانب مجلس النواب يضر بالضمانات المالية المقررة للدائنين الأوروبيين ، وهذه الخطوة تردد أخطورتها بسبب عدم خبرة مجلس النواب ، مع احساسه المتطرف بالوطنية (٣) » .

Hugh, Schonfield, op. cit., p. 91.

(١)

(٢) بلنت مرجع سبق ذكره - ص ١٤١

Livre Jaune, Egypte 1881-1882, doc. No. 34.

(٣)

قوبلت هذه المذكرة الثانية بالرفض التام من جانب الحكومة المصرية ، وأدرك أعضاء الحزب الوطنى أن هذه المذكرة موجهة اليهم بصفة خاصة ، ولهذا اجتمع الضباط المصريون بوزارة الحربية للتشاور فيما بينهم ، وذهب وفد من الضباط والوزراء وعلى رأسهم شريف باشا لمقابلة الحديوى والتشاور فيما بينهم . واستقر رأى على ابلاغ الباب العالى مضمون المذكرة المشتركة ، مع الاعراب له بعدم قبولها (١) .

وعلى الرغم من هذا فقد حدث انشقاق فى الحكومة المصرية فقد رأى شريف باشا درءا لهذا الموقف العصيب ألا يتخذ مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية وأن يرجى مناقشتها الى حين تنجلي تلك الغمة وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذى لم يكن فى استطاعة مصر أن تصده ، وخاصة أن النص المتعلق بالميزانية فى حد ذاته لم يكن من الأمور المستعجلة لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ أى قبل انعقاد مجلس النواب ، فالبحت فى أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية الا فى نهاية سنة ١٨٨٢ حين توضع ميزانية سنة ١٨٨٣ ، وعلى هذا فان شريف باشا يرى ارجاء البت فى هذا النص اذ لم يكن له من الاستعجال ما يدعو الى التصادم - فى الرأى - بين المجلس والوزراء (٢) .

ويقول الرافعى فى هذا الصدد : « كان من المستطاع تفادى الأزمة أو تأجيلها الى حين ، وذلك بالاستماع الى رأى شريف باشا الذى رفضه زعماء الحركة الوطنية سواء فى مجلس النواب أو الضباط العرايين ، وكانوا يرون ضرورة تقرير مادة الميزانية فى الحال دون تأجيل (٣) » .

والحقيقة لم يكن الموضوع الذى عرضه شريف باشا هو الذى أدى الى حدوث انشقاق بين الحكومة انما فى الواقع أراد جماعة العرايين التخلص من شريف باشا متخذين من هذا الموضوع ذريعة لاقصائه عن رئاسة الوزارة واسنادها الى رجل من بينهم . . . وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى الى رئاسة الوزارة . بل ان الطموح دفعه الى التفكير فى تولى منصب الحديوى بمصر ، وهذه الفكرة سوف تظهر بوضوح حينما يتزعم هو « فكرة خلع الحديوى عن العرش ، بل التفكير فى جعل نظام الحكم بمصر نظام جمهورى (٤) » .

اشتد الخلاف بين أعضاء الوزارة وامتنع فريق - العرايون - الأخذ برأى

(١) الرافعى - الثورة العرابية . ص ١٩٢ .

(٢) بلنت - مرجع سبق ذكره ص ١٤١ .

- الرافعى - الثورة العرابية . ص ١٩٥ .

(٣) الرافعى - الثورة العرابية . ص ١٩٦ .

(٤) مذكرات عرابى ج ١ ص ٢٧٢ .

شريف باشا لأن البارودى - وهو وزير الحربية - قد زين للعرايين أن يتشبثوا برأيهم ويرفضون تأجيل مناقشة مادة الميزانية ، وسارع النواب للاجتماع بمنزل سلطان باشا - رئيس مجلس النواب - فى مساء يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ واستقر رأيهم على رفض رأى شريف باشا واسقاط وزارته .

وبعث ستركفكس قنصل فرنسا العام بالقاهرة برسالة فى يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ الى حكومته جاء بها : « اجتمع زعماء الحزب الوطنى هذه الليلة - ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ واتفقوا فيما بينهم على اسقاط وزارة شريف باشا ، وتأليف وزارة يكون أعضاؤها من زعماء الحزب الوطنى على أن تسند رياستها الى محمود باشا سامى البارودى . ويتولى أحمد عرابى وزارة الحربية (١) » .

اجتمع مجلس النواب فى أول شهر فبراير سنة ١٨٨٢ للنظر فى كتاب شريف باشا ، وتقرير اللجنة الدستورية المرسل الى مجلس الوزراء ، وقرر المجلس اعتبار اللائحة الدستورية أمرا مستعجلا ، واستعجال اللجنة فى النظر فى موضوع التعديلات التى أدخلتها الحكومة على مشروع اللائحة ، واعداد الرد على كتاب شريف باشا ، وتقديم تقريرها الى المجلس قبل ظهر الغد الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .

وفى الحقيقة لقد بات مؤكدا أن سقوط وزارة شريف باشا أمر لا بد منه إذ - استقر رأى زعماء الحزب الوطنى عليه مسبقا ، ويتضح هذا من الرسالة التى بعث بها قنصل فرنسا العام بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ حيث يشير فيها الى هذه الحقيقة وكان مجلس النواب لم يتخذ قراره النهائى بعد فى هذا الموضوع (٢) .

وعاد مجلس النواب الى الاجتماع ظهر يوم الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ ووافق على تشكيل لجنة من خمسة عشر عضوا لمقابلة شريف باشا وعرض الأمر عليه ، وذهب الأعضاء الى شريف باشا لكى يوافق على اللائحة ، ووافق على كل بنود اللائحة ماعدا البند الخاص بالميزانية فلم يتمكن من التصديق عليه الا بعد مفاوضات بريطانية وفرنسية ، وبعد خروج أعضاء اللجنة كتب شريف باشا استقالته . وذهبت اللجنة - بعد ذلك - فى مساء هذا اليوم الى مقابلة الحديوى توفيق الذى كان قد تلقى استقالة شريف باشا ، وبعد مناقشة طويلة ، استقر رأى الحديوى على القرار الذى اتخذته زعماء الحزب الوطنى بشأن قبول استقالة شريف باشا واسنادها الى محمود باشا ساما البارودى .

وترتب على موقف الحزب الوطنى الحازم من المذكرة المشتركة الاولى فى ٧ يناير ١٨٨٢ والمذكرة الثانية فى ٢٦ يناير ١٨٨٢ عدة نتائج أهمها :

-
- (١) الرافى - الثورة المربية ٠٠ الخ ص ١٩٧ .
 - (٢) الرافى - المرجع السابق ذكره ص ١٩٧ .

**أولاً : اسقاط وزارة شريف باشا الذى لم يكن على وفاق تام مع زعماء
العرايين العسكريين واستناد رياستها الى محمود باشا سامى البارودى وهو
المؤيدون لآراء الحزب العسكرى المتطرف .**

**ثانياً : يدل اسقاط وزارة شريف باشا بالشكل الذى انتهى اليه تفوق
نفوذ العرايين على نفوذ وسلطة الحديوى نفسه ، اذ لم يكن حقيقة يرغب فى
قبول استقالة شريف باشا ، ولم يكن راضيا على اختيار محمود باشا سامى
البارودى ليتولى رئاسة الوزارة .**

**ثالثاً : سقوط وزارة جاميتا فى ٣٠ يناير ١٨٨٢ وتولى بعده فريسنيه
رئاسة الوزارة الفرنسية .**

**رابعاً : ان سقوط وزارة جاميتا يعد نجاحا للدبلوماسية البريطانية السى
كانت تهدف دائما على اظهار الحكومة الفرنسية بأنها تسعى دائما الى التدخل فى
مصر .**

**وعلى اثر استقالة وزارة شريف صرح سنكفكس قنصل فرنسا العام
بالقاهرة بقوله : « ٠٠ ان الموقف الآن فى مصر يفرض على فرنسا وبريطانيا
اختيار أحد أمرين : اما تعديل موقفهما بسحب المذكرة المشتركة الأولى فى
٧ يناير ١٨٨٢ والمذكرة المشتركة الثانية فى ٢٦ يناير ١٨٨٢ والموافقة على
قرار مجلس النواب المصرى المتعلق بالميزانية .**

والأمر الثانى : اما اقدام الدولتين بالتدخل العسكرى فى مصر (١) .

**وفى هذا الصدد يقول الرافعى : « ٠٠ يقينا أن الثورة العربية قد بدأت
تسلك سبيلا بعيدا عن الحكمة والصواب منذ أن اتفق زعمائها على اسقاط
وزارة شريف باشا ، فان شريف باشا كان منازع أقدر من البارودى على حسن
تدبير الأمور فى تلك الأوقات العصيبة ثم ان البارودى كان واسع الآمال التى
لم تقف عند حد ، بلغت الى حد التطلع الى عرش مصر ، والغاء نظام الحديوية .
وجعل الحكم بمصر حكما جمهوريا (٢) ، »**

**وحقيقة لم يكن هذا رأى على جانب من الصواب اذ كان موقف زعماء
الحركة الوطنية من التدخل البريطانى الفرنسى فى مصر موقفا لا شبهة فيه ،
وكان لابد من التصدى لهذا العدوان الأجنبى والتدخل فى شئون مصر . فالحكومة
الفرنسية برياسة جاميتا تفتتج سياسة عدوانية تجاه مصر ، والحكومة البريطانية
فى ذات الوقت تخطط على أساس احتلال مصر دون اتاحة الفرصة لأى دولة
أوربية بمشاركتها فى هذا الاحتلال ، لدرجة أن السياسة البريطانية ازاء مصر**

Freydinet, op. cit., p. 222.

(١)

(٢) الرافعى - الثورة العربية ١٠٠ الق ص ٢٠٥ .

لم نرق كثيرا لبسمارك المستشار الألماني ويؤكد هذا التصريح الذي أدلى به في ذلك الوقت : « ٠٠ ان سياسة بريطانيا الخارجية لا يزال ينقصها الحكمة وبعد النظر بدرجة لا يوجد لها مثيل في التاريخ البريطاني . اذ يرى أن بريطانيا أصبحت مقيدة بسياسة فرنسا الخارجية ، لدرجة أن اتفقت بريطانيا مع الحكومة الفرنسية - أثناء حكم جاميتا - بأن تكونا في عزلة عن بقية دول أوروبا بتخلهما في مصر » .

ويرى بسمارك - في ذلك الوقت - أن حل الأزمة المصرية يجب أن يترك الى الأتراك أصحاب السيادة ، وهم لهم وسائلهم الخاصة لمعالجة مثل هذه الأزمات .

ولكن بعد سقوط وزارة جاميتا في ٣٠ يناير ١٨٨٢ وحدث تقارب بين فرنسا وألمانيا رأت بريطانيا أن تحافظ على العلاقات الودية مع فرنسا ، ألا تفقدها من أجل الأزمة المصرية اذ كانت بريطانيا تخشى قيام حرب بينها وبين روسيا أو ألمانيا فعلى أقل تقدير تضمن بريطانيا وقوف فرنسا على الحياد . ولكن كانت الوزارة الفرنسية الجديدة برئاسة فريسييه لها سياسة جديدة على النقيض من سياسة سلفة جاميتا في بادئ الأمر ، ولكن الحكومة البريطانية رأت ارضاء للدول الأوربية الكبرى أن يصرح وزير الخارجية بقوله : « انه يخشى أن تصبح الأزمة المصرية سالة دولية ، تدعو الدول الأوربية الى ضرورة التدخل ، موضحا أن مثل هذا التدخل ليس في صالح السلام الأوربي (١) » .

والحق أن السياسة البريطانية حرصت على عدم تدويل الأزمة المصرية مهما كانت الدوافع لذلك ، حتى تستطيع أن تنفرد هي بالتدخل دون غيرها . وكان من مصلحة بريطانيا أن تتفاهم الثورة المصرية حتى تجد في هذا التفاهم مبررا للتدخل واحتلال قناة السويس .

(١) د . محمد مصطفى صفوت - الاحتلال الانجليزي ٠٠ الخ ص ١٣٣ .

الفصل الثالث

مقدمته مؤتمرا لآسيان والسياسة الأوبية

بادرت الحكومة البريطانية الى استطلاع رأى الوزارة الفرنسية الجديدة في الازمة المصرية ، وأرسل لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ برقية الى ليونز سفير بريطانيا في باريس بهذا الشأن وصرح فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية الى السفير البريطاني بقوله : « أنه يتعذر عليه الآن أن يبدى رأيا في الازمة ، وأن الحكومة البريطانية - وهي تتمتع بمركز أفضل من فرنسا تستطيع وحدها أن تبدي رأيا في هذا الشأن (١) » .

وكان هذا التصريح مخيبا لآمال الحكومة البريطانية ، ولهذا رأى سفير بريطانيا أن يستدرج فريسنيه في الحديث للافصاح عن نواياه الحقيقية تجاه الازمة ، ضد مصر .

وعلق فريسنيه على هذا بقوله : « ان الحكومة الفرنسية تشارك الحكومة البريطانية وجهة نظرها ، بل انها أشد منها نفورا في اتباع هذا الأسلوب (٢) » .

ومرة أخرى رأى وزير خارجية بريطانيا أن يدرك يقينا مدى اتجاه فرنسا من الازمة المصرية ، وذلك بانارة حفيظتها بالاقتراح الذي قدمه للحكومة الفرنسية الجديدة « انه تجنبنا للمساوىء التي يمكن ان تنتج عن قيام فرنسا او بريطانيا او قيامهما معا بأى اجراء عسكري ضد مصر ، يرى ان تستعين الدولتان - في هذا الشأن - بالجيش العثماني وطبقا لشروط يتفق عليها وتحت

Polson, Newman, op. cit., p. 89.

(١)

Hallberg, Charles, op. cit., p. 258.

(٢)

اشراف ، • (١) وفى الواقع نجح لورد جرانفيل فى اثارة مخاوف الحكومة الفرنسية التى كانت حريصة على عدم زيادة نفوذ الحكومة العثمانية فى مصر حتى لا يكون ذلك مؤثرا على مصالحها ونفوذها فى مصر وشمالى افريقيا •

والحق كانت الدول الاوربية تنظر شذاز الى الامتيازات التى كانت تتمتع بها بريطانيا وفرنسا دونها ، وازاء ذلك صرح قنصل روسيا العام بالقاهرة بقوله : « بأنه ليس بوسع الدولتين الا أن تقرر الدستور المصرى الجديد ، وتقبلا الأمر الواقع » • كما صرح ساورما Sauruma قنصل ألمانيا العام بالقاهرة بقوله : « ان الحكومة الألمانية سوف تبحث الموقف من جديد وفى حالة ثبوت ضعف دولتى بريطانيا وفرنسا ، وأيد وجهة النظر هذه » شيفر Shaffer فنصل النمسا العام بالقاهرة بقوله : « انه ازاء الضرورة الملحة بمناقشة الأزمة المصرية من جديد ، فلا بد أن يسم ذلك فى مؤتمر دولى تمثل فيه الدول الاوربية الكبرى بشرط الغاء « المراقبة الثنائية » وتسند اختصاصاتها الى لجنة صندوق الدين العام وتحت الاشراف الدولى (٢) » •

كذلك صرح دى رينج De Ring قنصل فرنسا العام بالقاهرة بقوله : « انه لا يوجد ما يحول دون تدخل الدول الاوربية فى مصر ، وبخاصة فيما يتعلق بالغاء المراقبة الثنائية » •

وأيد ادوارد ماليت Malet قنصل بريطانيا العام بالقاهرة وجهة نظر زميله قنصل فرنسا العام بقوله : « •• انه يرى ضرورة طرح الأزمة المصرية على مؤتمر دولى أوروبى » وخشى دى رينج بأن تكون دعوة ماليت تعنى الاعتراف الضمنى من جانب الدول الاوربية بالمصالح البريطانية فى مصر ولهذا طلب من الحكومة الفرنسية حث الدول الاوربية على قبول فكرة بحث الأزمة المصرية فى مؤتمر دولى (٣) •

أيد فريسنية رئيس الوزارة الفرنسية دعوة الدول الاوربية لبحث الأزمة المصرية هذه الدعوة تتفق مع سياسته التى انتهجها والتى تنصف بالتانى وعدم الاندفاع والحرص على عدم الزج بفرنسا فى حرب خارجية تزيد من أعباء الدولة •

اتفقت - أخيرا وجهات نظر حكومتى بريطانيا وفرنسا بشأن ندويل الأزمة المصرية ، وان كان لورد جرانفيل يرى أنه يستطيع تحقيق السياسة البريطانية فى مصر على الرغم من عرض الأزمة المصرية على مؤتمر دولى •

وبادر لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا فى ١١ فبراير بارسال منشورا الى الدول الاوربية وطلب تبادل وجهات النظر حول أفضل الطريق لحل الأزمة المصرية حلا سميما وفقا للأسس التالية :

(١) Hallberg, Charles, loc. cit., p. 258.

(٢) د • أحمد عبد الرحيم مصطفى • مرجع سبق ذكره ص ١٨٧ •

(٣) د • أحمد عبد الرحيم مصطفى • المرجع السابق ذكره ص ١٨٧ •

أولاً : ضرورة المحافظة على حقوق السلطان والمديوى .

ثانياً : ضمان حقوق مصر وامتيازاتها التى حصلت عليها بمقتضى
الفرمانات والمعاهدات الدولية .

ثالثاً : المحافظة على التزامات مصر الدولية .

وكان لورد جرانفيل لا يمانع من التدخل الاوروبى الجماعى ، بشرط
اشتراك السلطان فى كل الاجراءات التى قد تتخذ بهذا الصدد (١) .

بعث لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا الى سفرائه لدى حكومات
الدول الاوربية بمنشور فى ١٢ فبراير ١٨٨٢ ، وطلب من فريسنيه أن يرسل
الى سفراء فرنسا منشورا يتضمن ذات المعنى الذى احتواه منشوره الذى جاء
به : يجب مراعاة تخصيص موارد ثابتة تكفى لتسديد ديون مصر ، لأن تخصيص
بعض هذه الموارد لا يكفى مواجهة الالتزامات الخاصة بالدين العام ، مع اعتبار
قانون التصفية الذى اتخذته الحكومة المصرية لتسديد الديون فيعتبر هذا
بمثابة اجراء تنظيمى فقط مع ضرورة وضع ضمانات أكثر تشددا بقصد المحافظة
على مصادر الدخل العام والتى جعلتها الحكومة المصرية ضمانا للدين العام ،
فاللادة ٣٤ ومواد اللائحة الاساسية والمتعلقة بالميزانية ، لا تكفى لحماية مصالح
الدائنين فمن الضرورى ليس فقط الاعتراف بالتزامات قانون التصفية بل أيضا
بالنصوص اللازم ناكيدها للوفاء بهذه الالتزامات وليس من حق الشعب المصرى
المطالبة بالاشراف على ميزانيته طالما لا يتمتع بالاستقلال التام (٢) .

وعلى الرغم من نفارب وجهات نظر الحكومتين البريطانية والفرنسية ازاء
ندويل الازمة المصرية ، الا أن فريسنيه كان يؤكد دائما : « ان حالة مصر هادئة
ويرى عدم اللجوء الى التدخل المشترك فى الوقت الحاضر » وأدركت بريطانيا أنه
لم يعد فى امكانها الاعتماد كثيرا على تعاون فرنسا معها ، وبصفة خاصة بعد
اقالة بلينير Blignieres من منصبه فى المراقبة النائية ، اذ خسرت
بريطانيا بذلك صديقا وحرمت من خدماته ، اد كان يميل الى تأييد السياسة
البريطانية ومن ثم فقد أدركت بريطانيا أن سياسة فريسنيه على النقيض من
سياسها ولم يعد أمامها الا الاعتماد على نفسها فى تحقيق هدفها الاساسى وهو
احتلال مصر ، وهذا ما عقدت العزم عليه .

(١) Blue Book, Egypt, 1882, No. 11, document No. 131, date February 11, 1882.

(٢) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ص ١٩٠ .

وفي هذا الصدد يقول بلنت : « لقد ذهبت في ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ الى جارتيت ولسلي Garnet Wolseley (١) لاتحدث معه عن مصر وسألني عن امكان مقاومة الوطنيين المصريين في حالة التدخل .

فقلت له : انهم بالطبع سيقاتلون ، والقتال لن يقتصر على الجنود لأن الامه ستنضم اليهم ، وربما استخدموا أساليب أخرى بعد ذلك . وقد أبى «ولسلي» أن يصدقني في قولي بأن الجنود ستقاتل . ولكنني قلت له : انه اذا كلف بأن يذهب لغزو مصر فعليه أن يأخذ معه على أقل تقدير ٦٠ ألف جندي ، وقد بالغت بلا شك في هذا التقدير . لأنني كنت أهدف الى جعل هذه المهمة شاقة في نظرهم حتى لا تقدم عليها الحكومة الا بعد تردد ومراجعة .

وقال بلنت : بأن سير ولسلي أخبره بأنه استشير في الأمر مرتين أو ثلاثه مدة الشتاء (يقصد منذ أحداث ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١) بصدد القارة على مصر بهدف الاحتلال .

وأضاف الى قوله : ومن رأيه أنه يجب على المصريين أن يسرحوا جيشهم وينفوا بحماية أوروبا لهم وأنه ليس هناك ما يدعي الشرف في الحروب ، وادا كانت المسألة ، مسألة حرب فلا يجب عليهم - المصريين - أن يثقوا بنا ولا بأمة دولة أخرى (٢) .

وفي الحقيقة أن بريطانيا كانت قد صممت على احتلال مصر ، ولكن آثرت الانتظار لحين من الوقت ، الى أن تهيئ لها الاحداث وتطوراتها فرصة أكثر ملائمة ، حتى تضمن تأييد الرأي العام العالمي ، أو على أقل تقدير نناكده من وقوف ألمانيا على الحياد .

استطاع مجلس النواب في دورة انعاده الاولى أن يحقق مطالب الشعب التي طالب بها في مظاهرة عابدين الثانية - ٩ سبتمبر ١٨٨١ - فأعيد انجاح مجلس النواب ، وأصدر الدستور ، وتحقق برنامج الإصلاح في الجيش ، واضطلع مجلس النواب بواجبة خير قيام « باستثناء موقفة من وزارة شريف » (٣) . باشا حين أجبره العربايون بتقديم استقالته . وانتهت دورة المجلس في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ .

(١) سوف يعين قائدا عاما للحملة العسكرية التي قررت بريطانيا أن ترسلها الى مصر في ٢٧ يوليو ١٨٨٢ وهو لم يكن من القواد الذين اشتهروا بالكفاية العالية في القيادة ولا ممن اعتازوا في معارك سابقة بالسوغ في الفنون الحربية ، بل كل ما عرف عنه انه اشترك من قبل في حرب القرم وبض الحملات الاستعمارية البريطانية ، وكان لم يزل ربه قائمقام حين اسندت اليه قيادة الحملة البريطانية في سنة ١٨٨٢ ، ولما النصر على العربايين بالتل الكبير منح لقب جنرال والألقاب الفرعية .

(٢) بلنت - مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٣) الرافعي - النودة الرابية . ص ٢٥٧ .

وكان أول الاحداث الداخلية التي انتابت البلاد - بعد انفضاض مجلس النواب - مؤامرة الضباط الشراكسة ، اذ علم عرابي باشا في ١١ ابريل من طلبه باشا عصمت . قائد الآلاى الاول - أن بعض الضباط الشراكسة يأتمرون به ويدبرون الأمر لقتله هو وبعض كبار الضباط الوطنيين وكذلك الوزراء ، وأن بعض من صدر اليهم الأمر بالسفر الى السودان كانوا من مدبري هذه المؤامرة (١) ، .

أصدر المجلس العسكرى احكامه في ٢ مايو ١٨٨٢ بتجريدهم من الفايهم ونفيهم الى السودان ، ومحو أسمائهم من السجلات العسكرية ، وكان من بين المتهمين عثمان باشا رفيق وزير الحربية السابق .

ووجد ادوارد ماليت قنصل بريطانيا العام بالقاهرة أن يتخذ من هذا الحادث (٢) ذريعة لتوسيع هوة الخلاف بين الحديوى والحزب الوطنى ، وأشار عايه بعدم الامتثال لمطالب العرابيين ، وأثار تطور الاحداث قلق الرأى العام الاوربى وطالب الرأى العام فرنسا بضرورة تدخل الحكومة فى الأمر ، وأرسل فريستيه رئيس الوزارة الفرنسية برقية فى ٧ مايو الى سينكفكس Scienkiewicz ينصحه بأن يسلك سبيل الحذر فى أعماله ، وأن يعمل بقدر الامكان ، بما يتفق على رأى ادوارد ماليت قنصل بريطانيا العام ، وأن يرجع اليه (فريستيه) اذا اختلفا فى الرأى (٣) .

ولكن الحديوى لم يعمل بنصيحة بعض الفناصل ، بل سلك طريقا آخر عملا بنصيحة ادوارد ماليت ، وعرض الأمر برمته على السلطان ، واحتج فريستيه على مسلك الحديوى الأمر الذى يعطى الفرصة الى السلطان لزيادة نفوذه فى مصر ، وطلب من لورد جرانفيل أن يشاكره الرأى بالاحتجاج على تصرف الحديوى . ولكن وزير خارجية بريطانيا وجد أن هذا فرصة كى يستطيع أن يثنى فريستيه عن سياسته الخارجية وينتهج سياسة تتفق الى حد بعيد مع سياسة الحكومة البريطانية ، وعرض لورد جرانفيل على فريستيه اقتراحين يختار منهما ما يروق له :

(١) روتشيس : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ وترجمة الى العربية : الأستاذين عبد الحيد العبادى ، محمد بدران ، القاهرة الطبعة الثالثة ١٩٥٠ ، ص ١٧٩
— Arthur, Weigall, op. cit., p. 130.

(٢) الراعى - الثورة العرابية . الخ ، ص ٢٥٨ .
— بلنت - مرجع سبق ذكره . الفصل الحادى عشر حيث تعرض للذكر تفصيلات هذا الحادث ملخصة تامة .

— روتشيس - مرجع سبق ذكره ص ١٨٠ .
— أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سبق ذكره ص ٢٠٣ .
Arthur, Weigall, loc. cit., p. 138.

(٣) روتشيس - مرجع سبق ذكره ص ١٨٥ .

أولاً : أما أن يعجل التعاون مع بريطانيا في القيام بعمل عسكري ضد مصر

ثانياً : أو اسماح المجال للحكومة البريطانية للتدخل بمفردها .

وبهذا الاقتراح أراد لورد جر انفيل أن يخرج فريسنيه من موقفه ويجعله بين أمرين كلاهما خطير . فإذا قيل الاشتراك مع بريطانيا في مثل هذا العمل العسكري لفرض نفوذ الدولتين - بالاحتلال العسكري - على مصر وهذا ما يخشاه فريسنيه اذ استطاع مجلس النواب الفرنسي اسقاط وزارة جامينا من قبل ، وعلى الرغم من هذا فلم يكن يستطيع أن يترك المجال فسيحا لبريطانيا لتحقيق أطماعها . وعلى حساب النفوذ الفرنسي في مصر ، اذ ليس لبريطانيا اطماع الا السيطرة على قناة السويس التي ازداد الاهتمام البريطاني بها في السنوات الأخيرة . اذ لم يغب عن بال الحكومة البريطانية أهمية القناة من أجل المحافظة على طريق مواصلاتها البحرية الى مستعمراتها فيما وراء البحار . اذ كان لها في أحداث الحرب الروسية - العثمانية ١٨٧٧ - ١٨٧٨ - تذكرة وتبصرة وتأكيداً لأهمية هذا الشريان المائي بالنسبة للمصالح البريطانية .

ومما يؤكد تلك النوايا البريطانية ازاء مصر هذا التصريح الذي أدلى به لورد جر انفيل الى الحكومة الفرنسية في ٨ مايو جاء به : « . . . ولكننا - الحكومة البريطانية - نرغب أن تكون عند تفاهم الازمة أحراراً تتدبر كل أنواع التدخل الممكنة وتختار منها أقلها مشقة وخطراً (١) » .

إذا كان من مصلحة بريطانيا أن تتفاهم الازمة المصرية حتى تجد في هذا التفاهم مبرراً للتدخل واحتلال قناة السويس بصفة خاصة .

وحرصت الحكومة البريطانية - في ذلك الوقت - اتباع أحد الطريقتين :

أما العمل على التدخل عسكرياً بمفردها وبموافقة السلطان أو التدخل المشترك مع الحكومة العثمانية باعتبارها صاحبة السيادة على مصر .

ولم تكن بريطانيا حريصة على إتاحة الفرصة على اشراك الحكومة الفرنسية معها في مثل هذا العمل ، أو اعطائها منل هذا الحق ، اذ انتهجت بريطانيا سياسة تهدف الى تنحية النفوذ الفرنسي من مصر بصفة عامة وقناة السويس بصفة خاصة .

عرض لورد جرانفيل - في ١١ مايو - على الحكومة الفرنسية رأياً يتضمن : « أن يطلب من السلطان بأن يرسل الى مصر قائداً عثمانياً ويخول له سلطة تامة باعادة النظام الى الجيش المصري بشرط أن يرافق هذا القائد العثماني قائدان عسكريان : أحدهما بريطاني والآخر فرنسي وبشرط أن يخضع القائد العثماني لرأى هذين القائدين ، وأن يسبق هذا الاجراء بلاغا من السلطات يقضي بتدخله في الازمة المصرية (٢) » .

(١) دوتشتين - مرجع سبق ذكره ص ١٨٥ .

(٢) دوتشتين - مرجع سبق ذكره ص ١٨٦ .

وحقيقة الأمر لم يكن لورد جرانفيل ينبغي من هذا الاقتراح سوى اتأزه
ضغائن فرنسا نحو الحكومة العثمانية ، ويدرك تماما أن هذا الاقتراح سوف
ترفضه الحكومة الفرنسية ، كما يرفضه السلطان ، فضلا عن أن لورد جرانفيل
كان يهدف الى اثاره الرأى العام الاوروبى وتضليله بأن الازمة المصرية أصبحت
جد خطيرة على مصالح أوروبا بصفة عامة ومصالح دولتا فرنسا وبريطانيا
بصفة خاصة .

وازاء تطور الاحداث فى مصر رأى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية اتباع
أحد أمرين :

– أما ان يقبل تدخل الحكومة العثمانية عسكريا بمفردها .
– وأما تقبل فرنسا التعاون مع بريطانيا ، ولقد اختار فريسنيه مبدأ
التعاون عسكريا مع الحكومة البريطانية ، ووجد نفسه مدفوعا الى هذا الحل ،
وان كان يرى ان الحل الوحيد للآزمة المصرية هو الحل السلمى .

وهكذا وجد فريسنيه نفسه وقد فرض عليه هذا المبدأ ، وعلى كره منه ،
وبذا اتاح فريسنيه فرصة لجماعة الاحرار الفرنسيين المتطرفين بمعارضته
والقاء اللوم عليه لانه نخلى عن سياسته التى اعلنها حين تولى رئاسة الوزراء ،
ووصفوه بأن سياسته قريبة الشبه من سياسة سلفه « جاميتا » .

على ان فريسنيه كان يأمل – وقتئذ – أنه طالما أصبح التدخل البريطانى –
سواء كان منفردا او بالاشتراك مع الحكومة العثمانية – أمرا لامتناع منه ، فان
فرنسا باشتراكها مع بريطانيا فى مثل هذا العمل قد تفلح فى اعطاء هذا
التدخل شكلا عديم الضرر نسبيا (١) .

وكان فريسنيه يظن ان هذا هو الفارق بين سياسته وسياسة سلفه
« جاميتا » الذى كان لا يرى بديلا للحل العسكرى المشترك للآزمة المصرية .

وعرض فريسنيه اقتراحا – فى ١٢ مايو – على لورد جرانفيل ردا على
الاقتراح البريطانى ، وكان فريسنيه يرى أن ترسل كلتا الدولتين – الى ميناء
الاسكندرية – ثلاث سفن حربية بحجة حماية الرعايا البريطانيين والفرنسيين ،
وفى نفس الوقت لارهاب الوزارة المصرية وحملها على الاستقالة .

وأضاف الى ذلك قوله : « ان ارسال هذه السفن الحربية يشد من أزر
الحديو ويجعل تدخل العثمانيين امرا لا داعى له ، وبذا تحل الازمة المصرية
ولا يبقى – بعد ذلك – حاجة الى أى عمل آخر (٢) » .

(١) روتشتين – مرجع سبق ذكره ص ١٨٦ .

(٢) روتشتين – مرجع سبق ذكره ص ١٨٧ .

– الرافى – الثورة الرائية ٠٠ الج ص ٢٦٨ .

ورأى فريسنيه أيضا : اذا لم يكن هذا العمل كافيا ازاء تطور الاحداث فلا يمانع في استدعاء قوات عثمانية الى مصر ، ولكن بشروط ، وأهداف محددة وتعمل هذه القوات تحت رقابة الدولتين - فرنسا وبريطانيا « (١) .

قبل لورد جرانفيل هذا الاقتراح القاضى بقيام الدولتين بمظاهرة عسكرية بحرية فى ميناء الاسكندرية . ولكن اضاف الى هذا الاقتراح التحفظ الآتى : -

« بشرط ان تعرض على الباب العالى اقتراحات أخرى فيما بعد » . ورفض فريسنيه هذا الحفظ المبهم . والحق ان لورد جرانفيل كان يهدف بهذا التحفظ الى ترك المجال مفتوحا امام السياسة البريطانية فى عرض اقتراحات أخرى حسبما تمليه عليها تطور الاحداث فى مصر .

أرسل لورد جرانفيل الى ادوارد ماليت قنصل بريطانيا العام يستفسر منه عما اذا كان فى ارسال وحدات حربية من الاسطول المشترك الى ميناء الاسكندرية من خطر على الرعايا البريطانيين والفرنسيين فى مصر ؟ وبعث ادوارد ماليت بالبرقية التالية : « يشرفنى ان أبلغكم انا وسنكفكس قنصل فرنسا العام أن وصول الاسطول المشترك الى ميناء الاسكندرية له نتائج سياسة تفوق فى الأهمية ذلك الخطر الذى من المحتمل ان يلحق برعايانا فى مصر » (٢) .

أصدرت الحكومتان - البريطانية والفرنسية - أمرهما فى ١٥ مايو ١٨٨٢ بان تبصر وحدات حربية الى ميناء الاسكندرية كما ارسل وزيرا الخارجية بتعليماتهما الى القنصلين العاملين بالقاهرة ، : بالا يعترفا بغير سلطة الخديو توفيق ، وان يتجنبا الاتصال بالحكومة المصرية الحالية (وزارة محمود باشى سامى البارودى) ويعملا على تأمين سلامة الرعايا الاوربيين ، .

وأرسل لورد جرانفيل الى ماليت قنصل بريطانيا العام بالتعليمات الآتية :

« يتعين عليكم الآن الكف عن الحديث وبصفة خاصة فيما يتعلق بالجيش المصرى لما قد يترتب على ذلك من اشتداد المعارضة - فى مصر - ضد الدولتين كما يجب تركيز جهودكم وجهود سنكفكس لتحقيق اغراض ثلاثة وهى :

أولا : العمل على ان يكون مفهوما لدى المصريين أن المقصود من تدخل الحكومتين البريطانية والفرنسية هو المحافظة على الحالة الراهنة فى مصر وإعادة السلطة الشرعية للخديو .

ثانيا : لفت نظر الخديو على انتهاز فرصة وصول الاسطول المشترك ليطالب باستقالة الوزارة الحالية الوطنية ويقوم بتشكيل وزارة جديدة برئاسة شرف باشا أو أى - شخص تتوافر فيه الضمانات الكافية فى تقديرنا .

Freycinet, op. cit., p. 269.

(١)

(٢) روتشتين - المرجع السابق ذكره ص ١٨٨

ثالثا : ابلاغ كل من يعنيه الامر انه تم نزع يد ذلك في هدوء وعلى الصورة التي ترتضيها الدولتان القريبتان ، فانهما سوف تتساهلا مع المتمردين على سلطة الحديد ، فلا تجرى معهم محاكمة ، كما ستحترم اشخاصهم ، وتحافظ على اموالهم ، ورتب العسكريين متهم « (١) » .

وبادر القنصلان - البريطاني والفرنسي - بابلاغ الحديد توفيق بأن وحدات من الاسطول المشترك في طريقها الى ميناء الاسكندرية .

ارادت بريطانيا أن تقنع الراى العام البريطانى حتى تضمن عدم اعتراضه على ما سوف تقدم عليه من اعمال عدوانية في مصر ، فقد اشاعت ان هناك محاولة من جانب اسبانيا لاحتلال مصر ، وفي الواقع لم يكن هدف الصحافة البريطانية من نشر هذا الخبر الكاذب الا التمهيد لاحتلال مصر عسكريا .

ولقد أيد بسمارك المستشار الالماني هذه الخطوة ، فأعلن بسمارك في ٢٠ مايو ١٨٨٢ الى امبتهل Ampthill سفير بريطاني في برلين بقوله : « انه يؤيد ابحار وحدات الاسطول المشترك من اجل المحافظة على الامن والنظام في مصر ، وتمضيد سلطة الحديد طبقا للفرمانات والمعاهدات الدولية » وقد أيد كل من النمسا والمجر وإيطاليا وروسيا وجهة نظر بسمارك « (٢) » .

وبعث الباب العالي الى الحكومتين البريطانية والفرنسية بهذا الاحتجاج :

« ابلغنا سفيرا بريطانيا وفرنسا باسم حكومتبهما انه على اثر الحوادث الاخيرة التي جرت في مصر ، فقد قررت الحكومتان ارسال وحدات حربية من الاسطول المشترك الى ميناء الاسكندرية ، وازداد السفيران الى ذلك بقولهما : انهما كلنا بأن يوصيا الباب العالي بعدم التدخل اطلاقا بأى صورة في شئون مصر .

وجاء بهذا الاحتجاج ايضا : « انه اذا كان المقصود بهذه الحملة البحرية هو حماية مصالح الرعايا البريطانيين والفرنسيين في مصر ، فان المعاهدات الدولية قد كفلت الحق في هذه الحماية للباب العالي وحده .

وذكر الباب العالي في احتجاجه : « الا ان هذا الحق لا يسمح لهما بتولى حماية هذه المصالح بانفسهما ، لا ان ترسلا من اجله وحدات حربية من اسطولهما الى مياه خاصة للباب العالي ، ومع ذلك فاننا نرى أن ما حدث في مصر لا يستوجب مثل هذه الحملة العسكرية ، فان الباب العالي وحده هو الذى يقرر ذلك دون سواء باعتبار سيادته الشرعية على مصر ، كما انه هو الذى ينفذ - بالاتفاق مع سائر الدول العظمى التدابير التى يراها .

(١) الرافى - الثورة العربية .. الخ ص ٢٧٩

(٢) د . محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ، ص ١٣٥

وتأسيسا على ما تقدم فانه طالما ان الحكومتين الفرنسية والبريطانية لانبيغان في مصر الا المحافظة على السلام ، ولتأييد الوضع القائم فيها فان ذلك لما يدعوها الى الاتفاق مع الباب العالي على ان تقوم الحكومة العثمانية باتخاذ التدابير والاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض دون تدخل أية دولة أخرى ، (١) .

وكان المفروض ان ترسل الحكومة العثمانية بوحدات من اسطولها الحربي الى مصر في اعقاب هذا الاسطول المشترك ، فلا شك اذا كانت الحكومة العثمانية اتخذت هذا القرار لكان للامنة المصرية وجها آخر غير ما وصلت اليه . على اقل تقدير ان يعود الاسطول المشترك من حيث اني لان الحكومة البريطانية - في ذلك الوقت - لاتستطيع ان تفقد صداقتها للحكومة العثمانية جملة واحدة ، فضلا عن الغاء معاهدة الدفاع المشترك والمبرمة بينهما ١٨٧٨ على أنر تنازل السلطان للحكومة البريطانية عن جزيرة قبرص .

كما ان فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية - وهو حديث عهد لهذه الوزارة - لا يستطيع ان يندفع بالاصطدام حربيا مع الحكومة العثمانية مخالفا بذلك سياسته التي اعلنها منذ توليه رئاسة الوزارة الفرنسية خلفا « لجميئا » الذي عرف عنه الاندفاع ، والميول العدوانية ازاء مصر .

ومضى فريسنيه في مذكرته يقول : « بانه اذا تفاقم الامر نتيجة لتطور الاحداث ، وتعذر علينا اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية رعايانا المقيمين في مصر او الدفاع عن مصالحنا الخاصة ، فان معاونة السلطان ستصبح في هذه الحالة حتمية ، واني لأرجو ان يكون في هذا الايضاح الصريح ما يهدئ من روع الباب العالي الذي لا سبب له غير سوء الفهم لهذه المشكلة » (٢) .

واذا كان فريسنيه يعب بهذه المذكرة باسم الحكومتين الفرنسية والبريطانية فان لورد جرانفيل - في ذلك الوقت - يمت ايضا بمذكرة الى الباب العالي باسم الحكومة البريطانية فقط .

اكّد لورد جرانفيل للسلطان بقوله : ان ارسال وحدات حربية من الاسطول المشترك الى ميناء الاسكندرية ، ان هذا العمل لم يقصد به اغتصاب حق ، وأنه اقتضت الضرورة عملا يكون هذا العمل مظهرا لحق من حقوق السلطان ، فانا نرفع هذا الامر الى الباب العالي (٣) .

Freyinet, op. cit., p. 270.

(١)

- الرافعي - الثورة العربية ٠٠ الخ ص ٢٧٠

Livre Jaune, Egypte, 1882, doc. No. 116, date, Mai 1882.
— Freyinet, op. cit., p. 290.

(٢)

Freyinet, loc. cit., p. 290.

(٣)

ودفع حرص الحكومة البريطانية على تأييد الدول الأوروبية لسياساتها - او على اقل تقدير عدم الاعتراض على اعمالها في مصر - ان بعث لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا بمنشور الى الدول الأوروبية التي يعتيها الازمة المصرية - في ٢٣ مايو سنة ١٨٨٢ جاء به : « لم يكن الغرض من ارسال وحدات حربية من الاسطول المشترك الى ميناء الاسكندرية اتباع سياسة الالة والانفراد في العمل . بل ضمان المصالح الأوروبية في مصر من غير تمييز بين الجنسيات ، ثم الاحتفاظ بسلطة الحديو في مصر » .

ومضى لورد جرانفيل يقول : « ان الحكومة البريطانية لم تفكر فقط في ان تنزل الى البرجنودا ، ولا ان تحتل البلاد احتلالا عسكريا . والحكومة البريطانية تعتزم - متى عادت الاحوال في مصر الى ما كانت عليه - ان تترك مصر وشأنها وتسحب الوحدات الحربية ، ولكن اذا حدث عكس ذلك . وتعذر حل المسألة حلا سلميا فان الحكومة البريطانية تسمح الى الاتفاق مع الحكومة العثمانية والدول الأوروبية على انجح الوسائل لحل الازمة المصرية » (١) .

ولا شك ان مضمون هذا المنشور مرادف للمذكرة المشتركة المقدمة الى الحكومة المصرية في ٢٥ مايو ، وان هذا المضمون ماهو الا تبرير لما سوف تقدم عليه الحكومة البريطانية من تدخل عسكري في شئون مصر .

ويستنتج من هاتين المذكرتين الفرنسية والبريطانية المرسلتين الى الباب ردا على الاحتجاج الذي بعث به الى الحكومتين عدة نتائج اهمها :

ان المذكرة الفرنسية كانت أكثر تشددا على الباب العالي عن المذكرة البريطانية اذ أكد فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية انه لن يقبل تدخل الباب العالي لحماية المصالح الفرنسية في مصر في حالة تعرضها للخطر ، ولكنه يقبل هذا التعاون في حالة تعذر الحكومتين الفرنسية والبريطانية اتخاذ اي اجراء لازم .

كما أوضح فريسنيه بأنه لا يمكن ان تقوم بريطانيا أو فرنسا بأى عمل منفرد ازاء هذه الاحداث الجارية في مصر . انما العمل المشترك هو الحل الوحيد لمواجهة هذه الحالة لان مصالحهما معرضة للخطر .

واختتم مذكرته بقوله : « ان احتجاج الباب العالي على ارسال الاسطول المشترك لا سبب له غير سوء الفهم لهذه المشكلة » .

ولا شك ان المذكرة الفرنسية هذه تفتقر الى الدبلوماسية الى حد بعيد نسبة الى المذكرة البريطانية المقتضبة والتي أكدت ان ارسال وحدات حربية من الاسطول المشترك لم يقصد به اغتصاب حق من حقوق السلطان على مصر ،

John, Marlowe, op. cit., p. 121.
— Alfred, Bourguet, op. cit., p. 172.

اما اذا اقتضت الضرورة منا القيام باى عمل يمس حقوق السلطان فى مصر ،
فاننا سوف نرفع الامر الى السلطان للنشاور معه فى تحديد نوع هذا العمل .

أحدث وصول الوحدات الحربية للدولتين الى ميناء الاسكندرية فى ١٩
مايو ١٨٨٢ اثرا سيئا فى نفوس المصريين بصفة عامة ، والحزب الوطنى بصفة
خاصة ، وتوالى الاجتماعات لبحث الامور وفيما صارت اليه وتعددت آراؤهم ،
وبدا مجلسهم يواجه انقساما فى الراى حينما تعرضوا لبحث موضوع خلع
الحديو عن العرش .

فريق يرى خلع الحديو عن العرش طالما ثبت بالدليل القاطع انه يمالئ
الدولتين الاجنبيتين على حساب أمن وسلامة البلاد .

والفريق الآخر كان يخشى من انتقام دولتى بريطانيا وفرنسا اذا ما نفذوا
هذه الفكرة .

انشق سلطان باشا رئيس مجلس النواب على الجميع ، واخذ يسعى الى
اسقاط وزارة محمود سامى باشا البارودى بعد ان انحاز نهائيا الى جانب الحديو ،
ولكن جماعة من أعضاء المجلس رأوا ان اختلافهم وانقسامهم مما يتيح فرصة
للتدخل الاجنبى المسلح فى مصر ، ولهذا قرروا تدارك الموقف ، وحاولوا مرة
اخرى تقريب وجهات النظر بين الحديو وبعض زعماء الحزب الوطنى المتطرفين
« العربيين » . وتخفيف حدة الازمة بين الطرفين (١) .

خاب امل بريطانيا وفرنسا فى استقالة الوزارة المصرية بمجرد وصول
الوحدات الحربية الى ميناء الاسكندرية ، ولذلك اتفقت الحكومتان على ارسال
مذكرة مشتركة تبلغ الى الحكومة المصرية بواسطة القنصلين العامين بالقاهرة .

نقدما - ماليت وستكفكس - فى مساء يوم ٢٥ مايو المذكرة المشتركة
التالية الى الحكومة المصرية ، وكانت تشترط :

اولا : ابعاد عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتبته .

ثانيا : ارسال كل من : على فهمى ، عبد العال حلمى الى داخل مصر مع
بقاء رتبتهما ومربتهما .

ثالثا : استقالة الوزارة الحالية .

وقد راى القنصلان : ان هذه المذكرة - لما فيها من روح الاعتدال قد تمنع
المصائب - التى تستهدف مصر . فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحان
رئيس الوزراء وزملائه بقبولها « . . . وليس لحكومتى فرنسا وبريطانيا غاية من

(١) الراقى - الثورة العربية ٠٠ الخ ، ص ص ٢٧٠ - ٢٧١

التدخل فى شئون مصر سوى المحافظة على الحالة الحاضرة وبالتالي أن يعيد
للخديو سلطته .

وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفى فسبيلان
الجهد فى صدور عفو عموه من الخديوى . (١) «

وعلى الفور اجتمعت الوزارة برئاسة محمود سامى باشا البارودى وقررت
رفض المذكرة بينما قبلها الخديوى ، مما دفع رئيس الوزارة الى تقديم استعالتة
وقبلها الخديوى فى مساء ٢٧ مايو . وفى مساء هذا اليوم عقد الخديوى مجلسا كبيرا
ورفض كل الحاصرين قبول عرض الخديوى برئاسة الوزارة ، ومنهم شريف باشا
الذى كان من بين الحاضرين (٢) .

وفى أثناء الاجتماع حضر سنكفكس قنصل فرنسا العام يحمل الى الخديوى
برقية عاجلة صادرة من وزارة الخارجية الفرنسية منضممة العبارة الآتية :
« الأمل أن يقبل شريف باشا رئاسة الوزارة ، وبكل تأكيد سوف نعضده ونؤيده
بكل جهودنا (٣) » .

وقف زعماء الحزب الوطنى من الخديوى موقفا متشددا ، وازداد الموقف
تفاقما حينما بعث جماعة من كبار الضباط انذارا الى الخديوى بأن يعيد عرابى
باشا الى منصبه كوزير للحربية فى خلال اثنى عشرة ساعة والا فهم ليسو
مستولتين عما يحدث (٤) .

ولكن قناصل الدول الاوربية : المانيا - النمسا - ايطاليا - روسيا
توسطوا لدى الخديوى لاعادة عرابى باشا الى منصبه وزير للحربية وذلك بعد أن
تعهد بحفظ الأمن والنظام . اضطر الخديوى - على كره منه - أن يعيد عرابى
باشا الى منصبه كوزير للحربية . (٥)

شعر عندئذ - ادوارد ماليت قنصل بريطانيا العام بجدى اخفاقه فى
مساعيه لدى الخديوى ، ولكن لم يكن هذا الاخفاق الذى لقيه الا ليزيده اقبالا
على العمل ومضيا فيه (٦) .

(١) Livre Jaune, op. cit., doc. No. 139, pp. 124, 125.

- الرافى - الثورة العرابية .٠٠ الخ ، ص ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

- القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٣ .

(٢) Alfred, Bourguet, op. cit., p. 171.

- سليم خليل النقاش رجح سبق ذكره ج ٧ ص ٤٣ .

(٣) الرافى - الثورة العرابية .٠٠ الخ ص ٢٧٧ .

(٤) الرافى - الثورة العرابية .٠٠ الخ ص ٢٧٩ .

(٥) الرافى - الثورة العرابية .٠٠ الخ ص ٢٨١ .

(٦) Freycinet, op. cit., p. 290.

وعلى أثر استقاله الوزارة المصرية أرسل لورد جرانفيل في ٢٨ مايو برقية الى لورد دوفرير سفير بريطانيا في الآستانة يقترح عليه : بأن يشير على السلطان بأن ينحاز الى جانب الحديوى وأن يصدر أمره باستدعاء الزعماء العربيين بما فيهم أحمد عرابى الى الآستانة .

كما أرسل برقية فى نفس اليوم الى ماليت قنصل بريطانيا العام بالقاهرة بأن يشير على الحديوى بضرورة استدعاء مندوب عثمانى يحافظ على حياته (١) .

بدأت السياسة البريطانية الآن تظهر بكل وضوح . وهذا ما تشير اليه برقيتا لورد جرانفيل السابقتان والمنطويتان على مدى النوايا البريطانية ازاء مصر ، فبريطانيا وفرنسا كانتا بقصدان ضرورة استعالة هذه الوزارة الوطنية . وكان من المفروض أن تكف الدولتان عند هذا الحد — من التدخل فى شئون مصر الداخلية ، ولكن كان من مصلحة بريطانيا أن تنفاقم تلك الازمة المصرية حتى تجد فى هذا التفاقم مبررا لتحقيق مطامعها باحتلال قناة السويس وهو كل ما تهدف اليه السياسة البريطانية فى مصر .

وبدأت بريطانيا تختلق الذرائع للتدخل المسلح فى مصر فأرسل يوشامب سيمور قائد الاسطول البريطانى فى ميناء الاسكندرية الى حكومته فى ٢٩ مايو ينبئها بأن المصريين ينشئون تجاه احدى البوارج الاسطول حصونا ويطلب تعزيزه بشكل عاجل (٢) .

أرسل لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا برسالة الى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية جاء فيها : « افنا كنا سعداء بالامس اذ شاطرنا حكومتكم رأيها حين كنا نأمل الوصول الى نتيجة مرضية .. وازاء هذا فنحن مضطرين الى أن نتصرف فى الأمر بما يتلاءم مع سياستنا (٣) » .

واذا كانت ثورة الشعب المصرى وغضبه قد هدأت الى حد ما حين أعلن الحديوى فى ٢٨ مايو عودة عرابى باشا الى منصبه كوزير للحربية ، الا أن هذا لم يرق كنيلا لقنصلى بريطانيا بالقاهرة والاسكندرية فأرسلا الى وزارة الخارجية فى ٣٠ مايو تقريراً عن الحالة فى مصر من خلال وجهة نظرهما بقولهما : ان القوم يعدون ذلك ايذاناً باخراج النصارى من مصر .. كما يعدونه ايذاناً بالغاء الدين العام » .

(١) دوتستين — مرجع سبق ذكره — ص ١١٧ .

— Livre Jaune, op. cit., doc. No. 1403, p. 127.

(٢) الرافعى — الثورة العرابية .. الخ ص ٢٨٤ .

وجاء نص هذه الرسالة :

Cocheris, op. cit., p. 107.

(٣)

« Nous étions heureux hier de partager les vues de votre gouvernement, alors qu'on pouvait espérer un changement favorable. Malheureusement tel n'est plus le cas ».

وفى غد ذلك اليوم - ٣١ مايو - أرسل ادوارد ماليت تقريراً لوزارة الخارجية مصوراً مدى الخوف والفرع الذى استولى على كل الاجانب الاوربيين فى مصر ولهذا يطلب تحرير وحدات الاسطول الموجودة بميناء الاسكندرية (١) .

وسارعت الحكومة البريطانية بنعزير وحدات أسطولها بميناء الاسكندرية على الفور ، وعلى الرغم من أن لورد جرانفيل كان على يقين تام من أن تقارير سير ادوارد ماليت مجرد كذب وتهويل بطبيعة الاحداث (٢) ، انما قصد من نعزير وحدات الاسطول البريطانى بالاسكندرية احراج الحكومة الفرنسية والتلويح لها بأن الحكومة البريطانية نذكرها بالتصريح الذى أدلى به لورد جرانفيل فى ٨ مايو ، والذى جاء به : « .. ولكننا نرغب أن نكون عند اشتداد الخطب أحراراً نندبر كل أنواع التدخل الممكنة ، ونختار منها أقلها مشقة وخطراً (٣) » .

أدرك فريسنيه أن وزير خارجية بريطانيا يقصد بهذا التصريح أن الحكومة البريطانية تسعى الى امتدخـل بمفردها فى شئون مصر .

ولكنه عمل على احباط هذه السياسة ، وتذكر تلك الدعوة التى سبق أن وافق عليها حينما عرضها عليه لورد جرانفيل بعد توليه رئاسة الوزارة الفرنسية « وهى تدويل الازمة المصرية » ، ولذلك أعلن فى ٣٠ مايو دعوته الى عقد مؤتمر دولى أوربى لبحث الازمة المصرية برمتها استناداً الى فرمان سنة ١٨٧٣ وفرمان ١٨٧٩ وعلى أن يتضمن جدول أعمال المؤتمر الموضوعات الآتية :

اولاً : المحافظة على حقوق السلطان والحدود .

ثانياً : احترام كل الحريات الممنوحة لمصر بمقتضى فرمانات والمعاهدات الدولية .

ثالثاً : اقامة نظام حكم مستقر فى مصر (٤) .

قبلت الحكومة البريطانية دون تردد الاشتراك فى هذا المؤتمر وفى نفس

John, Marlowe, op. cit., p. 121.

(١)

- روتشدين - مرجع سبق ذكره - ص ١٩٤ .

(٢) روتشدين - المرجع السابق ذكره - ص ١٩٥ .

(٣) روتشدين - المرجع السابق ذكره - ص ١٨٥ .

(٤)

Cocheris, op. cit., p. 107.

(1) Maintien des droits du Sultan et du Khédive, ainsi que des engagements internationaux et des droits qui en résultaient.

(2) Respect des libertés garanties par les firmans du Sultan.

(3) Développement prudent des institutions égyptiennes.

الوقت أوعزت الى السلطان برفض الاشتراك فى هذا المؤتمر على اعتبار أنه بصدد ارسال مبعوث من قبله الى مصر لتقصى الحقائق ، واقتراح كذلك على السلطات بأن يرسل من قبله جيشا الى مصر للمحافظة على الاوضاع فيها (١) .

وقد نجح لورد جرانفيل فى ارغام فرنسا على أن تسير فى فلك السياسة الخارجية البريطانية وذلك بقصد أن يظهر أمام الراى العام الاوروبى والشعب المصرى أن فرنسا هى التى تميل الى الحل العسكرى للآزمة المصرية ، وذلك باتباع أسلوب المراوغة فى سياستها الخارجية (٢) .

وفى ذلك الوقت كانت بعثة السلطان برياسة درويش باشا فى طريقها الى مصر لتقصى الحقائق لمحاولة حل الآزمة حلا سلميا ، وحتى لا يترك المجال مفتوحا للتدخل الاوروبى فى الشئون المصرية ، وعلى هذا أعلن السلطان « بأنه لن يقبل الاشتراك فى المؤتمر الذى تتنافى فكرته مع بعثة درويش باشا » .

وصرح سعيد باشا وزير خارجية الحكومة العثمانية فى ٣ يونية سنة ١٨٨٢ بقوله : « ٠٠ لن نستطيع أن نشرح مدى أهمية عقد هذا المؤتمر الدولى الذى يتنافى جدول أعماله مع مهمة مندوب السلطان صاحب السيادة الشرعية على مصر والتي يجب أن تكون فوق أى اعتبار آخر (٣) » .

وبوصول درويش باشا الى العاصمة مساء يوم ٨ يونية سنة ١٨٨٢ كان قد حدد موقفه ، وذلك بانضمامه الى جانب الحديو علانية ، وبعد أن رشاه الحديو بمبلغ خمسين ألف جنيه (٤) وأكد انحياز درويش باشا الى جانب الحديو حينما نصح عرابى بالذهاب الى الآستانة ليقابل السلطات ، وأكد له أنه سيلقى منه كل رعاية واکرام ، وقد فطن عرابى الى عواقب هذه النصيحة ، وأنه قد لا يعود من الآستانة اذا هو ذهب اليها ، فاعتذر لمبعوث السلطان بحجة أن الأمة المصرية لا تسمح له بمغادرة البلاد فى تلك الآونة (٥) .

دعا درويش باشا عرابى الى اجتماع - فى ١٠ يونية - وعرض عليه - كحل للآزمة - تقديم استقالته ، وسفره الى الآستانة لمقابلة السلطان ، ولكن عرابى باشا رفض هذا الراى ، الا اذا حصل على استقالة مكتوبة تتضمن عدم

Hallberg, op. cit., p. 259.

(١)

— Alfred, Bourguet, op. cit., p. 176.

— Cocheris, op. cit., p. 107.

— Sayed, Kamel, La conférence de Constantinople et la question égyptienne, Paris, 1913, p. 144.

Freycinet, op. cit., p. 267.

(٢)

Cocheris, op. cit., p. 108.

(٣)

(٤) الرافى - الثورة العراقية - الخ ص ٢٨٨ .

- بلنت - مرجع سبق ذكره ص ٢٢٣ .

(٥) بلنت المرجع السابق ذكره ص ٢٢٣ .

مستوليته عما يحدث في البلاد ، ويرى تأجيل سفره الى الآستانه الى وقت تكون،
الأحوال قد هدأت فيه (١) .

ولما سمع أهل القاهرة بأن بريطانيا وفرنسا والحديو فد طلبوا من.
السلطات التدخل فيما شجر بين الحديو وزعماء الحزب الوطنى ، نأجج شعورهم
فجأهر عرابى بأنه لن يطيع أوامر السلطان ، وأنه سوف يقاوم بالقوة كل محاولة
لفزو البلاد ، وانحازت طوائف العلماء والأعيان الى جانب عرابى ، وطلبوا جهارا
عزل الحديو اذ أنه لم يعد أهلا للحكم فضلا عن تواطؤه مع المعتدين .

وعلى أثر اجتماع درويش باشا بعلماء الأزهر بالقاهرة فى ٩ يونية ، ترك
العلماء الاجتماع غاضبين من تصرف درويش باشا معهم ، وعقدت فى تلك الليلة
عدة اجتماعات تندد ببعة درويش باشا ، وتوالت الاجتماعات بين جميع طوائف
الشعب معلنين استنكارهم لهذه البعثة .

وفى هذا الصدد يقول الرافعى : « ولكى تقدر مبلغ ماكان لحضور درويش
باشا من الأثر ، ومبلغ عجزه عن معالجة الموقف ، يكفى أن نذكر أنه لم يكن مضى
على حضوره بضعة أيام حتى وقعت مذبحة الاسكندرية المشنومة وذلك فى يوم
١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، فكانت اعلانا رهيبا باخفاق مهمة المندوب العثمانى (٢)

ابتدأت الفتنة حوالى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الأحد ١١ يونية سنة
١٨٨٢ وقد ثبت أن الذى اشغل هذه الفتنة هو رجل مالطى حين قتل أحد المكارية
بعد أن استأجر حماره طوال اليوم ، ثم أعطاه قرشا فلما طلب منه صاحب الحمار
أن (يوفيه حقه ، طعنه بسكين وثبت أن هذا المالطى له أخ يعمل طبأخا فى دار
قنصل بريطانيا فى الاسكندرية وقد تعرضت حياة الأجانب للاخطار نتيجة هذا
الحادث وذهب ضحية هذه المذبحة ٤٥ قتيلا من الجانبين .

لقد كان الحديو يعلم حق العلم بهذا الحادث مسبقا ، اذ أراد احداث فتنة
تظهر عرابى بعدم قدرته على المحافظة على الأمن ، واستقرار الأحوال فى مصر ،
وفكر الحديو فى بادىء الأمر ، أن تحدث تلك الفتنة بالقاهرة ، ولكنه عدل عن
هذا رأى ، اذ لا يأمن العواقب ، حيث يوجد عرابى بالقاهرة يناصره كل أعضاء
الحزب الوطنى ، وكذا جميع طبقات الشعب (١) .

Sayed, Kamel, op. cit., p. 149.

(١)

— الرافعى - الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٢٨٨ .
— روتشتين مرجع سبق ذكره ص ١٩٨ .

(٢)

Freyinet, op. cit., p. 271.
— Alfred, Bourguet, op. cit., p. 182.

(١) الرافعى - الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٢٩١

Polson, Newman, op. cit., p. 92.

لذلك أرسل الحديو الى عمر باشا لطفى محافظة الاسكندرية برقية فى ٣ يونيه جاء بها : ان عرابى باشا قد تعهد بالمحافظة على الامن ، وجعل نفسه مسئولاً أمام القناصل - فادا بر بعهد هذا وثقت به الدول وسقطت هيبتنا ، ثم أن الاسطولين راسيان فى مياه الاسكندرية ، وخواطر الشعب هائجة ، والخصام بين الاوربيين وغيرهم ليس ببعيد ٠٠ فاختر لنفسك : فاما أن تخدم عرابى ونؤيد عهده واما أن تخدمنا (١) ، ٠

وفى هذا الصدد يقول الرافعى : « ٠٠ فالمسئولية - فى حوادث ١١ يونيه - تقع بلا نزاع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية التى تحرشت فى مصر بارسال وحدات من اسطولها الى ميناء الاسكندرية ، أما المسئولية الخاصة . فالمسئول عنها قنصل بريطانيا بالاسكندرية ، أضف الى ذلك أن أول من أشعل الفتنة رجل مالطى من رعايا بريطانيا وشقيق خادم مستر كوكسن القنصل البريطانى بالاسكندرية ، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات (٢) ، ٠

وفى هذا الصدد يقول بلنت : « ٠٠ فالاضطراب كان قد دبر عند وصول درويش باشا الى الاسكندرية فى ٨ يونيه ، والارجح أن القصد كان أحداثه فى نفس الوقت الذى يقبض فيه على عرابى ، وذلك لإقامة البرهان أمام مبعوث السلطان بأن عرابى غير قادر على حفظ النظام .

وأضاف الى ذلك قوله : « ولست مقتنعا بأن درويش باشا كان يجهل ما سيحدث وأظن أن الارجح أنه كان يعرف كل شيء قبل حدوثه وأنه لو أن درويش باشا نجح فى حمل عرابى على أن يقدم استقالته لألغى تدبير هذا الاضطراب (٣) ، ٠

أما عرابى فينسب الفتنة التى حدثت فى ١١ يونيه الى ادوارد ماليت ومستر كوكسن ، بالاتفاق مع الحديو وعمر باشا لطفى .

ويستنتج من أحداث هذه الفتنة - التى سرعان ما تحولت الى مذبة - أن المدير الحقيقى لها هو الحديو بالاتفاق مع عمر باشا لطفى وادوارد ماليت ، والمسئولية تقع على عاتق الحديو والحكومة البريطانية التى خلقت هذه الفتنة لسببين :

الاول : استغلال أحداث هذه المذبة كى تصور للرأى العام الاوروبى مدى خطورة الأزمة المصرية على أرواح الرعايا الاوربيين فى مصر ، وحتى تنال ثقة الرأى العام حينما تقدم على احتلال مدينة الاسكندرية ، وبعدها قناة السويس .

الثانى : القضاء على حالة التردد التى قامت بها الدول الأوربية الدعوة

(١) روتشتين - مرجع سبق ذكره ص ٢٠٠

— Freycinet, op. cit., p. 272.

(٣) الرافعى الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٣٠٤

(٢) بلنت - مرجع سبق ذكره ص ٢٢١ .

الى عقد مؤتمر أوربي لبحث الازمة المصرية ، والتدليل بأنه على الرغم من استقالة وزارة محمود سامي باشا البارودي وتعهد عرابي باشا بحفظ الأمن والنظام في مصر الا أن الازمة المصرية أكبر من هذا بكنير ، ولابد من وضع حد لتسلط العربيين في مصر ، والحق أنه لو كف ماليت قنصل بريطانيا العام بالقاهرة عن سياسته في ذلك الوقت لما حدث ما يؤدي الى تفاقم الازمة المصرية ، ولما وجدت بريطانيا ما تنذر به .

أرسل ماليت قنصل بريطانيا العام تقريراً الى وزارة الخارجية عن مذبةحة الاسكندرية في ١٣ يونية ، مما جعل لورد جرانفيل متحمساً لعقد المؤتمر ، وإن كان في الواقع - يرى أن اشتراك حكومته في هذا المؤتمر لا يتعارض مع سياستها في مصر بل عقدت العزم على أن تتخذ من هذا المؤتمر ستاراً تخفي به حقيقة هدم النوايا التي تستهدف - في المقام الاول - احتلال قناة السويس .

كما اتخذت . بريطانيا . من أحداث الاسكندرية - ١١ يونية - سبباً قوياً لحمل السلطات في قبول الدعوة الى عقد المؤتمر وأنها حالة التردد التي منى بها السلطان ازاء هذه الدعوة ، وإن المؤتمر أصبح الطريق الوحيد لحل الازمة .

ونجحت الدبلوماسية البريطانية في حمل الدول الاوروبية على قبول الدعوة لعقد المؤتمر . وهذا ما كانت تهدف اليه السياسة البريطانية من تدبيرها لأحداث هذه الفتنة كما تمهد السبيل للتدخل الأوربي في مصر (١) .

وكانت الحكومة البريطانية أكثر حماساً بضرورة التعجيل بعقد هذا المؤتمر ، وتطلب - أيضاً من السلطان بضرورة اشتراك الحكومة العثمانية في المؤتمر مؤكدة له أن جدول أعماله سيكون مقصوراً على بحث الازمة المصرية (٢) .

وإذا كانت الحكومة اقترحت - في بادئ الأمر - أن يكلف السلطان بارسال حملة عسكرية الى مصر ، الا أنها اشترطت عليه - بعد أحداث ١١ يونية - بأن تكون هذه الحملة تحت أمره قائدين عسكريين أحدهما بريطاني والآخر فرنسي (٣) ، والحكومة البريطانية تعلم مسبقاً أن السلطان سيرفض هذا الاقتراح ، وهذه كانت مناورة سياسية منها بهدف أن تجعل السلطان لا يعارض استمرار وجود الأسطول المشترك في ميناء الاسكندرية .

(١) Blue Book, Egypt, 1882, No. 11, document No. 195, from Lord Granville to Lord Dufferin, date, June 13, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. 194, date June 13, 1882 «...to assure the Porte that the proposed conference would be limited to the affairs of Egypt».

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 193.

وبالرغم من أدراك فريستيه لحقيقة السياسة البريطانية التي تسعى الى الأثرة بالانفراد بالمسألة المصرية ، إلا أنه لا يود أن يشتط برأيه بعيدا عن السياسة الخارجية لبريطانيا التي ترى ضرورة عقد المؤتمر الدولي لبحث الأزمة المصرية ، وعلى أن يوجه المؤتمر الدعوة الى الحكومة العثمانية ارسال قواتها العسكرية ، ولهذا أرسل فريستيه بتعليمات الى سفرائه لدى الدول الأوروبية ، يفيدهم باضافة وجهة نظره الى وجهة نظر لورد جبرانفيل « وهي أن تظل القوات العثمانية تحت أمر الخديو طوال مدة بقائها بمصر » (١) .

وبرغم هذا فقد ظل السلطان متمسكا بموقفه الذي يتسم بالتردد والأحجام من قبوله الاشتراك في المؤتمر ، في الوقت الذي اتفق كل من لورد جبرانفيل وفريستيه في الرأي بضرورة عقد هذا المؤتمر ، وذلك تفاقم الأزمة وبذلك « لا تكونا غير مسئولين عن تفاقم الأزمة وتطورها » (٢) .

حل الرأي العام الاوربي موقف السلطان ، وأصبح يرى ان الموقف لا يحتمل تأجيل عقد المؤتمر أكثر من هذا ، وصرح لورد دوفرين لسعيد باشا وزير الخارجية العثمانية بقوله : « .. ولكن اذا كانت الحكومة العثمانية تريد تأجيل عقد المؤتمر أكثر من هذا ، فاننا بدون شك سوف نعمل على عقد المؤتمر دون تمثيل العثمانيين به » .

(٣) « .. but if they wish to make fresh delays, we should act without Turkish »

أرسل فريستيه الى سفرائه رسالة في ١٥ يونية بما يفيد موافقة اربع دول اوروبية على الاشتراك في المؤتمر المزمع عقده بالاستانة كما حثهم على ضرورة التعاون التام مع سفراء بريطانيا - في عواصم الدولة الاوروبية - دون أن يحدث خلاف في الرأي (٤) .

ظل السلطان متمسكا بموقفه برغم تطور الاحداث في غير صالحه رافضا اي اقتراح يقدم اليه ، كما أنه اضطر الى ان يسلك طريقا

Blue Book, op. cit., doc. 197.

(١)

« It being desirous not to separate myself from the English Cabinet in these circumstances, I have just addressed to our Ambassadors, to be confidentially communicated to the powers, Lord Granville's two notes retaining, in accordance with the supposition which he admitted, the mention of the phrase, this for force will remain under the orders of the Khedive during his sojourn in Egypt ».

Blue Book, loc. cit., doc. No. 195.

(٢)

As far as I am concerned, in order to free ourselves from the responsibility of the complications which may arise.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 195.

(٣)

Blue Book, op. cit., doc. No. 196.

(٤)

آخر كان له تأثير بالغ في تصعيد الأزمة ، اذ أرسل - السلطان - الى درويش باشا بتعليماته التى تقضى بضرورة رجاء قنصل المانيا والنمسا بالتوسط فى الأمر ، والعمل على ازالة كل أسباب الخلاف بين كل من طرفى النزاع « الخديو - عرابى » (١) .

اصيب ماليت قنصل بريطانيا العام - نتيجة لهذا - بالقلق وأدرك ان هذا المسعى من قبل قناصل الدول الاوربية يفسد عليه سياسته ، وخطط حكومته العدوانية ، ولهذا ارسل فى ١٤ يونية برقية الى وزارة الخارجية ، مصورا لها - باطلا - بأن الحالة فى مصر نذير بالانفجار العنيف .

وأضاف قائلا : ان الحالة هنا قد تخرج الى حد ان أصبح من المحتم القيام بعمل ما . ويبدو انه لن ترسل الى الاسكندرية فى القريب العاجل قوات عثمانية وسوف تقوم الحكومة الفرنسية بمنعهم من الوصول الى مصر .

ومضى فى رسالته يقول : سيكون لآراء زميلي الألماني والنمساوى اثر عظيم فى التأثير على حكومتيهما بعدم الموافقة على هذا العمل » (٢) .

نجحت وساطة قنصل المانيا والنمسا فى اقناع الخديو بأن يعهد رسميا لعرابى باشا - بعد ان برضى عنه - بحفظ النظام ، ويكون ذلك بمقتضى محضر رسمى موقع منهما : ساورما قنصل المانيا العام وشيفر Shaffer قنصل النمسا العام ، ودرويش باشا ، فلم يسع الخديو الا ان يجيبهم الى ما طلبوا ، وبذلك أصبح عرابى رجل مصر المسئول عن الأمن العام (٣) .

ظل ادوارد ماليت يوغر صدر الخديو ضد عرابى وجماعته مفترحا عليه فى مقابلة صباح - ١٤ يونية - ان بدعو مجلس النواب للاعقاد للوقوف على رغبات الشعب الحقيقية بنفسه ، ولم يعارض الخديو هذا الاقتراح اذ كان واقعا تحت تأثير ماليت .

ولقد اثار هذا الاقتراح ثائرة لورد جرانفيل وزير الخارجية ، فأبرق اليه فى ١٥ يونية بتعليماته : « بأن يكف عن الإشارة بعقد مجلس النواب فى الوقت الحاضر » (٤) .

(١) الرافعى الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٢٠٧ .

(٢) روتشتين - مرجع سبق ذكره ص ٢٠٣ .

(٣) روتشتين - مرجع سبق ذكره ص ٢٠٢ .

(٤) وحاه بها - Blue Book, op. cit., doc. No. 82.

« Her Majesty's Government do not intend to make any demands upon the Egyptian Government at the moment... ».

ومن خلال تصريحات الساسة البريطانيين وأقوالهم - فم هذه الآونة - يتضح بكل تأكيد ان بريطانيا تعمل - بكل جهودها - على تفاقم الأزمة حتى تجد ما تتذرع به لفرض سياستها العدوانية في مصر ، وتمهد الطريق للتدخل بمفردها في مصر .

واذا كانت هذه سياسة بريطانيا في مصر ، فان سياستها الخارجية على المستوى الدولي تختلف اختلافا بينا عن سياستها في مصر ، وذلك بتمسكها بضرورة عقد المؤتمر وفي أسرع وقت ممكن من أجل وضع أنسب الحلول السلمية للأزمة المصرية بينما كانت السياسة البريطانية في مصر تعمل على تصعيد الأزمة واستمرارها ، تؤكد هذه الحقيقة تلك التقارير التي كان مالميت قنصل بريطانيا العام يبعث بها تباعا ، مصورا فيها - كذبا وافنراء - حياة الخوف التي يعيشها الرعايا الأوربيين في مصر ، وذلك بقصد اثاره الرأي العام الأوربي بصفة عامة والرأي العام البريطاني على وجه الخصوص كي يدرك يقينا « بأن الأزمة المصرية لم تكن مسألة سياسية فقط انما هي مسألة تحتاج الى عمل عسكري من أجل المحافظة على أرواح الرعايا الأوربيين » (١) .

وكان على اثر نجاح مساعي قناصل الدول الأوربية ان ابرق قنصل بريطانيا العام في ١٤ يونية برسالة جاء بها : « ان المسألة السياسية أصبحت ثانوية بالنسبة الى المحافظة على حياة الرعايا الأوربيين » وجاء بالرسالة أيضا : « ان قناصل الدول الأوربية يؤيدون الرأي العام في مصر القائل بوجوب ترك المسألة في يد الباب العالي وحده » ويعتقدون ان اصلح الطرق لتجنب أهوال المصائب ان أخرج أنا - ادوارد مالميت - من البلاد ، وان يبرحها كذلك الأسطول » (٢) .

وازاء تطور الأحداث ارسل لورد جرانفيل بتعليماته الى الاميرال سيمور في ١٥ يونية جاء بها : « بان يتخذ من الاجراءات ما يراه كفيلا بحماية أرواح الرعايا الأوربيين » وفي نفس الوقت ارسل فريستيه بتعليماته الى الاميرال كونراد « يخبره فيها بضرورة التعاون مع زميله - سيمور - في كل ما يراه » (٣) .

وعلى الرغم من سياسة التعاون التي انتهجها فريستيه ، الا انه كان شديد الحماس الى ضرورة عقد مؤتمر الأساتنة ، وأنه يرى ان أفضل الحلول اللازمة المصرية هو الحل السلمى ، وارسل بتعليماته الى سفراء فرنسا

(١) بلنت - مرجع سبق ذكره ص ٢٥١ .

(٢) بلنت - مرجع سبق ذكره ص ٢٥١ .

Blue Book, op. cit., doc. No. 202, date June 16, 1882.

(٣)

لدى الدول الأوروبية « يحثهم على ضرورة القضاء على حالة الركود ، وعدم الاكتراث التي منت بها الدول الأوروبية - برغم قبولهم تلك الدعوة - هذا بجانب حالة التسويف غير المحتملة من جانب الباب العالي » (١) .

Indefinite Postponements

وعلى ممثلى الدول الأوروبية الست بالآستانة ان يفتوا نظر الباب العالي بان تأجيل عقد المؤتمر الى مثل هذا الحد ، أصبح غير محتمل ، والا فسوف يعقد فى عاصمة اية دولة اوروبية أخرى سواء اشتركت فيه الحكومة العثمانية أو لم تشترك « ولكن الحكومة البريطانية رأت - مهما يكن - انه لابد وأن يعقد المؤتمر بالآستانة عاصمة الدولة العثمانية » (٢)

مرة أخرى سعى قنصلا ألمانيا والنمسا « - ساورما - شيفر » لدى الخديو لتشكيل وزادة جديدة بشرط أن يكون عرابى باشا وزيرا للحربية بها . وكان من الممكن انتهاء الأزمة المصرية عند هذا الحد ، لولا استمرار وزارة الخارجية البريطانية وقنصلها العام بالقاهرة وسفير بريطانيا بالآستانة على تصور الحالة فى مصر - رغم هدوء الأحوال - أنها جد خطيرة ، مدعين أن بعثة درويش باشا منيت بالفشل « وأنها لم تستطع الارتفاع الى مستوى الأحداث وأن السلطان - لهذا السبب - يصدد ابفاد مبعوث آخر الى مصر بدلا منه » (٣) .

وكان الخديو يميل الى انتهاز هذه الفرصة للانفراد بالحكم دون حاجة الى وزارة أو مجلس نيايى ، الا أنه اضطر - على كره منه - الى الامتثال لمسامى قنصلا ألمانيا والنمسا بالقاهرة . وقدموا الى الخديو - بعد الاتفاق مع درويش باشا - اقتراحا بتشكيل وزادة جديدة لا يشترط فيها ان يكون الوزراء كلهم من الوطنيين ، ولكن على ان يكون عرابى باشا وزيرا للحربية ، وبذلك نوفق بين طرفى النزاع (٤) ، وبعد مشاورات وقع اختيارهم على « اسماعيل راغب باشا » رئيسا للوزارة الجديدة ووافق عرابى على هذا الاختيار .

واشتدت ثائرة قنصلى بريطانيا وفرنسا لأن الخديو امتثل لمشورة قنصلا ألمانيا والنمسا ، ولم يمثل لمشورتها .

أدرك سير ادوارد ماليت فشل كل مساعيه مما دعاه الى ان يبرق الى لورد جرانفيل برسالة جاء بها : « وقع اختيار الخديو على راغب باشا

Blue Book, loc. cit., doc. No. 214, date June 16, 1882.

(١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 215, date June 16, 1882.

(٢)

Blue Book, op. cit., doc. No. 222.

(٣)

(٤) الرافى - الثورة العربية ٠٠ الخ ص ٣٠٧ .

ليكون رئيسا للوزارة لثقت به ، كما اضاف الى ذلك قوله : لقد علمت من الاخبار التي وردت الى من القاهرة بأن الحزب العسكري فقد الثقة تماما في وساطة درويش باشا ، كما انه قرر - هذا الحزب - مقاومة اى قوات عثمانية ترسل الى مصر (١) ولد أخبرني اليوم درويش باشا بأنه قد استدمى الى الاستانة .

ازاء تطور الأحداث في غير صالح السياسة البريطانية أبرق لورد جرانفيل في ١٦ يونية الى سفرائه -لدى عواصم الدول الأوربية بقبوله عقد المؤتمر بالأستانة وحتى ولم تشترك فيه الحكومة العثمانية (١) .

وأدرك فريستيه حقيقة نوايا الحكومة البريطانية ازاء مصر ، وانها ولا شك سوف تتخذ من المؤتمر سستارا لتنفيذ مآربها العدوانية ، والانفراد - دون غيرها - بحرية العمل العسكري في مصر ، وذلك دون اشتراك الدولة الفرنسية او الدولة العثمانية .

ولهذا أرسل فريستيه رسالة عاجلة مساء يوم ١٦ يونية الى لورد جرانفيل يقترح عليه « بأن على الدول الأوربية المشتركة في المؤتمر ان توقع قبل انعقاده على اتفاق هو أشبه بما سبق ان وقعناه في مؤتمر برلين في ٢٠ يونية سنة ١٨٧٨ . وهو ما عرف بميثاق « انتفاء الغرض الشخصي » الذي بضمن عدم اعطاء الحق لأية دولة من الدول الأوربية الموقعة عليه - بحرية الانفراد والتدخل في الشؤون المصرية » (٣) .

شعر لورد جرانفيل باسائة بالغة ، لاحساسه بأن فريستيه - بهذا الاقتراح - قد أساء الظن بالسياسة البريطانية ، وبرغم هذا «نشط فريستيه في اتصالاته الدبلوماسية بشأن عقد المؤتمر بأسرع وقت ممكن ، محاولا التغلب على كل المشاكل والصعوبات التي تعترض على تحديده ، وتحول دون عقده (٤) فمثلا كانت الحكومة الألمانية تعترض على تحديد مدة عمل الجيش العثماني في مصر بشهر واحد ، ولكن فريستيه أشار بأن تعرض هذه المسألة على المؤتمر (٥) .

Blue Book, loc. cit., doc. No. 221 from Mallet to Lord Granville, date (١)
June 16, 1882.

« I gather from the news received privately from Cairo that the Military party, having lost confidence in the benevolent intentions of Dervish Pasha towards them, has decided to resist the disembarkation of any Turkish troops that might be sent ».

— Cocheris, op. cit., p. 108.

Blue Book, op. cit., doc. No. 215, date June 16, 1882. (٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 218. (٣)

Hallberg, Charles, op. cit., p. 259. (٤)

Alfred Bourguet, op. cit., p. 177. (٥)

أرسل لورد جرانفيل الى ليونر سفير بريطانيا بباريس يلفه مضمون الاقتراح الذى عرضه فريستيه على الدول الاوربية وهو المعروف بميثاق انتفاء الغرض الشخصى Self-denying Protocol وكانما يعنى فريستيه بذلك جماعية التدخل الأوربى فى مصر (١) .

اضطر فريستيه ان يضيف الى اقتراحه وجهة نظر لورد جرانفيل حتى لا يكون هذا الاقتراح سببا لتدهور العلاقات بين الدولتين والحكومة الفرنسية ترى ضرورة الاحتفاظ بالسياسة المشتركة بينهما ولو الى حين .

انه فى حالة ارسال قوات عثمانية الى مصر ، فان هذه القوات سوف تعمل تحت أوامر الخديو طوال مدة بقائها هناك

This force to remain under the orders of the Khedive during its stay in Egypt. (٢)

ولم يوافق بسمارك على اقتراح فريستيه ، واعتبره مجحفا بحقوق السلطان ، كما استاء لورد جرانفيل كثيرا من هذا الاقتراح ورأى ان يضاف اليه هذا التحفظ ورأى « أن تتدخل بريطانيا فى حالة الضرورة القصوى » (٣)

عقدت الحكومة العثمانية - ازاء بطور الأحداث - اجتماعا فى ١٧ يونية وقررت عدم الاشتراك فى المؤتمر ، كما انها عدلت عن رأيها السابق بشأن ارسال مندوب عثمانى آخر بدلا من درويش باشا (٤) . والتى وصفتها بريطانيا بأنها بعثة لم ترتفع الى مستوى الأحداث .

وبالرغم من وجهة نظر بسمارك فى اقتراح فريستيه الذى بعث به فى يوم ١٦ يونية ، الا انه لا يستطيع الخروج عن الاجماع الأوربى فأبرق بسمارك بأنه يوافق على الاشتراك فى المؤتمر المزمع عقده فى الأستانة (٥) .

فكرت الحكومة البريطانية بأن تستميل الى جانبها الحكومة الألمانية للاعتراض سويما على اقتراح الحكومة الفرنسية ، ولكن خاب أمل بريطانيا بعد ان صرح بسمارك بقوله : « ان الحكومة الألمانية ترى

(١) Arthur, Weigall, op. cit., p. 143.

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 251 from Granville to Lyons, date June 17, 1882.

(٣) Alfred, Bourguet, op. cit., p. 189.

(٤) Blue Book, op. cit., doc. No. 245.

(٥) Blue Book, loc. cit., doc. No. 257 from Tissot to Lord Granville, date June 18, 1882.

« The German Ambassador has informed me, that his Government also accepted this combination, if the powers did not object.

الآن ضرورة عقده وبأسرع وقت ممكن مهما كانت العقبات ، وعلى أساس اقتراح فريستيه (١) .

واجتمع ممثلوا الدول الأوروبية الست في الآستانة في ١٧ يونية بصفة غير رسمية إذ أن موافقه حكوماتهم لم تصلهم بعد ، ولهذا شعر الأعضاء الست بأنه ليس لديهم السلطة لحمل الحكومة العثمانية على ضرورة اشتراكها في المؤتمر ، وبرغم هذا فانهم كانوا يشعرون بما لديهم من سلطة قادرون على بحث أنسب الحلول السلمية اللازمة « وهذا هو الاجتماع التمهيدى الأول للمؤتمر المزمع عقده » (٢) .

وكان اجتماعهم الثانى فى ١٩ يونية قبل أن توافق حكوماتهم على التحفظات التى أضافها لورد جرانفيل (٣) .

وكان من المفروض ان تنتهى مزامم الحكومة البريطانية بعد ان اصدر الخديو مرسوما - فى ٢٠ يونية - بتشكيل الوزارة الجديدة الا أن الحكومة البريطانية - فى تقديرها - تر أن الازمة ما زالت قائمة ولا بد من عقد المؤتمر ، ليس بهدف وضع أنسب الحلول السلمية كما كانت تدعى ، انما - حقيقة - كى تتخذ من هذا المؤتمر ستارا لتنفيذ نواياها العدوانية فى مصر . ففى الوقت الذى كانت الحكومة البريطانية عضوا فى المؤتمر الا انها كانت تستعد لاحتلال قناة السويس ، ووضعت خططها الاستراتيجية لهذا الاحتلال منذ عام مضى - ٣ يوليو ١٨٨١ - بجانب حرصها على الانفراد بهذا التدخل دون غيرها ، وضاربة عرض الحائط بالمؤتمر وقراراته التى تحتم احترام حقوق مصر الدولية ، وعدم السعى الى التدخل فى شئونها الداخلية طالما كان المؤتمر ما يزال منعقدا .

وبناء على اقتراح منسنى وذير خارجية ايطاليا ، وموافقة الحكومة البريطانية تقرر عقد المؤتمر فى ٢٣ يونية (٤) على أن بحث بغية المسائل التى لم يتفق عليها بعد انعقاده الأول (٥) ، وبرغم هذا فقد ظل السلطان متمسكا بموقفه مصرا على رأيه وهو عدم الاشتراك ، فى المؤتمر الذى عقد فى عاصمة دولته لينظر فى موضوع يخص ولاية هى أهم الولايات العثمانية .

ونجحت الدبلوماسية البريطانية بأنها استطاعت ان تجعل من الخلاف - فى وجهات النظر - بين الخديو - وعرابى - وأزمة مثار اهتمام الدول

Blue Book, loc. cit., doc. No. 247, from Lord Dufferin to Lord Granville, date June 17, 1882. (١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 247. (٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 256. (٣)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 86. (٤)

Cocheris, op. cit., p. 110. (٥)

الأوربية ، والسياسة البريطانية حرصت منذ بداية هذا الخلاف على أمرين الأول العمل على تصعيد الأزمة ونوسيع هوة الخلاف بين الطرفين حتى تستطيع أن تجسد ما تتذرع به .

الأمر الثاني : الحرص على استمرار الأزمة والعمل على تصعيدها حتى تقنع حكومات الدول الأوربية والراى العام البريطانى بخطورة هذه الأزمة ليس على المصالح الأوربية في مصر ، بل على أرواح الرعايا الأوربيين بها ، ورات بريطانيا أن تقيم الدليل على هذا ، فديرت مذبحة الاسكندرية التي راح ضحيتها عشرات القتلى .

وإذا كانت الحكومة البريطانية أول دولة قبلت دهوة فريستيه رئيس وزراء رنسا - بعقد مؤتمر دولى أوربى لبحث هذه الأزمة - دون تردد ، إنما حرصت السياسة البريطانية على تحقيق عدة أهداف دبلوماسية أهمها :

أولاً : إبعاد مسألة قناة السويس من جدول أعمال المؤتمر باعتبار أن الأزمة المصرية محصورة في أمر الخلاف الناشب بين الحزب الوطنى - والخبديو .

ثانياً : حددت مهمة المؤتمر بأن يقوم بتكليف الحكومة العثمانية بإرسال حملة عسكرية الى مصر لإقرار الأوضاع فيها ، وفى حالة رفض الحكومة العثمانية هذا التكلف أو التسويف في تنفيذه - فمن حق المؤتمر أن يبحث عن وسائل واجراءات أخرى أكثر فعالية ، بينما وضعت الحكومة البريطانية خطة استراتيجية منذ عام مضى لاحتلال قناة السويس بصفة خاصة ، وهى الآن تستعد لتنفيذ هذه الخطة .

ثالثاً : انتهجت الحكومة البريطانية - منذ بداية الأزمة تفاقم الأزمة المصرية - الى اظهار فرنسا بأنها الدولة التى تسعى الى العدوان على مصر تمهيداً لتنحيها عن هذه المسألة ، وكذلك الضغط على السلطان والتشديد في معاملته حتى تفوت عليه فرصة تنفيذ قرار المؤتمر .

رابعاً : حرص بريطانيا على تصعيد الأزمة المصرية واستمرار تفاقمها حتى تستطيع أن تجد في هذا التفافمبرراً للتدخل في مصر ، واحتلال قناة السويس .

هذه هى أهم أسس الدبلوماسية البريطانية الجديدة منذ أن قبلت الاشتراك في مؤتمر الآستانة الذى عقد أولى جلساته في مساء يوم ٢٣ يونية ١٨٨٢ بدار السفارة الإيطالية بالآستانة .

الفصل الرابع

الدعوة لعقد مؤتمر الأمانة ١٨٨٢

اولا : ميشاقى انتفاء الفرض الشخصى

كان لنجاح وساطة قناصل دول أوروبا : ألمانيا والنمسا وإيطاليا (١) لدى الخديو بشأن تشكيل وزارة جديدة ، وادركت بريطانيا وقت ذلك ان الأحداث فى مصر تتطور بشكل يفسد مخططها السياسى اذ ليس من مصالح السياسة البريطانية استتفرار الأحوال فى مصر ، بل ان وزارة الخارجية البريطانية وما ليت قنصلها العام فى مصر ، ولورد دوفرين سفيرها فى الأستانة عملوا على تفاقم الأزمة المصرية حتى تجد الحكومة البريطانية فى هذا التفاقم مبررا للتدخل فى مصر واحتلال قناة السويس .

عندما وافق الخديو على تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة اسماعيل راعب باشا ، ألحت الحكومة البريطانية بضرورة عقد مؤتمر الأستانة معلنة أنه لم يعد ممكنا أن يتأخر انعقاده أكثر من هذا الوقت ، وان على السلطان أن يحدد موقفه بكل وضوح ازاء قبوله الدعوة للاشتراك فى المؤتمر ، وفى ١٦ يونية أرسل لورد جرانفيل الى سفراء بريطانيا فى مواسم الدول الاوربية ليؤكد رغبة الحكومة العثمانية (٢) .

واذا كانت الحكومة البريطانية متحمسة لعقد المؤتمر ، فانها كانت فى ذات الوقت تستعد للتدخل عسكريا فى مصر بمفردها ، يؤكد هذه السياسة

Blue Book, op. cit., doc. No. 237, date June 17, 1882.

(١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 215.

(٢)

تلك الرسالة التي بعث بها لورد جرانفيل في ١٥ يونية الى سيمور قائد الاسطول البريطاني في ميناء الاسكندرية والمتضمنة : « بأن يتخذ من الاجراءات ما يراه كفيلا بحماية الرعايا الأوروبيين » (١) . فضلا عن تصريحه الذي أدلى به في ٨ مايو قائلا : « ولكننا نرغب ان نكون عند اشتداد الخطب احرارا نتدبر كل أنواع التدخل الممكنة ونختار منها أقلها مشقة وخطرا » (٢) .

وتلا ذلك اعريحت وزير الخارجية البريطانية التي ننم عن النوايا العدوانية تجاه مصر (٣) كما حرصت بريطانيا على تعزيز اسطولها في ميناء الاسكندرية استعدادا للتدخل في الوقت المناسب .

وادر ك فريستيه رئيس وزراء فرنسا أن سياسة بريطانيا يشوبها التناقض. الحاد ، وإن ، بريطانيا تسمى الى الانفراد بالتدخل دون غيرها في مصر وانها بذلك سوف تتخذ من المؤتمر المزمع عنده ستارا لنفيذ هذا المخطط العدواني . في مصر ولكن فريستيه أراد أن يحبط مساعي بريطانيا ، ولهذا ارسل في ١٦ يونيه الى سفراء فرنسا لدى عواصم الدول الأوروبية المشتركة في المؤتمر اقتراحا مؤداه بأن توقيع هذه الدول على اتفاق تمهيدى يثبت براءتها من الاثرة ، ويكون على غرار الميثاق الذي وقعت عليه اندول الأوروبية في ٢١ سبتمبر ١٨٨٠ والتزمت به فيما يتعلق بمسألة الجبل الأسود (٤) .

النص الأول « لميثاق انشاء الفرض الشخصي » المقترح في ١٦ يونية ١٨٨٢ :

في اللحظات التي نرشك فيها الدول المضي قدما نحو تسوية شئون مصر ، ترى حكومة لندن أن من الأمور الملحة بلا شك - تمشيا - مع المبادرة الى اتخاذها الدول في وقت تنفيذ معاهدة برلين ، أن اقتراح الحكومة الفرنسية - على الحكومات الست توقيع « ميثاق نزاهة » على غرار الميثاق الذي قدمته في رسالتها بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٠ .

ويبدو لي أن الميثاق المذكور المعدل حسب الموقف الراهن يجوز أن يصاغ كما يلي :

« ان الحكومات التي يملنها الموقعون أدناه تتعهد (في أى اجراء يحتمل أن يتم نتيجة لأعمالهم المتناسقة لتسوية شئون مصر) ألا تسعى للحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى .

Blue Book, loc. cit., doc. No. 202.

(١)

(٢) وتشتين مرجع سبق ذكره ص ١٨٥ .

Blue Book, op. cit., doc. No. 218.

(٣)

وإذا وافق لورد جرانفيل على هذا الاقتراح ، فاننا نستطيع الإبراق به في الحال الى سمرائنا (١) .

وأعلن فريستيه رئيس الوزارة الفرنسية في ١٧ يونية - حينما علم لورد جرانفيل مستاء من هذا الانفراج - بأنه يصدد ادخال تعديل على نصوصه - بما يتلاءم وطبيعة الأزمة المصرية (٢) .

وحرص فريستيه بالأ يفقد علاقات التعاون مع الحكومة البريطانية وألا يشتط بسياسته بعيدا مما يكون سببا في تدهور العلاقات بين البلدين ، واشتد حماسة بضرورة عقد المؤتمر والتغلب على كل العقبات التي تحول دون عقده في ذلك الوقت . كما أرسل فريستيه الى سفراء فرنسا لدى عواصم الدول الأوروبية منشورا في ١٧ يونيه - جاء به :

« أن يطلب كل منهم من الحكومة التي هو ممثل لديها أن تقترح على السلطان الاستعداد لارسال حملة عسكرية الى مصر (٣) » .

أراد لورد جرانفيل أن يحد من نشاط فريستيه السياسي - في ذلك الوقت - بأن جعل بسمارك يعترض على الاقتراح الذي أرسله الى الحكومة العثمانية وطلب من رئيس الوزارة الفرنسية أن يعدل هذا الاقتراح « وهو أن يكون ارسال هذه القوات العثمانية الى مصر على دفعات متتالية » (٤) .

كما اقترح لورد جرانفيل كذلك بأن يكون هذا التدخل العثماني في حالة الضرورة القصوى ، وعلى أساس أن تتخذ من الاجراءات ما يكون كفيلا باعادة الأمن والنظام في مصر » .

Blue Book, op. cit., doc. No. 218.

(١)

« At the moments when the powers are about to proceed to the settlement of affairs of Egypt, the Cabinet of London will deem it undoubtedly expedient, in accordance with precedent, and with the initiative which it assumed at the time of the execution of the Berlin Treaty, to propose to the six governments to sign a self-denying protocol similar to the one which it presented in its despatch of the 20th July, 1880.

The said protocol adopted to the present situation might, it appear, to me, be worded as follows :

« The Governments represented by the undersigned undertake (in any arrangement which may be made in consequence of their concerted action for the settlement of the affairs of Egypt) not to seek any territorial advantage, nor the concession of any exclusive privilege, nor any commercial advantage for their subjects, which of any other nation shall not be equally able to obtain ».

If Lord Granville assents to this proposal, we can telegraph it at once to our Ambassadors in identic terms.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 249, date June 17, 1882.

(٢)

— Cocheris, op. cit., p. 1019.

Blue Book, op. cit., doc. No. 251, date June 17, 1882.

(٣)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 253, date June 17, 1882.

(٤)

أرسل لورد جرانفيل الى امبتهل Ampthill سفير بريطانيا في برلين رسالة في ١٨ يونيه متضمنة هذا التحفظ ، وأن يعرض على بسمارك وجهة نظر بريطانيا بأنها لا توافق على الاقتراح الفرنسي والذي يقضى بأن تكلف الدول الأوروبية السلطان بإرسال حملة الى مصر ، وأن يؤكد لبسمارك بأن الحالة في مصر تنذر بالخطر ، وأن السلطان يفف إزاءها لا يحرك ساكنا ولا يبدى أى اهتمام (١) .

أراد فريستيه أن يخفف من موقفه المتشدد إزاء سياسة الحكومة البريطانية في مصر ، حتى لا تسع هوة الخلاف بين البلسدين فبعث الى حكومات الدول الأوروبية في ١٩ يونيه باقتراحه السابق عرضه - في ١٦ يونيه - بعد ادخال بعض التغييرات عليه .

النص الثاني - « ميثاق انتفاء الغرض الشخصى » المقترح في ١٩ يونيه :

« بعد تبادل وجهات النظر فيما بيننا ، وبناء على مبادرة من حكومتى فرنسا وبريطانيا ، اعترفت الدول الأوروبية الكبرى بأن هناك فرصة لبحث الأزمة المصرية واتخاذ الاجراءات التى يستلزمها هذا الموقف . ونتيجة لذلك فإن حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالة الملكة تقتراحان أن يجتمع ممثلو ست دول كبرى فى مؤتمر يعقد فى الآستانة فى ٢٢ يونيه ، ويجب أن يكون جدول أعماله هو وضع أنسب حل سلمى للأزمة المصرية ، وذلك استنادا الى ما اتفقنا عليه من خلال الاتصالات والمساورات ، وكذلك الى مضمون الرسالتين المؤخرتين ١٢ فبراير ، ٢ يونيه ١٨٨٢ والتى بعثت بهما فرنسا الى الدول الأربع (٢) . »

وإذا كانت الحكومة الألمانية قد وافقت على الاشتراك فى هذا المؤتمر ، الا أن لها وجهة نظر إزاء الاقتراح الفرنسى « ميثاق انتفاء الغرض الشخصى » الذى تعده بمثابة تدخل جماعى أوروبى فى شئون مصر ، (٣) .
to be entered into by all the powers

Freyinet, op. cit., p. 269.

(١)

Blue Book, op. cit., doc. No. 269.

(٢)

« After the exchange of views which has just taken place amongst them, the Great Powers have admitted, on the initiative of France and England, that therein occasion to consider in common the present situation in England, and the measures which this situation may require :

« In consequence, the Government of the repic and that of Her Majesty propose that the Representatives of six Great Powers should assemble in Conference at Constantinople on the 22nd of this month.

« The deliberations of the Conference with have for their exclusive object the settlement of the questions arising out of the recent events in Egypt, on the bases indicated in the indentic communications of the 12th February and 2nd June last addressed by France to the four other powers ».

Blue Book, op. cit., doc. No. 239 from Ampthill to Lord Granville, date (٣)
June 17, 1882.

كما رفضت الحكومة الألمانية الاقتراح الفرنسي الذى يقضى بأن تكلف الدول الأوروبية السلطات بإرسال حملة عسكرية الى مصر وذلك بسببين :-

أولاً : ان الحكومة العثمانية لم تتسلم هذا الاقتراح مباشرة من الحكومة الفرنسية مما يعتبر فى حد ذاته إهانة لكيان الحكومة العثمانية من الناحية الدولية

ثانياً : أن هذه الشروط الواردة بالاقتراح تعتبرها الحكومة الألمانية جائرة ومجحفة (١) . واقتراح بسمارك « أن تكون هذه المقترحات الفرنسية من صميم جدول أعمال المؤتمر ، ولا يجوز أن تتناقش خارجه » ، (٢) ، وأن بسمارك قرر الاشتراك فى المؤتمر حتى ولو لم يعبل السلطان الاشتراك به ، طالما أنه لا يوجد أى اعتراض من قبل الدول الأوروبية الأخرى (٣) .

وكان موقف الحكومة الألمانية موقفاً يتسم بالتشدد مع سياسة الحكومة الفرنسية ، وفى ذات الوقت متعاطفاً مع السلطان . فبسمارك لا يريد أن يعطى الفرصة للحكومة الفرنسية للضغط على السلطان الى الحد الذى ينال من وضع الدولة العثمانية دولياً ، أو فرض الوصاية الأوروبية الجماعية أو الفردية عليها . وإن كان لا توجد ثمة مصالح ألمانية فى مصر تدعو بسمارك الى مشاركة بريطانيا وفرنسا فى أى عمل تقدمان عليه ، وعلى الرغم من هذا فإنه لا يستطيع — بحكم مركز الدولة الألمانية فى القارة الأوروبية — التخلي عن الاجماع الأوروبى أو دون المساهمة فى حل المشكلات العالمية .

استغلت الحكومة البريطانية موقف الحكومة الألمانية من المقترحات الفرنسية (٤) ، وأرسل لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا يعترض على المقترحات الفرنسية المقدمة الى السلطان ورأى أن تغير عبارة « كما وصفت سابقاً as dreadly described الى عبارة « المحافظة على الوضع الراهن (٥) maintenance of the status quo

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 248, from Lyons to Lord Granville, date June 17, 1882.

« Firstly, because they had not received a communication on the subjects from France.

Secondly, because the conditions to be propounded to the Sultan appeared to them to be too restrictive.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 250, date June 17, 1882. (٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 230, date June 17, 1882. (٣)

Blue Book, op. cit., doc. No. 230, date June 17, 1882. (٤)

— Hallberg, Charles, op. cit., p. 260.

Blue Book, op. cit., p. 250. (٥)

وأيقن فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية أن لورد جرانفيل لما إلى الدبلوماسية التي تعتمد على الجدل والتلاعب بالألفاظ ، بقصد وضع العقبات في طريق السياسة الفرنسية والعمل على إقصائها من الأزمة المصرية ، وذلك بالتلويح لها بعدوها الرابض على حدودها الشمالية - ألمانيا - والذي استطاعت بريطانيا - بدبلوماسيتها - أن تستميلها إلى جانبها .

ولكن فرنسا لم تعبأ بموقف الحكومة البريطانية ضدها ، وأمسك فريسنيه برمام الأمور ، مما جعله يملئ شروطه على الحكومة العثمانية ، وكذا الحكومة البريطانية . بعد أن تأكد له عدم وفاق الحكومتين ، وعلى وجه التحديد بعد التحفظ الذي أرادت الحكومة البريطانية إضافته إلى المذكرة التي أرسلتها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة العثمانية ، وهذا التحفظ هو « ٠٠ وفي حالة رفض الباب العالي لهذه المقترحات فإن الحكومة البريطانية تجد لزاما عليها ضرورة التدخل العسكري في مصر » (١) .

وافقت الدول الأوروبية مبدأ على « انتفاء الغرض الشخصي » self-denying declaration على الرغم من رغبة الحكومة البريطانية بإضافة تحفظ إليه حتى تستطيع أن تتذرع بأى سبب يمكنها من التدخل بمفردها في شئون مصر ، كما أن الحكومة العثمانية ظلت متمسكة بموقفها متجاهلة تماما مسألة عقد المؤتمر ، بحجة أن الأزمة المصرية قد انتهت ، وترى أنه لا جدوى من عقد المؤتمر ، وذلك بعد تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة راعب باشا ، وأرسل السلطان يشكر حكومات الدول الأوروبية ألمانيا - روسيا - النمسا - وإيطاليا على ما بذلوه قناصلهم بالقاهرة من جهد في قيامهم بدور الوساطة بين الحديو والعرايين طرفي النزاع . وفي هذا التصرف لم يكن السلطان بعيد النظر ، إذ أن الدول الأوروبية التي توسطت في أمر هذا النزاع هي الدول - ذاتها - المشتركة في هذا المؤتمر وهي الدول التي اشترك مندوبوها في الاجتماعات التهديدية يومي ١٧ . ١٩ يونيو ١٨٨٢ (٢) .

وكان في الأماكن أن تنتهي الأزمة إلى هذا الحد ، ولكن الحكومة البريطانية اعتبرت أن هذه الأزمة بدأت من حيث انتهت وكان من سياستها « ألا تمكن وزارة راعب باشا من النجاح لتبدو البلاد في حالة اضطراب ، وعدم استقرار كي تتخذ من ذلك ذريعة بالتدخل المسلح في شئون مصر » (٣) .

Blue Book, loc. cit., p. 253, date June 17, 1882.

(١)

Which they do entertain to acquiescing permanently in any arrangements, in Egypt which would destroy not only the influence and credit of this country, but also of Europe, in the East, public opinion, would, especially after the late massacres at Alexandria, prevent them from following that course.

Blue Book, op. cit., doc. No. 258.

(٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 86.

(٣)

وقررت الحكومة الإيطالية ضرورة عقد مؤتمر الاستئانة يوم ٢٣ يونيه لانتهاء حالة الردد التي التزم بها السلطان ازاء مسألة اشتراك حكومته أو عدم اشتراكها فى هذا المؤتمر ، وعقد المؤتمر أولى جلساته مساء يوم ٢٣ يونيه .

واذا كان هناك خلاف فى رأى بين الأعضاء المؤتمرين - نظرا لتضارب اطماعهم ووفقا للقيادات السياسية التي تحكم كل بلد أوربى فى سياسته الخارجية بصفة عامة ، وازاء الأزمة المصرية بصفة خاصة - الا أن الدول الأوربية الممثلة فى المؤتمر متفقون جميعا بأنه يجب القضاء على حالة الفوضى والاضطراب كما يجب القضاء على زعماء الثورة العربية باعتبارهم عصاة خارجين عن طاعة الخديو وأوامر السلطان (١) .

واستطاعت الحكومة الألمانية ، فى ذلك الوقت أن تقوم بدور هام ، ساعد على توسيع هوة الخلاف - التي بدأت أخيرا - بين بريطانيا وفرنسا ، اذا كانت الحكومة الألمانية تعارض بشدة سياسة الضغط التي اتبعتها الحكومة الفرنسية ازاء الحكومة العثمانية ، وفرض شروط عليها تعتبر غاية فى الاجحاف بحقوقها الشرعية فى مصر ، وبذا نجح نورد جرانفيل فى سياسته بهدف استمالة بسمارك الى جانبه الذى كان يعطف على الألمانى والنوايا البريطانية تجاه مصر ، ولكن بشرط أن تتحمل بريطانيا مسئولية عملها .

ولكن الشيء الوحيد الذى اتفقت عليه بريطانيا وفرنسا هو تظاهرها بأنهما تسعيان لمساندة الخديو ودرويش باشا اللذين أصبحا مسلوبى السلطة أمام قوة ونفوذ العربيين (٢) .

عقد المؤتمر مساء يوم ٢٣ يونيه بدار السفارة الإيطالية فى (ترابيا) بضواحي الأسنانه على شاطئ البسفور برياسة الكونت كورتى Corti - عميد السلك الدبلوماسى بالآستانة - وعضوية كل من : لورد دوفرين Dufferin سفير بريطانيا ودى نواى Noailles سفير فرنسا ، والكونت هرشفلد Hirschfeld نائب سفير ألمانيا ، والبارون كاليبس Calice سفير النمسا والمجر و أونو Onou نائب سفير روسيا (٣) .

وفكرة عقد المؤتمر فى هذا اليوم ترجع الى القرار الذى اتخذته منسيتى Mancini وزير خارجية الحكومة الإيطالية ، اذ أنه حدث أن أرسلت وزارة الخارجية العثمانية برقية اليه فى ٢١ يونيه جاء بها :

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 28.
« The make believe government which has been established in the Government of Orabi Pasha and his fellow rebels.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 28.

(٢) (أنظر ملحق الجلسة الثانية) .

Freycinet, op. cit., p. 277.

(٣)

« ان الامور فى مصر قد استقرت ، وذلك بفضل مساعى درويش باشا ومدى نجاحه فى المهمة التى عهدت اليه ، لهذا لم يعد أى لزوم لعقد المؤتمر » .

وأثارت هذه الرسالة مائة وزراء خارجية الدول الاوربية من موقف السلطان الذى التزم الصمت وعدم الاكتراث ، فضلا عن أنه دائب العمل بعدم تمكين الدول الاوربية من عقد هذا المؤتمر ، لذلك تشاور وزير خارجية ايطاليا مع باجت سفير بريطانيا فى ايطاليا حول مضمون البرقية التى بعثت بها وزاره الخارجية العثمانية وقرر وزير خارجية ايطاليا أن يرسل الى كورتى سفير ايطاليا فى الآستانة برقية عاجلة فى ٢٢ يونيه بضرورة عقد المؤتمر دون ارجاء وجاء بها :

« ٠٠ أن العمل على عدم انعقاد المؤتمر فى اليوم المحدد لانعقاده بكلمة صدرت من السلطان ، يعتبره ضعفا ، وتكون الحكومة مسئولة عنه ، وعلى همد ، فانه يجب تجاهل وجهة نظر الحكومة العثمانية ، والعمل على انعقاد المؤتمر اليوم اذا كانت التعليمات قد صدرت من حكومات الدول الاوربية الى ممثلها بالمؤتمر .

وقال أيضا : « ٠٠ ان المؤتمرين يمكنهم أن يتخذوا قرارا فى الجلسة الاولى من هذا المؤتمر بساجيل عند الجلسة النائية الى أجل معين حتى يتمكن الأعضاء من وضع جدول أعمال المؤتمر ، وبعد الموافقة على ميثاق انتفاء الغرض الشخصى ، وأن يعرض أعضاء المؤتمر قراراتهم على الباب العالى .

ومضى فى رسالته يقول : وعلى الباب العالى أن يختار أحد امرين :

اما أن يستمر فى موقفه بعدم الموافقة على الاشتراك فى المؤتمر وبإلتالى موافقته على قراراته التى سوف يصدرها .

واما أن يعدل عن هذا العزم ويقبل الاشتراك فى المؤتمر .

وأرسل باجت سفير بريطانيا فى روما الى لورد جرانفيل وزير الخارجية برسالة جاء بها « أن وزير خارجية ايطاليا غير واثق من نجاح هذه المساعى على استمالة الباب العالى بإشراكه فى المؤتمر ، أو إرسال قواته العسكرية الى مصر ، ولكنه أبدى الملاحظة الآتية :

« ٠٠ أنه يعتقد بكل تأكيد أن الموقف الناجم عن تشكيل وزارة راغب باشا لا يمكن قبوله ، ومن الضرورى أن تعمل الدول الاوربية للحصول على ضمان مصالحها أفضل من الضمان الذى تعهد به الحزب العسكرى فى مصر » (١) .

« His Excellency refrained from any discussion upon these points, but he was very clear and distinct in the assertion that the situation created by the formation of the Ministry under Ragheb Pasha could not be accepted as satisfactory, and that it was necessary from Europe to have some better guarantees for its interests than that which was afforded by the predominance of the military element in Egypt ».

وعقد المؤتمر أولى جلساته الرسمية مساء يوم ٢٣ يونيه . وفي الجلسة الثانية - ٢٥ يونيه - وافق الأعضاء المؤتمرين على ميثاق انتفاء الغرض الشخصي المعدل وذلك بعد اضافة وجهة نظر لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا ، وهذا نصه :

النص الثالث لميثاق انتفاء الغرض الشخصي بتأريخ ٢٥ يونيه :

« تتعهد الحكومات التي يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها في كل انفاق يحصل بشأن تسوية الأزمة المصرية ، لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى » (١) .

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد صدقت على هذا القرار انما فى الحقيقة كانت مصممة على خرقه بعد أيام قلائل حينما أقدمت على ضرب الاسكندرية - فى ١١ يوليه - بمدافع أسطولها دون مسوغ قانونى لهذا العمل الوحشى .

كما أن الحكومة البريطانية انتهجت سياسة جديدة منذ الجلسة الاولى لهذا المؤتمر تعتمد هذه السياسة على المناورة الدبلوماسية ومحاولة الزج بأعضاء المؤتمر فى مناقشات جدلية لا تبغى من ورائها الا كسب مزيد من الوقت ، وحتى لا تمكن المؤتمر من اتخاذ أى قرار يكون عقبة أمام أطماعها .

كما أن السياسة البريطانية حرصت على تحقيق هذه المسائل فى ظل انعقاد المؤتمر .

الأولى : عدم مناقشة مسألة قناة السويس باعتبار أن هذه المسألة خلاف الأزمة المصرية .

الثانية : عدم تدويل الأزمة المصرية ، انما يكلف المؤتمر السلطان ارسال حملة عسكرية الى مصر باعتباره صاحب السيادة عليها .

الثالثة : محاولة نفويض المؤتمر لها بالدفاع عن أمن وسلامة الملاحة بالقناة .

الرابعة : دأبها على الانفراد - دون غيرها - بالتدخل فى مصر .

الخامسة : حرص بريطانيا على فتح باب المحادثات - خارج المؤتمر - بينها وبين الحكومات الفرنسية والحكومة العثمانية بقصد تفويت الفرصة عليهما من التدخل فى مصر .

Blue Book, op. cit., doc. No. 28, dta eJuly 25, 1882.

(١)

(أسطر ملحق الجلسة الثانية) .

« The Government represented by the undersigned, engage themselves in any arrangement which may be made in consequence of their concerted action for the regulation of the affairs of Egypt, not to seek any territorial advantage, nor any concession of any exclusive privilege, nor any commercial advantage for their subjects other than those which any other nation can equally obtain ».

- الرافعى - الفورة الرابعة ٠٠ الخ ص ٣١٦ .

السادسة : احتلال الاسكندرية بقصد استغلال هذا الحدث في الدعاية العالمية بأن الأزمة المصريه جد خطيرة ، ولاقناع الرأي العام العالمى بمدى خطورة العربيين فى مصر .

السابعة : الحرص على احتلال قناة السويس بحجة أن العربيين يهددون بسدها ، وبذا تنير الرأي العام العالمى ضد زعماء الحركة الوطنية فى مصر .
واستطاعت بريطانيا بدبلوماسيتها المرنة أن تحقق هذا المخطط الذى وضع بدقة بالغة .

ثانيا - الحكومة العثمانية ترفض الاشتراك فى المؤتمر

لم تعد الأزمة المصريه مسألة خلاف بين الحديو والعربيين ، بل أصبحت مسألة دولية ، لكل دولة وجهة نظر تختلف عن الأخرى ان لم تكن على النقيض منها فالحكومة البريطانية انتهجت سياسة مزدوجة فسياستها المعلنة تقوم على المناورة الدبلوماسية والاخرى غير معلنة ، تقوم أيضا على الاستعداد بالعدوان على مصر .

أما الحكومة الفرنسية فكانت تشارك الحكومة البريطانية فى العمل العدوانى على مصر وان كانت غير مفتنعة بأن يكون هذا العمل أساسا لسياستها الخارجية فى هذه الآونة ، فلم يكن أمام فرنسا طريق آخر غيره ، والا تركت المجال فسبحا أمام السياسة البريطانية لتنفرد بالتدخل فى مصر دونها أو على أقل تقدير بالتعاون مع الحكومة العثمانية ، وفرنسيه رئيس الوزارة الفرنسية يرفض الأمرين معا .

أما الدول الأوروبية الأخرى : (ألمانيا - النمسا - روسيا - إيطاليا) فكانت لهم وجهة نظر مشتركة ازاء الأزمة المصريه ، أساسها الحقد على سياسة بريطانيا وفرنسا باعتبار أنهما نفعيان لنفسيهما الوصاية على مصر وحرية التدخل فيها دون غيرهما ، وبالتالي تستأثران بالشطر الأكبر من النفوذ فى مصر . وعارضت الدول الأوروبية هذا الاتجاه ، وأرادوا أن يحبطوا محاولات بريطانيا وفرنسا لأنهما اتخذتا من الأزمة المصريه ذريعة لارسال أسطولهما المشترك الى ميناء الاسكندرية لاكمال الوزارة الوطيه (وزارة محمود باشا سامى البارودى) على الاستقالة ، ولكن خابت آمالهما ، فما كان من فريسنيه بالاشتراك مع لورد جرانفيل الا أن تقدما باسم حكومتيهما بملذكرة ٢٥ مايو يحدد فيها مطالب ثلاثة متضمنة اكرام الوزارة على الاستقالة ، وابعاد زعماء العربيين المتطرفين خارج البلاد ، ولكن الشعب المصرى رفض دون تردد مثل هذا التدخل فى شئون الداخلية .

ونشطت السياسه البريطانيه - فى ذلك الوقت بهدف المناورة السياسية ، وهذا النشاط تمثل أمور أهمها :

أولا - تطلب من السلطان علنا أن يشترك فى المؤتمر ، وفى نفس الوقت توحى اليه بعدم الانسراك فيه بحجة أنه أرسل الى مصر بعثة رسمية برياسة

درويش باشا ، وتعود بريطانيا مرة ثانية وتعلن أن هذه البعثة لم ترتفع الى مستوى الأحداث الخطيرة في مصر .

ثانيا - اقترح لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا على فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية في أول يونيه - اليوم التالي لإعلان دعوته بعقد مؤتمر الأستانة - أن يبعث بمنشور الى الدول الأوروبية المعنية يتضمن : رجاء هذه الدول أن يطلب من السلطان إرسال حملة عسكرية الى مصر ، وأن تبقى فيها لمدة شهر واحد ، على ألا تتدخل في نظام الحكم ، وأن تكون هذه القوات تحت إمرة الخديو .

ووافق فريسنيه على هذا الاقتراح رغبة منه في الإبقاء على العلاقات الودية بين البلدين في هذه الآونة ، وأرسل في ١٦ يونيه الى سفراء فرنسا لدى عواصم الدول الأوروبية منشورا يتضمن هذا الاقتراح (١) .

والحقيقة أن بريطانيا تريد أن تظهر فرنسا بأنها الدولة التي تسعى الى العدوان على مصر ، اذ أن بريطانيا تدرك يقينا أن مثل هذا الاقتراح سوف تعارضه ألمانيا - المتعاطفة مع السلطان - ومعها الدول الأوروبية الشمالية .

ثالثا - تعلن بريطانيا أنه لم يعد محتملا تأجيل انعقاد المؤتمر الى مثل هذا الوقت وان كانت في الواقع هذه مناورة دبلوماسية من جانب الحكومة البريطانية كي توحى الى فرنسا أنها لا نقل عنها حماسا في الدعوة الى عقد هذا المؤتمر حتى لا تتنبه الى حجم الاستعدادات الحربية البريطانية في مصر ومدى تحفزها بالعدوان ، والتدخل دون غيرها من الدول .

وحقيقة كان موقف السلطان - ازاء الأزمة المصرية - موقفا يتسم بالضعف والتردد وكانت الخطة التي اتخذها خلال الأزمة المصرية لا تتفق مع القدر الذي كان يجب أن يكون عليه باعتباره صاحب النفوذ الشرعي في مصر ، وعن موقف الحكومة العثمانية من المؤتمر أعلن سعيد باشا وزير الخارجية - حينذاك - قوله : « بأن الحكومة العثمانية ترفض فكرة عقد مثل هذا المؤتمر لبحث أمر يعتبر من صميم المسائل الداخلية في دولته ، ويعد مثل هذا المؤتمر تدخلا غير مقبول ، وأن السلطان قد أصدر أمره في ٢ يونيه بإيفاد بعثة برئاسة درويش باشا الى مصر لتقصي الحقائق عن هذه الأزمة ، ومن ثم فلا حاجة بنا للاشتراك في هذا المؤتمر (٢) » .

وقرر لورد دوفرين ودي نواي سفيرا بريطانيا وفرنسا بالأستانة بالاشتراك مع أربعة آخرين من سفراء الدول الأوروبية مقابلة السلطان محاولة منهم لاثباته عن موقفه ، إقناعه بضرورة اشتراك حكومته في أعمال المؤتمر المزمع عقده ، مؤكدين له أن الوقت قد حان لعقده ولم يعد في الامكان تأخير انعقاده أكثر من

Blue Book, op. cit., doc. No. 193, 197.

(١)

Alfred Bourguet, op. cit., p. 188.

(٢)

هذا الوقت ، وخاصة أن الرأي العام الاوربي لن يسمح للحكومات المعنية بالانتظار طويلا (١) .

وبدأت الحكومة الفرنسية تضغط على السلطان بضرورة اشتراكه في المؤتمر ، والا سوف يعقد المؤتمر بدون تمثيل الحكومة العثمانية به في أى عاصمه أوربية أخرى (٢) .

كما أن الحكومة الإيطالية بالاشتراك مع ألمانيا ، النمسا ، روسيا ، يستحثون الحكومة العثمانية بضرورة قبول دعوة المؤتمر ايعاد ممثل لها فيه ، ولكن الحكومة العثمانية برغم هذا ظلت منسكة بموقفها السلبي لا تحرك ساكنا (٣) .

وأعلن رشيد بك - سكرتير السلطان الخاص - في ١١ يونيه قوله : « انى أدرك تماما - حتى لو كان المؤتمر منعقدا الآن - بأنه لا فائدة يرجى منه كما أن درويش باشا مازال يتقصى الحقائق عن تلك الأزمة (٤) » .

أصرت الحكومة العثمانية على عدم الاشتراك في هذا المؤتمر ، ظنا منها أن مثل هذا الموقف يجعل المؤتمر ييؤء بالفشل ، ولا يستطيع أن يكسب قراره السند القانوني لها ، طالما أن الدولة صاحبة السيادة الشرعية في مصر عازفة عن الاشتراك فيه ، وغير مقتنعة تماما بفكره اذ أن بعثة درويش باشا أصابت كل نجاح في مصر (٥) .

ولكن الحكومة البريطانية قررت أن نسعط الحجة التى سسند اليها الحكومة العثمانية في عدم اشتراكها في المؤتمر ، فأعلنت « بأن بعثة درويش باشا لا ترتفع الى مستوى الأحداث في مصر ، وأن أحداث مذبحه الاسكندرية في ١١ يونيه حدثت أثناء وجودها في مصر ، ومن ثم فان المؤتمر مقضى عليه بالفشل اذا لم تشترك فيه الحكومة العثمانية ، وأن عرابى لم يعد يستطيع السيطرة على الفوضى الناشبة في مصر (٦) » ، واشتد حماس لورد دومرين بضرورة عقد المؤتمر دون تسويق أو ارجاء ، الحقيقة أن بريطانيا تهدف الى أن تؤكد للدول الأوربية والرأى العام مدى خطورة الأزمة المصرية المتفاقمة ومن ثم فلا بد من عقد المؤتمر لبحث هذه الأزمة ، وان كانت بريطانيا عاقدة العزم على احتلال مصر عسكريا غير عابئة بهذا المؤتمر .

Blue Book, op. cit., doc. No. 195, from Freycinet to Lord Granville, date June 13, 1882. (١)

Blue Book, op. cit., doc. No. 214. (٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 223. (٣)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 259. (٤)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 259 (٥)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 260 from Lord Dufferin to Lord Granville, date June 12, 1882. (٦)

وقد ضمنه التقرير الذى بعث به ادوارد ماليت قنصل بريطانيا العام بالقاهرة عل أثر مذبحه الاسكندرية .

وأرسل السلطان الى درويش باشا بتعليمات تقضى بأن يقنع كلا من قنصلى ألمانيا والنمسا بالاسكندرية بأن يفوما بدور الوساطة واصلاح ذات البين بين الخديو وعرابى باشا (١) .

وعلى اثر نجاح مساع كل من قنصلى ألمانيا والنمسا فى التوسط لدى الخديو بشأن تشكيل وزارة جديدة على أن يكون بها عرابى باشا وزيرا للحرية أصيب كل من فرنسا وبريطانيا بالقلق وأصرت الحكومتين البريطانيتين والفرنسية على ضرورة عقد المؤتمر بأسرع وقت ممكن مغبة أن تتضاعف الأحداث فى مصر .

والحق أن قلنى الحكومتين البريطانيتين والفرنسية كان بسبب تعاطف حكومة ألمانيا مع الحكومة العنصرية ، وسوف ينتج عنه فى المستقبل القريب - عدم توازن القوى فى القارة الاوربية بصفه عامة وفى منطقة شرقى البحر المتوسط بصفه خاصة (٢) .

وهذا ما كانت نخباء بريطانيا اد يتعارض هذا مع سياستها الخارجية ، وسيكون عقبة أمامها حيثما تقدم على تنفيذ مخططاتها الاستراتيجية الذى وضعت منذ عام مضى (٣ يوليو ١٨٨١) لاحتلال قناة السويس ومصر .

وأرسلت الحكومة الألمانية الى ميناء الاسكندرية بوحدتين حرييتين من أسطولها (هوبشت fHobicht) أبهرت من مالطة والاخرى امباسى Embassy أبهرت من القسطنطينية (٣) كمقدمة لارسال وحدات حربية أخرى اذ من المحتمل أن تكون ألمانيا قررت أن تعزز موقفها بالقوة المسلحة - مشتركة مع حلفائها (دول أوربا الشمالية) - اذا اقتضت الضرورة التصدى للأسطول البريطانى الفرنسى المشترك فى ميناء الاسكندرية .

وأعلنت الحكومة الألمانية قبولها دعوة المؤتمر ، « كما أعلن بسمارك فى ١٧ يونية بأن الحكومة الألمانية سوف تشترك فى أعمال المؤتمر ، حتى لو عقد

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 220, from Lord Dufferin to Lord Granville, date June 16, 1882.

« I learn that the Sultan has sent orders to Dervish Pasha to induce German and Austrian agents at Alexandria to effect a reconciliation between Orabi Pasha and Khedive ».

(٢) ولدت بدأت الحكومة العثمانية تسعى الى كسب صداقة ألمانيا على اثر صدور قرارات مؤتمر برلين ١٨٧٨ - على اعتبار أنها دولة قوية فى وسط القارة الاوربية ، ولها سياسة مؤثر- فى السيارات السياسية الاوربية المصارعة حينذاك ، وفى مؤتمر برلين أدركت الحكومة مدى ضغط الدول الاوربية على روسيا - فرنسا - بريطانيا ، وأثمرت هذه العلاقات الودية بين البلدين قيام ألمانيا ببدء مشروعات حيوية بالدولة العثمانية ، فضلا عن قيامها بتدريب جيشها على الاساليب العسكرية الحديثة .

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 228, from Amptill to Lord Granville, date June 17, 1882.

« The German ship of war « Hobicht » from Malta, and the Embassy gun-boat from Constantinople, have been ordered to Alexandria ».

يدون تمثيل الحكومة العثمانية فيه ، طالما أن الدول الأوروبية الاخرى ليس لديها
أى اعتراض « (١) وعلى الرغم من موقف ألمانيا المتشدد تجاه بريطانيا - بارسالها
وحدين حريتين الى ميناء الاسكندرية ، الا أن الحكومة البريطانية لم تستطع
مجاهرة ألمانيا بالعداء ، بل حرصت بريطانيا على كسب عطف ألمانيا بالطرق
الدبلوماسية (٢) » .

وصرح سعيد باشا وزير خارجيه الحكومة العثمانية فى ١٦ يونيه الى دى نواى
سفير فرنسا بالاستئناف بقوله : « بأن الحالة فى مصر أصبحت مستقرة بعد تشكيل
الوزارة الجديدة .. وتعهد عرابى باشا بأنه مسئول عن الأمن والنظام فى مصر
فضلا عن حماية المصالح الأوروبية ، وعلى هذا فان الخديو ودرويش باشا سوف
يعودان الى القاهرة من الاسكندرية فى خلاله ثلاثة أيام ، ومن ثم فلا حاجة اذا لعقد
المؤتمر وأنى مستعد للتعاون التام مع بريطانيا وفرنسا من أجل استتباب الامن
فى مصر » (٣) .

وعلى اثر هذا التصريح الذى أدلى به وزير خارجية الحكومة العثمانية .
أدلى لورد دوفرين سفير بريطانيا بالاستئناف بقوله : « ان الحالة فى مصر
جد خطيرة ، ولهذا يرجو السلطان بأن يأمر ببقاء الخديو بالاسكندرية حتى لا تتجدد
الأحداث نافية ، وفى نفس الوقت يقبل السلطان الدعوة الموجهة اليه بإرسال
حملة الى مصر للعمل على استمرار الأحوال بها » (٤) .

وأضاف الى ذلك قوله : « بأن على السلطان أن يتحمل مغبة عدم استنراكه
فى المؤتمر » (٥) .

اتسم موقف الحكومة العثمانية بالتردد والخوف من الاشتراك فى المؤتمر ،
وان كانت السياسة العثمانية حينذاك - تفتقر الى المرونة والدبلوماسية ، كما

Blue Book, loc. cit., doc. No. 232, from Lord Granville to Ampthill, date (١)
June 17, 1882.

« German Government were ready to agree to a conference meeting with-
out the participation of Turkey if not other government protested ».

Blue Book, loc. cit., doc. No. 191, date June 15, 1882. (٢)

Blue Book, op. cit., doc. No. 223, from Lord Dufferin to Lord Gran- (٣)
ville, date June 12, 1882 :

The French Ambassador has spent several hours today with the Sultan...
He told the French Ambassador that the Khedive would return to Cairo in
threedays with Dervish Pasha, that Orabi Pasha had made a complete sub-
mission, that the status quo was almost re-established, that therefore the con-
ference was unnecessary, but that he (the Sultan) was prepared to come into
any arrangement which might be desired by England and France, with whom
he wished to settle the affair to the exclusion of hte other powers.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 223. (٤)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 225 . (٥)

« I have referred in guarded but pretty clear language to the disagreeable
alternative which may follow upon a refusal ».

أنها كانت سياسة قصيره النظر ، وانتهز كل الفرص المتاحة لها منذ البداية ، لافساد هذه المؤامرة الدولية التي لم تعد خافية منذ أن أقدمت بريطانيا وفرنسا على ارسال أسطولهما المشترك الى ميناء الاسكندرية (١٥ مايو ١٨٨٢) •

ولا شك أن هذا يرجع الى تخبط السياسة الخارجية للحكومة العثمانية ، فكانت الحكومة العثمانية تنظر الى الأحداث في مصر بعدم الاكتراث كما كان السلطان يتعاطف تارة مع العربيين وتارة أخرى مع الخديو ، ثم هناك عامل آخر وهو أن السلطان أدرك - مؤخرا - أن بريطانيا وفرنسا تعملان للحد من نفوذه الشرعي في مصر • وان اختلفت الدولتان في الغاية ، فالسياسة الفرنسية تعمل على ألا تتيح أى فرصة لزيادة نفوذ السلطان في مصر حرصا على نفوذها في مصر وشمالى افريقيا ، أما السياسة البريطانية فتعمل على الحد من نفوذ السلطان في مصر بل واسقاط سيادته الشرعية عليها ، حتى لا يجد معارضة حينما يقدم على احتلال قناة السويس ، فالدولتان وإن اتحدتا في الوسيلة الا أنهما مختلفتان في الغاية والهدف •

ظلت الحكومة العثمانية متمسكة بموقفها حتى بعد أن عقد المؤتمر أولى جلساته التمهيدية في ١٧ يونيه - في عاصمتها - الأستانة - وأرسل المؤتمر دعوة الى السلطان باشتراكه في المؤتمر ، ولكن السلطان أصر على موقفه فلما منه أنه بعدم انسراك حكومته في المؤتمر لا يعطى للدول الأوروبية الحق ببحث مسألة من أخص أموره الداخلية ، وبإادر وزير الخارجية يصرح قائلا : « ان الأزمة المصرية مسألة داخلية وهي ليست بالأمر الخطير ، وعلاوة على هذا فإن درويش باشا مبعوث السلطان يؤكد أن الأمور في مصر عادت الى سابق عهدها من الاستقرار والهدوء بعد تشكيل وزارة راغب باشا الجديدة ، والتي تعهدت بالمحافظة على الأمن والنظام (١) » •

في بداية الأزمة المصرية كادت مجموعة دول أوروبا الشمالية تعطف على موقف السلطان ، وتقف معه في مواجهة الأطماع الفرنسية والبريطانية في مصر ، ولكن أمام نمسك السلطان بموقفه ورفضه الاسراك في المؤتمر ، نخلت هذه الدول عنه نتيجة موقفه المتخاذل السلبي ، لدرجة أن السلطان بدأ يحس بوهنه وضعفه ، ودفعه هذا الشعور الى أن يطلب من الدول الأوروبية المثلة في المؤتمر : « أن تتركه وحده يعمل في هدوء لتسوية الأزمة المصرية بطريقته الخاصة ، بحيث نرضى الدول الأوروبية » (٢) •

وأراد السلطان أن يستميل الحكومة البريطانية الى جانبه فبعث رشيد بك سكرتيره الخاص الى لندن كي يستطلع رأى الحكومة البريطانية في الأزمة المصرية .

Blue Book, op. cit., doc. No. 256, date June 18, 1882.

(١)

Blue Book, op. cit., doc. No. 12, date June 24, 1882.

(٢)

وعن مدى سياستها ازاء مصر ، وصرح لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا بقوله : « أن حكومته لا تستطيع الآن الانفصال عن الاتحاد الدولى الاوربي ، وأن على الدول الاوربية العمل على حماية مصالحها فى مصر وكذلك المحافظة على ارواح رعاياها الاوربيين بى مصر أمام ازدياد نفوذ الحزب العسكرى - جمساعة العربيين العسكرين - وأن درويش باشا لم يستطع حسم الموقف على الرغم من مضى هذه المدة السابقة منذ وصوله الى مصر » (١) .

وأضاف الى ذلك فوله : « والآن لم يعد ممكنا اقناع الدول الاوربية الكبرى بالانتظار ، وأنه لا مناص من الاشتراك فى المؤتمر ، وضرورة تعاونه معهم ، والا فإن هذه الدول سوف تلجأ أخيرا ، وبطريقة حاسمة الى حماية مصالحها باحتلال مصر » (٢) .

وخاب أمل الحكومة العثمانية فى انشاء الدول الاوربية عن عزمها بصفة عامة ولهذا أحس السلطان بضرورة التمسك بموقفه من المؤتمر ، وأعلن سعيد باشا وزير الخارجية لأعضاء الدول الاوربية الممثلة فى المؤتمر « أن الحكومة العثمانية ترفض الاشتراك فى المؤتمر ، ولكن الدول الاوربية بصفة عامة وايطاليا بصفة خاصة لم تعبا بقرار السلطان وأصررت على ضرورة عقد المؤتمر فى ٢٣ يونية سواء اشتركت فيه الحكومة العثمانية أو لم تشترك » .

وأرسل سفير بريطانيا وفرنسا الى السلطان برقية فى ٢٧ يونيه يدعوانه فيها الى ضرورة الاشتراك فى المؤتمر المنوط ببحث الأزمة المصرية فقط (٣) ، ولكن سعيد باشا وزير الخارجية للحكومة العثمانية صرح بقوله : « ان الحكومة العثمانية مازالت مصررة على موقفها ، مع اعتبار أن قرار السلطان بارسال بعثة الى مصر برياسة درويش باشا سابق على عقد المؤتمر » (٤) .

واستمر المؤتمر منذ الجلسة الثالثة - ٢٧ يونيه - الى الجلسة السابعة فى ٦ يوليو - يناقش مسألة تدخل القوات العثمانية فى مصر والشروط والضمانات التى يجب أن تلتزم بها الحكومة العثمانية ، ووافق المؤتمر فى نهاية هذه الجلسة - ٦ يوليو - على صيغة المذكرة التى يجب أن توجه الى السلطان ولكن بعد اقرارها من حكومات دولهم ، ولم يحدد ميعاد انعقاد الجلسة الثامنة .

- بدأت الحكومة البريطانية تستعد للاعتداء على مدينة الاسكندرية والعمل على احتلالها قبل عودة المؤتمر الى الانعقاد ، ونجحت الدبلوماسية البريطانية فى هذه الخطوة واحتلت مدينة الاسكندرية فى ١٥ يوليو .

Blue Book, loc. cit., doc. No. 28, from Lord Dufferin to Lord Granville. (١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 28. (٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 28. (٣)

Blue Book, op. cit., doc. No. 89, date June 27, 1882. (٤)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 89. (٥)

عاد المؤتمر الى الانعقاد مرة ثانية في ١٥ يوليو بعد أن وفعت حكومات الدول الاوربية على هذه المذكرة والتي تضمنت :

« أن يحترم الجيش العثماني مركز مصر والمحافظة على كل امتيازاتها التي حصلت عليها بمقتضى العرمانات والمعاهدات الدولية ، وان تكون مهمة القوات العثمانية اصلاح الامور المضطربة في مصر ، والا يزيد بقاء هذه القوات في مصر عن ثلاثة شهر الا اذا طلب الخديو مدها على أن يكون ذلك بعد موافقة الدول الاوربية الاخرى » .

ويعمل هذا الجيش على اخماد الثورة العسكرية ويعيد الى الخديو سلطته المسلوبة منه ، ثم يشرع في اصلاح النظم العسكرية في مصر ويعين قواد الجيش العثماني بالاتفاق مع الخديو ، وتكون نفقاته على حساب مصر ، (١) .

وفي جلسة المؤتمر التاسعة - ١٩ يوليو - قدم لورد دوهرين منسوب الحكومة البريطانية اقتراحا الى المؤتمر ، بأن يوافق الأعضاء المؤتمرين على أن يبدنوا بانذار نهائي الى السلطان ، وعليه أن يحدد موقفه من قرار المؤتمر - الصادر في ١٥ يوليو - في خلال اثنتي عشرة ساعة والا فالمؤتمر سوف يبحث عن وسائل أخرى أكثر فعالية ، كما أن مدوبا بريطانيا وفرحسا قدما الى المؤتمر اقتراحا يقضى بتفويض بريطانيا وفرنسا بالدفاع المشترك عن أمن وسلامة قناة السويس .

عند هذا الحد من تطور الاحداث في غير صالح السياسة العثمانية أعلن السلطان قبوله فرار المؤتمر ، كما وافق كذلك على ايفاد من يمثل في جلسة المؤتمر التالية (الجلسة العاشرة في ٢٤ يوليو) .

واضطرت الحكومة العثمانية أن تغير سياستها ازاء المؤتمر وهذا التغيير الجذري في السياسة العثمانية يرجع في الواقع الى عوامل أهمها : -

أولا - ادراك السلطان بأن هناك تقارب بين سياسة الحكومتين الالمانية البريطانية نتيجة محادثات سرية فيما بينهما ، فضلا عن استياء بسمازك من موقف السلطان لاصراره على عدم الاشتراك في المؤتمر .

ثانيا - إيفنت الحكومة العثمانية فشل السياسة الفرنسية في معارضة السياسة البريطانية وعدم مقدرة فرنسا في مجاراة بريطانيا من ناحية الحشود العسكرية في منطقة القناة .

ثالثا - لم يعد خافيا على الحكومة العثمانية تواطؤ الخديو مع قوات الاحتلال البريطانية في مدينة الاسكندرية ، وكانت الحكومة العثمانية تعلق

Blue Book, locK cit., doc. No. 152, date July 6, 1882.

أمالا على أنها تستطيع ارسال حملة عسكرية من تلقاء نفسها الى مصر لمساندة الخديو واليهما الشرعى .

وابعا - نبت فشل بعثة درويش باشا ، بعدم معذرتها على السيطرة على الموقف المتدهور فى مصر ، وأن مدينة الاسكندرية شهدت حدثين هامين (١١ يونيه ، ١١ يوليو) أثناء وجود هذه البعثة فى مصر .

بل أن درويش باشا أصبح اسيرا فى يد القوات البريطانية مع الخديو فى قصر رأس النين بالاسكندرية .

خامسا - أحس السلطان بمدى ضعفه أمام قوة الاجماع الاوروبى فى المؤتمر الذى ما زال منعقدا بالاستانة عاصمة بلاده ، ولهذا رأى اشتراكه فى المؤتمر يحفظ عليه ما وجهه ، خوفا من أن يصدر المؤتمر قرارا لا يقوى على الالتزام به أو على أقل تقدير يعد أهانة لكرامته الدولية وبهذا يكون الالتزام بتنفيذه - دون مشاركته الرأى - بمثابة فرض الوصاية الدولية عليه .

ولهذه العوامل السالفة أعلن السلطان على المؤتمر فى ١٩ يوليو « بقبوله قرار المؤتمر الصادر فى ١٥ يوليو ، واشتراك حكومته فى جلسات المؤتمر التالية (١) ، ولكن ماذا يفيد اشتراك السلطان فى المؤتمر الآن ، وقد ترك المجال فسيحا أمام السياسة البريطانية لتستغل موقفه من المؤتمر ، وتحتل مدينة الاسكندرية فى ١٥ يوليو وبدأت تستعد لتنفيذ المرحلة الثانية من مخططاتها باحتلال قناة السويس حيث بدأت قواتها العسكرية فى الوصول اليها من مستعمراتها فى الشرق والغرب .

Blue Book, op. cit., doc. No. 432, date July 19, 1882 :

(١)

« ... to form the Representatives of the Great Powers that the Imperial Government consents to take part in the conference assembled at Constantinople safely for the affairs of Egypt ».

الفصل الخامس

الدبلوماسية البريطانية في مؤتمر الآسنة

بعد المؤتمر أولى جلساته يوم ٢٣ يونيه ١٨٨٢ بدار السفارة الإيطالية في تيرايا Therapia بضواحي مدينة الآستانة على شاطئ البسفور برئاسة الكونت كورتى Count Corti سفير بريطانيا (باعتباره عميد السلك السياسى بالآستانة) وعصوية كل من : لورد دوفرين Lord Dufferin سفير بريطانيا ، والماركيز دى نواى Noailles سفير فرنسا ، والكونت هوشفلد Hirschfel نائب سفير ألمانيا ، والبارون كاليب Calice سفير النمسا والمجر ، والمسيو اونو Onou نائب سفير روسيا .

وبدأ المؤتمر أعماله بإرسال مذكرة الى الباب العالي يبلغه نبأ اجتماعه ويأسف لعدم انعقاده برئاسة وزير الخارجية العثمانية ، ويعرب عن أمله فى اشتراك الدولة العثمانية فى اجتماعات المؤتمر التالية (١) ، وفى الجلسة الأولى التى عقدها المؤتمر اتخذ الاعضاء قرارا أعربوا فيه عن استياء حكومتهم لتفاقم الازمة المصرية الى هذا الحد ، ورأى المؤتمر ضرورة الضرب على أيدي الثوار المصريين ، (٢) .

واتخذ المؤتمر قراراته فى هذه الجلسة :

أولا : على الرغم من ان الدولة العثمانية لم تحضر الجلسة ولم تشارك فى جلسات المؤتمر فإن المؤتمر أظهر اهتماما بتأكيد سيادتها على مصر ، وفى

(١) الرافى - الثورة العربية ٠٠ الخ ص ٣١٥ .

(٢) Sayed, Kamel, La Conférence de Constantinople et la Question Egyptienne en 1882, Paris, 1913, p. 143.

نفس الوقت أبرز المؤتمر حقيقة هامة هي أن مصر ولاية عثمانية تنفرد عن سائر الولايات العثمانية بوضع سياسي خاص هو الذى جاء به تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ •

ثانيا : من مظاهر اعتراف المؤتمر بسيادة الدولة العثمانية على مصر القرار الذى اتخذه بمطالبتها بارسال حملة عثمانية الى مصر لاقرار الامن والنظام بها والعمل على عودة الاحوال الى ما كانت عليه قبل تشكيل وزارة راعب باشا •

ثالثا : فى قرارات الجلسة الاولى ما يشتم منه ان المؤتمر يعقد ان وزارة راعب باشا غير قادرة على حفظ الأمن •

وفى الجلسة الثانية - ٢٥ يونية - أقر الأعضاء المؤتمرون اقتراح الحكومة الفرنسية والمعروف بميثاق ، بقاء الغرض الشخصى « الذى اقترحه فرينسيه رئيس الوزارة الفرنسية ، حينما ادرك أن الحكومة البريطانية تسعى الى الانفراد دون غيرها بالتدخل المسلح فى مصر ، وقد سبق ان تعرضنا له وشرحنا الملابسات التى أدت الى تمسك فرنسا بتقديمه للدول قبل انعقاد المؤتمر • (١)

وعلى الرغم من ان المؤتمر كان له جدول اعمال حددته فرينسيه الا ان الحكومة البريطانية استطاعت ان تجنح بالمؤتمر بعيدا عن مهمته الاساسية اذ قامت بريطانيا بدور دبلوماسى شيط حتى نستطيع ان ننفذ مخططاتها العدواني فى ظل انعقاد المؤتمر ، هذا المخطط الذى يهدف الى احتلال مصر بما فيها قناة السويس وحتى تضمن نجاح خطتها هذه ، رأت أن تمهد لها منذ الجلسة الاولى لانعقاد المؤتمر ، اذا استطاعت ان تستغل كل الظروف المتاحة وغير المتاحة ، وبريطانيا لا تعوزها هذه الدبلوماسية •

وبمجرد انعقاد المؤتمر نشطت الدبلوماسية البريطانية بنصعيد الازمة المصرية ، وذلك على الرغم من اشتراكها فى المؤتمر ، وكان من الممكن ان تنتهى الازمة المصرية على أثر وساطة قنصلى ألمانيا والنمسا وامتثال الحديو بوفيق لرابهما بتشكيل وزارة جديدة من العناصر الوطنية المعتدلة وبشرط ان يكون عرابى باشا وزيرا للحربية (٢) ، الا ان بريطانيا اعتبرت انتهاء الازمة فى غير صالحها ، وأبلغ جرانفيل - وزير خارجية بريطانيا - بسمارك رسميا فى ٢٠ يونيو بواسطة لورد امبتهل السفير البريطانى فى برلين ، أن حكومة جلالة الملكة لم يكن لها يد فى النظام الحاضر فى مصر (يعنى تأليف وزارة راعب باشا وعرابى باشا) وأنه اذا كانت الحكومة قد سلمت بملامة هذا النظام والاحتفاظ به مؤقتا لحفظ حياة الأوربيين وممتلكاتهم من الاعتداء ، فانه

(١) انظر الفصل الرابع من هذه الرسالة •

(٢) روتشدين - مرجع سبق ذكره ص ٢٠٤ •

لا تقرر حلا للمسألة السياسية بحال من الأحوال (١) . وحقيقة الأمر ان بريطانيا أخذت تستعد للتدخل العسكوى فى مصر منذ منتصف شهر مايو ١٨٨٢ ، وتسعى الى ذلك جاهدة اذ كان من مصلحه بريطانيا ان تنفاهم الثورة المصرية حتى تجد فى هذا التعاقم مبررا للتدخل واحتلال قناة السويس بصفة خاصة ، ولهذا استعانت بريطانيا بادوارد مالىب فنصلها العام بالعاهرة ليقوم بهذا الدور ، واستطاع أن يوعز صدر الحديو ضد العربيين حتى نسع هوة الحلاف بين طرفى النزاع ، مما يتيح له ان يقوم بدور يخدم مخطط حكومته .

ادرك فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية حقيقة النوايا البريطانية ، فكان من ناحيته يبدل قصارى جهده فى ان يفسد على الحكومة البريطانية بديرها ومخططاتها ، الذى بلغ من وضوحه ان سك معظم الدول الاوربية فى نجاح المؤتمر ، ونصريح لورد جرانفيل الذى اذلى به فى ذلك الوقت يؤكد وجهة النظر هذه اذ قال : « لم يبد على الدول الاوربية الافئدة بحكمه هذه الخطوة وعلاقتها » . (٢)

وواضح ان الحكومة البريطانية كانت تهدف الى التشكيك فى مهمة المؤتمر وذلك بالرغم من اشتراكها فيه ، بل كانت الدولة النائية الداعية لعقده ولهذا اقترح فريسنيه بان توقع الدول الاوربية المشتركة فى المؤتمر قبل افتتاحه على اتفاق تهديدى ينبت « براءتها من الاثرة » . (٣) ويكون شبيها بالذى وقعت عليه الدول فى سبتمبر ١٨٨٠ فيما يتعلق بمسألة الجبل الأسود والصرب ، ومؤداه « ألا تسعى أى دولة بهدف زيادة ملكية أو مزايا خصوصية فى مصر » .

ورأت بريطانيا ان ميثاق انتفاء الغرض الشخصى الذى التزمت به فى جلسة المؤتمر الثانية يوم ٢٥ يونيه يتنافى تماما مع ما عقدت العزم عليه تجاه مصر ، ورأى لورد دوفرين ان يهد السبيل لحكومته لتنفيذ مخططاتها العدوانى فالتقى على زملائه المؤتمرين فى هذه الجلسة الثانية خطبة حماسية - مضللة - بهدف تصوير الأمور فى مصر بانها تندر بالانفجار ، وان الازمة مازالت بمصر قائمة وهذا مضمون الخطبة :

« ان حكومة المملكة بالاشترراك مع حكومة فرنسا كان لها الاهتمام الاكبر والسعى الدائب فى المراسلات والمشاورات التى أدت الى اجتماع سفراء الدول الست بالاستانة فى مؤتمر للتداول فى الازمة المصرية ، فبناء على ذلك أطلب من زملائى المؤتمرين الى لفت انظارهم الى حقيقة الامور فى مصر ، اذ كان من حسن

Blue Book, Egypt, 1882, No. 11, p. 46.

(١)

Blue Book, loc. cit., p. 46.

(٢)

Blue Book, loc. cit., p. 86, doc. No. 218, from Freycinet to Granville, date June 16, 1882.

(٣)

الحظ ان تلك الامور واضحة تماما مما يستدعيها الى اتخاذ كل الوسائل الممكنة،
والفعالة للقضاء على هؤلاء العصاة المتمردين من انصار عرابي .
ومضى يقول في خطابه : يجدر بي ان اضع امامكم مجمل تلك الحوادث
وطبيعة الامور في مصر « لا آتون مغاليا اذا قلت ان هذه الفوضى كانت نتيجة
لسوره الجيش وانتفاضته على الخديو ، وان هذه الفوضى قد أدت الى اخلال
الادارة وارتباك الاحوال ، ووقوف حركة التجارة وفقدان الثقة ، وعجز المواطنين
عن سداد الضرائب ، وعجز الحكومة كذلك عن الوفاء بعهدها المالية حيال
الدائنين ، ثم تعريض حياة الاوربيين للخطر » . واستند الى مذبح الاسكندرية
وما وقع فيها من القتل ، وسفك دماء الاوربيين وهجرهم من البلاد ، ونهى
ما أكدته المصادر العثمانية من ان الثورة قد اخمدت وان الامور قد عادت الى
نصابها بتأليف وزارة راغب باشا قائلا :

« ان هذه الوزارة الهزيلة اداة في ايدي النافرين وان الخديو لا حول له
ولا قوة ، وان بريطانيا وفرنسا لا تستطيعان صبرا على هذه الحالة وان اجتماع
سفراء الدول في هذا المؤتمر عقب تأليف وزارة راغب باشا ، فيه البيان الكافي
لما تريد اوريا أن يفعله حيال الحالة في مصر ، واحاب بالدول أن تأخذ الحركة
الوطنية بالشدة حتى لا يستفحل نفوذها ، فلا يعود من السهل اسئصال
شاعتها ، و اشار الى المبادئ التي يرى الاتفاق عليها والوسائل الفعالة التي
يجب اتخاذها لاعادة حكومة منتظمة الى مصر من انه يجب ان تصدر عن الحضرة
السلطانية ، واختتم حديثه بقوله : انه علم من مصدر يوثق به ان درويش
باشا اعترف بأنه لم ينجح في المهمة التي أوفد من أجلها الى مصر ، وانه لا
يستطيع انقاذ الخديو من استبداد الضباط وأنصارهم دون أن تكون لديه قوة
حرية لا نقل عن عشرين طابورا من الجند . وان الوزارة المصرية الجديدة ليست
الا وزارة عرابي ، وان الخديو لا نفوذ له وسيبقى كذلك اذا استمر محروما من
جيش يؤيده ، ويعيد اليه السلطة (١) » .

والدراسة التحليلية للبيان الذي الفاه دوفرين السفير البريطاني - ممثل
بريطانيا في المؤتمر تثبت ان بريطانيا كانت تغالي في تصوير الموقف الداخلي
في مصر واطهاره بمظهر الفوضى الضارية الشاملة ، وانها وان كانت تشير
كنوع من العلاج الى ايفاد قوات مسلحة عثمانية للقضاء على زعماء الحركة الوطنية

(١) Blue Book, Egypt, 1882, No. 17, doc. No. 82, from Lord Dufferin to Lord Granville, date June 25.

- الرافعي - الثورة المرافية ٠٠ الخ ص ص ٣١٧ - ٣١٨ .

- روتشتين - مرجع سبق ذكره ص ٢٧٢ ويعلق على هذه الخطبة بقوله : « لم تكن هذه
الافواه سوى تنمة الاكاذيب الرسمية التي ألفها وزارة الخارجية البريطانية لكي تعتذر بها عن
تصميمها بالتدخل لمصلحة المالكين الاوربيين » . وهي خطبة بليغة في الاكاذيب اللجة » .

كانت في نفس الوقت تشير تلميحا الى الظروف قد تضطر الدول الى التدخل العسكري وان هذا التدخل لن يكون ندخلا انفراديا تتحمل دولة واحدة اخطاره، بل قد يكون تدخلا بريطانيا فرنسيا نأسيما على القعره الاولى التي وردت في خطابه والى فيها « ان بريطانيا وفرنسا لهما اهتمام أكبر بالمسألة المصرية » .

ولكن الحكومة البريطانية نظاهرت بدبلوماسية مرنة بانها تريد ان يكون هذا التدخل من جانب الحكومة العثمانية ، وهي تعلم ان الحكومة العثمانية لا تفوى على تحمل نفقات حملة عسكرية ببعث بها الى مصر ، كما حرصت بريطانيا - بواسطة سفيرها لورد دوفرين - ان تصور للرأى العام الاوربى حالة الرعايا الاوربيين الذين يقيمون فى مصر ومدى ما وصل اليه حالهم من العزق والرعب ونعرضهم للنهب والقتل ، بجانب استفحال خطر عرابى وانصاره الذين بانوا يشكلون خطرا جسيما ليس على سلطة الخديو بل على حقوق السلطان الشرعي ، وسمى عرابى الى الانفصال عن الدولة العثمانية وان الوزارة الجديدة خاضعة تماما لعرابى ، ومتسلط عليها ، فضلا عن انها عاجزة عن مباشرة مهامها ، فى العمل على استقرار الاحوال فى البلاد .

وقد بدت نية الخداع والمراوغة من جانب بريطانيا اثناء انعقاد الجلسة الثالثة للمؤتمر يوم ٢٧ يونية ، وعلى اثر الاقتراح المقدم من كورتى سفير ايطاليا ورئيس المؤتمر ، والمتضمن « ان يقرر الاعضاء امتناع دولهم عن التدخل المنفرد فى الشئون المصرية ، طالما كان المؤتمر لا يزال منعقدا » (١) .

وأجابت بعض حكومات الدول الاوربية على هذا الاقتراح بان ذلك الاقتراح لا لزوم له فمن الطبيعي لا تقوم دولة بعمل منفرد ، فالدول انما اجتمعت لحل المسألة المصرية حلا جماعيا لا فرديا ، (٢) .

ولكن لورد دوفرين انبرى للدفاع عن وجهة نظر حكومته ، واصر على رفض الاقتراح ما لم يضاف اليه التحفظ التالى : « الا فى حالة الضرورة القصوى sauf en cas de force majeure من أجل حماية ارواح الرعايا الأجانب » . والغريب فى هذا الأمر أن دى نواى سفير فرنسا أيد هذا التحفظ (٣) .

ويعتبر هذا التحفظ قمة الدبلوماسية البريطانية فى التخطيط للمستقبل

Blue Book, op. cit., doc. No. 45.

(١)

From Dufferin to Granville, date June 27.

« The Italian Ambassador suggested that it should be understood that so long as the Conference lasted the powers should abstain from all isolated action in Egypt ».

(٢) د. محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ص ٥٢ .

Blue Book, op. cit., doc. No. 45.

(٣)

واطلاق حرية التصرف. للوزاره البريطانيه فى التصرف وصولا الى الهدف المرسوم فى لندن ، وانها تتخذ منه سنادا لتنفيذ نواياها العدوانية فى القريب العاجل ازاء مصر ، وكذلك ما كانت تعزم عليه من نقصها لجوهر « ميشاق انتفشاء الغرض الشخصى » الذى واعدت عليه منذ وقت قليل (الجلسة النافية لهذا المؤتمر فى ٢٥ يولييه) .

واعبر لورد دوفرين ان اضافته هذا التحفظ الى الافراح الايطالى نسر عظيم للدبلوماسيه ابريساييه . وارسن الى لورد جرانفيل فى ايوم البالى برفيه يعول فيها : « ان العرص من اضافته هذا التحفظ اطلاق يد حكومتنا فى العمل اذا طرا طارئ ما » . واذن الى ذلك قوله أيضا : « اننا فى الحقيقه لم نعر الافراح الايطالى ذا شأن كبير بعد اصافه هذا التحفظ الذى يرجع اليه عند الاقتضاء » (١) .

واشار فى ختام رسالته الى أنه لا يقصد الخطر المتوقع حدوثه على قناة السويس فقط ، وانما يقصد ما يترتب على تغيير الوضع السياسى فى مصر وهو ما يسدعى اتخاذ اجراء فورى .

ولكن لورد جرانفيل اعبر وجهه نظر لورد دوفرين تنطوى على المباله اكثر من الحقيقه . ولذلك ارسل اليه على الفور - متظاهرا بانه غير مقتنع بوجهه نظره - بتعليمات يشير عليه « بان ينحين أى فرصة تواتيه كى يوضح فيها لزملائه المؤتمرين انه فهم من عبارة « الضرورة القصوى » معنى اوسع واسمل من المحافظة على ارواح الرعايا البريطانيين » (٢) .

ولقد كانت تعليمات لورد جرانفيل تقوم على الدبلوماسيه المرنه التى اتسمت بها سياسته فى هذه الآونه ، على وجه الخصوص ، اذ يريد ان يعطى لحكومته فرصه أكبر . ويشتم من هذه البرقيه ان بريطانيا تريد ان نهتد من الآن للعمليات الحربيه المزمع القيام بها قريبا من أجل احتلال قناة السويس .

توهم العربايون ان بقاء الاسطول البريطانى مدة طويله منذ ان حضر يوم ١٩ مايو دون الاقدام على عمل حربى ما ، كما ان عدم تدخله يوم مذبحة الاسكندريه - ١١ يونيه - دليلان على عدم تأهبه الجدى للقنال وان البريطانيين لن يجرؤا على النزول الى شاطئ مدينة الاسكندريه .

كما كان انعقاد المؤتمر لبحث الازمة المصريه مدعاة بان يعتقد العربايون -

Blue Book, loc. cit., doc. No. 49 from Dufferin to Granville, date June 28, 1882. (١)

Blue Book, op. cit., doc. No. 54, from Granville to Dufferin. (٢)

جهلا - أن المؤتمر سوف يبحث عن أنسب الحلول السلميه للزمه المصريه ، وان التزام المؤتمرين « بميثاق انتفاء الغرض الشخصى » لكفيل بان يحبط «ساعى بريطانيا من اجل التدخل - دون غيرها - فى مصر » .

وحقيقه الامر كان العربايون مغربين فى حس الظن والتفاؤل يصدر عن جهلهم التام بحقيقه عدوهم ، اذ كان ينقصهم بعد النظر السياسى ، كما ينقصهم ادراك حقيقه تيارات السياسة الدولية ، هذا فضلا عما اشتبهوا به من العرور والخيلاء (١) .

كما أدركت بريطانيا انه لم يعد فى امكان دروينس باشا العيام باى عمل للعصاء على الحركة الوطنية أو الحد من نفوذ الجيش المصرى الذى أصبحت بيده مقاليد الامور فى مصر ، كما ان بريطانيا بدأت لا تنق كثيرا فى تصريحات السلطان التى ادلى بها فى ذلك الوقت اذ كان يهدف - فعط - الى تهدئة خواطر الدول الاوربية . لهذا بدأت بريطانيا تعمل على تصعيد الازمة فى مصر على الرغم من استمرار المناقشات الجدلية فى مؤتمر الأستانة حول الازمة .

بدأت بريطانيا - بعد الجلسة الثالثة للمؤتمر - ٢٧ يونيه - تنتهج دبلوماسية مرنة ، اذ كانت تهدف الى تحقيق هدفين :

أولا : العمل على تصعيد الازمة المصرية .

ثانيا : اللجوء الى الدبلوماسية المرنة ، وذلك بالزج بأعضاء المؤتمر فى منافسات جدلية عقيمة بعيدة كل البعد عن جدول أعمال المؤتمر بغية عدم تمكين المؤتمر من اتخاذ قرار نهائى فى الازمة المصرية وبهدف كسب مزيد من الوقت .

ففى جلسة المؤتمر الرابعة ، ٣٠ يونيه وجه لورد دوفرين سفير بريطانيا ومندوبها بالمؤتمر سؤالاً الى أعضاء المؤتمر ، اذ تساءل عما سيكون عليه الموقف اذا تجاهل السلطان مهمة المؤتمر وأرسل من تلقاء نفسه - ودون استشارة المؤتمرين - جنودا الى مصر . والحقيقة التى لا مراء فيها ان لورد دوفرين كان يقصد بهذا التساؤل قطع كل اسباب الصلة بين الدول الاوربية وبين السلطان ، وإيغار صدورهم ضده ، فضلا عن فرض الوصاية الدولية عليه بطريق غير مباشر فى مسألة داخلية تخصه هو .

(١) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ج ٥ ص ٤٥ وجاء به : « أى شئ تخاف من ذوى اللجنتين (إشارة الى البريطانيين) وهم أضعف من أن يصلوا إلينا ، ويلحقوا بنا النصر والأذى فثغورنا محمية . ومدافعنا مهيأة وجنودنا عديدة منظمة ، وحصوننا منيعة معززة ، وقلاعنا منيعة مستحكمة ومبرتنا وائلة بالحاجة وقيرة ، ودخيرتنا غزيرة وبأسنا شديد وأملنا بالنصر والفوز وطيد ، ونصرنا كثير وناعدونا ضعفاء » .

وامعانا في تضليل اعضاء المؤتمر تلى لورد دوغرين تقريرين بعد بهما اليه كارتريت Cartwright بتاريخ ٢٨ يويه ، ١٦ يويه ، واستعمل التقرير الاول على تطور الاحداث في مصر في غير صالح المصالح الاوربيه ، وكذا جرائم المدايح التي ارتكبها المصريون ضد الرعايا الاوربيين في بنها وطنطا ٠٠ أما التقرير الثاني فصور فيها الاقتصاد المصرى وقد اصبح من المؤكد انهياره بسبب تصرفات الحزب العسكرى في مصر ٠ (١)

طلب دى نواى السفير الفرنسى من الاعضاء بانه لا داعى الى الدخول في نمصيلات جانبية عن الازمه المصريه ، وان مهمه المؤتمر الآن بحب ثلاثة موضوعات محدده هي :

أولا : الشروط الواجب اتخاذها فيما يتعلق بإرسال حملة من القوات العثمانية الى مصر ٠

ثانيا : تحديد الموعد الذى ينهى فيه القوات العثمانية أعمالها في مصر ٠

ثالثا : تحديد نوع العقوبة The consideration of the sanction واندفع لورد دوغرين يلتفت اطراف حديث سفير فرنسا قائلا . اننى افهم ما تقصده « بالعقوبه » في حديثك هذا ، ذلك في حالة رفض الحكومة العثمانية الامتثال الى دعوة المؤتمر وإرسال حملة عسكرية الى مصر ٠

ولكن دى نواى مندوب فرنسا في المؤتمر قاطع دوغرين قائلا : أننى أقصد بتحديد نوع العقوبة في حالة تجاوز القوات العثمانية عن المهمة الاساسية التي من أجلها أرسلت الى مصر ، وهذه المهمة تقوم على الاسس الآتية :

أولا : يجب أن يكون ارسال تلك الحملة العثمانية الى مصر بناء على دعوة من المؤتمر ٠

ثانيا : يجب ان يحدد السلطان مهمة القوات العثمانية في مصر بشرط الا تتجاوز مهمة القضاء على الحالة المضطربة في مصر ٠

ثالثا : المحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصر بمقتضى المعاهدات الدولية والفرامانات السلطانية ٠

رابعا : عدم تحديد فترة زمنية لعمل القوات العثمانية في مصر ، ويجب اجلاؤها عن مصر بمجرد عودة الاحوال الى ما كانت عليه في مصر ٠

(١) يستنتج من هذين التقريرين ان كارتريت القائم بأعمال القنصل العام بالقاهرة بحث الى لورد دوغرين بهذين التقريرين في هذا الوقت كى يضلل بهما رأى أعضاء المؤتمر ، وفى الحقيقة لم يكن الاقتصاد المصرى أوشك على الانهيار ، بل هذا كذب وافتراء كى يثير ضد مصر الدائنين الأوربيين ، كما ان الرعايا الاوربيين وقد تمهدت الوزارة الحديده بالمحافظة عليهم وعلى مصالحهم وهذين التقريرين لا يخدمان الا المخطط البريطانى العدوانى ازاء مصر ٠

خامسا : عدم فرض الوصايا على الباب العالي ، بل يترك له حرية التصرف طوال مدة وجود القوات العثمانية في مصر . (١)

سادسا : يجب مساندة الخديو وعدم النيل من سلطانه وحقوقه ، وأضاف دى نوای الى ذلك بقوله : بل يجب علينا نحن أعضاء المؤتمر أن نعرف سلفا القائد العثماني الذي سوف توكل اليه قيادة هذه الحملة .

ولكن كوت كورسي اعترض على الشروط التي ذكرها دى نوای في حديثه ، واعتبر ان مثل هذه الشروط تحد من سلطة الباب العالي وتحبط من مكانته الدولية . وانها نصمن فرض الرصاية عليه ، وهذا يكون سببا لرفض الباب العالي نداء المؤتمر القاضي بارسال حملة عسكرية الى مصر .

وقاطعه دى نوای قائلا : « اني أصر على هذه الشروط دون أى تغيير اد تكفل لما عدم بغير الوصح الحالي بالسببة لمصر ، وتظل دائما ولاية عثمانية » .

وانبرى أحد الاعضاء (٢) - بالمؤتمر - قائلا اننى اوافق على وجهه بضر كونت تورني ، واضيف الى ذلك انه في حالة اذا ما ارسل السلطان من بلداء نفسه حملة عسكريه الى مصر ، فان مثل هذا العمل - من جانب السلطان - يسهل احباطه بالوحدات الحربيه التابعة للاستطولين البريطانى والفرنسي الموجودين في ميناء الاسكندرية ، واللذين في وسعهما ان يمنعا القوات العثمانية من النزول الى الشاطئ .

وعاد مندوب فرنسا مرة ثانية الى الاعتراض على هذا الاقتراح قائلا : « اما وقد عقد المؤتمر فليس للاستطولين البريطانى والفرنسي ان يتدخلوا بهذه الصورة التي اشار اليها أحد الزملاء ، وان مثل هذه المسألة يجب استبعادها من حساباتنا . (٣) »

ودافع لورد دوفرين عن سياسة حكومته بقوله : « لا شك ان مثل هذا العمل - من جانب السلطان - ليس الا حالة من حالات الظروف العهرية *sauf en cas de force majeure* والتي ينطبق عليها التحفظ الذي اضيف الى الاقتراح الايطالى وذلك في حالة تهديد حرية الملاحة في قناة السويس أو حدوث تغيير مفاجيء في مصر يكون ذا تأثير على مصالح الدول الاوربية ، وأضاف الى ذلك قائلا : انى لا اعترض على وجهة نظر زميل سفير ايطاليا - وسفير فرنسا ، بل انى اريد ان اوضح بكل تحديد أولا : ما العمل اذا ما احتل السلطان مصر

(١) Blue Book, op. cit., p. 57, doc. No. 72, from Dufferin to Granville, date June 30 (fourth meeting).

(٢) لم يتضح من دراسة محضر الجلسة الرابعة لمؤتمر الاستانة من هو هذا العضو .

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 72.

بقوات عثمانية من نلقاء نفسه وثانيا : كيف يمكن التصرف ازاء هذا الوضع ؟ وما هو الاجراء الذى يجب ان سحده الدول الاوربية الاعضاء فى المؤتمر لاجبار القواب العثمانية بالجلء عن مصر ؟

ومضى قائلا . انه ليس من الحكمة - لهذا السبب - ان يرفض السلطان دعوه الدول الاعضاء فى المؤتمر ، وخاصة انه ليس من سلطتنا احباره على ان يبعث من يمثله بهذا المؤتمر ببعض الادعاءات الدبلوماسية (١) .

وعلى الرغم من ان هذا التعسير البريطانى لا يعنى لدمراج الايطالى فيما ما « فان المندوبين - بالمؤتمر - لم يجادلوا فيه . وهذا يرجع اما لعدم اهتمامهم ، او بايحاء من جانب بسمارك ، وبهذا ظهر لورد دوفرين بما اراد ، (٢) اد استنطاع لورد دوفرين بدبلوماسية المرحه والسى نظرا الى المستقبل القريب ان يدافع عن وجهه نظر حكومته وسياسيتها ازاء مصر ، حيث كانت تعد العدة للتدخل العسكرى فى مصر .

وبعد جدال ونقاش طويل بين اعضاء المؤتمر ، صارت المشكله بعد ذلك كما يلى : كيف يكون هذا التدخل العثمانى فى مصر ؟ بحيث لا يؤدى هذا فى النهاية الى أى اعتداء على الشعب المصرى ، ولا ينال من حقوقه ، لا يتيسر أى فرصة للسلطان او بريطانيا للحصول على أية امتيازات دون غيرها من الدول .

ولكن لورد دوفرين يجيب على تساؤلات زملائه المؤتمرين بقوله : « انه لا شئ اسهل من هذا ، فما على الخديو الا ان يسقط الوزارة الحالية ويولى درويش باشا وراة الحرية ، واعتقد انه من الافضل ان ينولى مختار باشا قيادة الحملة العثمانية فى مصر بشرط أن يكون تحت امرة الخديو ، ويعيد المراقبة الننتائية - وبذلك تنتهى الأزمة المصرية على حسب تقديرى الشخصى » (٣) ولكن اعرض على هذا الاقتراح كل من دى نواى سفير فرنسا ، وكونت كورنى سفير ايطاليا ورئيس المؤتمر ، أما بقية أعضاء المؤتمر : مندوبو المانيا والروسيا . والنمسا ، لديهم تعليمات محددة من حكوماتهم . ولهذا اضطر الاعضاء الى الموافقة على وجهة نظر لورد دوفرين - سفير بريطانيا ومندوبها بالمؤتمر - ومؤداها أن تكلف حكومات الدول الأوروبية الممنلة فى المؤتمر السلطان بأن يرسل حملة عسكرية الى مصر » (٤) .

Blue Book, op. cit., doc. No. 72.

(١)

(٢) روثشتين مرجع سبق ذكره ص ٢١٣ .

(٣) روثشتين ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢١٤ .

Blue Book, op. cit., doc. No. 134, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 5, 1882 (sixth meeting).

(٤)

وهكذا استطاع لورد دوفرين السياسي المحنك ان يتغلب على كل ما اثاره اعضاء المؤتمر ردا على افتراحاته بفصل ما اثار به من دبلوماسيه مره في كل ما اسير طواں جلسات المؤتمر اسلات . (اجلسه الرابعه في ٢٠ يويه ، والخامسه في ٢ يوليو ، والسادسه يوم ٥ يوليو) ومحاوله اسصدار قرار يحول لحكومته حريه المدخل العسكري في مصر ، اد كانت بريطانيا تدرك يميننا ان الحاله الاقنصاديه للدوله العثمانية لا تعوى على تحمل نفقات حملة عسكرية الى مصر (١) .

ولم يكن موقف السلطان على مسنوى الاحداث ، اد طر في موقعه منمستكا بعدم اشتراكه في جلسات المؤتمر غير عابيه بما يدور في جلساته من احاديث نمس شئون احدى ولاياته العنمايه . لذلك لم يعبا عرابي باشا كبيرا بموقف السلطان ، والقي في اجتماع لمجلس الوزراء في يوم ٤ يوليو خطبة ندد فيها بسياسه الدوله العثمانية ، ومدى تخاذلها امام ضغط الدول الاوربيه عليه ، كما طلب من رملاته الضباط عدم الاتصال بدرويش باشا لانه يرى ان مهمته قد انتهت ولم يعد لوجوده أى مبرر ، (٢) .

وفي جلسة المؤتمر السابعه - ٦ يوليو - وافق المؤتمر على المذكرة أو السيفغة Formule الموجهة الى السلطان وجاء بها : « ان الدول الكبرى مقتنعه كل الاقتناع بان نحافظ القوات العثمانية - اثناء وجودها في مصر على الحاله الراهنه ، والمحافظة كذلك على كل الامتيازات التي منحت لمصر بمقتضى الفرمانات السابقه ، فضلا عن مساعدة مصر على الوفاء بتعهداتها الدوليه ، وأن تظل هذه القوات في مصر مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وبشرط ان تكون تحت امره الخديو فسه وجودها في مصر ، والا يتجاوز بقاء هذه القوات المدة دون موافقه الخديو وبشرط ان يتم هذا بالاتفاق بين الدوله العثمانية والدول الاوربيه المعنيه (الدول الاعضاء بالمؤتمر) وان تتحمل مصر نفقات هذه الحملة العسكرية .

واذا وافق السلطان على هذه المذكرة - الموجهة اليه من الدول الاوربيه الكبرى - المثلثة في المؤتمر ، فان تنفيذها سوف يكون محل بحث بين الدول الاوربيه - هذه - وبين الدوله العثمانية ، (٣) .

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 90, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 2, 1882.

(٢) انظر ملاحق الجلسات الثلاث بالمجلد الثاني ملاحق أرقام : ٤ - ٧ للاطلاع على مزيد من التفصيلات .

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 121, from Cartwright to Lord Granville, date July 5, 1882.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 152, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 6, 1882.

وكان الاعتقاد السائد في دوائر المؤتمر ان الحكومة العثمانية سوف تبجل هذا النداء الموجهة اليها من المؤتمر وذلك لأمرين :

أولهما : ان هذه الشروط تحفظ عليها - الدولة العثمانية - كرامتها الدولية باعتبار أنها صاحبة السيادة الشرعية على مصر .

ثانيهما : ان الدولة العثمانية تدرك يفينا انها اذا لم تعبل هذا النداء ، فان الدول الاوربية - الممثلة في المؤتمر - سوف تندخل في شئون مصر بدونها - وفي الواقع ان المؤتمر ناقش هذا الأمر الأخير ، ولكنه أرجأ الفصل فيه بمجاملة للباب العالى « (١) » .

ووافق المؤتمر الا ترسل هذه المذكرة الى الباب العالى الا بعد موافقة حكومات الدول الأعضاء في المؤتمر عليها وقراراتها ، وتوقف المؤتمر بعد هذه الجلسة السابعة - ٦ يوليو .

ظاهرت بريطانيا بعدم الرضا عن قرار المؤتمر ، تمهيدا لبدء مرحلة جديدة من سياسة خارجية نشطة بهدف تحقيق أمرين :

أولا : العمل على تصعيد الأزمة المصرية واستمرارها .

ثانيا : انتهاز سياسة خارجية تعتمد على الدبلوماسية المرنة وذلك بالزج بأعضاء المؤتمر في مناقشات عقيمة جدلية بهدف كسب مزيد من الوقت لتنفيذ المخطط العدواني على مصر في فترة توقف المؤتمر بعد الجلسة السابعة التي عقدت يوم ٦ نولو ، اذ بدأت بريطانيا تستعد لارسال وحدات حربية من مالطة وقبرص وجبل طارق الى مصر (٢) .

وفي هذا الصدد يقول روتشتين : « .. انه لس بالونات الرسمية التي نشرت فيما بعد ما بدل على ان الحكومة البريطانية كانت اذ ذاك قد توافقت هي وبسمارك على أمر من الامور وربما كانت كذلك ، ثم اخفيت هدد بالونات التي تثبت هذا الأمر » (٣) .

واذا كانت بريطانيا قد عازمت على التدخل العسكري في مصر ، فانما يرجع هذا لعدم موافقتها على التدخل العسكري في مصر ، فانما يرجع هذا لعدم موافقتها على قرار المؤتمر الذي قضى بتدويل مسألة الأزمة المصرية على اعتبار أن - بريطانيا معتنعة تماما بأن السلطان لن يقبل هذا القرار .

وعلى الرغم من تدهور الموقف في مصر ، فقد ظل السلطان مصراً على موقفه السلبي ، بل انه كان يتظاهر بالمعطف على عرابي باشا الذي استغله في حركة الدعاية للجامعة الاسلامية وبخاصة في شمال افريقيا ، اذ كان عرابي

(١) روتشتين مرجع سبق ذكره ص ٢١٥ .

Blue Book, op. cit., doc. No. III.

(٢)

(٣) روتشتين : المرجع السابق ذكره ، ص ٢١٥ ، ٢١٦ .

باشا تتطلع اليه انظار المسلمين في الشرق والغرب ، وتوازره وهذا ما يؤكد البرقية التي بعث بها درويش باشا الى السلطان في ٥ يوليو ، وجاء بها : « ان عرابي يعلن انه لا يخشى البريطانيين ، وانه في انتظار بدء العدوان من جانبهم وبعدها سوف يثور العالم الاسلامي ضدهم انتقاما منهم » .

واضاف الى ذلك قوله : « .. ووفقا للمعلومات التي اكدتها لي مصادر أخرى أجد ان كلمات عرابي هذه لها ما يبررها ، مما لا شك فيه ان مجرد أن يطلق القوات البريطانية الطلقة الاولى من مدافعها ، فان هذا سيؤدي الى ثورة المسلمين في المستعمرات البريطانية .

واكد درويش باشا في ذات الرسالة : « .. ان المؤتمر اذا اُخذ قرارا ليس في صالح مصر ووافق السلطان عليه » . فمن المؤكد اننا سوف نفقد مصر ، اد ان موقف عرابي باشا بمصر قوى والمصريون يفضلون الدخول في حرب على التسليم ، وقد وصل عدد القوات المصرية الآن الى ٢٩ ألف جندي ، وسوف يزداد هذا العدد الى مائة ألف في حالة اعلان الحرب ، كما ان الولايات العثمانية في شمالي أفريقيا سوف توازر عرابي باشا وسائده » (١) .

وفي البرقية التي بعث بها عرابي باشا يوم ٢ يوليو الى صديقه ولغريد سكاون بلنت Blunt ما يؤكد مضمون برقية درويش باشا وجاء فيها : « يجب ان تدرك بريطانيا انها بمجرد بدء العدوان على مصر ، فان مصر سوف لا تلتزم بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ، ويترتب على ذلك الغاء نظام المراقبة الثنائية تماما ، وعدم الاعتراف بالديون الاوربية على مصر ، فضلا عن مصادرة الاوربيين في مصر ، وتدمير القنوات ، وقطع المواصلات ، كما اني سوف اعمل على اثارة الشعور الديني للمسلمين من أجل الوقوف مع مصر ومساندتها في موقفها ضد بريطانيا ، وقد أقيمت خطابا بهذا المعنى في مساجد دمشق والجزيرة العربية والهند ، ويؤكد عرابي بقوله : « ان أول ضربة توجهها بريطانيا أو حلفاؤها الى مصر سوف يؤدي هذا العمل الى اراقة الدماء في ربيع آسيا وافريقيا » (٢) .

وأرسل بلنت هذه الرسالة في ١٦ يوليو الى جلادستون رئيس الوزارة البريطانية ووجهة نظره الى ان المصريين سيحرقون مدنهم كما أحرق الروس موسكو في عام ١٨١٢ وسيقطعون قنواتهم كما فعل الهولنديون عام ١٨٧٢ ، وان هذا هو القرار الأخير من جانب شعب يرى انه مهدد بالعدوان عليه » (٣) .

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 569, from Lord Dufferin to Lord Gran-

(٢) ٥٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٣) مذكرات عرابي ج ١ ، ص ١٨١ .

وقد سبق أن توقف المؤتمر عن استمرار عقد جلساته - بعد الجلسة السابعة في ٦ يوليو - وذلك لحين موافقة حكومات دول الأمضاء فيه على المذكرة التي قرر المؤتمر إرسالها إلى السلطان بمجرد إقرارها ، ورات الحكومة البريطانية أن تنفذ خططها العسكرية توطئة لاحتلال مصر ، إذ أرسل بوشامب سيمور Beauchamp Seymour قائد الأسطول البريطاني بميناء الاسكندرية إلى وزارة البحرية البريطانية برقية في ٥ يوليو قال فيها :

« ٠٠ أن أعمال التحصينات مازالت مستمرة في القلاع والحصون الموجودة بشاطئ الاسكندرية » وفي يوم ٦ يوليو أرسل بلاغا إلى طلبة باشا عصمت « قومندان » قائد الحامية الموجودة بمدينة الاسكندرية يخبره فيه : « بأن الاستعدادات الحربية » مازالت مستمرة في تلك الحصون « (١) » .

ثم طلب سيمور يوم ٩ يوليو من الحكومة المصرية أن تسلمه تلك الحصون متدريا بأنها تهدد أسطوله كما بحث في نفس الوقت نص هذا البلاغ إلى الحكومة البريطانية . وزاد عليه هذه العبارة : « .. بأن المصريين نصوا مدافع جديدة في طابية السلسلة ، وأنه سوف يرسل في صباح الفد - ١٠ يوليو - انذارا نهائيًا ، إلى الحكومة المصرية ، وكذلك إلى قناصل الدول الأربع ، واختتم البرقية بقوله : « بأنني سوف أبدأ في ضرب المدينة بعد أربع وعشرين ساعة ، مالم تسلم إلى « الحصون القائمة في شبه جزيرة رأس التين ، وكذلك الحصون المشرفة على مدخل الميناء » (٢) » .

وفي صباح يوم ١٠ يوليو أرسل سيمور إلى الحكومة المصرية اذاره النهائي وهذا نصه : « أتشرف بأخبار سعادتكم انه نظرا لأن الاستعدادات العدائية - الموجهة ضد الأسطول الذي أتولى قيادته - آخذة في الازدياد طوال يوم أمس في طوابي صالح ، وقايتباي ، والسلسلة ، فقد عقدت العزم على أن أنفذ غدا - ١١ يوليو - عند شروق الشمس (الساعة السابعة صباحا) العمل الذي أعربت لكم عنه في خطابي السابق - ٦ يوليو - أن لم نسلم إلى حالا قبل هذه الساعة - البطاريات المنصوبة في شبه جزيرة رأس التين ، وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية الجنوبي لتجريدكم من السلاح . » (٣)

Blue Book, op. cit., doc. No. 166. (١)

- سلم حبل القماش مرجع سبق ، ذكره ، ج ٥ ، ص ٥٥ .

Blue Book, op. cit., doc. No. 182. (٢)

Blue Book, op. cit., doc. No. 333. (٣)

— *Invincible* « at Alexandria », July 10, 1882.

« I have the honour to inform Your Excellency that, as hostile preparations eventually directed against the squadron under my command, were in progress during yesterday at Forts Isali, Pharos and Silsili, I shall carry out the intention expressed to you in my letter of the 6th instant, at sunrise tomorrow; the 11th instant unless previous to that hour you shall have temporarily surrendered to me for the purpose of disarming the batteries on the Isthmus of Ras el-Tin and on the southern shore of the harbour of Alexandria ».

في هذا الوقت العاصي الذي استعد فيه الاسطول البريطاني لقصف المدينة ابدت الحكومة البريطانية اهتماما خاصا بالمحافظة على حياة الخديو فبعت كارتريت الفائم باعمال الفنصليه البريطانيه - الى درويس باتا رساله مؤداها : أن يحافظ على حياة الخديو من أحداث الغد - ١١ يوليو اذ كانت بريطانيا تنظاهر بانها ستمى الى مساندة الخديو في الحكم ، والدفاع كذلك عن حقوق السلطان الشرعية على مصر ، وان كانت الحقيقة خلاف ذلك ، اذ كانت بريطانيا في حاجة ماسة الى الخديو حتى تحتل مصر باسمه ، وبحجة الدفاع عنه وتأييد سلطته .

انسمت السياسة الخارجية للحكومة العثمانية - في هذا الوقت - بالتردد الشديد والناقض في الاقوال والافعال ، فلم يستطيع السلطان ان يجارى دبلوماسيه لورد دو فرين ودهاه ، وذكاء لورد جرانفيل وذبر الخارجية البريطانية هذا فضلا عن عجز درويش مبعوث السلطان في مصر واودياد تفاقم الأزمة منذ حضوره الى مصر .

وفي هذه الفترة الحرجة التي كانت نمر بها البلاد تارجح موقف الخديو بين العربيين وبين البريطانيين وقف الخديو موقف المتخاذل ، المتردد ، مماثلا كلا الطرفين ، ولم يستطع ان يحدد موقفه بوضوح حتى ينكشف له الموقف ويتحاز نهائيا الى الطرف المنتصر ، ولكن من المؤكد ان بريطانيا كانت توقن تماما ان الخديو يمالئها ، وانه في انتظار زوال قوة ونفوذ العربيين وقبل ضرب مدينة الاسكندرية بساعات قليلة وجه قنصل بريطانيا العام بالنبابة رساله الى الخديو حثه فيها على ضرورة الانتقال الى قصر الرمل ، وجاء ايضا بهذه الرساله : ان الحكومة البريطانية حملت درويش باشا مبعوث السلطان في مصر مسئولية المحافظة على حياة الخديو ، كما تضمنت الرساله قطع العلاقات السياسية بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية وبعث درويش باشا برسالة في ١٠ يوليو الى كارتريت قنصل بريطانيا العام بالنبابة بالقاهرة ردا لى رسالته التي حث بها اليه صباح اليوم وجاء بها :

« . . أما بخصوص الدعوة التي توجهها لى كى اضمن بكافة الوسائل المتاحة لنا سلامة سمو الخديو ، فيتعين على أن أشير الى انه لا يتمنى مع المنطق التمييز بين شخص الخديو توفيق وبين حكومته . وانه من الطبيعى تماما ان يكون سمو الخديو مهتما بالدرجة الاولى بسلامة ورفاهية البلاد التي يحكمها أكثر من انشغاله بما يتعلق بشخصه » (١) .

Blue Book, op. cit., doc. No. 3332, date July 10, 1882.

(١)

- البرت فارمان مصر وكيف غدر بها ، ترجمة عبد الفتاح عبايت ، المؤسسة المصرية العامة للبايف والنشر ، ص ٢٩٨ وبه تقرا تفاصيل أخرى عن حادث ١١ يوليو ١٨٨٢ .

وتؤكد هذه الرسالة مدى الفشل الذى لقيه درويش باشا اذ كان لا يكتراث بنظور الأحداث في مصر منذ حضوره اليها في ٧ يونية . ولم يكن درويش باشا أكثر حظا من السلطان في الضعف والنزود وعدم الاهتمام فضلا عن انه عبر حازم في الأمور اذ ترك الأزمة المصرية تتطور من سوء الى أسوأ تحت سمعه وبصره دون أن يتخذ قرارا ما يرتفع الى مستوى الأحداث في مصر .

وعلى الرغم من ان الخطه العسكرية التى وضعت في لندن (١) منذ عام مضى (شهر يوليو ١٨٨١) لم تتضمن دخول القوات البريطانية القاهرة - العاصمة - عن طريق الاسكندرية ، فقد بدأ في مواقع العمل على احتلال هذه المدينة الآن لاعتبارات حربية وسياسية أهمها :

أولا : قررت الحكومة البريطانية العمل على احتلال مدينة الاسكندرية الآن وذلك قبل ان يعود المؤتمر الى دور انعاده وبذلك يكون - المؤتمر أمام الأمر الواقع ، وقد سبق أن أوقف المؤتمر عقد جلساته الى أجل غير مسمى .

ثانيا : ان احتلال مدينة الاسكندرية الآن في فترة توقف جلسات المؤتمر منذ الجلسة السابعة ٦ يوليو - يجعل الحكومة البريطانية غير ملتزمة بميثاق انقضاء الغرض الشخصى الذى وافق عليه المؤتمر في جلسته الثانية - ٢٥ بونبة ، فضلا عن عدم التزام الحكومة البريطانية بالقرار الذى أصدره المؤتمر في جلسته الثالثة - ٢٧ يوليو والقاضى «بعدم التدخل في مصر طالما كان المؤتمر لا يزال منعقدا في حالة الضرورة القصوى» .

ثالثا : استغلت الحكومة البريطانية قيام الجيش المصرى بترميم الحصون والقلاع الموجودة بشاطئ الاسكندرية للتدفع بأن مثل هذا العمل يعد عملا هجوميا « ضد اسطولها الموجود حينذاك بميناء الاسكندرية ولهذا وجهت الانذار للحكومة المصرية ، والذى يتصف بالتعسف والمغالطة ، وطلبت - بريطانيا - تسليم هذه الحصون اليها ، والا سوف تدمرها والحقيقة التى لا مراء فيها ان بريطانيا اتخذت من هذا العمل ذريعة لبدء أولى مراحل التدخل العسكرى في مصر بمفردها ، وحتى يكون المؤتمر أمام الأمر الواقع ، اذا قدر له الانعقاد ثانية (٢) .

(١) تناولت ذكر الخطه الاستراتيجية البريطانية لاحتلال مصر في الفصل التاسع من هذه

الرسالة .

(٢) عبر طوسون (الأمير) ، يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، اسكندرية طمعة أولى سنة ١٩٣٤

ص ٥٩ .

رابعاً : عملت بريطانيا على تصعيد الأزمة كي تنير الرأي العام الأوربي متذكرة بأن الحالة في مصر أصبحت جد خطيرة ، وإن انحزب العسكري أصبح له مركز القوة في البلاد ، ويشكل خطراً على مصالح الدول الأوربية في مصر ، وإن الرعايا الأوربيين يعيشون في خوف دائم على حياتهم ، وفي الواقع كانت هذه دعايات مضللة للرأي العام الأوربي فلم يكن في مصر أى فوضى ، بل أن وزارة راجب باشا سبق أن تعهدت بالمحافظة على المصالح الأوربية وكذا الرعاية الأوربيين المقيمين في مصر .

ولا شك أن الرسالة التي بعث بها كارتريت يوم ٩ يوليو - إلى حكومته تؤكد هذا الاتجاه العدواني . وقد تضمنت تقريراً لا يمثل الواقع ، إنما الهدف منه تبرير ما سوف تقدم على فعله صباح يوم ١١ يوليو ، وجاء بها « اتشرف أن ابلفكم أن جميع الرعايا البريطانيين في الاسكندرية تقريباً قد لجأوا إلى السفن ، وسوف يلجأ الباقيون غداً عند الفجر (أى قبل بدء تمرد الانذار (١) » .

سعى راجب باشا رئيس الوزارة إلى مقابلة دى مارتيانو قنصل إيطاليا العام بصفته عميد السلك القنصلي في مصر ، وإن يستلم بدوره قناصل فرنسا وألمانيا والروسيا ليقوموا بمساع أخرى لدى الأدميرال سيمور كي ينهوه عن عزمه . وفي الساعة الحادية من صباح يوم ١٠ يوليو دعا دى مارتيانو قنصل إيطاليا العام بالقاهرة قناصل الدول الأربع إلى الاجتماع فلبى القناصل المذكورون دعوة زميلهم ، واجتمعوا به ، ولكنهم لم يفعلوا شيئاً ، وكانوا على يقين من وقوع الضرب في اليوم التالي ، (٢) .

وأشار قنصل إيطاليا العام على راجب باشا بأن يسعى هو شخصياً إلى مقابلة القائد البريطاني وذهب رئيس الوزارة يرافقه عبد الرحمن بك رشدي وزير المالية ، ونجران باشا سكرتير مجلس الوزراء لمقابلة سيمور في البارجة « *Invincible* » ، ولكنهم لقوا منه كل أصرار على ضرورة تنفيذ وعده إذا لم تجرد كل الحصون والقلاع من السلاح وتسلم إليه فوراً (٣) .

عقد مجلس الوزراء ، اجتماعاً عاجلاً لبحث الإنذار البريطاني والرد عليه وانقسم المجلس إلى فريقين :

فريق يرى التسليم بشروط الأدميرال سيمور .

Blue Book, op. cit., doc. nN. 192.

(١)

(٢) الرافعي ، العودة المراتبية ٠٠ الخ ص ٣٣٥ .

(٣) الرافعي ، العودة المراتبية ٠٠ الخ ص ٣٣٥ .

والعربى الآخر (*) يرى ضرورة رفض الانذار البريطانى ، ومواجهة
العدوان بالقوة .

وبعد مناقشات طويلة استقر رأى مجلس الوزراء على انه : ليس من
حق الخديو أن يتنازل عن شىء من أرض مصر طاعة لأوامر دولة أجنبية
دون أن يحصل على موافقة السلطان بهذا العمل . فما كان من الفريق
المعارض الا أن انساق وراء رأى الأغلبية . وأصدر المجلس قرارا يقضى
بتكليف عرابى باشا بالدفاع عن البلاد فى حالة اعتداء بريطانيا عليها (١) . كما
قرر المجلس اعلان حالة الطوارئ ، واستدعاء قوات الاحتياط ، وتشكيل
وفد لمقابلة سيمور مرة أخرى ، اد أن المجلس رأى « انه درء لأخطار
الموقف فبالامكان قبول فكرة انزال ثلاثة مدافع من ثلاثة طوابى ، وان يكفى
بذلك ردا لشرف البحرية البريطانية » (٢) .

ولكن سيمور القائد البريطانى لم يقبل هذا العرض بل تشدد فى موقفه
اكثر - اذ انه صمم على تنفيذ انذاره مهما كانت الدوافع - طلب من الوفد
أن تسلّم اليه الأراضى الواقعة خلف طابية الكس لاتخاذها معسكرا لجيوشه
وحقيقة الأمر أن سيمور لم يكن فى امكانه اجابة طلبات الوفد المصرى لأنه
مكلف بتنفيذ أولى مراحل الحطة الاستراتيجية الحربية لحكومته فى لندن .

وفى مساء هذا اليوم العاصب - ١٠ يوليو - وضع الوزراء الرد
النهائى طبقا لقرار المجلس والذى يقضى بمناشدة الحكومة البريطانية
السلام ورفض الانذار البريطانى الموجه الى الحكومة المصرية صباح اليوم ١٠
يوليو والدفاع عن البلاد اذا ما اطلق الاسطول البريطانى الموجود بميناء
الاسكندرية طلقات مدافعه على المدينة الآمنة (٣) .

ولم يكن الخديو وسلطان باشا رئيس مجلس النواب مخلصين فى
موقفهما مع الحكومة المصرية ، وانما تظاهرا بالوقوف مع الفريق المعارض
لشروط الانذار البريطانى ، حتى يحتميا بالرأى العام فى مصر اذا ما استطاع
العربون الصمود أمام قوة الأسطول البريطانى ، (٤) .

✽ ومن أنصار الفريق الأول درويش باشا اذ كان يرى أن الاستعدادات الحربية المصرية
لا تستطيع مقاومة الأسطول البريطانى أكثر من أربع أو خمس ساعات ، وعارضه فى هذا الرأى
مرابى باشا ..

- أما أنصار الفريق الآخر ، فهم زعماء الحركة الوطنية .
- (١) رويشتين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٣ .
- - الرافعى ، الثورة العربية .. الخ ص ٣٣٦ .
- - سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ج ٧ ص ١٠٧ .
- (٢) الرافعى - الثورة العربية .. الخ ص ٣٣٧ .
- (٣) عمر طوسون ، مرجع سبق ذكره ص ص ٧٤ - ٧٥ .
- (٤) رويشتين - مرجع سبق ذكره ص ٢٧٤ .

نشطت الحكومة البريطانية في ذلك الوقت رأت بدبلوماسيةيتها المرة ان تخفف الأثر السيء الذي تركه الإنذار في نفوس الرأي العام الأوربي ، فبعث لورد جرانفيل ووزير الخارية البريطانية في ١٠ يوليو الى سفرائه لدى العواصم الأوربية برسالة يقول فيها : « ٠٠ اخبروا حكومات الدول الأوربية التي انتم ممثلون لديهم نيابة عن الحكومة البريطانية : « ان ما سيفعله الاميرال سيمور بالاسكندرية - صباح الغد - لا يكون الا من قبيل الدفاع عن النفس - الاسطول البريطاني - ولسو الحظ اننا لا نرى غير ذلك على الرغم انه ليس لنا مطعم أو سوء نية »

واضاف الى ذلك قوله : « وقد انضح من تقرير قائدنا - سيمور - ان حكام الاسكندرية قد استمروا في تحصين القلاع والاستحكامات مظهرين لنا العدوان والبغضاء على الرغم من نواهي السلطان بالكف عن المظاهر بالأعمال العدوانية التي تعتبر ضد سلطة الخديو ، على الرغم من انهم يدعون بانهم مسلمون » (١) .

وفي البرقية المرسلة الى لورد دوفرين سفير بريطانيا بالآستانة اضيف هذه العبارة الآتية :

« نعتقد اننا ننصرف الآن للمصلحة التي تفهمها جيدا من أجل السلطان الذي أغفلت سلطته » (٢) .

خشيت بريطانيا ان يبادر السلطان الى ارسال قواته العسكرية الى مصر دون أخذ رأى المؤتمر ، والنحام القوات العثمانية مع القوات المصرية اذا حدث هذا فان بريطانيا مضطرة الى تغيير الخطة الاستراتيجية الحربية لاحتلال مصر ، فضلا عن تخوف بريطانيا من تعاطف سمارك مع الحكومة العثمانية وفي هذه الحالة الأخيرة يستحل على الحكومة البريطانية تنفيذ خطتها هذه ، اذ تخشى الدخول في حرب مع ألمانيا ، أو على أقل ، تقدير تخسر بريطانيا صداقة ألمانيا لها .

كما بعث لورد دوفرين برسالة في يوم ١٠ يوليو الى السلطان جاء بها : « انه بناء على استمرار السلطات المصرية في تحصين قلاع مدينة الإسكندرية وتقوية استحكاماتها ، يعلن الاميرال سيمور في صباح هذا اليوم - ١٠ يوليو - انه عزم على ضرب المدينة بمدافع أسطوله بعد أربع وعشرين ساعة اذا لم تستسلم له تلك الحصون وتكف عن الاستعداد للعدوان » (٣)

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 199.

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 199.

وهذا نص العبارة التي اضافها لورد جرانفيل بالرسالة التي بعث بها الى لورد دوفرين « We believe that we are acting in the well-understand interest of the Sultan whose authority has been disregarded ».

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 215.

وكان هذا اليوم ١٠ يوليو قمه للنشاط الدبلوماسى البريطانى اذا بعث لورد دوفرين فى هذا اليوم - ١٠ يوليو - الى لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانى يقول فيها : « وبعد ان قدمت هذه الرسالة - يقصد الرسالة التى بعث بها الى السلطان فى هذا اليوم - بصفة رسمية الى وزارة الخارجية للحكومة العثمانية ، كى ابين وجهة نظر السلطان ، وارى عما اذا كان من الممكن العدول عن مباشرة القتال ؟

ولكن الجناح الشاهانى اجابنى : بان حكومته العثمانية - سوف تبعث اليه بالرد كتابة على رسالتى السابقة فى الساعة الخامسة مساء الغد ثم طلب الجناح الشاهانى منى : تاجيل اطلاق المدافع على الاسكندرية « يقصد تاجيل تنفيذ الانذار البريطانى » .

وبقول لورد دوفرين : ولكنى اجبه بانى ارفع هذا المطلب الى حضرتكم -- لورد جرانفيل - ولكنى لا اظن ان الاميرال سيمور يستطيع العدول عما صمم عليه ، اذا لم تمثل السلطات المصرية لانذاره ، وتنفيذ شروطه وطلباته التى جاءت بهذا الانذار (١) .

وفى مساء هذا اليوم - ١٠ يوليو - بعث لورد دوفرين الى سيمور بمرقية جاء بها : « لست ادرى أى الأوامر لديك من حكومتنا - الحكومة البريطانية - وهل انت مفوض بالتساهل عند اللزوم ام لا ؟

فاذا كان فلا بأس من تاجيل العمل بتنفيذ الانذار لمدة ثلاثة او اربع ساعات حتى يتمكن لورد جرانفيل - فى خلالها - من النظر فى طلب الحكومة العثمانية ، فلربما كان هذا التعديل ما تقرر اجراؤه حيث ان الرسالة المنتظرة « يقصد رد لورد جرانفيل على الرسالة التى بعث بها هو - دوفرين - اليه صباح اليوم » لا يمكن وصولها قبل الساعة التى حددتها لمباشرة القتال « يقصد الساعة السابعة صباح يوم ١١ يوليو » (٢) .

وينضح من مجمل هذه البرقيات والتصريحات ان بريطانيا تسعى الى العدوان على مصر ما فى ذلك شك ، وتقصد من هذه الدبلوماسية النشطة فى هذا اليوم ١٠ يوليو ، الا تترك أى فرصة امام الحكومة العثمانية للتحرك من تلقاء نفسها وارسال حملة عسكرية قد يصعب عليها - بريطانيا - احباط الجبشين معا (العثمانى والمصرى) او مساندة الدول الأوروبية للحكومة العثمانية ولو تأييدها سياسيا ، اذ فى هذا العمل يجعل مهمة بريطانيا الدبلوماسية فى المؤتمر صعبة للغاية .

Blue Book, op. cit., doc. No. 216.

(١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 207.

(٢)

وإذا كانت بريطانيا تسعى الى العدوان فان فرنسا كانت تعارض هذا الاتجاه ، وهذا ما قرره مجلس النواب الفرنسي في جلسته المتعقدة يوم ١٠ يوليو وقرر الامتناع عن مشاركة الحكومة البريطانية هذا الاتجاه . اذ رأى المجلس ان هذا الراى يتعارض مع موقف الحكومة الفرنسية فى مؤتمر الاستانة والقرارات التى اتخذها ووافقت عليها (١) ، وأصدرت الحكومة الفرنسية تعليماتها الى كونراد Conrad قائد أسطولها ببناء الاسكندرية بالانسحاب والابحار الى ميناء بورسعيد .

وكان فى امكان الحكومة العثمانية - ازاء تطور الأزمة الى هذا الحد - ان تتخذ خطوة أكثر ايجابية من هذا الموقف الذى التزمت به منذ ابتداء الأزمة . كان تدعو المؤتمر الى الانعقاد مشتركة فيه ، لوضع حل عاجل لهذه الأزمة ، ولكنها لم تفعل ذلك مما جعل الحكومة البريطانية تستغل موقف الحكومة العثمانية فى الضغط عليها بدبلوماسية رقيقة على الرغم من اعتدائها على مصر - احد ولاياتها - وإذا كانت فرنسا تشارك بريطانيا هذا الاتجاه الا انها لم تستطع المجاهرة بهذا العدوان لاعتبارات عديدة يفرضها الموقف عليها . وإذا كان موقف الحكومة العثمانية يتسم بالسلبية فان موقف درويش باشا (مبعوث السلطان هناك فى مصر على مسرح الأحداث) الا مماثلا لموقف حكومته غير مبال ، ومقدر لحقيقة الأحداث .

وارسلت وزارة الخارجية العثمانية مساء اليوم - ١٠ يوليو - مذكرة شفوية note verbale ردا على رسالة لورد دوفرين - والتى بعث بها فى صباح هذا اليوم - ومضمونها ان الحكومة العثمانية مازالت تدرس الموقف باهتمام بالغ كما انها تأمل ان ترسل حكومة بريطانيا الى الاميرال سيمور بتعليماتها وان تتكرم باتخاذ خطوات ايجابية تتضمن منع الاميرال سيمور من اتخاذ أى اجراء من شأنه إثارة مثل هذا الاحتمال « (٢) .

وجاء فى هذه الرسالة الشفوية أيضا : بأن وزارة الخارجية العثمانية بصدد ابلاغ سفارة الحكومة البريطانية - بالآستانة - بالقرار الذى يتخذه السلطان ليلة الغد - (الثلاث) ١١ يوليو - فيما يتعلق بالرد على الرسالة السابق ان أرسلها لورد دوفرين ، وكذلك برقية الخديو والمارشال درويش باشا (٣) .

ولكن كان الوقت قد مضى ، ولم يعد أمام سيمور الا بضعة ساعات قليلة لتنفيذ اذاره ، وكان يرى عدم الاهمال فى تنفيذ تعليمات حكومته باعتباره رجلا

Cocheris, op. cit., p. 112.

(١)

Blue Book, op. cit., doc. No. 218, from Lord Duffering to Lord Granville, date July 10.

(٢)

Blue Book, op. cit., doc. No. 218.

(٣)

عسكريا ، وانه مصمم على تاديب جماعة العرابيين ، ولابد أن يلقنهم درسا قاسيا .

ونفذ القائد البريطاني بالاسكندرية فى تمام الساعة السابعة من صباح يوم ١١ يوليو وعده بطلاق مدافع اسطوله على حصون وقلاع شاطئ الاسكندرية ، واستمر يضرب المدينة نحو عشرة ساعات حتى أسكت المدافع المصرية فى تلك الحصون ، وقبل أن تغرب شمس هذا اليوم انسحبت القوات المصرية من تلك الحصون والقلاع ، (١) .

وفى مساء هذا اليوم العصبى - ١١ يوليو - وضع موقف الحديو ذلك الموقف الذى التزم به منذ اشتداد الأزمة بين الطرفين - القوات البريطانية والقوات العرابية - اذ بدأ الحديو ينحاز الى جانب القوات البريطانية ما فى ذلك شك ، ولم يكن موقف الحديو هذا أمرا مفاجئا ، فعلى الرغم من موافقة الحديو على قرار مجلس الوزراء مساء أمس ١٠ يوليو - الا أنه ارتد عن موقفه هذا بعد أن خسر العرابيون المعركة الأولى على شاطئ الاسكندرية صباح يوم ١١ يوليو (٢) وأراد الحديو أن يضمن لنفسه مغبة الغدر والخيانة ، ولا يعلن عن نواياه ويجاهر بها الا بعد أن يتأكد من ذلك حصون الاسكندرية ، وهؤلاء العرابيون سبق أن أعلنوا مرارا بأنهم جادون فى التخلص من الحديو بل يرون تغيير نظام الحكم فى مصر ، بأن يكون حكما جمهوريا ، وكتبوا الى السلطان مرارا حول هذا المعنى (٣) .

وفى هذا الصدد يقول روتشتين : « حتى الآن حدث ما كانت بريطانيا تتمناه وكان رأى العام الاوروبى يدرك يقننا أن غزو بريطانيا لمصر واقع لا محالة » (٤) .

وقفت فرنسا من اعتداء بريطانيا على مدينة الاسكندرية صباح يوم ١١ يوليو موقفا سلبيا ، ان فرنسا منذ عقدت ألنية على عدم مجازاة بريطانيا فى اصطناع القوة لحل المسألة المصرية ، قررت الحكومة الفرنسية سحب أسطولها من ميناء الاسكندرية الى ميناء بورسعيد ، ولم يكن لها غير أحد أمرين . اما أن

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 214.

- سليم خليل النقاش مرجع سبق ذكره ج ٥ ص ٥٨ .

- مذكرات عرابى الجزء الثانى (كتاب الهلال) ص ٨٧ .

- Newman, Poison, op. cit., p. 107.

Freycirot, op. cit., p. 286. (٢)

- Hallberg, Charles, op. cit., p. 260.

- بلات - مرجع سبق ذكره ص ٢٧٥ .

- روتشتين مرجع سبق ذكره ص ٢٢٠ .

(٣) بلات ، مرجع سبق ذكره ص ٢٥٥ .

(٤) روتشتين - مرجع سبق ذكره ص ٢٢١ .

نعلن الحرب على بريطانيا أو تجتهد في تعييدها لكل ما يمنع استئثارها بمصر دون سائر الدول وفيها فرنسا ، « ولقد أصابت عندما اختارت ثاني الأمرين الذى ساعدها فيه بسمارك على ما يظهر » (١) .

كما تأثرت روسيا بهذا البغى الذى أتنه بريطانيا على مدينة الاسكندرية ورأت الا فائدة من المؤتمر ما دامت بريطانيا خرجت عن رأى جميع الدول الاوربية ، ولذلك أمرت مندوبها بالانسحاب من مؤتمر الآستانة معلنة : أن قيصر روسيا كان يريد الاشتراك فى المؤتمر على أن تكون قراراته ذات قبمة وتأثير لا على أن تكون مجرد موافقة على أمور وافعة بالفعل » (٢) .

أما رد الفعل عند بسمارك المستنثار الألماني فقد كانت أحداث هذا اليوم - ١١ يوليو - عديمة التأثير لديه ، اذ يرى أن تطلق بريطانيا يدها من مصر ولكن دون أن تحصل على تفويض من مؤتمر الآستانة بمثل هذا العمل (٣) كما أن موقف حكومة النمسا كان لا يختلف كثيرا عن موقف الحكومة الألمانية .

رأت الحكومة البريطانية أن تبدأ مرحلة أخرى جديدة فى دبلوماسيتها المرننة كى تهدىء من الأثر السيء لدى الرأى العام العالمى نتيجة لأحداث يوم ١١ يوليو فى الاسكندرية فصرح جلادستون رئيس الوزارة البريطانية بقوله : « أنه لا يهدف الى غرض خاص بل يقصد إعادة الأمن الى نصابه ، ثم عرض التسوية النهائية للأزمة المصرية على المجتمع الأوروبى » (٤) وفى الواقع كانت تصريحات السياسة البريطانيين بصفة عامة - فى هذه الآونة - بهدف التمسويه وخداع الرأى العام .

وأبرق لورد جرانفيل الى لورد دوفرين فى ١١ يوليو بعد ضرب مدينة الاسكندرية بشير عليه بأن يوضح لأعضاء مؤتمر الآستانة الأسباب التى دعت الحكومة البريطانية الى ضرب مدينة الاسكندرية ، واختتم برقيته بهذه العبارة : « . . ان الحكومة البريطانية لا نرى الآن غير استعمال القوة للقضاء على حالة أصبحت لا تطاق ، وفى رأبها أن الأصلح والأقرب الى مبادئ القانون الدولى والعرف أن يكون الجيش الذى يقوم بهذه المهمة من قبل الدولة صاحبة السيادة . . فاذا امتنع السلطان فمن الضرورى النظر فى طرق أخرى ، ولا تزال الحكومة البريطانية على رأبها الذى أبدته فى منشورها المؤرخ فى ١١ براير وهو أن كل تدخل فى مصر يجب أن يكون مظهرا لقوة أوربا وتضامنها » (٥) .

دوتشسين - مرجع سبق ذكره ص ٢٣٤ .

JJohn, Marlowe, op. cit., p. 124.

(١)

Blue Book, op. cit., doc. No. 511, pp. 259-260.

(٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 433.

(٣)

- روتشسين - مرجع سبق ذكره ص ٢٤ ٠٢

(٤) بلنت - مرجع سبق ذكره ص ٢٥٥ .

(٥) روتشسين - مرجع سبق ذكره ص ٢٣٣ .

ولقد كان هدف لورد جرانفيل من هذه البرقية الإيحاء الى أعضاء المؤتمر بأن الأزمة المصرية المطروحة على المؤتمر مازالت قائمة - يرغم ما حدث بمدينة الاسكندرية ، واماعا في الصليل « أؤكد بأن للسلطان وحده حق التدخل العسكرى في مصر الا في حالة رفضه هذا التكليف - من قبل المؤتمر - فان كل تدخل في مصر يجب أن يكون مظهرا لقوه أوربا وتضامنها » .

دأبت بريطانيا على خداع الرأى العام حتى لا نيره ضدها حين تقدم على تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية البريطانية ازاء مصر بهدف الاحتلال العسكرى .

تلقى أعضاء المؤتمر موافقة حكوماتهم على قرار المؤتمر الذى سبق أن اتخذه في الجلسة السابعة - ٦ يوليو - واستأنف المؤتمر أعماله بعد فترة توقف من ٦ يوليو الى ١٤ يوليو ، فعقد جلسته الثامنة في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٥ يوليو ، ووافق أعضاء المؤتمر - بعد جلسة قصيرة - على ارسال المذكرة الى الباب العالى والتي تتضمن : بأن يكلف الباب العالى بارسال حملة عسكرية الى مصر (١) .

ومن الأمور البالغة الأهمية والجديرة بالذكر أن المؤتمر لم يخرج على بريطانيا لاقدامها على قصف الاسكندرية في ١١ يوليو ، ولا يمكن القول بأن أعضاء المؤتمر قد فانهم اعلان هذا الاحتجاج أو غفلوا عن تقديمه لأن ضرب الاسكندرية ودك حصونها وقتل سكانها وتشريد من كتب له النجاة كل أولئك كان أحداث الساعة وموضوع خاضت فيه الصحافة الاوربية وقتذاك ولكن المؤتمر ايماناً منه بغلبة النفوذ البريطانى رأى نفسه أمام الأمر الواقع *Le fait accompli* وكانت الدول الأعضاء في المؤتمر حريصة على عدم الزج بنفسها في نزاع سافر مع بريطانيا اذا أقدمت هذه الدول على احتضان مشروع تقديم الاحتجاج .

ولم يكن احتلال بريطانيا لمدينة الاسكندرية يوم ١٥ يوليو هدفا أساسيا لسياستها ، انما كان هذا الاحتلال بمثابة المرحلة الاولى من الخطة الاستراتيجية لها تتلوها المرحلة الثانية والتي سوف تكون في منطقة القناة .

وبدأت بريطانيا تنشط مرة أخرى في دبلوماسيتها منذ استئناف المؤتمر عقد جلساته ثمانية ، واختلقت موضوعا حساسا تعلق كافة الدول الأوربية أهمية باللغة عليه ، وهذا الموضوع : هو المحافظة على سلامة قناة السويس خشية أن يمد العربيون عملياتهم الحربية اليها فتتعرض الملاحة فيها ويستهدف الاقتصاد الاوربي لهزات عنيفة فلما عقد مؤتمر الآستانة جلسته التاسعة في يوم ١٩ يوليو سارعت بريطانيا باثارة موضوعين أمام المؤتمر :

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 279, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 15, 1882.

الموضوع الأول : أن الأزمة المصرية مازالت قائمة ولم تنته باعادة الهدوء والسكينة الى مدينة الاسكندرية بالاحتلال العسكري لها يوم ١٥ يوليو ، ولهذا السبب تطالب الحكومة البريطانية المؤتمر بالاستمرار فى بحث المسألة الموكلة اليه .

الموضوع الثانى : الذى اثاره لورد دوفرين مندوب بريطانيا بالمؤتمر : أن العربيين مازالوا يشكلون خطرا بالغاً وأنهم يعمدون الى تعطيل الملاحة فى قناة السويس .

وناشد لورد دوفرين أعضاء المؤتمر بأن يفوضوا - من قبلهم - بريطانيا وفرنسا لحماية قناة السويس من أى خطر يهدد حرية الملاحة بها (١) .

اعترض أونو Onou مندوب روسيا بالمؤتمر على اقتراح لورد دوفرين بقوله : أنه ليس من حق الأعضاء المؤتمرين لتفويض بريطانيا وفرنسا الدفاع عن قناة السويس دون غيرهما من الدول الأوروبية المشتركة فى هذا المؤتمر .

أما كاليس Calice مندوب النمسا فأعلن : « طالما أن قناة السويس تهددها الأخطار فإن على بريطانيا وحدها أو بريطانيا بالاشتراك مع فرنسا حق الدفاع عن قناة السويس وذلك فى حالة الضرورة القصوى ، وعلى مسئوليتها الخاصة دون تفويض من المؤتمر بذلك » .

كما أعلن كورتى Corti مندوب إيطاليا ورئيس المؤتمر بقوله : أما عن مسألة تفويض المؤتمر لبريطانيا وفرنسا الدفاع عن حرية الملاحة فى القناة فإنه لا يستطيع أن يبدى رأيا فاطما فى هذه المسألة دون الرجوع فى ذلك الى حكومته (٢) .

وعاد لورد دوفرين للدفاع عن وجهة نظر حكومته بقوله : « أن مدالة الدفاع عن قناة السويس مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمسألة المصرية ، ولبس بوسعى الرد على اعتراضات بعض الزملاء أعضاء المؤتمر ، ولكنى أحمل المؤتمر مسئلة عدم تفويض بريطانيا وفرنسا مسألة الدفاع عن قناة السويس والمحافظة على حرية الملاحة بها . وإذا كان من المنعذر قبول هذا الاقتراح - المقدم من قبل بريطانيا وفرنسا - فلا مانع من اشتراك الحكومة العثمانية معنا (٣) » .

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 298, from Lord Granville to Lord Dufferin, date July 17, 1882.

ويلاحظ أن هذه الرسالة أرسلها وزير الخارجية البريطانية الى لورد دوفرين سفير بريطانيا ومندوبها بالمؤتمر بتاريخ ١٧ يوليو ليشرحها أمام زملائه أعضاء المؤتمر فى أول اجتماع لهم . وهذا مما يؤكد مدى النشاط الدبلوماسى ، وكذا النوايا العدوانية ازاء مصر .

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 298, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 17, 1882.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 432.

وقبل أن يعلن رفع الجلسة التاسعة - يوم ١٩ يوليو - تلقى دوفرين برقية عاجلة من لورد جرانفيل يشير عليه « أن يقترح على أعضاء المؤتمر » بأن يبعث المؤتمر الى السلطان انذارا نهائيا يمهله اثنى عشرة ساعة يعلن أثناءها السلطان قبوله مذكرة المؤتمر السابق ارسالها اليه يوم ١٥ يوليو - والتي يكلفه المؤتمر بارسال حملة عسكرية الى مصر .

واذا لم يقبل السلطان الالتزام بتنفيذ قرار المؤتمر السابق ويعلن قبوله فان المؤتمر يشرع فى البحث عن وسائل أخرى « (١) » .

وحقيقته الأمر أن الحكومة البريطانية قصدت من هذا الانذار والموجه باسم المؤتمر الى السلطان أحد أمرين :

اولا : أن يقبل السلطان قرار المؤتمر - فى ١٥ يوليو - وفى هذه الحالة تستطيع بدبلوماسيةيتها أن تبدأ مع الحكومة العثمانية محادثات مباشرة خارج نطاق المؤتمر ، وهى - بريطانيا - كفيلة بأن تزج بالحكومة العثمانية فى محادثات دبلوماسية جدلية لا طائل منها الا تفويت الفرصة على الحكومة العثمانية من الالتزام بتكليف المؤتمر الصادر فى ١٥ يوليو .

ثانيا : فى حالة رفض السلطان قرار التكليف ، فان بريطانيا تطلب من المؤتمر الموافقة على الاقتراح القاضى بتفويض المؤتمر بريطانيا وفرنسا مسألة الدفاع عن القناة اذ كانت الحكومة البريطانية بدأت تمهد بالطرق الدبلوماسية بدء المرحلة الثانية من عملياتها العسكرية فى منطقة قناة السويس ، بل أصدرت أوامرها بالفعل لتحرك جيوشها من مستعمراتها فى الشرق والغرب الى قناة السويس .

وقد وافق المؤتمر قبل رفع هذه الجلسة - التاسعة - على الاقتراح المقدم من بريطانيا وفرنسا والقاضى بتقويضهما الدفاع عن قناة السويس ، وأرسله الأعضاء الى حكوماتهم لاقراءه وهذا نصه :

« تقترح بريطانيا وفرنسا على المؤتمر - بتعيين الدول التى يجب أن تكون مسئولة اذا دعت الحاجة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية القناة .

وتوفيرا للوقت : ينبغى على الدول التى تم اختيارها والتى تقبل
التفويض - أن تخول سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بأسلوب العمل والخط
المناسبة له .

وسوف يمارس هذا العمل - فى كل الأحوال - على أساس ميثاق انتقاء الغرض الشخصى (١) » .

وقبل أن يرفع المؤتمر جلسته - السابعة أعلن السلطان أنه قبل قرار المؤتمر الناضى بتكليفه بإرسال حملة عسكرية الى مصر ، وقبل كذلك الاشتراك فى المؤتمر وسوف يبحث اليه من يمثلها فى الجلسات التالية .

وهكذا انقلبت سلبية السلطان الى ايجابية وان كان ذلك نتيجة لاعتبارين :

أولاً : أحس السلطان شيئاً من التقارب بين بريطانيا وألمانيا فى وجهات النظر فيما يتعلق بالأزمة المصرية ، « وأن ثمة مفاوضات تجري بين الحكومتين » .
ثانياً : أدرك السلطان يقيناً بأن بريطانيا بدأت بعين قواتها العسكرية وترسل بها الى منطقة القناة استعداداً لبدء عمليات أخرى حربية على الأرض المصرية .

وظن السلطان أن اشراكه فى المؤتمر يقوت الفرصة على الدول الأوروبية من اتخاذ قرار قد يكون مجحفاً به ضاراً بمصالحه ، مقروضاً عليه (٢) ، وهو لا يقوى - حينذاك - على التصدى للانحدار الأوربي ، كما اعتقد السلطان أيضاً أن اشتراكه فى المؤتمر يستطيع أن يجبر بريطانيا على سحب قواتها العسكرية من مدينة الإسكندرية .

وبعد قبول السلطان قرار المؤتمر ، واشتراك سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية وعاصم باشا وزير الأوقاف مندوبين عن السلطان فى جلسة المؤتمر التالية العاشرة - ٢٤ يوليو - بدأت الدبلوماسية البريطانية مرحلة جديدة بهدف تحقيق الاعتبارات الآتية .

أولاً : العمل على الرج بأعضاء المؤتمر فى مناقشات دبلوماسية جديدة لا طائل يرجى منها ، ولكن يهدف عدم تمكين المؤتمر من اتخاذ أى قرار يكون من شأنه إعاقة عملياتها الحربية المزمع القيام بها فى منطقة القناة .

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 325, from Lord Dufferin to Lord Granville :

وهذا هو نص قرار المؤتمر فى جلسته العاشرة يوم ١٩ يوليو :

England and France propose, in consequence to the Conference to designate the powers who should be charge in case of need to take the measures specially necessary for the protection of the Canal.

In order to save time, the powers so designated and who should have accepted the mandate, should be authorized to decide on the made and the moment of action.

This action would be exercised in every case on the principle of the self-denying protocol.

(٢) اعتقد أن السلطان لا يغيب عن ذهنه تلك التسوية الدولية (١٨٤٠ - ١٨٤١) التى فرضت عليه حينذاك بحجة أنها تسوية لصالحه ، ومن أجل تماسك أجزاء الدولة العثمانية والحفاظ على سلامة أمنها ، وصدرت مقتضاهما معاهدة لندن ١٨٤١ وفى الحقيقة كانت هذه التسوية بمثابة فرض الوصاية الدولية على السلطان .

ثانيا : اتباع دبلوماسية مرنة مع الحكومة العثمانية بقصد بدء مفاوضات مباشرة معها وحارج نطاق المؤتمر ، وحتى لا تمكن بريطانيا الحكومة العثمانية من تنفيذ قرار التكليف الفاضى بإرسال حملة عسكرية الى مصر وذلك بوضع العراقيل فى طريق الحكومة العثمانية ، بغية كسب مزيد من الوقت ، نتمكن فيه قواتها البريطانية من الوصول الى منطقة قناة السويس انتظارا لساعة الصفر وبدء العمليات الحربية لاحتلال قناة السويس والتقدم مباشرة صوب القاهرة العاصمة .

ثالثا : العمل على عدم تمكين الحكومة الفرنسية من اتخاذ أى قرار يكون من شأنه القيام بمسألة الدفاع العسكرى المشترك عن قناة السويس وذلك باتباع الخطوات الثلاث الآتية :

(أ) العمل على زيادة تقارب الحكومة الألمانية من الحكومة البريطانية والعطف على أمانيتها فى مصر ، وذلك بالإيحاء الى بسمارك بأن الحكومة البريطانية قبلت اقتراحه السابق عرصه عليها فى سنة ١٨٧٧ (١) ، اد فى هذا التعاقب الألمانى نحو بريطانيا يجعل الحكومة العثمانية تحس بمدى ضعفها ووعنها وبالتالي الانصياع تماما الى كل الضغوط البريطانية عليها فى مرحلة المحادثات المباشرة فيما بينهما وخارج نطاق المؤتمر ، كما أن هذا التعاقب البريطانى من الحكومة الألمانية يجعل الحكومة الفرنسية أسلس طواعة ، للضغوط البريطانية ، تلك الضغوط التى تمثلت فى الاقتراحات العديدة التى كانت تقدمها اليها بغية عدم تمكينها من تحديد موقفها أمام مجلس النواب الفرنسى وندى بدأت تظهر فيه بوادر المعارضة لسياسة الحكومة الفرنسية .

(ب) محاولة تقارب الحكومة البريطانية من الحكومة الإيطالية والبلويع لها بأن تكون هى الدولة النائلة للقيام مع بريطانيا وفرنسا بمسألة الدفاع عن قناة السويس ، وبذلك توحى الى فرنسا أنها لبست الدولة الوحيدة المنوط لها بالدفاع معها - بريطانيا - عن القناة فضلا عن انارة الضغائن بين الحكومة الإيطالية والفرنسية ، كما أن اختيار إيطاليا هذا يكون عاملا فى ازدياد الخلافات وشدهتها بين إيطاليا وفرنسا وهذه العلاقات بدأت بصفة خاصة منذ أن أقدمت فرنسا على احتلال تونس فى صيف عام ١٨٨١ .

(ج) نشاط الدبلوماسية البريطانية بهدف ازدياد حدة المعارضة بين أعضاء مجلس النواب الفرنسى ، وهذا المجلس سبق أن أسقط وزارة جامتا حين اندفع وراء أطماع حكومته فى مصر .

(١) وكان بسمارك قد طرح هذا الاقتراح على الحكومة البريطانية على أثر نشوب الحرب الروسية - العثمانية سنة ١٨٧٧ من جديد والذي يقضى بأن تلعب بريطانيا الى مصر ، مقابل أن تبسط روسيا نفوذها على المضايق الحرة العثمانية - كما تعرضت بالشرح الى هذا التعاقب الألمانى البريطانى فى الفصل التالى .

وكانت أولى خطوات هذه الدبلوماسية الجديدة أن يعي لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية الى نورث دوفرين برسالة بمجرد انعقاد الجلسة العاشرة - يوم ٢٤ يوليو - وجاء بها : « ومع ذلك يجب أن تبلغ السلطان - بعبارة مناسبة - أنه بعد المراسلات والاتصالات التي جرت معه مما أدى الى ضياع وقت طويل . يأمل - لورد جرانفيل - في أن يستعيد السلطان ثقة الحكومة البريطانية ، بأن يصدر على الفور قرارا يساند فيه الحديو - ويستكر فيه - كذلك - موقف عرابي ، ويعتبره عاصيا متمردا (١) » .

لقد أرادت الحكومة البريطانية تحطيم أى احتمال لقيام تعاطف بين الحكومة العثمانية وبين العرابيين من ناحية ، وأن تخلق جوا صحيا للوعات البريطانية وجولاتها القادمة ضد العرابيين ، من ناحية ثانية - لأنها - طبقا للمخطط البريطاني الاسنعماري - كانت قد وطدت العزم على مواصلة الحرب ضد العرابيين لبسط السيطرة البريطانية على قناة السويس وسائر أجزاء مصر وكانت طلائع التعزيزات العسكرية البريطانية قد بدأت تصل الى مصر قادمة من مستعمراتها في الشرق والغرب ، فقدم الى ميناء بور سعيد ١٥ ألف جندي بريطاني قادمة من جزيرة مالطة وقبرص وجبل طارق ، كما وصلت قوات أخرى قادمة من الهند الى ميناء السويس . ومما هو جدير بالذكر أنه لم يكن في بور سعيد والسويس سوى أربع وحدات بحرية من الأسطول المصري ، اثنتان في بور سعيد واثنان في البحر الأحمر » (٢) .

وفي جلسة المؤتمر العاشرة - ٢٤ يوليو - أعلننا سعيد باشا وزير الخارجية وقاسم باشا وزير الأوقاف - مندوبا السلطان - بأن السلطان قبل قرار المؤتمر القاضي بتكليفه بإرسال حملة عسكرية الى مصر ، وبناء على هذا الاعلان بدأ أعضاء المؤتمر مناقشون الطريقة التي يتم بها ارسال هذه القوات الى مصر (٣) . ولكن الوفد العثماني لم يكن لديه قدر كاف من الدبلوماسية حتى يستطيع أن يتصدى لمناورات الدبلوماسية البريطانية . اذ قدم مندوبا بريطانيا وفرنسا - في هذه الجلسة العاشرة - اقتراحا للدفاع عن قناة السويس ويتضمن الآتي : « قدمت بريطانيا وفرنسا الى المؤتمر وجهات نظرهما التي أبلغت اليها الى حكومات الدول الأخرى » ولم يلق اقتراح الدولتين أى اعتراض سواء من جانب تلك الحكومات أو من ممثلها في المؤتمر ، وقد اتفقت الدولتان في الوقت

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 362, date July 24, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 355, p. 185, from Mr. Curtright to Lord Granville, date July 21, 1882.

- د. عبد العزيز محمد الشناوي وآخرين ، السويس ، الطبعة الأولى ، ص ١٧٤ وجاء به هذه الحقيقة : « انان الثورة العرابية كانت تقف بينا السويس ثلاث قطع من الاسطول العربي وهي : دنقلة ، الخرطوم ، والحفرية » .

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 415, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 24, 1882.

الحالى على أنهما فى الخائفة الحاضرة مستعدنان اذا اقنضت الضرورة للقيام بحماية قناة السويس ، اما بمعدهما أو مع أى دولة أخرى ترغب فى تقديم المساعدة (١) .

وفى الواقع كان هذا الاقتراح يعبر عن وجهة نظر الحكومة البريطانية اذ لم يكن أمام فرنسا - فى ذلك الوقت - الا مجاراة بريطانيا فى كل خطواتها ازاء مسألة قناة السويس ، اعتقادا من فرنسا أن هذا خطأ ماذى لأن فرنسا قبلا فوتت على نفسها فرصة الاشتراك مع بريطانيا بالتدخل فى شئون مصر حين أمرت أسطولها بالانسحاب الى بورسعيد ، وان كانت فرنسا لا بود أن تصطدم مع بريطانيا صداما حربيا فى منطقة القناة .

ولم يعقب سعيد باشا مندوب الحكومة العثمانية بالمؤتمر على هذا الاقتراح ، الا أنه أعلن الأعضاء المؤتمر بأنه سوف يستطلع رأى حكومته ، وسوف يعلن لهم - فى الجلسة التالية - ما استقر عليه الرأى بخصوص الاقتراح البريطانى الفرنسى .

بدأت بوادر التغيير فى السياسة البريطانية ازاء فرنسا فى الظهور ، فلم تعد بريطانيا تحتاج كثيرا الى التعاون الفرنسى معها فى مسألة قناة السويس ، بل أن الحكومة البريطانية تعمل « الآن على اقضاء الحكومة الفرنسية من هذه المسألة ، وأكثر من هذا العمل على الحد من نفوذها فى مصر ، وهذه المرحلة الجديدة من السياسة الخارجية للحكومة البريطانية منذ أن تم لها احتلال مدينة الاسكندرية فى ١٥ يوليو ، وعلى أثر عودة المؤتمر الى الانعقاد ثانية بحلسته الثامنة فى ١٥ يوليو . وبعث لورد جرانفيل فى ٢٧ يوليو - الى فريسنيه برسالة يخبره فيها بأن الحكومة البريطانية ستمضى فيما شرعت فيه ، وستتخذ من الوسائل والاجراءات ما تراه كفيلا ، بنجاح خطتها ، وان كانت تقبل اشتراك الحكومة العثمانية للتدخل سويا فى الأزمة المصرية ، (٢) .

وهذه الرسالة تؤيد تماما سياسة بريطانيا الجديدة ازاء فرنسا وكانت بريطانيا قد كشفت فعلا اللثام عن سياستها العدوانية فى مصر بقصف الاسكندرية ، وتدل هذه على أن بريطانيا أصبحت لا تقيم وزنا كبيرا للمؤتمر وقراراته ، على الرغم من استمرار اشتراكها فى جلساته اذ كانت - بريطانيا منذ بداية انعقاده - تتخذ منه ستارا لتنفيذ مخططاتها العدوانية فى مصر .

وكانت الحكومة البريطانية قد حصلت على موافقة مجلس العموم البريطانى على اعداد حملة عسكرية لاحتلال مصر ، وفى جلسة مجلس العموم البريطانى يوم ٢٧ يوليو تقدمت الحكومة البريطانية بطلب الموافقة على الاعتمادات

Blue Boon, op. cit., doc. No. 462, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 26, 1882. (١)

Blue Book loc. cit., doc. No. 470. (٢)

المالية اللازمة لاعداد حملة عسكرية تبعث بها الى مصر لاحتلالها ، وطلب تشيلدروس وزير الحربية البريطانية الموافقة على مبلغ ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه قيمة تكاليف هذه الحملة . ويقول أمين الرفعى : « وافق مجلس العموم البريطانى على المبلغ الذى طلبه تشيلدروس وزير الحربية البريطانية ، ولكن لم تكن بمضى بضع دقائق حتى عاد وزير الحربية وطلب من المجلس « الكلمة » : أنه أخطأ عند تلاوة الرقم المطلوب ، فأنقص منه مليوناً من الجنيهات ، على أن حقيقه المبلغ المطلوب هو ٢٣٠٠٠٠٠٠ جنيه » ولكن رأى مجلس العموم لم ينبعبر - على الرغم من دبلوماسيه وزير الحربية - ووافق المجلس على الرقم المطلوب بنفس الحماسة التى كان قد أبداهافى بادىء الحديث ، (١) .

بينما رفض مجلس النواب الفرنسى - يوم ١٠ يوليو - مشروع فريسينيا القاضى بمشاركة الحكومة البريطانية فى الاعتداء على مصر ، وقرر سحب الأسطول الفرنسى الى ميناء بور سعيد غير عابىء بالنتائج التى سوف نترقب على هذا القرار .

وقد عبر لورد جرانجيل بصورة أوضح عن سياسة الحكومة البريطانية فى الرسالة التى بعث بها فى ٢٨ يوليو الى لورد دوفرين ، والتى اختتمها بتوله

« .. ان الحكومة البريطانية وان كانت تحفظ لنفسها بحرية العمل التى قد يسمونها ضغوط الحوادث ، ويجعلها عاجلة وضرورية ، فانها ترحب بكل تعاون من أمة دولة مستعدة لتقديم العون » (٢) .

كما كانت الحكومة البريطانية تسعى فى ذات الوقت الى اقضاء الحكومة العثمانية عن المسألة المصرية ، فأصدرت الحكومة البريطانية أوامرها الى قائد الاسطول بميناء الاسكندرية فى ٢٢ يوليو بالتحرك الى ميناء بورسعيد .

وقد جاء بالبرقية : « .. ربما يكون من الضرورى احتلال بورسعيد والاسماعيلية فى الحال ويجب أن يكون الاميرال هوسكنز مستعداً لمصاحبة السفن الحربية المدرعة الفرنسية جنوباً حتى الاسماعيلية ، مع وجود قوات كافية لاحتلال بورسعيد » .

« وعليك تقديم تقرير عاجل عن القوات اللازمة لاحتلال « نفيشة » اذا كانت قوات السفن الحربية المدرعة لا تزال موجودة بالاسماعيلية وعليك أن تصدر التعليمات الآتية الى الاميرال هوسكنز : « اذا كانت الاستعدادات المصرية فى قلعة الجميل تهدد بورسعيد ، فيجوز لك أن تبلى القومندان (المصرى) أنه اذا

(١) أمين الرفعى ، المفاوضات الانجليزية ، ص ٢١ - ٢٢ -

Blue Book, op. cit., doc. No. 478.

(٢)

لم يتم اخلاؤها فسوف ندمر عليك أن ترسل سفنا لندميرها وبلغ الحكومة الفرنسية بذلك (١) » .

ويتضح جليا من هذه الرسالة أن بريطانيا قد أماطت اللثام عن سياستها العدوانية نجاه فناء السويس وغير عابثة بالمؤتمر الذي مازال منعقدا بالاستانة . كما أن الحكومة البريطانية لم تكن في انظار موافقة مجلس العموم البريطاني على اعداد حملة عسكرية الى مصر ، واذا كان المجلس وافق على الاعتمادات المالية لهذه الحملة في جلسة يوم ٢٧ يوليو ، فان هذه الرسالة كانت بتاريخ ٢٢ يوليو .

كما بعث لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا برسالة في ٢٢ يوليو الى رئيسه رئيس الوزارة الفرنسية جاء بها :

أولا - اذا لم يوافق الباب العالي فورا - دون ارجاء - على التعاون العسكري يجب أن تصدر التعليمات الى مملى بريطانيا وفرنسا ليعلم أن بريطانيا وفرنسا لا تستطيعان أكثر من ذلك الاعتماد على التدخل العثماني . ولما كانت بريطانيا وفرنسا تعتبران اتخاذ اجراء فوري أمرا ضروريا لمنع المزيد من الخسائر في الأرواح . لذلك فانهما - بريطانيا وفرنسا - تزمعان في أن تخططا ، بالاشتراك مع دولة نال - اذا أمكن - الاجراءات العسكرية لحل الأزمة » .

ثانيا - يطلب من ايطاليا بأن تكون هي الدولة الثالثة .

ثالثا - يبدأ في الحال التشاور بين بريطانيا وفرنسا بشأن تقسيم العمل فيما بينهما .

رابعا - يجدر أن تدخل مسألة قناة السويس في الحطة العامة للتدخل الجماعي الأوربي (٢) » .

Blue Book, op. cit., No. 382.

(١) وجاء بها :

« It may necessary to occupy Port Said and Ismailia immediately Admiral Hoskins should be prepared to accompany French iron-clads with penelope and gun-boats to Ismailia if order and sufficient force should be available to hold Port Said.

« Report what force would be required to hold Nefiche... ».

Blue Book, op. cit., doc. No. 380.

(٢) وهذا نص الاقتراحات البريطانية :

Make the following proposals to the French Government :

- (1) Unless the Porte sends in acceptance of kind immediately available, the English and French Representatives should be instructed to say to the other Ambassadors that England and France can no longer rely upon Turkish intervention, and as they consider immediate action necessary to prevent further loss of life and continuance of anarchy, they intend, unless the Conference has any other plans to devise, with a third power if possible military means for procuring a solution.
- (2) To ask Italy to be that third power.
- (3) To consult immediately upon the division of the labour.
- (4) The Suez Canal may be included in the general scheme of allied action.

قصده لورد جرانفيل من هذه الاقتراحات التي عرضها على الحكومة الفرنسية : التلويح للحكومة الفرنسية والحكومة العثمانية بأنه ليس من حقهما دون غيرهما حق الاشتراك مع بريطانيا في مسألة الدفاع عن القناة وكان لاختيار بريطانيا لايطاليا له مغزى سياسى عميق الأثر . اذ كانت العلاقات بين ايطاليا وفرنسا منذ احتلال فرنسا لنونس سنة ١٨٨١ علاقات غير طيبة فان اختيار بريطانيا لايطاليا باعتبارها أصغر الدول الكبرى ، وباعتبارها دولة نامية لا نقوى على إثارة الصعاب في وجه بريطانيا وبذلك يدرك فرنسا أنها ليست الدولة الوحيدة التي تنشده بريطانيا تدخلها معها في حل الأزمة المصرية فضلا عن أن هذا الاختيار يرضى غرور ايطاليا .

وفى الواقع أن اقتراحات لورد جرانفيل هذه ما هى الا مناورة دبلوماسية اذ يستطيع من حلها أن ينير مع فرنسا وتركيا موضوعا للمحادثات الجدلوية مع الدولتين بقصد تقويت الفرصة عليهما من تمكينهما الاشتراك مع بريطانيا أو أحدهما في مسألة الدفاع عن قناة السويس .

وقد مضت بريطانيا تكشف عن سياستها تجاه مصر ، وذلك بعد أن اطمانت الى موقف ألمانيا والنمسا من سياستها فى مصر .

فألمانيا ترى اطلاق يد بريطانيا فى مصر من أجل المحافظة على حرية الملاحة فى قناة السويس . أما موقف حكومة النمسا فيتضح من تصريح كونت كارولى سفير النمسا فى لندن حينما أعلن فى ٢٢ يوليو « أن حكومة النمسا لا تعارض مطلقا أى عمل تراه الحكومة البريطانية من أجل الدفاع عن قناة السويس ، وأنه يعترف صراحة بأن قناة السويس باتت مهددة بالخطر فى هذا الوقت (وفى الواقع لم تكن ثمة أخطار تهدد قناة السويس) » .

وأضاف سفير النمسا قائلا : « أن حكومة النمسا لن تضع أية عراقيل فى طريق أية دولة تتعهد بالدفاع عن أمن وسلامة قناة السويس (١) » .

واختتم سفير النمسا نصريحه بقوله : « ولكن فى حالة تعهد السلطان القيام بمهمة الدفاع عن قناة السويس ، وإعادة الامن والنظام الى ما كانا عليه فى مصر ، فاعتقد أن الحكومة النمساوية لن تستطيع أن تعهد لغيره بهذه المهمة » .

وشكر لورد جرانفيل الحكومة النمساوية على نواياها الطيبة وصرح : « بأن الحكومة البريطانية لم تطلب من حكومة النمسا الاشتراك معها فى العمل لحل الأزمة المصرية لأنها تحتفظ لنفسها بهذه الحرية (٢) » .

Blue Book, op. cit., doc. No. 381.

(١)

« Austria would put no obstacle in the way of any power that should undertake to look to the security of the Canal ».

Blue Book, loc. cit., doc. No. 381 .

(٢)

لقد أصبحت بريطانيا في هذه المرحلة بالذات تمسك بزمم الموقف ولهذا
أجبرت فرنسا على أن تسير - مرغمة - في فلك سياستها ولهذا اضطرت
الحكومة الفرنسية أن توافق على اقتراح الحكومة البريطانية فيما يتعلق باشتراك
إيطاليا معهما للقيام بالدفاع عن قناة السويس ، وإن كان فريسنيه يرتاب كثيرا
في نوايا لورد جرانفيل فيما يتعلق بمشروعه المقترح بشأن حماية قناة السويس
ولذلك حرص أن ينوه في الرسالة التي بعث بها إليه في ٢٥ يوليو : « بأنه يود
أن يكون موضوع حماية قناة السويس والدفاع عنها مفصلا تماما عن الأزمة
المصرية ، والحكومة الفرنسية ترى أنه من الأنسب أن مسألة الدفاع عن القناة
منوط فقط لدولة أو لاثنتين نعملان معا . وأن كل منطقة يفوم بحمايتها ما لا يقل
عن ٢٠٠٠ جندي ، وأكد فريسنيه بقوله : بأن الحكومة الفرنسية سوف تمتنع
عن القيام بأي عمل حربي داخل الأراضي المصرية إلا إذا تعرضت قناة السويس
لأي هجوم عدائي .

واختتم فريسنيه رسالته بقوله : « أن الحكومة الفرنسية ترى عدم احتلال
أي منطقة على شاطئ قناة السويس الآن ، طالما لا تتهددها الأخطار ، وأن
المصريين لم يقطعوا ترعة المياه (١) » .

وإذا ضغطت الحكومة البريطانية على الحكومة العثمانية أعلن السلطان في
٢٨ يوليو : بأنه قبل مبدئيا أن يصدر قرارا متضمنا مساندته للخديو ، واعتبار
عراي باشا عاصيا . ولكن بشرط جلاء القوات البريطانية عن مدينة الاسكندرية
بمجرد وصول القوات العثمانية الى الأراضي المصرية « (٢) » .

ولكن بريطانيا عادت واشترطت على السلطان شرطا آخر . « بأن الحكومة
البريطانية لن تسمح بدور القوات العثمانية الى الشواطئ المصرية ما لم يسبق
ذلك صدور اعلان السلطان » . وإن كانت الحكومة البريطانية تهدف بذلك
الشرط الجديد لتحقيق أمرين .

اولهما : كسب الوقت حتى تتمكن باقي قواتها الحربية من الوصول من
مستعمراتها الى منطقة قناة السويس ، وهي تدرك أن السلطان سيرفض هذا
الشرط الجديد الذي طنبته منه الحكومة البريطانية .

ثانيهما : أنه بمقتضى « اعلان السلطان » تسقط عن عراي باشا شرعية

وجاء بها :

Blue Book, op. cit., doc. No. 424.

(١)

«... the French Government will abstain from the any operation in the
intention of Egypt except from the purpose of repelling direct acts of aggression.
If, therefore, the English troops think fit to undertake such operation, they must
not count upon French co-operation.

The French Government defer the occupation of the points above referred
to so long as the security of the Canal is not really threatened (which it is not
at this moment) or so long as the fresh water conduits are not interrupted by
the Egyptians.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 487.

(٢)

موقفه ضد القوات البريطانية ، وبذلك يسهل القضاء عليه ، بعد أن تسقط هيئته بين طبقات الشعب المصرى ولا يجد من حوله من يناصره ، وبذلك يتم هزيمته قبل وصول القوات العثمانية الى مصر ، وعلى هذا يكون لا لزوم لوجود القوات العثمانية فى مصر اذا قدر لها الوصول . واذا لم تكن قد وصلت بعد فلا لزوم لحضورها لأن بريطانيا سبقها بحل الأزمة بالقضاء على قوة الجيش المصرى .

طلبت بريطانيا من الحكومة العثمانية بكل وضوح : أن يعلن السلطان صراحة عما اذا كان مستعدا لقبول مبدأ تعاون القوات العثمانية مع القوات البريطانية فى مصر أو أنه يرفض قيام مثل هذا التعاون ؟ اضطر السلطان ثانية الى الامتنال الى السياسة البريطانية وأعلن : أنه يوافق على بقاء القوات البريطانية فى مصر ، ولكن بشرط جلاء القوات المشتركة - البريطانية والعثمانية - عن مصر فى آن واحد ، وبمجرد عودة الأحوال الى ما كانت عليه فى مصر .

ويلاحظ أن الدبلوماسية البريطانية أخذت تعمل فى ميدانين : داخل المؤتمر وخارج المؤتمر بالاتصال المباشر مع الحكومة العثمانية . فقد اقترح لورد جرانفيل على السلطان : أن يكون صدور إعلان السلطان ، قبل أن تسرح القوات العثمانية الى مصر ، والا فلن تسمح بريطانيا بنزول قواته الى الشواطئ المصرية . واذا رغب السلطان فى التعاون مع الحكومة البريطانية فمن الضروري :

أولا : أن يحدد بوضوح الموقف الذى يعتزم اتخاذه تجاه العربيين .

ثانيا : أنه يتعين تحديد العلاقة بين القوات المشتركة بمقتضى اتفاقية تجرى بشأنها مباحثات بين البلدين ، وإن كان - لورد جرانفيل - يرى مبدئيا أن القوات البريطانية والعثمانية يجب أن تخضع للقائدين البريطانيين والعثمانيين معا (١) .

وأشار لورد جرانفيل على لورد دوفرين بأن يقترح على أعضاء المؤتمر فى الجلسة الحادية عشرة - ٢٦ يوليو - « بأن بريطانيا سوف تشرك الدول الأوروبية المعتمة معها فى وضع نظام قويم بالنسبة لمستقبل مصر وذلك بعد تمكنها من القضاء على جماعة العربيين (٢) » .

والمعنى المستفاد من الاقتراح الأخير أن بريطانيا تعتزم تعديل تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ التى اعتبرت الدول الأوروبية الكبرى نفسها ضامنة لها . وكان مركز مصر القانونى والسياسى من ١٨٤١ - ١٨٨٢ يعتمد على الوضع Status

وجاء بها : -

(١)

Blue Book, op. cit., doc. No. 522.

« He said that he surmised that the relationship of the English and Turkish troops would have to be regulated by a convention, and that their movements would be superintended by a British and Turkish commissioner ».

Blue Book, loc. cit., doc. No. 517.

(٢)

الذى جاءت به هذه التسوية ومهما يكن من أمر هذا الاقتراح فقد أراد لورد دوفرين من ان يستزع من المؤتمرين موافقتهم بنموذج الحكومة البريطانية بحرية العمل في مصر دون غيرها من الدول .

أدرك السلطان بأن سياسته البريطانية تجاوزت كل حد وجارت على كل حقوقه الشرعية في البلاد ، اذ بدأ يشك في كل وعود بريطانيا التي نقضت كل قرارات المؤتمر ، فضلا عن أن بريطانيا - أعلنت بأنها سوف تبرم اتفاقا مع الحكومة العثمانية فيما يتعلق بمسألة التعاون العسكري المشترك ، وان كان هذا الاعلان يتناقض مع مهمة المؤتمر الذي مازال متعقدا لبحث تلك الأزمة ، وهذا مما دعا الحكومة العثمانية الى الاحتجاج بشدة على سياسة بريطانيا الجائرة .

والحق أن السليبيه التي اتبعتها الحكومة العثمانية من أول الامر هي التي أناحت لبريطانيا تنفيذ مخططها . ولما قرر السلطان الاشتراك في أعمال المؤتمر كانت بريطانيا قد نجحت في تحقيق الشطر الأكبر من مخططها .

قدم فريسنيه رئيس الحكومة الفرنسية اقتراحا - الى مجلس النواب الفرنسي يتعلق بمسألة الدفاع المشترك مع بريطانيا عن قناة السويس ، واستطاع المجلس أن يصدر قراره في جلسته يوم ٢٩ يوليو - برفض هذا الاقتراح بأغلبية ساحقة ، وكان من نتيجة هذا القرار أن سقطت وزارة فريسنيه في ٣٠ يوليو (١) .

كما أن الحكومة الإيطالية أرسلت ردها في ٣٠ يوليو على اقتراح الحكومة البريطانية السابق عرضه على الحكومة الإيطالية والذي يقضى باشتراك إيطاليا في مسألة الدفاع المشترك عن قناة السويس . وتضمن الرد الإيطالي الآتي : « أن الحكومة الإيطالية تشكر الحكومة البريطانية على هذه النقة ، ولكنها ترى أن الباب العالي منوط ومكلف من قبل المؤتمر بالقيام بإرسال حملة عسكرية الى مصر ، وليس في إمكان الحكومة البريطانية أن تتفاوض في هذا خارج نطاق المؤتمر وفي أمر لم تجر بشأنه أى محادثات » (٢) .

وكانت الحكومة الإيطالية مصيبة في موقفها اذ رأت عدم الزج بنفسها في مشكلة دولية ، وهي لا تفوى على الخوض في غمار التصارع الدولي الاوربي - حينذاك - فضلا عن أن الحكومة البريطانية لم توضح للحكومة الإيطالية النتائج التي سوف تترتب على هذا التعاون العسكري .

واقترح لورد دوفرين في الرسالة التي بعث بها في أول أغسطس .

(١) تعرضت بالتفصيل لشرح هذا الموضوع في الفصل التالي من هذه الرسالة .

Blue Book, op. cit., doc. No. 503, date July 30, 1882.

(٢)

« ... and without modification, he thinks that he could not, without inconsistency in the actual state of things enter into a negotiation for a different intervention outside the Conference, to which no communication had been made ».

لورد جرانفيل وزير الخارجية وجاء فيها : « ألا تتشدد الحكومة البريطانية كثيرا مع السلطان ، مراعاة لشعوره وكرامته الدولية » .

وذكر لود دوفرين في معرض رسالته : بأن السلطان مازال مصرا على عدم صدور الاعلان قبل نزول القوات العثمانية أرض مصر (١) .

ولكن الحكومة البريطانية طلبت من السلطان بأن يحدد بكل وضوح مهمة قواه في مصر . كما اشترطت بريطانيا بأن يكون اعلان السلطان صريحا وواضحا وعلى هذا الأساس سوف تقبل الحكومة البريطانية تعاون القوات العثمانية معها ، كما نسمح لها بالنزول الى أرض مصر (٢) .

قدم كورتى رئيس المؤتمر ومندوب الحكومة الإيطالية به - اقتراحا الى المؤتمر في جلسته الثانية عشر - ٢ أغسطس - تتضمن الآتى : « يدرك المؤتمر أهمية الاسراع باقامة نظام قويم في مصر . بعد موافقة الباب العالي ، وذلك ضمانا لحربة المرور في قناة السويس ، على أن تشترك الدول الأوروبية المعنية في مسألة الدفاع عن قناة السويس طبقا لقواعد يتفق عليها فيما بعد مع الاحتفاظ بحق الدول الأوروبية باعادة بحث هذه النظم اذا أدركت هذه الدول أن هذا التنظيم غير كاف (٣) » .

التزم لورد دوفرين جانب الصمت ولم يعقب على هذا الاقتراح الإيطالي الذى يقضى بتحويل مسألة الدفاع عن قناة السويس ، وإن كان فى الحقيقة أن هذا الاقتراح لا يعنى شيئا بالنسبة للحكومة البريطانية لأنها كانت قد ببتت النية على احتلال مصر ، وأن يبدأ هذا الاحتلال - بعد الإسكندرية - باحتلال منطقة القناة .

كما لقي هذا الاقتراح الإيطالي تأييدا من مندوبو روسيا وألمانيا والنمسا ، بينما وافق مندوب فرنسا - بتحفظ شديد . أما سعد باشا مندوب الحكومة العثمانية فإنه التزم جانب الصمت ازاء هذا الاقتراح وصرح بقوله : بأنه سوف يدل برأيه فى هذا الشأن فى جلسة المؤتمر التالية ، وذلك بعد استطلاع وجهة نظر حكومته » .

لجأت الحكومة البريطانية - بعد ذلك - الى التظاهر بأن هناك احتمالا قويا بأن تقوم العربيين بنقل عملياتهم الحربية اليها لتعطيل حرية الملاحة فيها ، فأرسلت الى قائد قواتها تعليمات تقضى بقصر عملياته الحربية فى قناة السويس على المحافظة على الحالة الراهنة بها (٤) .

Blue Book, op. cit., doc. No. 522.

(١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 542.

(٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 544.

(٣)

Blue Book, op. cit., doc. No. 552.

(٤) وجاء بها :

«...has been instructed for the present to confine his operations on the

Suez Canal to maintaining the status quo»

وتضمنت الرسالة أيضا وجهة نظر الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمسألة قناة السويس : ألا ينزل قائد القوات البريطانية أى قوات الى ساطئ القناة الا اذا تعرضت ارواح الرعايا البريطانيين لخطر ما او اذا كان هناك احتمال بقيام العربيين بسد القناة ففي هاتين الحالتين يتعين على القائد البريطاني استخدام القوة العسكرية التي تحت تصرفه للمحافظة على ارواح الرعايا البريطانيين او لاحتباط محاولة العربيين .

وتضمنت الرسالة أيضا : « أن هذه التعليمات لا تنسحب على مدينة السويس التي تقع بعيدا عن مجرى الفناء » ويلاحظ أن الحالتين أجاز فيهما للقائد العسكري بالتدخل حربيا ، حالتان من السهل خلقهما وإيجادهما طالما كانت النية مبيتة على اتمام الاحتلال والقائد هو الذى يترك له تقدير الموقف ، ولا معقب لتقديره وحكمه .

وفى الواقع كانت العمليات الحربية قد بدأت فى ميناء السويس منذ وقت مبكر - بعد دخول القوات البريطانية مدينة الاسكندرية اذ تمت اتصالات برقبة بين قائد السفينة ردى Ready البريطانية الموجودة بالقرب من ميناء السويس ، وبين وزارة البحرية البريطانية أرسل على أثرها تبليغا فى ١٥ يوليو ١٨٨٢ الى قائد السلاح البحرى المصرى فى ميناء السويس ينهى اليه أن وزارة البحرية البريطانية قد قررت منع أية سفينة مصرية حربية أو تجارية من مغادرة الميناء الا بعد صدور تصريح من قائد السفينة ردى وبعد أن يقوم البريطانيون بتفتيشها تفتيشا دقيقا على بعد ميل بحرى وأن هذه الأوامر قد صدرت باسم الحديو توفيق وبموافقته .

وكانت الخطوة التالية التى أقدم عليها البريطانيون هى احتلال مدينة السويس وفى ٢٩ من يوليو ١٨٨٢ وصلت الى السويس أربع سفن حربية بقيادة الأدميرال « هويت Rear Admiral Sir W. Hewett » وقد طلب من محافظ السويس أن يعلن ولاءه للحديو توفيق ، فرفض المحافظ ، ولكن باستخدام وسائل الضغط اضطر المحافظ الى تسليم المدينة ومغادرتها الى القاهرة ، واحتل الجنود البريطانيون مدينة السويس فى ٢ أغسطس ، ورفعوا الاعلام البريطانية عليها واحتلوها باسم الحديو ، وكانت مدينة السويس أول مدينة تحتلها بريطانيا فى منطقة القناة (١) .

= and not to land except for the protection of the British subjects, or in the event of any attempt being made to block the Canal which he is instructed to prevent by force, these instructions do not apply to the town of Suez, which does not lie upon the Canal, and as to which the Admiral has been allowed discretion ».

(١) د. عبد العزيز الشناوى ، السويس ، ص ١٧٧ - ١٧٨ عن

Blue Book, Egypt 1882, No. 17, doc. No. 430, from Faulkner to Lord Granville, date July 16, 1882.

وكذا الوثيقة المرفقة بالرسالة السابقة بعنوان :

Commander Edwards to the Senior Officer of the Egyptian Squadron, Suez, July 15, 1882.

رأت بريطانيا أن تكسب أعمالها العدوانية - في منطقة قناة السويس - سنداً شرعياً إذ حصل الاميرال هوسكنز قائد قواتها بمنطقة القناة من الحدود توفيق على تفويض صريح منه بمنحه حرية العمل الحربي في منطقة القناة بحجة القضاء على العرابيين وتعقب فلولهم أينما رحلوا « (١) » .

ونجحت السياسة البريطانية في كسب ود الحكومة الألمانية بل ان الحكومة الألمانية كثيراً ما أسدت النصح الى السلطان بضرورة الموافقة على وجهات نظر الحكومة البريطانية (٢) فيما يتعلق بالتعاون العسكري مع بريطانيا في مصر .

وكانت حكومة النمسا لانقل عن الحكومة الألمانية في تأييدها للسياسة البريطانية وكثيراً ما نصحت السلطان بضرورة تنسيق سياسته مع السياسة البريطانية بينما لم يكن في استطاعة الحكومة العثمانية تحديد موقفها إذ ما زالت تتخبط في سياستها الخارجية التي تتسم بالتردد وسوء النية ازاء مصر . ففي الوقت الذي تطلب بريطانيا من السلطان أن يصدر اعلانه باعتبار عرابي باشا عاصياً وخارجاً عن القانون ، يسارع السلطان بإرسال برقية تهنئة في ٥ أغسطس لعرابي باشا لموقفه الشجاع هو وجنوده أثناء حوادث الاسكندرية يوم ١١ يوليو (٣) .

والحق ان السياسة البريطانية قد نجحت في احداث انقسام بين أعضاء المؤتمر ولم يبق من الأعضاء المعارضين لسياستها في مصر الا مندوب فرنسا ، وكذلك مندوب الحكومة العثمانية . ولهذا استطاعت بريطانيا أن تنفرد بمفاوضة الحكومة العثمانية خارج نطاق المؤتمر ، غير عابئة بمهمة المؤتمر ، واتسمت هذه المفاوضات بالجدل بغية كسب الوقت حتى تتمكن قواتها من السيطرة التامة على منطقة قناة السويس ، وحتى لا تثير أعمالها العدوانية التي صممت على القيام بها تجاه الرأي العام العالمي ، أعلنت - بريطانيا - بأنها لا تبغى أية مصلحة ذاتية بل انها تعمل من أجل القضاء على هؤلاء المتمردين ، كما أن قواتها الحربية في مصر تعمل بتفويض من الحدود - وان كانت لم تشأ أن تستحوذ على مناطق لاحتلالها أو امتلاكها (٤) ولم يكن هناك ثمة خطر حقيقى يتهدد حرية الملاحة بقناة السويس ،

Blue Book, loc. cit., doc. No. 560.

(١)

Blue Book, doc. No. 560.

(٢) وجاء بها :

The German Chargé d'Affaires received instructions from his government to advise the Sultan to come to terms with England.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 567.

(٣) وجاء بها :

« That the Porte sent a telegram congratulating the Egyptian soldiers on their courage during the bombardment of the forts of Alexandria ».

Blue Book, op. cit., doc. No. 580.

(٤)

From Semoun to Lord Granville, date August 5, 1882. We are acting in support of Viceroy against rebels. Do everything in his name and make it plain that we have not taken possession for ourselves.

كما ادعت بريطانيا بأن العربيين يهددون بسد قناة السويس ومنع الملاحة بها ويتضح هذا من الرسالة التي بعث بها «هويت» قائد القوات البريطانية بفناء السويس والتي بعث بها في ٦ أغسطس وهذا نصها :

« عند النزول - بمدينة السويس - لم نجد علما مصريا يرفرف بها، وبعد أن شرحنا لمحافظ السويس ، بأن البريطانيين يعملون للصالح العام وبموافقة الخديو وبتفويض منه ، ورفعت الاعلام البريطانية والمصرية جنبا الى جنب ، وكان لهذا العمل تأثير طيب في نفوس الشعب المصري (١) .

وفي جلسة المؤتمر الرابعة عشر - يوم ٧ أغسطس أعلن لورد دوفرين « ان بريطانيا سوف تدعو الدول الاوروبية المثلثة في هذا المؤتمر لمساعدتها في وضع نظام مستقر في مصر . وذلك بعد القضاء على هؤلاء العسكريين المتعربين (٢) » .

ولكن أعضاء المؤتمر لم يتنبهوا الى مغزى هذا التصريح ، واستمروا - في نفس الجلسة - في مناقشة مسألة الدفاع عن قناة السويس . اذا كانت بريطانيا قد أعدت عدتها للقضاء على العربيين والاستيلاء على قناة السويس . وأرادت - بريطانيا ألا تثير الرأي العام الاوربي بمثل هذا العمل كما سبق أن حدث على اثر ضرب مدينة الاسكندرية .

وكتب لورد دوفرين تقريراً الى حكومته عن هذه الجلسة جاء به : « انه من الواضح ان اجراءاتنا - بمنطقة القناة - قد حازت قبول كل من يعنيه الأمر . وان كان سعيد باشا ووزير الخارجية ومندوب الحكومة العثمانية بالمؤتمر قد أعلن : « بأن الحكومة العثمانية سوف تدخل في مفاوضات مباشرة مع الحكومة البريطانية فيما يتعلق بارسال قواتها العسكرية الى مصر (٣) » .

ولم يكن أمام السلطان الا تنسيق سياسته مع سياسة الحكومة البريطانية ، وأعلن سعيد باشا مندوب الحكومة العثمانية بالمؤتمر قبل رفع الجلسة الرابعة عشرة قائلاً : « يقبل الباب العالي الدعوة للتدخل العسكري في مصر ، والتي قدمت اليه بمقتضى المذكرة المؤرخة في ١٥ يوليو ، وكذا الموافقة على ما تضمنته من شروط » (٤) ومن الواضح أن السلطان كان

وجاء بها :

Blue Book, op. cit., doc. No. 592.

(١)

Sunday on landing found no Egyptian colour flying. After explaining to acting government that the British were acting in the interest of, and with the full consent of, the Viceroy hoisted British and Egyptian colours side by side on the same mast, which has had the desired effect of greatly reassuring the people.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 658.

(٢)

Ibid.

(٣)

Blue Book, op. cit., doc. No. 584.

(٤)

دائما يبدأ متمسكا برأيه ولكن سرعان ما يرضخ لرأى الحكومة البريطانية ، وخضع السلطان - أخيرا - وبعد فوات الوقت - لسياسة بريطانيا وذلك بعد أن أعبته الدبلوماسية البريطانية . وهكذا ظفرت بريطانيا بما أرادت . فمن قبل استطاعت أن تنحى فرنسا عن مسألة الدفاع عن قناة السويس ، واليوم استطاعت أن تنفرد بالحكومة العثمانية في اجراء مفاوضات مباشرة خارج نطاق المؤتمر . والآن استطاعت بريطانيا أن تنجح في تحقيق خططها الجديدة والتي بدأت تنتهجها منذ عودة مؤتمر الاستانة الى الانعقاد في ١٥ يوليو ، وبعد أن دخلت قواتها البريطانية مدينة الاسكندرية (١) .

قدم السلطان الى الحكومة البريطانية يوم ٩ أغسطس مشروع اتفاق حربى اشترط فيه :

أولا : أن تبقى القوات العثمانية فى مصر مدة ثلاثة أشهر .

ثانيا : ألا تخضع هذه القوات للقيادة البريطانية .

ثالثا : وأن على القوات البريطانية ألا تبرح مدينة الاسكندرية طوال هذه المدة .

رابعا : تقوم بريطانيا بتسليم الأسرى المصريين الذين لديها الى الخديو خامسا : تترك بقية التفاصيل المتعلقة بالحملة العسكرية العثمانية للتشاور بشأنها فيما بعد بين القيادة العثمانية والقيادة البريطانية هناك فى مصر (٢) .

لم تلق هذه الشروط الا بسخرية الاستخفاف من الحكومة البريطانية وعارض لورد جرانفيل هذا المشروع بشدة وسارع وقدم من جانبه الى الحكومة العثمانية مشروعا مضادا آخر يعبر عن وجهة نظر الحكومة البريطانية وسياستها ازاء الأزمة المصرية جاء به :

أولا : ألا يزيد عدد الجنود العثمانيين عن ٥٠٠٠ جندى .

ثانيا : تحتل هذه القوات (مواقع) معينة يتفق بشأنها فيما بعد .

ثالثا : تكون القوات العثمانية تحت امرة قائد عام يستمد مشورته من القائد البريطانى .

رابعا : يتم جلاء القوات المشتركة عن مصر فى آن واحد بمجرد انتهاء مهمتها .

وجاء بها : -

« The Sublime Porte accepts the invitation for military intervention in Egypt made to it by the indentic note of 15th July, as well as the clauses and conditions contained therein » .

(١) سبق أن تناولت بالفصل والشرح هذه السياسة البريطانية الحديثة فى هذا الفصل ، واستطاعت بريطانيا أن تحقق كل مراحل هذه السياسة الجديدة .

Blue Book, op. cit., doc. No. 658.

(٢)

خامسا : تترك بقية التفصيلات الحرية والاداريه الىالفائد البريطانى
وحده (١) .

يتضح من هذا المشروع البريطانى انه احتوى شروطا يصعب على
الحكومة العثمانية قبولها ، وهذا ما تقصده الدبلوماسية البريطانية بهدف
كسب الوقت حتى تتمكن قواها من احتلال قناة السويس ، وبذلك تضع
السلطان امام الامر الواقع . وبهذا لم يعد لتلك المفاوضات المباشرة
فيمة تذكر .

ومع بدء المفاوضات المباشرة بين الحكومة البريطانية والحكومة
العثمانية فان المؤتمر أصبح عديم الجدوى وبدأ يواجه الفشل .

وقدم كورنى مندوب ايطاليا فى جلسة المؤتمر الخامسة عشرة - ١٠
أغسطس اقتراحا مؤاده « ان حكومته ترى - على انر الأزمة المصرية بين
الحكومتين البريطانية والعثمانية بطريق المفاوضات المباشرة - ترى حكومة
ايطاليا أن ينهى المؤتمر أعماله وتؤجل جلساته لحين الانتهاء من الأعمال
العسكرية فى مصر (٢) » .

كما أعلن بسمارك - فى ذلك الوقت - : انه لا يمانع من اعطاء بريطانيا
حرية العمل فى مصر ولكن على مسئوليتها الخاصة .

ومن الواضح أن المؤتمر قد فشل تماما نظرا لانقسام الراى بين
أعضائه ، اذ استطاعت بريطانيا أن تنجح فى ذلك الى حد بعيد .

وفى الجلسة السادسة عشرة للمؤتمر - ١٤ أغسطس - قدم مندوب
ايطاليا اقتراحا ثانيا : « بأن ينهى المؤتمر جلساته وأن يصدر بيانا يتضمن
اقتراح لورد دوفرين الذى سبق أن قدمه للمؤتمر فى ٣٠ يوليو (٣) » .

وفى نهاية الجلسة السادسة عشرة أصدر المؤتمر قرار يقضى بأن
الحكومات الاوربية قد توصلت أخيرا الى اتفاق ودى مؤداه ان التسوية
النهائية للأزمة المصرية لا تتم بغير اشتراك الدول الاوربية جميعا ، (٤) .

ورفضت الحكومة البريطانية فكرة تدويل مسألة قناة السويس ،
وصرح لورد دوفرين قائلا : أن حكومته لا ترى حاجة الى هذه التصريحات
المتكررة » .

Blue Book, op. cit., doc. No. 655.

(١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 636.

(٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 667.

(٣)

Blue Book, Egypt 1882, No. 18, doc. No. 1.

(٤)

« That an amicable understanding exists between the European Cabinets
that no definitive settlement of the Egyptian question is to take place except
with the co-operation of all the powers ».

أعلن كلنوكي مندوب النمسا بضرورة عقد جلسة أخرى للمؤتمرووافق
لورد جرانفيل على هذا الاقتراح بشرط أن يستبدل لفظ (تعاون) Co-operation
بعبارة (تبادل الأفكار والمعلومات) Communication أو بلفظ استشارة
Consultation ولكن مندوب النمسا أراد التوفيق بين وجهات النظر
فاقتراح كلمة « موافقة » Agreement بدلا من كلمة تعاون (١) .

ولكن على الرغم من هذا فقد رفض لورد جرانفيل هذا الرأي قائلا :
« ان كلمة « موافقة » تعنى انه في حالة امتناع دولة واحدة قد يحول ذلك
دون تسوية الأزمة » .

وأضاف الى ذلك قوله : « بأنه ليس في نية حكومته نقض مهودها
السابقة ، وإن حكومته اذ أن توافق على هذا الاقتراح بشرط الموافقة أولا
على اللفظين السابق اقتراحهما » .

وجرت محادثات بين النمسا والمانيا ، انتهت بعدول النمسا عن
اقتراحها السابق وترك الأزمة المصرية الى ما كانت عليه في ٣٠ يوليو (٢) .

ويلاحظ ان بريطانيا اتخذت من مؤتمر الاستانة تكأة لاحتلال قناة
السويس . فبعد ان حققت المرحلة الأولى من مخططها وهو احتلال
الاسكندرية - الميناء الأول لمصر - اثار موضوع قناة السويس، وتظاهرت
بتخوفها على حرية الملاحة فيها اذا قام العربيون بسد القناة .

وامتازت الدبلوماسية البريطانية بالمرونة ، فتظاهرت فيما يختص
بحماية قناة السويس أدها لا تريد الانفراد بهذا الاجراء العسكري ، وعرضت
مشاركة فرنسا لها ثم أمعنت في هذا الاتجاه فعرضت أيضا على ايطاليا
المشاركة في احتلال منطقة القناة وهي تعلم مسبقا بتعذر اشتراك فرنسا
وايطاليا معها .

وهكذا استطاعت بريطانيا ان تظهر بما أرادت من اشتراكها في المؤتمر
واستطاعت بدبلوماسية المرنه أن نجعل المؤتمر لا يستطيع أن يحقق
المهمة المنوط - ببحثها وهي الأزمة المصرية - اذ اتخذت من اشتراكها فيه
ستارا لاختفاء نواياها العدوانية تجاه مصر .

(١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 3.

« Her Majesty's Government are, moreover, of opinion that the word
« Communication » or « Consultation » should be substituted for the word « Co-
operation »

Blue Book, op. cit., doc. No. 104.

(٢)

الفصل السادس

الديبلوماسية الفرنسية في مؤتمر الآستانة

منذ بدأ المؤتمر أولى جلساته - في ٢٣ يونيو - كانت وجهات نظر دولتي بريطانيا وفرنسا على طرفي نقيض ، فبريطانيا على الرغم من اشتراكها في المؤتمر نسعى الى العدوان على مصر ، بينما فرنسا على الرغم من ارسال وحدات حربية من اسطولها الى ميناء الاسكندرية - تسعى جاهدة الى حل الأزمة المصرية حلا سلميا ، ولهذا كانت فرنسا تحاول جاهدة ان تحبط أى مخطط عدواني بريطاني ازاء مصر • اذ اقترح فريستيه قبل انعقاد المؤتمر توقيع الدول الأعضاء في المؤتمر على « ميثاق انهاء الغرض الشخصي » (١) وكان فريستيه - في الحقيقة لا يعنى سوى بريطانيا من هذا التعهد •

وفي جلسة المؤتمر الثانية ٢٥ يونيو الفى دى نواي De Noailles مندوب فرنسا في المؤتمر كلمة - بعد أن فرغ لورد دوفرين من القاء خطبته - أشار فيها الى ضرورة اجتهاد أعضاء المؤتمر في إيجاد أنسب الحلول السلمية للأزمة المصرية • وطلب مندوبو كل من : ايطاليا • المانيا • النمسا روسيا من مندوبي بريطانيا وفرنسا بان يتعدما الى المؤتمر باقتراحات عملية لحل الازمة المصرية بدلا من القاء الخطب التي تتسم بالبلاغة والمبالغة ، وتندد فقط بتفاقم الأزمة نتيجة لاستفحال خطر العربيين ، وضياح سلطة الخديو أمام تسلط الحزب العسكرى على احوال البلاد •

بدأت الحكومة البريطانية تشكك في بعثة درويش باشا والأمال المعقودة عليها لحل الأزمة المصرية ، وان افاد السلطان درويش باشا الى مصر لا يعنى

(١) سبق ان تعرضت له بالشرح في الفصل الرابع من هذه الرسالة •

نزوه عن الاستراك في المؤتمر ، ويؤكد وجهة النظر هذه تلك الرسالة التي بعث بها لورد وفرين في ٢٢ يوبه ٠ الى الحكومة البريطانية ومؤداها ٠٠ ان مؤتمر الاساسه ساهم الى حد بعيد في سهيل مهمة بعثة درریش باسا في مصر ، اذ كانت مبادرة بريطانيا وفرنسا بالدعوة الى عقد مؤتمر الاساسه سابقة على قرار السلطان بايقاد بعته الى مصر برياسه درویش باسا (١) والحق أن بريطانيا لم تكن هي التي بادرت بالدعوة لعقد هذا المؤتمر ، اما فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية هو الذي اخذ زمام المبادرة في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ بالدعوة اليه ٠ وقبلت بريطانيا الاشتراك فيه دون اعتراض ٠

وان كانت الوزارة الفرنسية حريصه على عدم الاندفاع العدواني في الازمة المصرية ، اذ تدرك يقينا أن الوزارة السابقة برياسة جامبتا أسقطها مجلس النواب الفرنسي نتيجة لنزعة جامينا العدوانية تجاه مصر ٠ وهذا للسياسة الفرنسية الجديدة تلمسها في الحديث الصحفي الذي أدلى به فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية - في ٢٦ يونية حول الأزمة المصرية ٠

ووجه اليه سؤال : عما اذا كانت حكومة لندن قد أصدرت أوامرها ببعثة الأساطيل لتكون مستعدة to fit out a fleet وكذلك اعداد الجيوش من مستعمراتها في جبل طارق ، ومالطه ، وقبرص ومستعمراتها في الهند وذلك بالإبحار الى منطقة قناة السويس ! ٠

وأجاب فريسنيه بقوله : بأن هذا صحيح ، وان الحكومة البريطانية عرضت على الحكومة الفرنسية ضرورة التعاون معها عسكريا ، بشرط عدم تعرض الاسطول الفرنسي للاسطول البريطاني في منطقة قناة السويس ٠

وأجاب - فريسنيه - على سؤال آخر . عما اذا كانت الحكومة الفرنسية قد أرسلت وحدات من أسطولها الحربي الى مصر بهدف التعاون عسكريا مع الوحدات الحربية للاسطول البريطاني ؟

ونفى فريسنيه هذا الخبر ، قائلا : بأن هذا غير صحيح ، وأن الحكومة الفرنسية لا تستطيع اتخاذ مثل هذا القرار دون موافقة مجلس النواب الفرنسي باعتماد المبالغ اللازمة لاعداد مثل هذه الحملة ٠

وعن استدعاء سينكفكس M. Sienkiewicz قنصل فرنسا العام بالقاهرة ، وكذا سير ادوارد ماليت فنصل بريطانيا بالقاهرة ، وانهما استدعيا نتيجة انتهاج سياسة جديدة ؟ أم لأسباب دبلوماسية وسياسية ولبس كما قيل بسبب تركع حالتهما الصحية ؟

(١) Blue Book, Egypt 1882, No. 17, doc. No. 44, from Lord Dufferin to Lord Granville, date June 23, 1882.

وشرح يقوله : بأنه لا يستطيع ان يعطى مجلس النواب صورة خفيفة عن طبيعة الأعمال التي تقوم بها الحكومة البريطانية ، ولا يستطيع ان يعطى تفسيراً منطقياً عن حقيقة الأعمال العدوانية التي تقوم بها بريطانيا في مصر ، ولهذا ، استدعت حكومة فرنسا فنصلها العام في القاهرة ولم يقصد باستدعائه أى تغيير في سياسة فرنسا الخارجية وعلى الرغم من هذا فإنه يود ان يلتزم جانب الصمت ! التام حتى تنكشف الحقائق أكثر من هذا (١) اذ كانت السياسة البريطانية - حتى ذلك الوقت - حريصة على عدم الجهر بسياساتها العدوانية بل تخطط على أساس اظهار فرنسا للرأى العام هي الدولة التي نميل الى العدوان على مصر .

وقد اقترح كونت كورتى السفير الايطالى على الأعضاء في جلسة المؤتمر الثالثة - ٢٧ يونيو . ان تقرر الدول المشتركة في المؤتمر الامتناع عن التدخل المنفرد في مصر طالما كان المؤتمر ما يزال منعقداً . ولكن لورد دوفرين أصر على عدم الموافقة على هذا الاقتراح ما لم يضاف اليه هذا التحفظ « الا في حالة الضرورة القصوى » ووافق دى نواى على وجهة نظر لورد دوفرين .

وأراد السلطان ان يوحى الى أعضاء المؤتمر بان درويش باشا استطاع ان يعيد الأمور في مصر الى ما كانت عليه ، لدرجة انه أنعم على عرابى باشا وبعض كبار الضباط المصريين بالنيشين ؛ فأنعم على عرابى باشا بالنيشان المجيدى من الطبقة الأولى ، وذلك لولائه وطاقته للسلطان .

ونتيجة لنعاطف السلطان مع العرابيين أصيبت بريطانيا وفرنسا بقلق شديد وان كانت فرنسا حريصة على الا تدع السلطان يتدخل بمفرده في الأزمة المصرية وبالتالي عدم اتفاق السياسة البريطانية مع السياسة العثمانية ، ففي الواقع كانت الدبلوماسية الفرنسية تهدف الى عدم اتاحة أية فرصة أمام بريطانيا تتيح لها الانفراد بالتدخل في الشئون المصرية دون اشتراك فرنسا معها .

وفي الواقع لم تكن فرنسا ترى خطورة بالغة من موقف العرابيين المتشدد مع الخديو الذي كان العوبة في يد ادوارد ماليت . ومن هذا الموقف حدث تغيير جوهري في سيكلوجية السياسة الفرنسية اذ سرعان ما ارسل فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية بتعليماته الى دى نواى مندوب فرنسا بالمؤتمر يشير عليه بالتعاون النام مع زميله مندوب بريطانيا في كل ما يعن له من وجهات نظر ازاء الأزمة المصرية ، كما ارسل بتعليماته أيضاً الى كونراد قائد الأسطول الفرنسى بميناء الاسكندرية بضرورة التعاون التام مع سيمور قائد الأسطول البريطانى في كل ما يراه من اجراءات ازاء هذه الأزمة .

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 55, from Lord Granville to Lord Dufferin, date June 27, 1882.

وفى بداية الجلسة الرابعة للمؤتمر - ٣٠ يونيه - تساءل لورد دوفرين مندوب بريطانيا : عما سيكون عليه الموقف اذا ما تجاهل السلطان مهمة المؤتمر وأرسل من تلقاء نفسه جنودا الى مصر وبصفة خاصة انه مازال مصرا على عدم الاشتراك فى المؤتمر ؟

وأجابه أحد الأعضاء : بان مثل هذا العمل من جانب السلطان يسهل احباطه باسطولى فرنسا وبريطانيا الموجودين بميناء الاسكندرية حاليا .

اعترض دى نوای مندوب فرنسا على وجهة النظر هذه قائلا :

« ٠٠ انه حيث انعقد المؤتمر فانه يستحيل على الاسطولين البريطانى والفرنسى التدخل بالطريقة التى سبق ان أشار اليها أحد الزملاء ، وانه نتيجة لذلك يجب استبعاد هذا الاحتمال من حساباتنا » (١) .

استمر المؤتمر يناقش هذه المسألة على امتداد جلساته : الرابعة ، والخامسة فى ٢ يوليو ، السادسة فى ٥ يوليو ، ولكن فى الجلسة السابعة التى عقدت فى السادس من شهر يوليو استقر رأى الأعضاء على « صيغة المذكرة » التى سوف يرسلونها الى السلطان بعد موافقة حكوماتهم عليها وهذه المذكرة يطلبون فيها من السلطان ارسال حملة عسكرية الى مصر تعمل على استقرار الأحوال بها ، واحتفظ المؤتمر لنفسه بالحق - فى حالة رفض السلطان - الاستجابة الى ما جاء فى هذه المذكرة فى ان يبحث الاعضاء المؤتمر عن وسيلة أكثر فاعلية فى الوقت المناسب » (٢) .

اعترض دى نوای مندوب الحكومة الفرنسية فى بادئ الأمر على هذا القرار ولكن لم يجد من يؤيده فى وجهة نظره هذه ، ولذلك سرعان ما تراجع فى اعتراضه هذا ، بعد ان ارسل فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية اليه بتعليمات تقضى : بان يتراجع عن موقفه هذا ، وما عليه الا أن يبذل قصارى جهده فى التعاون مع لورد دوفرين (٣) .

وانتهز لورد دوفرين هذه الفرصة وعرض على دى نوای مندوب فرنسا بال مؤتمر اقتراحا مؤداه « ٠٠ بانه فى حالة رفض السلطان قرار المؤتمر فانه يجب البحث فورا عن الاجراءات الأخرى التى يجب اتخاذها من أجل استقرار الأحوال المضطربة فى مصر » (٤) .

Blue Book, op. cit., doc. No. 72, from ord Dufferin to Lord Granville, (١)
date June 30, 1882.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 152, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 6, 1882. (٢)

« The Conference reserved the right to express an opinion on this subject at the opportune moment ».

Blue Book, loc. cit., doc. No. 101. (٣)

Ibid. (٤)

استطاعت الدبلوماسية البريطانية النخب على الدبلوماسية الفرنسية في ذلك الوقت ، اذ وجدت فرنسا نفسها لا من سبيل أمامها الا الاحتفاظ - ولو مؤقتا - بصداقه بريطانيا - ومجاراتها في كل خطوة تخطوها ازاء هذه الأزمة اعتقادا منها بان مثل هذه السياسة تفسد أهداف الدبلوماسية البريطانية
نجاه المسألة المصرية .

كانت بريطانيا قد أخذت تستعد لبده تنفيذ خطتها الاستراتيجية الحربية لاحتلال مصر ، اذ أرسل لورد جرانفيل في ٣ يوليو بتعليمات الى سيمور مؤداها : « بأن يعتبر أعمال العربيين بميناء الاسكندرية أعمالا عدوانية موجهة بالدرجة الأولى الى الاسطول البريطاني الموجود في ذلك الوقت خارج ميناء الاسكندرية ، وعليه - سيمور - ان يتخذ من الاجراءات الحربية ما يكفل له الدفاع لحماية الاسطول البريطاني ، وأشار جرانفيل - على سيمور بان يدعو - كونراد - قائد الاسطول الفرنسي - للاشتراك معه قبل ان يقدم على أي عمل ، (١) » .

استدعا لورد جرانفيل تيسو Tissot سفير فرنسا في لندن يوم ٣ يوليو وأحبره : بان هناك ثمة اجراءات عسكرية يقوم بها الجيش المصري موجهة بالفعل ضد اسطولنا الموجود خارج ميناء الاسكندرية ، وعلى ذلك أرسلت ، بالتعليمات الى سيمور بان يحيط أي ماولة ضده ، وذكر لورد جرانفيل الى السفير الفرنسي : بأنه أكد لسيمور بضرورة التعاون مع كونراد - قائد الاسطول الفرنسي - قبل الاقدام على أي خطوة (٢) .

دعا فريسنيه مجلس الوزراء لعقد جلسة طارئة يوم ١٠ يوليو لبحث مسألة التعاون العسكري مع الحكومة البريطانية لضرب مدينة الاسكندرية بمدافع الاسطولين الفرنسي والبريطاني الموجودين بميناء الاسكندرية .

وقرر المجلس الامتناع عن مشاركة الحكومة البريطانية في مثل هذا العمل ، وصدرت التعليمات الى كونراد قائد أسطولها بالانسحاب فورا من ميناء الاسكندرية الى ميناء بورسعيد (٣) وفي الواقع كانت هذه الخطوة من جانب الحكومة الفرنسية أكبر خسارة لها اذ اتاحت للحكومة البريطانية الانفراد دونها بالتدخل في مصر .

Blue Book, op. cit., doc. No. 104, from Lord Granville to Beauchamp (١)
Seymour, date July 3, 1882.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 98, from Lord Granville to Lyons, date July 3, 1882. (٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 178, from Lyons to Lord Granville, date July 10, 1882. (٣)

استاء فريسينه رئيس الوزراء الفرنسية نتيجة العدوان البريطاني على مدينة الاسكندرية وسحبها ومدى التدمير الذى لحقه سيمور بالمدينة صباح يوم ١١ يوليو ورأى انه لم يكن هناك مبرر أو داع للقيام بهذا العمل العدواني . لأن مثل هذا العمل من جانب المصريين لا يعبر من ناحية القانون الدولى عملا هجوميا ، وانما هو عمل دفاع شرعى (١) « وارسل فريسينيه بتعليمات الى دى نواى بأن يبذل أقصى جهد - بالتعاون مع مندوب بريطانيا - فى حمل السلطان على الموافقة بارسال قواته العسكرية الى مصر » (٢) معتقدا بأن مثل هذا العمل يشجع السلطان على تنفيذ دعوة المؤتمر اليه أو على أقل تقدير يحيط محاولة بريطانيا غزو مصر . ولكن كان اعتقادا خاطئا من جانب فريسينيه ، فالسلطان اكتفى بالاحتجاج على هذا العدوان البريطانى . اما عن بريطانيا فانهما أقدمت باحتلال الاسكندرية بتفويض من الخديو توفيق .

ودفعا عن السياسة الخارجية للحكومة البريطانية صرح لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت بقوله : « ٠٠ ان وجود وحدات حربية من الاسطول البريطانى والفرنسى - بميناء الاسكندرية - أمر شرعى وقانونى والا لماذا وافقت الحكومة الفرنسية على ارسال هذه الوحدات الحربية منذ ١٥ مايو الماضى ؟ (٣) »

وأضاف الى ذلك قوله : « ٠٠ ان سبب ارسالنا هذه الوحدات الحربية هو استبعاد الحزب العسكرى الذى أصبح يسيطر على مصر ، وسلب كل سلطة شرعية من يد الخديو ، كما ان أعمال هذا الحزب العسكرى (العربايون) يضر بالاقتصاد المصرى ، فضلا عن عدم التزامه بالتعهدات الدولية والفرمانات السلطانية كل هذه العوامل كانت دافعا لحكومتى بريطانيا وفرنسا على ارسال هذه الوحدات الحربية الى ميناء الاسكندرية ، وعقب ذلك بدأ المصريون الاستعدادات الحربية للتحرش بهذه الوحدات الحربية المشتركة والتي كانت تقف خارج بوغاز اسكندرية -

واختتم لورد جرانفيل تصريحه بقوله : « ٠٠ وانى لا أكاد أفهم كيف نستطيع الحكومة الفرنسية ان تفعل شيئا غير ان تشاركنا فى الرأى ، وكان مافعلناء - يوم ١١ يوليو - يبدو عملا مشروعا وضروريا للدفاع عن النفس » (٤) .

وفى الحقيقة ان الحركة الوطنية لو تركت وشأنها لما تطور الأمر الى مثل هذا الحد . فالعربايون لا يبغيون الا القيام بتحقيق برنامج الإصلاح فى الداخل ، وأيضا هم الذين تعهدوا بالمحافظة على الأمن والنظام وكذا المصالح الأوربية فى

(١) د . محمد مصطفى صفوت - الاحتلال الانجليزى لمصر من ٥٨ .

Blue Book, op. cit., doc. No. 195.

(٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 146.

(٣)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 146.

(٤)

مصر • ولكن بريطانيا لم تكن راضية على اشتداد ساعد هذه الحركة في مصر ، وهي تخطط للاستيلاء عليها منذ وقت بعيد ، ولهذا لم تكن بريطانيا ترضى على وجود مثل هذه النزعة الوطنية في مصر • وان كانت من مصلحة بريطانيا تفاقم الأزمة المصرية ، حتى تستطيع بريطانيا أن تتخذها ذريعة لاحتلال مصر ، والحق ان جدول أعمال المؤتمر الذي سبق ان اقترحه بريطانيا يؤكد هذه الحقيقة ، ورأت ان تكون الأزمة المصرية - المنوط ببحنها في مؤتمر الاستانة محددة في الأمور الآتية (※) :

مشروع الدفاع الفرنسي الأول بتاريخ ١٨ يوليو ١٨٨٢ :

رأت الحكومة الفرنسية أن تأخذ زمام المبادرة في هذه المسألة وقدمت الى الحكومة البريطانية مشروعاً بتاريخ ١٨ يوليو ١٨٨٢ فيما يتعلق بالتعاون العسكري بين البلدين للدفاع عن أمن وسلامة قناة السويس • وهذا مضمون الاقتراح :

• • • اما فيما يتعلق باعادة الأمن والنظام في مصر فقد سبق لنا ان تقدمنا بعدة اقتراحات الى المؤتمر الذي مازال منعقدا •

ولكن مسألة الدفاع عن أمن قناة السويس فهذه مسألة قائمة بذاتها ، وليست متأثرة بالاعتبارات السياسية •

وتقترح حكومتا فرنسا وبريطانيا - نتيجة لذلك - على المؤتمر انه يكلفا حكومات الدول المثلة فيه بالقيام بمهمة الدفاع عن قناة السويس ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة والمناسبة والتي تكون ضرورية من أجل حرية الملاحة في القناة •

ولكسب الوقت فان الدول الأوربية التي تعين على هذا النحو وتقبل المهمة يخول لها وفي جميع الحالات الحق في البدء بتنفيذ ذلك ، ولكن على أساس الالتزام بما جاء بميثاق انتفاء الغرض الشخصي (1) self-denying protocol •

• (١) مساندة الخديو وتثبيت حكمه المهذب بالزوال •

(٢) تأكيد حقوق السلطان الشرعية في مصر •

(٣) المحافظة على المصالح الأوربية في مصر •

(1) Blue Book, op. cit., doc. No. 319, from Lyons to Lord Granville, date

July 19, 1882.

: وهذا أهم جزء من الاقتراح الفرنسي :

« La France et l'Angleterre proposent en conséquence à la Conférence de désigner les puissances qui seraient chargées, le cas échéant, de prendre les mesures spécialement nécessaires à la protection du Canal.

Afin de gagner du temps les puissances ainsi désignées, et qui auraient accepté le mandat seraient autorisées à décider. Cette action s'exercerait, en tout cas, sur la base de protocole de désintéressement.

وكان لابد ان تسلك الحكومة الفرنسية سبيل الحذر والحيطه فى علاقاتها مع الحكومة البريطانية . اذ كانت لاتستطيع ان تقطع علاقاتها مع الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت ، وأرسلت الحكومة الفرنسية الى سفيرها فى لندن تعليمات بهذا الصدد اذ صرح تيسو بقوله : « ٠٠ » انه قد خول أن يؤكد للحكومة البريطانية رغبة حكومته القوية فى استمرار العلاقات الطيبة بين البلدين ، وانها قائمة كما كانت .

وأضاف الى ذلك قوله : ان الحكومة البريطانية لا ترغب فى ان يتصدع مظهر الاتفاق بين الحكومتين نتيجة اختلاف عميق بين الاجراءات التى تتخذها كل من بريطانيا وفرنسا « (١) » .

حرصت الحكومة الفرنسية - بعد ذلك - بان مسألة قناة السويس يجب ان تظل بعيدة عن أطماع بريطانيا ، بينما حرصت الحكومة البريطانية على ان تثير هذه المسألة أمام المؤتمر - فى الجلسة الثامنة ١٥ يوليو - بان القناة باتت مهددة بالاضطراب التى تؤثر على حرية الملاحة بها نظرا لزيادة خطر العرابيين هناك .

حرصت بريطانيا الا تدع زمام الأحداث يفلت من يدها ، والا تترك أى فرصة للحكومة الفرنسية بأخذ زمام المبادرة فى مسألة قناة السويس اذ كانت بريطانيا تحرص على أمرين :

الأمر الأول : العمل على تنحية النفوذ الفرنسى من مسألة قناة السويس .

الأمر الثانى : الحرص على عدم تدويل مسألة الدفاع عن القناة ، حتى يستطيع ان تنفرد هى باحتلالها عسكريا .

وسارعت الحكومة البريطانية بتقديم مشروع مضاد للمشروع الفرنسى - المرفوض - ليقدم للمؤتمر فى جلسته العاشرة فى ١٩ يوليو .

مشروع الدفاع البريطانى الأول بتاريخ ١٩ يوليو :

« أصبحت اقتراحاتنا - فيما يختص باستعادة النظام فى مصر - مطروحة أمام المؤتمر ، وتعتبر مسألة قناة السويس - على الرغم من اتصالها الوثيق بهذا الموضوع - مسألة مستقلة ، وان هذه المسألة لا تتأثر - بنفس القدر - بالاعتبارات السياسية . »

Blue Book, op. cit., doc. No. 146, from Lord Granville to Lord Dufferin: (١)

M. Tissot said he was authorized to repeat to me the strong desire of the French Government to continue in accord with us.

I assured His Excellency that this was also our desire, but I added that we wished the appearance of agreement not to be weakened by a great divergence in our acts.

ومسألة الدفاع دوليا عن القناة • مبدأ خطأ ، اذ كيف سيكون اختصاص كل دولة في حالة اذا تعرضت القناة لخطر مفاجيء وجسيم ؟

فاذا لم يوجد نص صريح ، فان الحكومة البريطانية ترفض وجهة النظر هذه والتي تحبذها الحكومة العثمانية ، ونتيجة لهذا فان بريطانيا وفرنسا تقترحان على المؤتمر تعيين الدول التي يجب ان تكلف وقت اللزوم باتخاذ الاجراءات وبخاصة الكفيلة بحماية أمن القناة •

ولتوفير الوقت ، فان الدول التي نعين بهذه الطريقة ، والتي يتعين انه تكون قد قبلت الانتداب ، يجب ان نخول سلطة اقرار ما تراه من الاجراءات والوسائل ما يكفل لها نجاح مهمتها وذلك بما يتفق ومبدأ « ميثاق انتفاء الغرض الشخصي » (١) •

ويتضح من دراسة هذين المشروعين اختلاف وجهات النظر بين حكومتي بريطانيا وفرنسا - اذ ترى الحكومة الفرنسية ان مسألة قناة السويس مسألة قائمة بذاتها وليست متأثرة بالاعتبارات السياسية • بينما ترى الحكومة البريطانية ايضا ان هذه المسألة مستقلة بذاتها وان كانت وثيقة الصلة بالازمة المصرية المطروحة على المؤتمر الذي مازال منعقدا ، وان مسألة الدفاع عن القناة لا تتأثر كثيرا بالاعتبارات السياسية بنفس القدر الذي تتأثر به الازمة المصرية •

ترى الحكومة الفرنسية أيضا تدويل مسألة الدفاع عن قناة السويس بينما رفضت الحكومة البريطانية هذا المبدأ وقررت بأنه اذا لم تحدد مهمة كل دولة في حالة اذا تعرضت القناة لخطر جسيم ومفاجيء فان الحكومة البريطانية لن تتردد برفض وجهة النظر هذه على الرغم من ان الحكومة العثمانية تحبذ فكرة تدويل مسألة الدفاع عن القناة •

أعلن السلطان لأعضاء المؤتمر في الجلسة التاسعة يوم ١٩ يوليو بقبوله مذكرة المؤتمر ، وموافقته على الاشتراك في المؤتمر ، وانه بصدد اختيار من يمثل في جلسات المؤتمر المقبلة - أي الجلسة العاشرة ٢٤ يوليو ، وسارعت الحكومة البريطانية في وضع العراقيل في طريق الحكومة العثمانية كي تثنها عن تنفيذ

وهذه فقرة من نص الاقتراح البريطاني

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 325, from Lord Granville to Lord Dufferin, date July 19, 1882.

« England and France propose, in consequence to the Conference, to designate the powers who should be charged in case of need to take the measures specially necessary for the protection of the Canal.

In order to save time the powers so designated, and who should have accepted the mandate, should be authorized to decide on the mode and the moment of action.

This action would be exercised in every case on the principle of the self-denying protocol.

قرار المبرر وقدم لورد دو فرين مندوب الحكومة البريطانية بالمؤتمر اقترحا مؤداه : « ٠٠ انه اذا لم يرد السلطان بالاجاب على قرار المؤتمر خلال اثنتى عشرة ساعة ، فسوف يعتبر رده بالنفى وسوف يقوم المؤتمر فوراً بدراسة أسرع وسيلة للتدخل . وطلب لورد دو فرين من مندوب الحكومة الفرنسية ، ومندوبو الدول الأخرى - الممتلة فى المؤتمر - الموافقة على هذا الاقتراح (١) » .

احتج السلطان على هذا الانذار البريطانى المجحف بالمركز الدولى للدوله العثمانية وسيادتها على مصر . وفى الحقيقة لم تكن الحكومة البريطانية صادقة فى حسن نواياها بانها ترغب حقاً انه يلتزم السلطان بتنفيذ قرار المؤتمر - فى ١٥ يوليو - وارسالة حملة عسكرية الى مصر ، بل فى الواقع يريد ان تلغى هذا ، القرار الذى اتخذه المؤتمر ، وذلك يمثل هذا الانذار اذ من المستحيل على السلطان - وبريطانيا يدرك ذلك مسبقاً - قبول مثل هذا الانذار الشديد .
• اللهجة

أما فيما يتعلق بموقف بريطانيا من فرنسا ، فان السيادة البريطانية تسعى الى عدم تمكين فرنسا من اشتراكها معها فى مسألة الدفاع عن أمن قناة السويس هذا على الرغم من تقديمها الاقتراح نلوا الآخر للحكومة الفرنسية فيما يتعلق بهذه المسألة - وهذه فى الواقع حقيقة الدبلوماسية البريطانية . اذ كانت فرنسا - فى ذلك الحين - لا تقوى على مجاراة بريطانيا فى سياساتها الخارجية ازاء مصر . ففرنسا تبدى معارضة - فى بادئ الامر - فى كل من يعين لبريطانيا من وجهات نظر ، ولكن سرعان ما تسلم فرنسا لبريطانيا وتوافق على انجاساتها . اذ كانت الحكومة الفرنسية حريصة الا تدع أى فرصة تفلت من يدها كى تتيج - مرة ثانية - لبريطانيا الانفراد بالتدخل فى مسألة قناة السويس .

ارسل ليوتز سفير بريطانيا فى باريس تقريراً الى لورد جرانفيل ينضمين النص الآتى : « ٠٠ تنعت أمس - ١٩ يوليو - برقيتين من سعادتك : الأولى تطلب منى فيها : ان اطلب من الحكومة الفرنسية بأن تمت بتعليماتها للادمرال كوبراد قائد الأسطول الفرنسى فى بورسعيد للتعاون مع زميله قائد القوات البريطانية » .

وهذا نص الانذار البريطانى الذى قدمه لورد دو فرين مندوب بريطانيا للمؤتمر فى الجلسة

التاسعة .

Blue Rock, op. cit., doc. No. 321, from Lord Granville to Lord Dufferin, (١)
date July 19, 1882.

« In view of the present state of Egypt, and declared revolt of Orabi, propose immediately to the Conference that, if the Sultan does not in twelve hours give an affirmative answer, it shall be treated a negative, and the Conference shall proceed at once to consider the speediest mode of intervention.

French Government have been asked to join in the proposed, and the other powers have been requested to assent.

قناة السويس - ١٩٣

والرسالة الثانية تطلب منى فيها : « أن أطلب من الحكومة الفرنسية
بان تبعت بتعليماتها الى دى نواى مندوبها بالمؤتمر بضرورة التعاون التام مع
رغميله لورد دوفرين » .

وكتبت فى الحال الى فريسنيه مضمون هاتين البرقيتين ، ولكن لم ائلى
- حتى الآن - ردا منه ، وهذا يرجع نتيجة للأزمة التى بن الحكومة ومجلس
النواب الفرنسى (١) .

وقد استهدفت الدبلوماسية البريطانية من اشتراك فرنسا معها فى تقديم
هذا المشروع للمؤتمر عدم لجوء فرنسا لأية دولة أوربية أخرى نستعين بها فى
معارضة بريطانيا فى منطقة قناة السويس ، ولكن هذه كخطوة أولى من جانب
بريطانيا نحو اقصائها من هذه المسألة . وذلك باتباع الأساليب الدبلوماسية
التي تتسم بالماروغة والمناقشات الجدلية ، وفى ذات الوقت كانت بريطانيا
ستعد للاستيلاء على قناة السويس ، اذ كانت بعض الوحدات الحربية
البريطانية قد وصلت الى مينائى بورسعيد والسويس .

ووافق المؤتمر فى نهاية الجلسة التاسعة - ١٩ يوليو - على الاقتراح
البريطانى - الفرنسى بتكليف فرنسا وبريطانيا بالدفاع عن قناة السويس .

وبدأت بريطانيا تزاوّل كل ضغط على الحكومة الفرنسية بهدف حملها
على تنفيذ هذا القرار ، اذ كانت بريطانيا تدرك يقينا مدى ما تعانیه الوزارة
الفرنسية من ازدياد المعارضة فى مجلس النواب والتي تهدد بسحب الثقة من
الحكومة ، وقد سبق ان عرضت بريطانيا على فرنسا مشروعاً للتعاون العسكرى
سيما بينهما بتاريخ ١٩ يوليو ، وبناء عليه طلب فريسنيه من مجلس النواب
الفرنسى الى الانعقاد للموافقة على هذا المشروع وقرار الاعتمادات المألّهة بالآزمة
لاتعداد حملة عسكرية للقيام بهذه المهمة .

وأثناء انعقاد مجلس النواب الفرنسى فى جلسيه يومى ١٨ ، ١٩ يوليو
ألقى فريسنيه رئيس الوزراء خطاباً ذكر فيه : انه شعر منذ بداية الأزمة
المصرية بأن التدخل العسكرى فى الشئون المصرية يعد خرقاً للعانون الدولى ،
وخاصة بعد الأحداث اللى شهدتها مدينة الاسكندرية صباح يوم ١١ يوليو ،
ولكنه على الرغم من هذا فانه مضطر بان ينعاون عسكراً مع الحكومة البريطانية
فيما يتعلق بمسألة قناة السويس .

وأضاف فريسنيه الى قوله : « بان مؤتمر الاسانة قد خول الدولتين -
بريطانيا وفرنسا - حق الدفاع عن قناة السويس فى حلسته التاسعة -
يوم ١٩ يوليو » .

والقى جاميتا رئيس الوزراء السابق خطابا ، استنكر بشدة فكرة ارسال القوات العثمانية الى مصر ، وأكد ان هذا أسوأ حل يمكن أن يكون للأزمة المصرية ، ولاشك ان هذه دعوة محكوم عليها بالفشل التام . كما حذر من مغبة فشل مشروع التعاون البريطاني الفرنسي . وأكد انه لا بديل للتعاون مع بريطانيا دفاعا عن قناة السويس .

وبعد انتهاء مناقشات الأعضاء - في جلستي ١٨ ، ١٩ يوليو وافقوا بأغلبية ساحقة على مشروع التعاون العسكري مع بريطانيا ، ب ٤٢١ صوتا ضد ٦١ صوتا بأغلبية ٣٦٠ صوتا ، (١) .

ونجحت الحكومة الفرنسية في التغلب على اعتراض مجلس النواب وبالت عنه فيما يتعلق بهذا المشروع ، وطن فريسنيه انه قد نجح في تحقيق الحلم الذي كان يراوده ، واستطاع ان يخرج بالحكومة الفرنسية من حالة الجمود التي انتزمت بها ابان الأزمة المصرية .

وأصيبت الحكومة البريطانية بقلق شديد ، وبدأت تنهج سياسة مع الحكومة الفرنسية تتسم بالمناورة الدبلوماسية ، ووضع العراقيل أمام سياسة فرنسا الخارجية ازاء مسألة قناة السويس .

نشرت النوفيل ريفو La Nouvelle Revue احدي الصحف الفرنسية اليومية فصلا أشارت فيه عن موقف الحكومة الفرنسية من الأزمة المصرية ومدى انسياق السياسة الخارجية للحكومة الفرنسية وراء السياسة الخارجية للحكومة البريطانية (٢) .

وقبل ذلك كانت الوزارة الفرنسية تخشى من معارضة مجلس النواب الفرنسي لها . ولكن الدبلوماسية البريطانية قررت العمل من أجل انشقاق مجلس النواب على نفسه ، حتى تتمكن ان تقوى جبهة المعارضة في المجلس وبالتالي لا تتمكن الحكومة من تنفيذ مشروع التعاون العسكري مع بريطانيا .

طلب فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية من لورد ليونز Lyons السفير البريطاني في باريس تفسيراً للعبارة التي وردت بالمشروع البريطاني وهي عبارة : Protection du Canal الدفاع عن القناة .

وصرح السفير البريطاني بأسلوب دبلوماسي قائلاً : « . ان الدفاع عن القناة لا شأن له بمسألة انتظام حرية المرور في قناة السويس » والدفاع

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 343, from Lyons to Lord Granville, date July 20, 1882.

(٢) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ، ج ٥ ، ص ١٧٨ .

عن القناة يقتضى احتلال ضفة القناة على طول امتدادها بحيث ترابط فى مركزين أو أكثر قوة حربية من ٢٠٠٠ جندي ، وتكون مهمتها منع أى اعتداء يقع على القناة مباشرة ، ولا يحق لها الزحف الى داخل الأراضى المصرية .

وأضاف الى ذلك قوله : « . . . وحتى لو اضطرت القوات البريطانية الى الزحف الى داخل الأراضى المصرية ، فلم تضع فى اعتبارها مشاركة القوات الفرنسية - الموجودة حاليا بمنطقة القناة - فى هذا العمل . مع ان هناك فرق بين الاحتلال العسكرى وبين العمل الحربى للقوات الموجودة حاليا بمنطقة القناة طالما أن هذا العمل الحربى لا يؤثر على حرية المرور بالقناة ، على الرغم من قيام العربيين بسد ترعة المياه العذبة التى تغذى مياهها هذه المنطقة » (١) .

وينضح من ايجاد السياسة البريطانية - فى هذا الوقت - انها تعمل على اقضاء فرنسا من مسألة قناة السويس ، ولهذا لجأت بريطانيا الى الانصالات ، والمحادثات التى تعتمد على الجدل والغموض بقصد كسب الوقت كى تفوت الفرصة على فرنسا ولا تمكنها من اتخاذ أى خطوة ايجابية فى هذه المسألة . وان كانت تصريحات السياسة البريطانيين - فى هذا الشأن - تختلف اختلافا متباينا عن موقف الحكومة البريطانية الدبلوماسية تجاه المؤتمر . اذ صرح لورد دوفرين لأعضاء المؤتمر بقوله : « ان مسألة قناة السويس ليست من الموضوعات المدرجة بجدول أعمال المؤتمر » (٢) .

وفى ذات الوقت أعلن لورد جرانفيل الى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية بقوله : « ان مسألة حماية قناة السويس - على الرغم من ارتباطها بعودة النظام والاستقرار فى مصر - تعد مسألة مستقلة بذاتها » (٣) .

وأضاف الى ذلك قوله : « . . . أما فيما يختص بعودة الأمن والنظام فى مصر فان الحكومتين وافقتا على حث الحكومة العثمانية على الاشتراك عسكريا فى هذه المسألة ، واذا تأخرت الحكومة العثمانية فى قبول هذا الاقتراح أو رفضه ، فان الحكومتين وافقتا على أن تستعجلا المؤتمر ، وتناشده بضرورة الموافقة على تدخل الدولتين سلطة اتخاذ اجراءات أخرى بخصوص هذه المسألة .

ومضى لورد جرانفيل يقول : « واذا ظهر خطر مفاجئ يهدد القناة فان الدولتين - بريطانيا وفرنسا - تبلغان المؤتمر بانهما راغبتان فى اتخاذ كل الوسائل من أجل حماية أمن القناة بعد ان يتم الموافقة عليها من حكومات الدول الأوروبية والحكومة العثمانية ، كما ان الحكومتين مستعدتان للقيام بهذه المهمة ، وان لديها الكثير من الوسائل المعدة لهذا الغرض ، وانهما سبكونان مستعدتين

Blue Book, op. cit., doc. No. 256, from Lord Granville to Lyons. (١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 256. (٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 256. (٣)

أقبل تعاون دول أخرى قد تكون راغبة في الانضمام لذلك على شريطة ألا يعترض ذلك أى تأخر « (١) » .

يتضح من هذه الرسالة ان الحكومة البريطانية تفصل بين مسألة قناة السويس ، وبين الأزمة المصرية . الى أصدر بشأنها قرارا فى ١٥ يوليو ، أما عن مسألة قناة السويس ، فان لورد جرانفيل يرى ان يحول المؤتمر الحق لبريطانيا وفرنسا بالدفاع عن القناة فى حالة ظهور خطر مفاجئ . يتهدد حرية المرور فى القناة .

ولقد حرصت بريطانيا على عدم الاشارة الى مسألة قناة السويس قبل ان تتمكن من احتلال الاسكندرية ، وفى الواقع لقد كانت للحكومة البريطانية سياسة خارجية نشطة ودبلوماسية مرنة ، ومحطت موضوع بدقة بالغة . نعتته على مرحلتين : المرحلة الأولى احتلال الاسكندرية ، والمرحلة الثانية احتلال قناة السويس ، ودخول القاهرة (٢) .

واذا كان فريسنيه قد قبل - مبدئيا - التعاون العسكرى مع بريطانيا والدولة العثمانية الا أنه كان يخشى عواقب تدخل القوات العثمانية فى شئون مصر .

بدأت بريطانيا تنير مع فرنسا مشكلة القصد منها كسب مزيد من الوقت ؛ فبعث لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية برسالة الى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية يطلب منه تفسيراً للعبارة الآتية : « طابع الحياد » .

التي سبق ان وردت فى تقرير بعث الاميرال كونراد قائد الأسطول الفرنسى فى بورسعيد الى الحكومة الفرنسية اذا كانت بريطانيا تخشى ان يكون مفهوم « حياد قناة السويس غير المفهوم الذى تعرفه » .

وأكد لورد جرانفيل فى رسالته هذا المعنى بقوله : « بان أفضل شئ تفعله الحكومة البريطانية هو ان تحتفظ القناة « بطابعها الحيادى » الذى يعتبر

Blue Book, op. cit., doc. No. 256.

(١)

« The protection of the Suez Canal, although connected with the restoration of order in Egypt, is a question separate in itself. As regards the restoration of order in Egypt, the two Governments have agreed to invite the action of Turkey, and in case of refusal, or delay, to press concert other means for sustaining the object in view.

If danger to the Canal appears to be imminent, that two governments should inform the Conference that they are desirous that the means to be employed for its protection should have the sanction of Europe and Turkey.

That the two governments are willing to undertake this duty, and have ample means ready for the purpose, that they would be ready to accept the co-operation of other powers, who might be desirous to join, provided no delay was thereby interposed.

(٢) تعرضت بالشرح الى الخطة الاستراتيجية البريطانية فى المرحلة الثانية التى بدأت بعد

احتلال الاسكندرية فى الفصل السابق من هذه الرسالة .

أمرا مرغوبا فيه من أجل مصلحة العالم ، واننا لابد أن نحافظ على هذا الطابع ، (١) .

ورأت بريطانيا ان نثير قلق الحكومة الفرنسية ، ويريد ان يوحى الى الحكومة الفرنسية أيضا . بانها لا تقوى على منافسة بريطانيا في المجال العسكري فأعلنت الحكومة البريطانية عن عدد فواتها العسكرية بمنطقة القناة بانها تزيد عن ١٥٠ ألف جندي ، وانها تعمل أيضا على تعزيز هذه القوات بقوات أخرى ما بين ١٣٠٠ الى ١٤٠٠ جندي تأتي بها من مسعمراتها في الشرق والغرب .

شعرت الحكومة الفرنسية بمدى عجزها في مجاراة الحكومة البريطانية في حشد وتعبئة مثل هذا العدد من القوات العسكرية في منطقة القناة (٢) .

وقررت بريطانيا في نفس الوقت ان يقر الرأي العام العالمي سياستها العسكرية في منطقة القناة وسبب حشدها كل هذه الحشود العسكرية بقولها : بأن قناة السويس أصبحت تتهدد الأخطار من جانب العربيين الذين يندرون بسد القناة وتعطيل الملاحة فيها ، وأن العربيين يحشدون قوات تزيد عن ٦٠٠ جندي وتسعه مدافع بقيادة محمود باشا سامي البارودي بالغرب من بورسعيد ، المشواطي المصرية ما أم يسبق ذلك - اصدار السلطان هذا الاعلان « (٤) » الآتية (١) .

ونجحت الدبلوماسية البريطانية في ان نخوض في محادثات مع الحكومتين الفرنسية والعثمانية خارج نطاق المؤتمر . اذ تجاهلت بريطانيا قرار المؤتمر الذي أصدره في جلسته الثانية في ٢٥ يونيو والمعروف بميثاق انتفاء الغرض الشخصي . فعدمت بريطانيا الى كل من الحكومتين مشروعا آخر :

فبالنسبة للحكومة العثمانية ، فسوف يقدم لورد دوفرين في جلسة المؤتمر العاشرة - ٢٤ يوليو - « بان السلطان غير مطالب بالإجابة على الانذار السابق توجيهه اليه . وما عليه الا أن يصدر فورا قرارا ينضمن اعتبار عرابي باشا عاصيا . وفي نفس الوقت مساندة الحديو وتأبيدا موقفه . واشترطت الحكومة البريطانية . بانها لا تسمح للقوات العثمانية بالنزول الى المشواطي المصرية ما لم يسبق ذلك اصدار السلطان هذا الاعلان « (٤) » .

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 346, from Lord Granville to Lyons :
« ... That the happy result of the course pursued by England is that the Suez Canal preserves the « neutral character » which it is so desirable in the interests of the world it would be maintain.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 358.

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 353, from Cractwright to Lord Granville, date July 27, 1882.

(٤) Blue Book, loc. cit., doc. No. 362

ويتضح من هذا ان الحكومة البريطانية ارادت وضع العراقيل امام الحكومة العثمانية حتى لا تتمكن من تنفيذ قرار المؤتمر بإرسالها حملتها العسكرية الى مصر . وفى ذات الوقت الايعاء الى أعضاء المؤتمر بأن الحكومة البريطانية قادرة على عرض سياساتها على الحكومة العثمانية بإسقاطها على الحكومة العثمانية بأن تنفيذها لقرار المؤتمر - فى ١٥ يوليو - مرهون بطلب الحكومة البريطانية معنى ذلك ان قرار المؤتمر أصبح عديم الجدوى .

طلبت بريطانيا من فرنسا الموافقة على مشروعها - الجديد - بتاريخ ٢١ يوليو الذى سوف تقدمه الى المؤتمر فى الجلسة العاشرة المقبلة - ٢٤ يوليو - وهذا الاقتران خاص بمسألة الدفاع عن القناة التى باتت مهددة بالخطر نتيجة لاسمحال خطر العربىين « بعد ان أصبح عرابى باشا هو سيد البلاد ، ونصب نفسه صاحب السلطة فى مصر » (١) .

والحق انه لم يكن ثمة خطر يهدد القناة اذ كان عرابى باشا مازال يعسكر بمعظم قواته فى كفر الدوار ، ولم يكن اسقل للدفاع عن القناة بعد . كما لم يكن هناك أى استعدادات حربية جديدة أقامها الجيش المصرى فى منطقة القناة .

مشروع الدفاع البريطانى الثانى بتاريخ ٢١ يوليو :

٠٠ ان الدولتين - وقد احاطتا المؤتمر علما بأرائهما ، والتى أبلغت للحكومات ولم تتلق أية معارضة سواء من الدول الأوروبية أو من ممثليها فى المؤتمر برفض الاقتراحات التى تقدمتا بها .

ان الدولتين قد توصلتا الى اتفاق مؤقت بأنهما ستكونان مستعدين فى الظروف الحالية الى حماية قناة السويس اذا دعت الضرورة لذلك - بنفسيهما أو بالاشتراك مع أية دولة أخرى ترغب فى الاشتراك » (٢) .

وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح البريطانى تجاهل فرنسا تجاهلا تاما ، وطلبت الحكومة البريطانية مساعدة دولة ثالثة أو دول أخرى للتعاون معها فى

Blue Book, loc. cit., doc. No. 324, from Lord Granville to Lyons, date (١) July 21, 1882:

« Orabi Pasha setting himself up the sole representative of authority in the country ».

Blue Book, op. cit., doc. No. 368.

(٢)

« The two powers, having put the Conference in possession of their views, which have also been made known to the respective governments, and not having received any dissent either from the powers or from their representatives in the Conference to the proposals which they have made, have arrived at a provisional understanding that in the existing state of facts they will be prepared, should the necessity occur, to protect the Suez Canal by themselves, or with the addition of any power willing to take part ».

مسألة الدفاع عن القناة - إلا أن الحكومة الفرنسية كانت قد أحسست بصعوبة تأمين قوة بريطانيا العسكرية وعدم قدرتها على مجاراتها في الدبلوماسية التي تتسم بالدهاء والمراوعة . واكفى فريسنيه بأن يطلب من بريطانيا أن تغير هذه العبارة من مشروعها وهي : « وسكون الدولتان مسعدين - إذا دعت الضرورة لذلك - لحماية قناة السويس بنفسيهما أو بالاشتراك مع أية دولة أخرى نرغب في ذلك »

The two powers will be prepared should the necessity arise, to protect the Suez Canal by themselves, or with the addition of any power willing to take part.

ورأى فريسنيه أن يوضع هذه العبارة بدلا منها . - « وسكون الدولتان مسعدين إذا دعت الحاجة لذلك ليعملا بنفسيهما على حماية قناة السويس » .

« ... The two powers will be prepared, should the necessity arise, to protect the Suez Canal ».

واقترح فريسنيه : بأن تكون العمليات العسكرية معصورة على حماية الملاحة البحرية ، وذلك باحتلال بعض المواقع المعينة على شاطئ القناة ذاتها (٢)

ونجحت الدبلوماسية البريطانية في جذب الحكومتين الفرنسية والعمانية في محادثات مباشرة معهما خارج نطاق المؤتمر . ولكن لم نكتف بذلك بل أجرت مع الحكومة الألمانية محادثات دبلوماسية بهدف الضغط على الحكومتين الفرنسية والعمانية كي تعبل الأولى المشروع البريطاني المقترح للدفاع عن القناة . وقبل الثانية أن يصدر السلطان « الاعلان » الذي طلبته بريطانيا كشرط أساسي لتنفيذ قرار المؤتمر في ١٥ يوليو .

واستجابت الحكومة الألمانية للسياسة البريطانية فاعلن بسمارك المستشار الألماني في ذلك الوقت : « انه يعارض التدخل الفرنسي البريطاني في مصر » (٣)

والحق يبدو ان تصريح الحكومة الألمانية هذا جاء في هذا الوقت بالذات بإبحاء من الحكومة البريطانية وتلك مناورة سياسية من جانب بريطانيا كي تقبل فرنسا الاقتراح البريطاني دون اعتراض .

Blue Book, op. cit., doc. No. 375.

(١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 375.

(٢)

« ... But will be limited to naval operations and to the occupation of certain points on the Canal itself ».

Blue Book, loc. cit., doc. No. 370 date 21, 1882 :

(٣)

« ... The German Government could not agree to give a mandate to England and France to intervene in Egypt ».

ولكن بريطانيا تظاهرت بأنها تخشى من اعراض الحكومة الألمانية على هذا الاقتراح ولذلك سارع لورد جرانفيل وأعلن : « ان الحكومة البريطانية لا تعترض على اشتراك أمة دولة ثالثة أو حتى دول أخرى فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للدفاع عن القناة » (١) .

وان كانت بريطانيا لا تعنى ما تقول . انما يهدف الايحاء الى فرنسا مره أخرى بأنها ليست الدولة الوحيدة التى بشدها بريطانيا للعاون معها دفاعا عن القناة ، وان كان هذا التصريح البريطانى يخالف السياسة الخارجية للحكومة البريطانية ، ويتنافى مع الحطة الاستراتيجية البريطانية لاحتلال مصر . اذا كانت بريطانيا حريصة كل الحرص على عدم تدويل مسألة قناة السويس .

أما بالنسبة للحكومة العثمانية رأت الحكومة ان تحدد موقفها منها . اذ بدأت الحكومة تمل موقف السلطان الملتزم بالضعف والتردد ، فاعلن بسمارك بقوله : « ان الحكومة الألمانية ليس لديها مانع من تأييد اقتراح الحكومة البريطانية المقدم الى المؤتمر ليزال ضغطة على السلطان كى يوافق على اصدار الاعلان العاضى باعتبار عرابى باشا عاصيا قبل ان تبحر القوات العثمانية الى مصر » (٢) .

ومن المؤكد ان هذا التصريح كان أيضا بإيحاء من الحكومة البريطانية وعندئذ يشعر السلطان بمدى ضعفه ووهنه أمام قوة هاتين الدولتين ، فضلا عن تخلى الحكومة الألمانية بتعاطفها مع السلطان .

مشروع الدفاع البريطانى الثالث بتاريخ ٢٢ يوليو :

وقررت الحكومة البريطانية الا تنتظر رد الحكومة الفرنسية على اقتراحها الثانى الذى قدمته لها بالأمس ٢١ يوليو ، وسارعت بتقديم مشروعاً آخر اليوم ٢٢ يوليو - وذلك بعصد أن توقع الحكومة الفرنسية فى حيرة أى مشروع تختار من الثلاث مشروعات المطروحة أمامها . وهذا نص المشروع .

وجاء بها أيضا :

Blue Book, op. cit., doc. No. 370 : (١)
« Her Majesty's Government have no rejection to a third, or even more powers joining in the contemplated measures for the protection of the Canal ».

Blue Book, loc. cit., doc. No. 374, date July 22, 1882 : (٢)
« The German Ambassador inform me that if the British plenipotentiary propose in the Conference to press the Sultan to issue a proclamation declaring Orabi Pasha as a rebel, the German Chargé d'Affaires will be instructed to support him ».

« ٠٠ إذا لم يصدر السلطان الاعلان ٠٠ فان مندوبى بريطانيا وفرنسا بالمؤتمر سوف يصدر اليهما التعليمات بان يصدما الى المؤتمر اقتراحا آخر يتضمن الآتى :

« ٠٠ ان بريطانيا وفرنسا لن تستطيعا بعد الآن الاعتماد على تعاون الحكومة العثمانية معهما ، وحيث انهما تعتبران النصر السريع أمرا ضروريا لمنع المزيد من الحشائر فى الأرواح ، واستمرار العوضى فانهما قررنا - اذا لم يكن لدى المؤتمر خطة أخرى - ان تنشاورا مع دولة ثالثة - اذا كان ذلك ممكنا - حول وسائل الدفاع العسكرية دفاعا عن قناة السويس ولكن بالشروط الآتية : (١)

أولا : أن يطلب من ايطاليا أن تكون هى الدولة الثالثة .

ثانيا : التشاور فورا حول تفسيم العمل بين الدول الثلاثة .

ثالثا : يمكن ضم مسألة قناة السويس للعمل المحالف .

« The Suez Canal may be included in the general scheme of allied action ».

ويستنتج من هذه المشروعات البريطانية الثلاث ان بريطانيا رأت لا ندع أى فرصة للحكومة الفرنسية تمكنها من مشاركة بريطانيا فى مسألة القناة ، وجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية تضيق الحناق على الحكومة الفرنسية بالتدريج وهذا ما تؤكده المشروعات الثلاث السابق اقتراحها . وحتى توقع الحكومة الفرنسية فى حيرة ، فأى المشروعات الثلاث يمكن أن تعرضه على مجلس النواب الفرنسى ، وخاصة أن هذه المشروعات لا تراعى المصالح الفرنسية فى القناة بالقدر الكافى .



دعت الحكومة الفرنسية مجلس النواب للانعقاد صباح يوم ٢٢ يوليو لمناقشة مشروع التعاون العسكرى مع بريطانيا وقرار الاعتمادات المالية اللازمة لاعداد حملة عسكرية للقيام بهذه المهمة .

وان كانت الحكومة الفرنسية تشعر بضعف موقفها أمام قوة بريطانيا العسكرية فى منطقة القناة ، وعلى الرغم من هذا فكان لزاما على فرنسا ان تلازم الحكومة البريطانية فى كل خطوة تخطوها والا تدع الفرصة تفلت من يدها مرة ثانية لدرحة ان الحكومة الفرنسية بدأت تتنكر للعربيين ، ولم تعد تعطف عليهم ، فاعلن فرسنيه بقوله : « ٠٠ بأن عرابى سوف تنهار قواه بمضى الرقت . وان قدراته العسكرية سوف تنتهى وكذا الشعب المصرى سوف

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 380, from Lord Granville to Lyons, date July 22, 1882.

ينقض من حوله ، وسوف يكون من السهل هريمه - اذا ما تأخرت العمليات الحربية عدة شهور - عى الوقت الحاضر « (١) » .

ولكن لورد جراڤيل صرح بقوله : « بأن تكون العمليات الحربية لاحتلال قناة السويس قبل نهاية شهر أغسطس ، وأيضا قبل حلول فصل الحصاد بالسبب للفلاح المصرى » .

وبرى الحكومة البريطانية أن تأخير العيام بالعمليات الحربية الى شهر أكتوبر. أو نوفمبر يساعد على ارياد حالة الفوضى والاضطراب فى مصر ، (٢) والحق أن الحكومة البريطانية هى التى تعمل على ازدياد تفاقم الأزمة المصرية حتى تجد مبررا مما جعلها تمييط اللثام عن سياستها العدوانية غير عابثة بالحكومة العثمانية ، أو الحكومة الفرنسية ومؤتمر الاستانة الذى مازال يتعثر الخطأ فى محادثات ومناقشات دبلوماسية تتسم بالجلد .

وازدادت حدة المعارضة فى مجلس النواب الفرنسى وبدأ المجلس فى جلسة يوم ٢٤ يوليو يواجه انشقاقا فى صفوفه بين مؤيد ومعارض لمشروع الدفاع المشترك ، كما بدأت الوزارة الفرنسية تواجه المتاعب ، وتزعزع الثقة بها نظرا لسياسة التبعية التى التزمت بها للسياسة الخارجية البريطانية .

وكان هناك اختلاف واضح بين وجهة نظر الحكومتين الفرنسية والبريطانية حول مفهوم « الدفاع عن قناة السويس » ففرنسا ترى ان تكون العمليات الحربية مقصورة فقط على المحافظة على حرية الملاحة بالقناة وذلك بالتمركز فى بعض مناطق على ضفتى القناة ، ولكن بريطانيا ترى - فى هذه المسألة - خلاف ذلك ، اذ ترى ان تحتل قواتها قناة السويس ، وان تطارد العربيين - فى داخل البلاد - اينما وجدوا حتى يقضى عليهم .

مشروع الدفاع البريطانى الرابع بتاريخ ٢٤ يوليو :

وامعانا فى ازدياد المعارضة فى مجلس النواب الفرنسى رأت بريطانيا أن تتقدم الى الحكومة الفرنسية بمشروع جديد للدفاع عن القناة وحتى يتقدم به لورد دوفرين مندوب بريطانيا الى المؤتمر فى جلسنه العاشرة - ٢٤ يوليو - وهذا نصه :

« تضع الدولتان أمام المؤتمر وجهة نظر الحكومتين ، كما ان الدولتين لم يتلقيا أى رفض من الدول الأخرى أو من ممثليها - فى المؤتمر - بشأن

Blue Book, op. cit., doc. No. 390.

(١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 392, from Lord Granville to Lyons.

(٢)

الاقتراحات التي تقدمتها بها ، فان الدولتين - الآن - قد توصلتا الى اتفاق.
مؤقت مؤداه :

« بانه طالما ظلت الحالة كما هي في منطقة القناة ، فان الدولتين سوف
تكونين مستعدتين - اذا دعت الضرورة - لاستعمال سلطتهما في حماية
قناة السويس » (١) .

ويتضح من هذا المشروع أن بريطانيا تريد ان ننتزع موافقة المؤتمر
بحرية العمل العسكري في منطقة القناة ، اذ انها تريد الاستيلاء على القناة
بمجرد وصول باقي قواتها العسكرية من مستعمراتها ، كما أن هذا المشروع
لم ينضمّن الاشارة الى ضرورة اشراك ايطاليا مع - بريطانيا وفرنسا في
مسألة الدفاع عن القناة . وهذا مما يؤكد ان بريطانيا لم تكن جادة عندما
اقتُرحت ذلك على المؤتمر ، والحق كانت هذه مناورة سياسية من جانب الحكومة
البريطانية (٢) .

مشروع الدفاع الفرنسي الثاني بتاريخ ٢٥ يوليو :

ونظرا للمناورات السياسية التي تنتهجها الحكومة البريطانية مع الحكومة
الفرنسية ، فقد رأى فرسنيه رئيس الوزارة الفرنسية ان يتقدم - من جانبه -
الى الحكومة البريطانية بمشروع ثان ردا على مشروعات بريطانيا الأربع السابقة .
وهذا نص المشروع :

أولا : ان الحكومة الفرنسية قد قررت بكل حسم وشدة ان تفصل مسألة
الدفاع المشترك عن قناة السويس عن مسألة التدخل العسكري بمعنى الكلمة
« From that of intervention properly to be called ».

ومن ثم فانها - الحكومة الفرنسية - ستقتصر أعمالها على ما كان ضروريا
لهذا الغرض .

ثانيا : وترى الحكومة الفرنسية أن مسألة حماية قناة السويس لا علاقة
لها بمسألة الاحتلال العسكري لبعض المواقع على طول ضفة القناة .

وحدد فرسنيه - ان من الأنسب ألا يزيد عدد الجنود بكل موقع عن
٢٠٠٠ جندي .

Blue Book, op. cit., doc. No. 413.

(١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 420.

(٢)

ثالثا : سوف نمنع القوات الفرنسية عن القيام بأى أعمال حربية داخل الأراضى المصرية ، خارج منطقة القناة وعلى القوات البريطانية عدم الاعتماد على القوات الفرنسية اذا تجاوزت العمليات الحربية منطقة القناة .

رابعا : سوف تؤجل الحكومة الفرنسية احتلال المواقع المحددة على ضفة القناة طالما ان القناة لم يتهدها أى خطر (وهو الأمر الذى لم يحدث حتى الآن) او طالما ان ترعة المياه العذبة لم يتم المصريون بسدها (١) .

وبهذا الاقتراح الفرنسى المقدم الى الحكومة البريطانية وافق مجلس النواب الفرنسى على اقرار الاعتمادات المالية اللازمة لاعداد حملة عسكرية للدفاع المشترك عن القناة ، وقدها ١٠ر٤١٠٠٠٠ فرنك ، كما أكد المجلس عدم التدخل فى الشئون المصرية واقتصر العمليات العسكرية على ضفتى القناة اذا دعت الضرورة الى ذلك (٢) .

لم تبد الحكومة البريطانية رأيها فى الاقتراح الفرنسى . انما تأكيداً لسياستها التى تهدف الى اعياء الحكومة الفرنسية فى اتصالات دبلوماسية لا طائل منها الا كسب الوقت - تقدمت الحكومة البريطانية فى نفس اليوم ٢٥ يوليو باقتراح للحكومة الفرنسية يتعلق أيضا بمسألة الدفاع عن قناة السويس .

البروتوكول البريطانى الأول فى ٢٥ يوليو :

من لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية الى فيكونت ليونز سفير بريطانيا فى باريس .

« على ان أبلغ سيادتكم ان تقترح على الحكومة الفرنسية توقيع اتفاق « بروتوكول » أو تبادل المذكرات حول المضمون الآتى :

« لما كانت حكومتا بريطانيا العظمى وفرنسا تريان انه من الضرورى ، المحافظة على أمن قناة السويس فى حالة أى خطر مفاجئ وجسيم ينجم عن الاضطرابات الحالية فى مصر ، قد اتفقتا على أن يضعوا النصوص الخاصة بالعمل المشترك استنادا على ميثاق انتفاء الغرض الشخصى « المصدق عليه من سفيرهما المفوضين يوم ٢٥ يونيو والذى أقر فيه عدم العمل على الحصول على مزايا اقليمية أو غيرها قد لا نستطيع أى دولة الحصول عليها .

Blue Book, op. cit., doc. No. 424, from Lord Granville to Lyons, date July 25, 1882. (١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 436. (٢)

ويجب أن يعمل معا وباتفاق تام كل من الأدميرال البريطاني (سيمور)
والأدميرال الفرنسي (كونراد) بهدف احتلال قناة السويس ولكن بشرط
مراعاة الأسس الآتية :

- تحتل القوات الفرنسية المنطقة الواقعة ما بين الاسماعيلية وبورسعيد .
- وتحتل القوات البريطانية باقى منطقة قناة السويس .
- سيطر القوات الفرنسية على بورسعيد والقنطرة .
- وسيطر القوات البريطانية على الاسماعيلية والسويس .
- نضم القوات البريطانية الى القوات الفرنسية اذا تطلب الأمر ذلك .
- تقدم القوات الفرنسية المساعدة للقوات البريطانية أينما كان موقع هذه
القوات داخل البلاد المصرية .

- أما باقى التفاصيل فمروك أمرها للقائدين للتشاور فيما بينهما بشأنها
على الطبيعة فى مصر .

- ويجب الا تؤثر العمليات الحربية هذه على الملاحة فى القناة ، وان كان
يجب توقفها لحين الانتهاء من هذه العمليات العسكرية . ومتروك لك -
ليونز - الاتفاق مع فريسنيه على الصياغة النهائية التى يمكن عرضها على
الدول الأوربية الأخرى وكذلك الحكومة العثمانية ، (١) .

ويصمم المشروع البريطانى شروط الدفاع العسكرى بين الدولتين على
حناقى بالغة الخطورة .

أولا : ان هذا البروتوكول أغفل الإشارة الى عرصه على المؤتمر الذى
مازال منعقدا وهذا ما يؤكد السياسة البريطانية التى تهدف الى الدخول فى
مفاوضات مباشرة مع الحكومة الفرنسية وخارج نطاق المؤتمر وبتوقيع بروتوكول
بما بينهما بعد ان تبادلوا المذكرات والمحادثات الدبلوماسية حول الموضوع .

ثانيا : تضمن هذا البروتوكول أيضا أنه يمكن عرضه على حكومات الدول
الأوربية الأخرى وكذلك الحكومة العثمانية . وبهذا تجاهل الحكومة الإيطالية
التي سبق أن عرض عليها بريطانيا الاشتراك فى هذه المسألة على الرغم من
أن الحكومة الإيطالية ما زالت تدرس هذا الاقتراح . هذا فضلا عن تجاهل
الحكومة العثمانية أيضا . مما يؤكد ان الحكومة البريطانية لا تقيم أى وزن
للمؤتمر وقراره السابق فى ١٥ يوليو .

ثالثا : لأول مرة نشير بريطانيا في مشروعات اندفاع المشترك تمسكها « بميثاق انتفاء الغرض الشخصي » وان كان هذا البروتوكول يتنافى تماما مع ما جاء بهذا الميثاق ، وتعد هذه - حقا - مناورة دبلوماسية من جانب بريطانيا ، حتى لا تثير الرأي العام ضدها .

رابعا : يشير هذا البروتوكول ان القوات البريطانية سوف تتعقب العربيين أينما كانوا في داخل الأراضي المصرية ، وما على القوات الفرنسية الا أن تقدم لها يد المساعدة اذا اقتضت الضرورة ذلك .

خامسا : يتضمن هذا البروتوكول - دون غيره - تفسير قناة السويس الى منطقتي نفوذ تتولى القوات الفرنسية السيطرة على منطقة النفوذ الشمالى من القناة .

بينما تتولى القوات البريطانية السيطرة على منطقة النفوذ الجنوبى منها ، وفى الواقع يرجع ذلك الى عوامل استراتيجية أهمها :

١ - ان الحكومة البريطانية قد وضعت خططها الاستراتيجية على أساس دخول القوات البريطانية الى القاهرة عن طريق الاسماعيلية .

٢ - ان التقارير التى لدى الحكومة البريطانية عن وجود ثلاث سفن حربية من الاسطول المصرى فى منطقته البحر الأحمر بالقرب من السويس . ومن اليسير على السفن الحربية البريطانية القادمة من مستعمراتها فى الهند التحرش بها وتدميرها ، وبذلك تظهر أمام الدول الأوربية ما يسوغ أعمالها الحربية فى قناة السويس بعد ذلك تماما مثلما حدث فى مدينة الاسكندرية .

٣ - ان القوات البريطانية المتجهة من المستعمرات البريطانية فى الشرق - جبل طارق - قبرص - مالطة - الى بورسعيد ، تستطيع التصدى للاسطول الفرنسى والانتصار عليه اذا ما اعترض بالقوة للعمليات الحربية للقوات البريطانية على ضفتي القناة ، فضلا عن انضمام الاسطول البريطانى الموجود بميناء الاسكندرية اذا دعت الضرورة الى ذلك .

وفى جلسة المؤتمر العاشر - ٢٤ يوليو - قررت الحكومة العثمانية ارسال حملتها العسكرية الى مصر ، ظنا منها انها بذلك تقوت الفرصة على حكومتى فرنسا وبريطانيا .

وبعثت الحكومة العثمانية الى الحكومة البريطانية برقية جاء بها :

« ٠٠ ان الباب العالي مصمم على تنفيذ جحوف السيادة اننى لا سارع على مصر ، ويؤكد بأنه سوف يعمل على عودة الأحوال الى ما كانت عليه ، وقد اتخذ الباب العالي قرارا باعداد تلك الحملة العسكرية » (١) .

كما بعث لورد دوفرين بنفريز الى حكومته حول هذا المعنى جاء به .

« ٠٠ لدى من الاسباب ما يدعوننى الى الاعتقاد بأن السلطان مصمم حقا الى ارسال قواته الى مصر » (٢) .

اعتقدت بريطانيا ان السلطان وافق على ارسال قواته الى مصر طنا منه بأن عرابي مازال يؤمن بالولاء له باعتباره خليفة للمسلمين وهذا الاعتقاد يضعنى على موقف عرابي فى المصدى للقوات البريطانية الصفة الشرعية فى الدفاع عن البلاد « أو ربما تكون الحكومة الفرنسية قد أوعزت الى السلطان بضرورة ارسال قواته - فورا - الى مصر . اذ كانت فرنسا ترى انه من الأنصل لها دخول مصر القوات العثمانية أو القوات الإيطالية أو الانين معاً بدلا من تركها الفرصة كاملة لبريطانيا بالمدخل - دون غيرها - فى مصر (٣) .

أراد فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية ان يخفف حدة المعارضة فى مجلس النواب الفرنسى ويفوز بالموافقة على اعداد حملة عسكرية يبعث بها الى مصر دفاعا عن القناة حتى لا يترك المجال لبريطانيا مرة ثانية ، وذلك بقوله لأعضاء المجلس : « ٠٠ انه اذا كانت قناة السويس تحتاج بالفعل الى حماية ، واذا كانت الدول الأوروبية سوف تقوم بهذه المهمة فما أقل أن تكون فرنسا ضمن هذه الدول .

وأضاف الى ذلك قوله : « ٠٠ اذا استولت إحدى الدول على قناة السويس فقد يلقى الشعب الفرنسى اللوم علينا بشدة بسبب عجزنا من أن نقوم بما هو واجب علينا .

وسوف تسألوننا - أعضاء مجلس النواب - يومئذ ، ماذا فعلتم بهذه المصلحة الفرنسية والمصلحة العالمية التى تشترك فيها فرنسا ؟

Blue Book, op. cit., doc. No. 458, date July 26, 1882.

(١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 438, from Lord Dufferin to Lord Garnville :

(٢)

« I have the reason to believe that the Sultan really intends now to send troops to Egypt ».

(٣)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 438.

سدد كان واجبا عليكم أيها النواب ان تلاحظوا ذلك ولكنكم لم تستفيدوا
من العرض التي قدمت لكم » (١) .

وبى ختام الجلسة طلب - فريسنيه - تأجيل انعقاد المجلس الى يوم
٢٩ يوليو لمواصلة بحث الاعتمادات المالية لاعداد الحملة العسكرية للنعاون
مع بريطانيا عسكريا في الدفاع عن القناة .

البروتوكول البريطاني الثاني في ٢٨ يوليو :

استغلت بريطانيا تلك المعارضة العوية في مجلس النواب الفرنسي
وسارعت وقدمت مشروع « برونوكول » آخر الى فريسنيه رئيس الوراره
الفرنسية . وذلك بقصد اعياء الحكومة الفرنسية - دون طائل - من الحد
الدبلوماسي بها . وتفويت الفرصة عليها فضلا عن كسب مزيد من الوقت .
بهذا مضمون البروتوكول :

أولا : تشرف القوات الفرنسية على المنطقة الواقعة ما بين الاسماعيلية
وبورسعيد شمالا .

ثانيا : سولى القوات البريطانية الاشراف على المنطقة الباقية من القناة .

ثالثا : نحلل القوات الفرنسية منطقة بورسعيد والقنطرة .

رابعا : وسحتل القوات البريطانية منطقة الاسماعيلية والسويس » (٢) .

وينسجح من مضمون هذا البروتوكول أنه فربب الشبه من البروتوكول
السابق انشراحه من الناحية الحربية الاستراتيجية ، ومنه يتضح ان تكون
للقوات الفرنسية : لاقبة اليد الطولى في منطقة القناة بينما تركز القوات الفرنسية
في الشمال من القناة ، اذ كانت بريطانيا تهدف بان تكون هي الدولة
المسيطرة على المنطقة في القناة حتى تتمكن من حصر القوات الفرنسية بين
قواتها الخاصة من الهند والتي سوف تزحف شمالا حتى منطقة الاسماعيلية -
وبين ذللك القادة من مستعمراتها في الغرب - عبر البحر المتوسط .

فيما بين ٢٦ يوليو - ٢٨ يوليو - مندوب السلطان المؤتمر في مجلسه الحادية عشر -
يوم ٢٦ يوليو - بأنه سوف يوافق المؤتمر بقرار الحكومة العثمانية فيما يتعلق
بارسالة الحملة العسكرية الى مصر وان الحكومة وافقت مبدئيا على هذا القرار .

Blue Book, op. cit., No. 457 from Lyons to Lord Granville, date Jul 26, 1882. (١)

Blue Book, op. cit., doc. No. 472, from Lord Granville to Lyons, date July 27, 1892. (٢)

قررت بريطانيا اتخاذ خطوة أحيية في علاقاتها مع فرنسا مسهله في ذلك بواذر المعارضة القوية في مجلس النواب وهذه الخطوة تتمثل في نشاط بريطانيا الدبلوماسية لانشقاق الاعضاء على أنفسهم والعمل على ازدياد المعارضة ضد الحكومة الفرنسية اذ قابل ليونز - سفير بريطانيا في باريس - فريسنيه ، وأخبره « بان الحكومة البريطانية قبلت تعاون السلطان معها عسكريا ، على الرغم من ان بريطانيا ماضية في اتخاذ اجراءاتها الخاصة في هذه المسألة (الدفاع عن القناة) » .

وعندئذ صرح فريسنيه بقوله : « .. ان هذا يعتبر ندخلا بنائيه من الدولتين دون حكومته » (١) .

ولكن بريطانيا تظاهرت - في نفس الوقت - بأنها مازالت ممسكة بسياسة العمل الأوربي المشترك ، وبما يصرره المؤتمر بشأن مسألة الدفاع عن القناة ، وبعث لورد جرانفيل في ٢٨ يوليو برسالة الى لورد دوفرين كى يقدم الى أعضاء المؤتمر في الجلسة النائية عشرة - ٢ أغسطس مشروع اقتراح حديد .

الاقتراح البريطاني الخامس في ٢٨ يوليو :

« .. نظرا لتفاقم الأزمة المصرية ، الأمر الذى جعل القناة مهددة بأفدح الاخطار ، وتوقف الملاحة بها ، ترى الحكومة البريطانية الاحتفاظ لنفسها بحرية العمل ، الذى جعلته الأحداث أمرا ضروريا ولازما .

ولذلك فانه يسرها ان تتلقى العون من أية دولة أخرى تكون مستعدة لتقديمه .

واستنادا الى هذا فانها مستعدة - بصراحة - لقبول مساعده السلطان الذى أبدى الآن استعداداه لتقديمها لاعادة النظام ، وذلك بإرسال قواته العسكرية الى مصر تنفيذا للدعوة الموجهة الى حالته من الدول والشروط التى اقترحتها بهذه الدعوة » (٢) .

وهذا الاقتراح البريطانى يتضمن موافقة بريطانيا على :

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 476, from Lyons to Lord Granville, date July 28, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 478, from Lord Granville to Lord Dufferin, date July 28, 1882.

« They are accordingly prepared to accept frankly the assistance which the Sultan has now announced his readiness to give in the restoration of order by sending troops to Egypt in accordance with the invitation addressed to His Majesty's by the powers, and subject to the conditions proposed by them.

١ - استعدادها لقبول مساعدته أية دولة تكون مسعدة لقبديته .

٢ - قبول مسعدة الحكومة العثمانية .

٣ - احتفاظ بريطانيا لنفسها بحرية العمل .

- كما يتضمن هذا الاقتراح أيضا التلميح الى المؤتمر بأن الحكومة البريطانية غير ملزمة بما يصدره من قرارات في هذه المسألة ، ولم تطلب كذلك موافقته على هذا المشروع ، انما هي تحتفظ بحرها بحرية العمل في هذه المسألة نظرا لما يملية عليها الأحداث » (١) .

ولقد كان لتعاطف ألمانيا على الأمانى البريطانية امر بالغ في تغيير مجرى الأحداث هذا التعاطف الألماني الذي نجحت فيه الدبلوماسية البريطانية منذ بدء تنفيذها المرحلة الثانية - أى بعد ان احتلت الاسكندرية - وبدأت بريطانيا تستعد لتنفيذ هذه المرحلة باستمالة ألمانيا الى جانبها كى ننخذ من هذا التعاطف الألماني وسيلة للضغط على السلطان بضرورة اشتراكه في جلسات المؤتمر وتنفيذ قرار المؤتمر في اننى عشر ساعه ، وكذلك للضغط على الحكومة الفرنسية والايحاء لها بانها لا تقوى على مجاراة الحكومة البريطانية وبصفة خاصة وان ألمانيا تعطف على أمانيتها في مصر وقناة السويس .

كما استطاعت بريطانيا استمالة دى لسبس الى جانبها كى يلعب دورا بالغ الخطورة اذ استطاع أن يخدع العربيين حين صمموا على سد قناة السويس ورعدهم بقوله : « ٠٠ ان قناة السويس ستظل بمنأى عن أى اعتداء من جانب القوات البريطانية أو الفرنسية أو أى قوات أخرى » (٢) .

عاد مجلس النواب الفرنسي الى الانعقاد يوم ٢٩ يوليو لمواصلة بحث اقرار الاعتمادات المالية اللازمة للحملة العسكرية الفرنسية .

ومى بداية الجلسة ألقى فريسنيه خطابا قال فيه : « ٠٠ ان الدفاع عن قناة السويس امر بعيد كل البعد عن التدخل في شئون مصر الداخلية ، وليس هناك ثمة خطر من انقياد فرنسا لاتخاذ اجراءات أبعد مدى ، وان كان لنا حرية العمل في اتخاذ أية اجراءات أخرى

« That there was no danger of France being led on into any further measures ».

ومضى فريسنيه فى خطابه يدافع عن مشروعه المقدم الى مجلس النواب بقوله : « انه وضع تحفظن فيما يتعلق بمسألة الدفاع العسكرى المشترك مع الحكومة البريطانية » .

Blue Book, op. cit., doc. No. 478.

(١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 492, from Cractwright to Lord Granville, date July 29, 1882.

(٢)

التحفظ الأول :

لا يحدث انزال للقوات الفرنسية على ضفتي القناة ما لم تتعرض الملاحة فيها لتهديد جسيم لدرجة تجعل نزول القوات الفرنسية أمرا لا بد منه .

« That no landing of France forces should take place on the Canal unless the navigation on it was serious by menaced to such a danger as to render a landing indispensable ».

التحفظ الثاني :

ان الحكومة الفرنسية سوف ترفض تماما . . وفي جميع الأحوال - التعاون من أجل التدخل

« That the French Government would altogether refused, in every case, to co-operate in intervention properly so called ».

واختم كلمته قائلا . . « . . بأنه ليس هناك ثمة أعمال يمكن أن تتخذ سير هذا ، وإذا استدعى الحال - لأمر ما - اتخاذ أى إجراء ، فسوف يؤخذ رأى مجلس النواب .

وبعد أن عاد المجلس للاعتقاد - بعد فترة الاستراحة - ألقى فريسنيه بيانا شمل نصوص مشروع الدفاع العسكرى والمقدم الى مؤتمر الاستئالة لاقاره والذي يقضى باحترام حياد قناة السويس ، (١) .

ألقى كليمنصو خطابا - بعد ذلك بدد فيه بالسياسة الخارجية للحكومة الفرنسية ومدى انصاعها للسياسة الخارجية البريطانية التي لا هدف لها الا العدوان على مصر ، والعمل جاهدة على احتلال قناة السويس .

ونادى كليمنصو كذلك بضرورة احتفاظ فرنسا بكل قواتها العسكرية لحماية مصالحها المهمة في أوروبا فضلا عن حماية حدودها الشمالية ، والعدوان الألماني يتربص بها الدوائر ، ونادى كذلك بضرورة بقاء فرنسا بمثابة عن مشاكل القارة الأوروبية والا تنزع بنفسه افي حرب خارجية لا تحمد عقباه .

وأعلن كذلك ، بأن دخول فرنسا في حرب لا يقصده منها استرجاع الولاياتين المفقودتين - الألزاس واللورين تعتبر جريمة في حق الوطن ، (٢) .

Blue Book, op. cit., doc. No. 496, from Lyons to Lord Granville, date (١)
July 29, 1882.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 496. (٢)

ولقد كان لهذا الخطاب تأثير بالغ ليس في نفوس أعضاء المعارضة فحسب بل في نفوس الأعضاء المؤيدين لسياسة الحكومة الخارجية . وخاصة مجلس النواب كان يعارض بصفة عامة السياسة الخارجية التي تتسم بالرضوخ التام للسياسة الخارجية البريطانية في الآونة الأخيرة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالآزمة المصرية ، ومسألة الدفاع عن قناة السويس .

وكانت فكرة مجلس النواب في بادئ الأمر ألا يترك الفرصة للسياسة البريطانية للتوسع على حساب ضياع المصالح الفرنسية في مصر ، كما أنه يعمل على المحافظة على مصالح فرنسا في مصر .

وفي الجلسة صوت الأعضاء ضد المشروع بـ ٤٥٠ صوتاً ضد ٧٥ صوتاً . وكانت أغلبية الأعضاء ضد المشروع ٣٧٥ صوتاً .

وبناء على هذا سقطت وزارة فريسنييه « في هذا اليوم » (١) .

وعلى اثر سقوط الوزارة الفرنسية يوم ٢٩ يوليو انتهت فرنسا كدولة منافسة لبريطانيا في مسألة قناة السويس ، وتشكلت الوزارة الجديدة برياسه ديكلرك Declercq التي حددت على الفور موقفها من هذه المسألة .

وصرح ديكلرك رئيس الوزارة الفرنسية الجديدة بقوله : « .. حينما رفض مجلس النواب اقرار الاعتمادات المالية اللازمة لاحتلال جزء من القناة . كان هذا يعنى - من سبيل المحافظة والحذر وليس من سبيل التنازل - أن الحكومة الفرنسية تسترشد بالفكرة التي أملاها قرار مجلس النواب ، وستعمل الحكومة الجديدة على انتهاج سياسة جديدة ازاء هذه المسألة .

واذا ما استبعدنا أحداث عرضت مصالح فرنسا للأخطار فاننا نساير الى دعوة مجلس النواب ، وعرض القرارات أو الاقتراحات التي تليها الظروف (٢) .

ووجدت الوزارة الفرنسية الجديدة برياسة ديكلرك أنها ملزمة بانتهاج سياسة خارجية يرضى عنها مجلس النواب ، أى انتهاج سياسة خارجية تكون على النقيض من سياسة فريسنييه الخارجية .

وعلى هذا صرح ديكلرك رئيس الوزارة الفرنسية لليونز السفير البريطاني في باريس بقوله : « أن الحكومة الفرنسية مازالت تدرس المسألة الخاصة بقناة السويس ، كما أنها تود التعاون العسكرى مع الحكومة البريطانية » (٣) .

Blue Book, op. cit., doc. No. 496 :

(١) « The Government have been defeated on the Suez Canal Credits Bill by 450 votes to 75 majority against Minister, 375.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 604.

(٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 667, from Lord Dufferin to Lord Granville. (٣)

ولكن في الحقيفة رفضت الحكومة الفرنسية الجديدة أن تزج بنفسها في
الآزمة المصرية برمتها . بل رفضت يدها تماماً نزولاً لقرار مجلس النواب
الفرنسي يوم ٢٩ يوليو .

وهنا قدر للسياسة البريطانية أن تنفرد بالعمل في احتلال قناة
السويس .

أعلن مندوب فرنسا في مؤتمر الآستانة بجلسته السادسة عشرة المنعقدة
يوم ١٤ أغسطس - على أثر التصويت على الاقتراح الإيطالي المتضمن الإشراف
الدولي على قناة السويس ، أن مسئولية الدفاع عنها تقع على عاتق الدول
الأوروبية .

وبعد أن تأجلت جلسات المؤتمر لأجل غير مسمى ، أعطى المؤتمر شبه
تفويض من قبله للحكومة البريطانية : بأن تعمل على حل الآزمة المصرية على
مسئوليتها الخاصة .

وانتهى المؤتمر دون جدوى ، بل عمل على نفاقم الآزمة وتسهيلها وأمر
حل الآزمة المصرية .

الفصل السابع

موقف الدول الأوربية الأخرى تجاه المؤتمر

أولا : موقف إيطاليا

وقفت الحكومة الإيطالية نعارض الاندفاع العدواني للحكومة البريطانية في مصر منذ بدء انعقاد الجلسة الأولى للمؤتمر في ٢٣ يونيو وتؤكد هذا الموقف - للحكومة الإيطالية - في جلسة المؤتمر الثانية - ٢٥ يونيو - إذ علق كورتى Corti مندوب إيطاليا بعد أن انتهى لورد دافرين من القاء خطبته ، انتهى دافع فيها عن سياسة حكومته في مصر ، وقال مندوب إيطاليا : « إنه يشك في صحة هذه البيانات التي أوردها لورد دوفرين عن الحالة المضطربة في مصر ، ويمتد أن مندوب الحكومة البريطانية يبالغ في قوله إلى حد كبير وأن ما جاء في خطابه لا يشير إلى الحقيقة من قريب أو بعيد » .

وأعلن كورتى بقوله : « إن حل الأزمة المصرية لمن أصعب الأمور ، وإن على مندوبي بريطانيا وفرنسا أن يعرضوا على المؤتمر حقيقة لا تتسم بالمبالغة والتهويل » .

وأضاف إلى ذلك قوله : « ونظرا لما لمسسته من تحفز دولتي بريطانيا وفرنسا - منذ البداية - إلى محاولة الانفراد دون غيرها بالتدخل العسكري المسلح في شئون مصر الداخلية ، فإنه يقترح في جلسة المؤتمر الثالثة - ٢٧ يونيو - أن تقرر الدول الأوروبية الامتناع عن التدخل المنفرد في شئون مصر الداخلية طالما أن المؤتمر لا يزال منعقدا ، وأن يحترم حقوق مصر المنوحة لها بمقتضى الفرمانات والمعاهدات الدولية » (١) .

(١) انظر ملحق الجلسة الثالثة وجاء بها . Blue Book. op. cit. doc. No. 185.

Count Corri incidentally called out attention to a fact with which I had already become acquainted namely, that the Sultan considered that the privileges granted in the Egyptian firmans were not accorded to the country, but to the family of Mohamed Ali and that consequently, should that family ever be come extinct Egypt would require the character of an ordinary vilayet.

وعلى الرغم من ذلك التزمت الحكومة الإيطالية بالصمت صباح يوم ١١ يوليو ، وصرح وزير خارجيتها بقوله : بأن الحكومة الإيطالية وجدت نفسها أمام امر واقع ليس له من دافع ، وما عليها الا الانتظار ، ورقب ما قد يحدث في المستقبل » (١) .

ولما وجدت الحكومة الإيطالية أن الدول الأوروبية المصلحة في هذا المؤتمر لم تعترض على عمل الحكومة البريطانية ، وتظاهرت بالرضا عن الخطوة الجريئة التي تآمر بها الحكومة البريطانية ، طالما أفصححت عن رغبتها في وقف الاستعدادات الحربية التي يقوم بها العربيون في الاسكندرية .

وعبرت الصحف الإيطالية عن غضب الرأي العام ، وما أصاب الحكومة الإيطالية من قلق وترقب ، ولهذا لم تكن لهجتها ودية تجاه بريطانيا بأي حال من الأحوال .

حاول أوجست باجت Augustus Paget سفير بريطانيا في إيطاليا أن يدافع عن سياسة حكومته فصرح قائلاً : « أنه يجب على إيطاليا والدول الأوروبية الأخرى أن تمتدح الحكومة البريطانية على ما أقدمت عليه من عمل - في مدينة الاسكندرية - من شأنه رفعة مركز دول أوروبا في منطقة الشرق .

والحق أن الحكومة البريطانية كانت تعمل منذ احتلالها لمدينة الاسكندرية - ١٥ يوليو - على الانفراد بحريتها في العمل دون غيرها من الدول الأوروبية . ولقد أدرك مسنى Mancini وزير خارجية إيطاليا هذه الحقيقة مما دعاه الى طلب باجت السفير البريطاني في إيطاليا واخبره بأنه : - علم أن في نية الحكومة البريطانية اتخاذ تدابير فعالة لحماية قناة السويس ، وأن لديه معلومات أكبده عن مدى تأهب بريطانيا العسكرية للاستيلاء على هذه القناة .

وأضاف الى ذلك قوله : - أنه يعترف أن للحكومة البريطانية مصالح تجارية في مصر على جانب كبير من الأهمية ، فضلاً عن الامتيازات التي تتمتع بها في مصر ، الا أن هذا لا ينفي ما تتمتع به الدول الأوروبية الأخرى من امتيازات ، وما لها من مصالح لا تقل أهمية عن المصالح البريطانية . ولهذا فإنه يرى أن الاجراءات التي تتخذها الحكومة البريطانية في منطقة قناة السويس ينبغي أن تكون من المسائل العامة التي تهم جميع الدول الأوروبية المعنية دون تمييز ، اذ لا بد من عرض مسألة الدفاع عن أمن قناة السويس على المؤتمر للتداول والتباحث بشأنها بينما كانت بريطانيا تصر على أن تظل هذه المسألة بمنأى عن جدول أعمال المؤتمر واختتم قوله : - بأن تلك النوايا البريطانية تتنافى تماماً مع ما نص عليه متاق افتقاء الغرض الشخصي .

(١) د. محمد مصطفى شعوت ، الاحتلال الانجليزي لمصر ص ٦١ .

وازاء نصريحات وزير خارجية ايطاليا رأى باجت السفير البريطاني في روما أن يرد اتهامات الحكومة الايطالية لحكومته فقال : « انه ينفي كل ما ادعى به وزير الخارجية الايطالية ، وقال أيضا : انه لم يتلق أى تعليمات من حكومته تفيد موافقتها على عرض مسألة الدفاع عن قناة السويس على مؤتمر الآستانة ، وأنه يرى أن هدف حكومته من الاجراءات التي اتخذتها في منطقة القناة بقصد المحافظة على حرية الملاحة بقناة السويس وبقائها حرة لجميع الدول دون استثناء » .

واكد السفير البريطاني بقوله : بأن جميع الدول الاوربية تعلم أن الحكومة البريطانية لا نعبل مطلقا أن تكون مسألة القناة محل بحث ، أمام المؤتمر . ثم أشار في معرض حديثه عن التحفظ الذي أضيف الى الاقتراح الايطالى ، والذي يحفظ لحكومة بريطانيا حقها عند « الاقتضاء القهرى » فى اتخاذ أية اجراءات تراها لازمة من أجل مصالح الدول الاوربية البحرية ، وليس فى هذا أى تناقض لميثاق انتفاء الغرض الشخصى ، ومن ثم فإن أى اجراء تقوم به حكومته - فى هذه المسألة - سيكون جديرا بالثناء والتشجيع لها من جانب الدول ولا بقابل بالمعارضة والسخط عليها » .

ومضى باجت السفير البريطاني فى حديثه ليحجب عن تساؤلات وزير خارجية ايطاليا عن استعدادات بريطانيا العسكرية فى منطقة القناة ، حيث قال : « ان الباب العالى يرفض ارسال حملة عسكرية الى مصر تلبية لنداء الدول الاوربية الممثلة فى مؤتمر الآستانة » .

وأنه لا يعلم أى الوسائل يجب أن تتخذ لتشكيل حكومة فى مصر تعمل على استقرار الأحوال بها بدلا من حكومة العربيين التى لا يمكن السكوت عليها » .

وأضاف الى ذلك قوله : ولهذا فلا أظن أن تاهب حكومته لمجابهة الموقف يلقى معارضة من أية دولة ، وأن ما بين بريطانيا ومصر لابد من تصفيته ، وهو حساب الحسنات التى أصابت الرعايا البريطانيين فى مصر على اثر مذبحة الاسكندرية - ١١ يونيه الماضى - وما حل بهم من فشل وقتل وتخريب » .

ولكن وزير خارجية ايطاليا لم يقتنع بما صرح به السفير البريطانى ومن محاولته الدفاع عن سياسة حكومته فى مصر . وصرح بقوله : « بأن مثل هذه الأفعال لا يمكن أن تبيح لبريطانيا التدخل العسكرى بمطلق حربها دون غيرها من الدول الاوربية الاخرى (١) » .

(١) د. مصطفى الحناوى ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، القاهرة الطبعة الثانية سنة

١٩٥٦ - ٢ ص ٩٨ »

وفزعت الحكومة البريطانية من موقف الحكومة الإيطالية المتشدد والذي كان عقبة أمام نشاطها الدبلوماسي سواء في مناقشات مؤتمر الآستانة أو خارجه فضلا عن خوف بريطانيا من انضمام دول الشمال الى رأى إيطاليا .

وصرح لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا الى كالنوكي Kalnoky وزير خارجية النمسا بقوله : « بأنه من الأفضل ترك اتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل حماية القناة تقرر بواسطة المؤتمر في حالة تعرضها للخطر (١) » .

وفي هذا الصدد صرح منيابريا Menabrea سفير إيطاليا في لندن بقوله : « ان الحكومة الإيطالية نرى أن تقوم زوارق مسلحة بحماية السفن المارة بقناة السويس ، هذا في حالة اذا كانت هناك ضرورة ملة في حماية الملاحة في القناة من الأخطار » (٢) .

ولكن لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا استطاع أن يستميل اليه منسني وزير خارجية إيطاليا وذلك بالتلويح له بأن بريطانيا سوف تدعوها للاشتراك في مسألة الدفاع عن قناة السويس » .

ارتاحت الحكومة الإيطالية لهذا الوعد من جانب بريطانيا اذ كانت إيطاليا تلك الدولة الناشئة تعاني من عقدة « اتصافها بالضعف » بالنسبة لبقية الدول الأوروبية الكبرى ، وكان ينظر اليها كأقوى الدول الصغرى . ولهذا كانت تود أن تقف في مصاف الدول الكبرى بل وتشارك في إقرار السلام العالمي ، وحل المشكلات العالمية ، كل هذه العوامل جعلت الحكومة الإيطالية تترتب قليلا في سياستها الخارجية ازاء مسألة قناة السويس والأطماع البريطانية في مصر .

أعلن لورد دوفرين سفير بريطانيا في الآستانة بقوله : « أن الحكومة البريطانية شرفها أن تعلن بأنه بمجرد تحقيق الأهداف العسكرية المزمع القيام بها فان بريطانيا سوف تطلب من سائر الدول التعاون معها فيما يجب اتخاذ من اجراءات من أجل العمل على استقرار الاحوال في مصر ، والعمل على تشكيل حكومة بها تستطيع أن تحافظ على الامن والنظام » .

واقترح لورد دوفرين في جلسة المؤتمر الحادية عشر - ٢٦ يوليو - مشروعا جديدا يقضى بتفويض بريطانيا وفرنسا واشتراك إيطاليا معهما في مسألة الدفاع عن قناة السويس (٣) . وان كانت بريطانيا في الحقيقة لا تعنى معونة إيطاليا لهما ، انما كانت هذه مناورة دبلوماسية تهدف الى أمرين :

Blue Book, op. cit., doc. No. 283, from Paget to Lord Granville, date (١)
July 16, 1882.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 273, from Granville to Paget. (٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 368. (٣)

أولاً : محاولة كسب ود الحكومة الإيطالية حتى تكف عن آرائها المناهضة وموقفها المتشدد من السياسة البريطانية في مصر .

ثانياً : الإيحاء إلى فرنسا بأنها لم تكن الدولة الوحيدة التي بنشد بريطانيا مساعدتها في هذه المسألة .

وفي ذلك الوقت عمدت بريطانيا إلى تضليل الرأي العام بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة ، بينما سياستها الغير معلنة كانت على النقيض من ذلك ، إذ كانت تحشد الجيوش البريطانية في منطقة القناة استعداداً لاحتلالها عسكرياً بينما تتظاهر بأنها تحرص على حماية حرية الملاحة بها . وكان هذا دافعا لمنسني وزير خارجية إيطاليا بأن يصرح قائلاً : انه يلاحظ - في هذا الوقت - تناقضاً واضحاً في سياسة بريطانيا وفرنسا ، فبينما نطلبان من المؤتمر دراسة الاقتراحات المقدمة منهما بشأن الدفاع عن أمن القناة ، نراهما - بريطانيا وفرنسا - تقومان بأعمال عدائية في منطقة القناة » (١) .

وسارع لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا إلى مقابلة منابريا Menabrea سفير إيطاليا في لندن - في ٢٦ يوليو - للنشاور فيما بينهما حول الاقتراح السابق. عرّضه على الحكومة الإيطالية . وأرسل لورد جرانفيل بتقرير إلى باجت سفير بريطانيا في روما عن هذه المحادثات جاء به :

« .. أجاب مينابريا بقوله : بأن اقتراح حكومتى لندن وباريس بضرورة اشتراك إيطاليا معهما في مسألة الدفاع العسكري عن أمن قناة السويس قد أبلغه إلى منسني وزير الخارجية الإيطالية .

واستفسر السفير الإيطالي بقوله : بأنه كان يود أن يعرف على وجه التحديد وجهات نظر الدول الأوروبية الأخرى الممثلة في مؤتمر الآستانة فيما يتعلق بهذا الاقتراح ؟ »

وقال لورد جرانفيل : يبدو لي أن السفير الإيطالي له وجهات نظر خاصة - باقتراح اشتراك إيطاليا في مسألة الدفاع عن القناة - وهي تتطلب نفعاً لها بدقة .

وجهات النظر الإيطالية هي :

أولاً : كيفية عرض هذا الاقتراح على المؤتمر وموقف بقية الدول الأوروبية من هذه المسألة ودورهم فيها .

ثانياً : حقيقة العمل العسكري المطلوب من الحكومة الإيطالية وكذا الضمانات الواجب توافرها .

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 456. from Paget to Lord Granville, date July 24, 1882.

ثالثا : النتائج السياسية المترتبة على هذا الاقتراح ، (١) .

واجهت الحكومة الإيطالية معارضة قوية من الرأى العام الإيطالى نتيجة لاقبول وزير الخارجية بصفه مبدئية اقتراح الحكومة البريطانية بشأن اشتراك إيطاليا عسكريا فى مسألة الدفاع عن قناة السويس .

وخشيت الحكومة الإيطالية من خطر فرنسا عليها ان هي قبلت تنفيذ اقتراح بريطانيا - من أن تفتز فرنسا هذه الفرصة وتنقض على السواحل الإيطالية بأسطولها ، تلك السواحل التى لم يتم تحصينها بعد ، وكانت العلاقات بين الدولتين غير طيبة منذ أن احتلت فرنسا تونس سنة ١٨٨١ . فضلا عن أن بريطانيا ترفض عقد تحالف عسكرى مع إيطاليا فى هذا الوقت .

وانقسم الرأى العام الإيطالى ازاء هذه المسألة الى فريقين :

الفريق الأول : حزب اليمين المحافظ ، ويرأسه منجتي *Minghetti* وبنضم اليه عدد كبير من متطرفى اليسار - أمثال فرنسيسكو كرسبي *Francesco Crispi* وهما يتزعمان المعارضة فى البرلمان ، الإيطالى اذ هما متحدان فى الرأى ازاء الأزمة المصرية على الرغم من اختلافهما فيما يتعلق بالشئون الداخلية . ويريان بأن على الحكومة الإيطالية اتباع سياسة خارجية نشطة ، والبعد عن سياسة التردد والضعف حتى تستطيع إيطاليا أن تتبوأ مكانتها بين الدول الكبرى وتشارك فى السياسة الأوروبية وتقوم بدور فعال .

ويقول منجتي : « ان إيطاليا لن تعد خاسرة اذا استطاعت أن تحصل - نتيجة الاشتراك مع بريطانيا عسكريا - على نفوذ أدبى . »

وأما كرسبي فتخيله آمال استعمارية عريضة ، فى انشاء امبراطورية إيطالية كما يعتبر أن السياسة الحكيمة ، تحتم على إيطاليا قبول التعاون العسكرى مع بريطانيا .

Blue Book, op. cit., doc. No. 445, from Lord Granville to Paget, date (١) July 25, 1882.

« General Menabrea replied that the proposal of the two governments, that Italy should join in the protection of the Suez Canal, had only just been communicated to M. Mancini, and that before replying, he was desirous of ascertaining what view would be taken of the Moter by the other powers represented in the Conference.

With regard to my second proposal His Excellency said it was one of great importance, and he was entirely without instructions in regard to it. It seemed to him that there were three considerations in regard to it which require to be carefully weighed :

- (1) The manner of submitting the proposal to the Conference, and the way in which it would be regarded by the other powers.
- (2) The Military requirements and conditions.
- (3) The exact nature of the political results to be attained.

✽ **الفريق الثاني :** الأحرار ويتزعمهم وزير الخارجية . وإن كان يعارض سياسة حزب اليمين المحافظة معتمداً في ذلك على تأييد الرأي العام له إذ استنكر أن تقوم حكومته بقمع حركة قومية مصرية ، تؤمن بما كانت تؤمن به إيطاليا . العمل على التخلص من الحكم الاجنبى واستبداده والقيام باصلاحات داخلية (١) .

وخاصة أن شخصيه أحمد عرابى - فى نظر الشعب الايطالى - بمسئله شخصيه غاريبالدنى فى جراته ، وآرائه ومواقفه وكذا شعبيته (٢) . وكانت سياسة وزير الخارجية الايطالية تهدف الى ارضاء كل الدول الكبرى ، وإن كان هذا الهدف لم يتحقق حتى بعد أن تحالفت إيطاليا مع مجموعة دول شمالي أوروبا .

وكانت الحكومة الايطالية لديها من الأسباب ما يمنعها برفض هذا الاقتراح البريطانى ، وأهم هذه الأسباب هى :

أولاً : ان الحكومة انبريطانية لم تفصح عن نواياها وأهدافها فى التدخل المسلح فى شئون مصر .

ثانياً : ان الحكومة البريطانية لم توضح الامنيات التى تمنحها الى إيطاليا فى حالة اذا ما تقدمت إيطاليا بقواتها الحربية لمعاونة بريطانيا .

ثالثاً : تدرك الحكومة الايطالية أن بريطانيا لن تسمح للقوات الايطالية بالاستمرار مع قوات بريطانيا فى احتلال قناة السويس .

رابعاً : ماذا يعمل الايطاليون اذا طلبت بريطانيا من القوات الايطالية بالجلود عن مصر وقناة السويس بمجرد الاستيلاء عليها والا فسوف تضطر بريطانيا أن يحوص فى حرب ضد إيطاليا اذا ما رفضت الانسحاب .

خامساً : أذرت مجموعة دول الشمال حليفهم إيطاليا بعدم قبول التعاون مع بريطانيا ، والا فعليها - وحدها - تحمل تبعه السير فى فلك السياسة البريطانية .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات عرضت الحكومة الايطالية الأمر على البرلمان الايطالى ، ولكي يصدر قراره فى هذه المسألة .

ناقش البرلمان الايطالى مسألة التعاون العسكرى مع الحكومة البريطانية واستقر رأى على أن مسألة قناة السويس ما زالت معروضة على مؤتمر الآستانة وحتى الآن لم يتعرض لمناقشة هذه المسألة . وبالتالي فإن الحكومة الايطالية لا تستطيع أن تقبل هذا العرض فى مسألة هى من المسائل الأساسية التى مازالت مطروحة أمام المؤتمر والذي مازال منعقداً .

(١) د. محمد مصطفى صفوت - الاحتلال الانجليزى لمصر ، ص ١٦١ .

(٢) نفس المرجع ص ١٦٠ .

ولهذه الأسباب أعلن وزير خارجيه إيطاليا رأيها في ٣١ يوليو وذلك،
بنصريحه المتضمن : « ٠٠ ولكي ترد - الحكومة - وفقا لتحفظها ، فان الحكومة
الإيطالية لم نستطع أن نسير حتى اليوم نقاشا داخل المؤتمر بدعوة من انجلترا!
وفرنسا على شرط أن نسلما مبدئيا بأن الحماية الجماعية لأمن قناة السويس
سوف يتم وتنظم على هيئة قوة بوليسية للمراقبة البحرية تشترك فيها جميع
الدول المعنية بعد وضع أسس يتفق عليها والتحفظ باتفاق لاحق ، وفي جميع
الحالات الخاصة ، فان نظام القوة البوليسية يبدو انه غير كاف » (١) .

وفي الجلسة الثانية عشرة للمؤتمر - ٢ أغسطس - فلم كورتى مندوب
إيطاليا اقترحا مؤداه : - سيتم بالاتفاق مع الباب العالي اعداد قوة بوليسية
بحرية تساهم فيها جميع الدول البحرية طبقا لما سيتفق عليه ، على أن يتم
التفاهم فيما يتعلق بالاجراءات التي يجب أن تتخذ في كل حالة نحدث » (٢) .
أيد الاقتراح الإيطالي مندوبو دول أوروبا الشمالية : ألمانيا - النمسا -
المجر - روسيا - وامتنع مندوبى بريطانيا وفرنسا عن إبداء رأيهما في هذا
الاقتراح بينما احتفظ مندوبو الحكومة العثمانية محتفظين بحججهما حين انعقاد
الجلسة التالية لإبداء الرأي في هذا الاقتراح بعد استطلاع رأى الحكومة
العثمانية (٣) .

وفي الجلسة السادسة عشرة للمؤتمر - ١٤ أغسطس - اقترح كورتى
مندوب إيطاليا : بأن انؤمر عليه أن يؤجل انعقاد جلساته الى أجل غير مسمى ،
ووافق الأعضاء جميعا ما عدا سعيد باشا مندوب الحكومة العثمانية وصرح
بقوله : انه يحتج على هذا القرار ، وأنه خذل في موقف من أهم المواقف ، واحتفظ
لنفسه بالحق في تحديد الجلسة التالية للمؤتمر (٤) .

وكانت إيطاليا ترى أن نترك الأزمة المصرية الى المفاوضات المباشرة بين
الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية وبهذا تكون مهمة المؤتمر المنوط بحلها
قد انتهت (٥) .

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 515, from Pager to Lord Granville, date July 31, 1882.

وجاء بها :
« Pour donner suite à sa réserve de répondre, le gouvernement italien n'ayant pu provoquer jusqu'ici une discussion dans le sein de la Conférence à l'invitation anglo-française pourvu qu'on admette en principe que la protection collective de la sécurité du Canal sera organisée dans la protection d'un service de police et de surveillance maritime, auquel toutes les puissances intéressées pourraient participer moyennant des règles à convenir, et avec réserve d'une entente éventuelle dans tout cas spécial où les simples mesures de police maritime paraîtraient insuffisantes.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 544, from Lord Dufferin to Lord Granville, date August 3, 1882.

(٣) Blue Book, loc. cit., No. 544.

(٤) Blue Book, loc. cit., doc. No. 667.

(٥) Blue Book, loc. cit., doc. No. 675, from Paget to Lord Granville, date August 15, 1882.

وصرح منسني وزير خارجيه ايطاليا بقوله : أن الحكومة البريطانية نستطيع أن نعتد على صداقة ايطاليا ، فالحكومة الايطالية لن نقيم أى عراقيل فى وجه بريطانيا لاستكمال تنفيذ خطتها ليس فى مصر فحسب بل فى وادى النيل .

وأضاف الى ذلك قوله : « بأن الحكومة الايطالية على يقين تام بأن الحكومة البريطانية ستعى بتعهداتها الى التزم بها بأن الاحتلال البريطانى لمصر مؤقت لحين استنقرار الأحوال بها » (١) .

واختتم حديثه بأن الحكومة البريطانية قد نعتد على الصداقة الايطالية ، وأن تكون مطمئنة بأن الحكومة الايطالية لن تقوم الآن أو فى المستقبل بخلق أى صعوبات (٢) .

ولم يكن أمرا معاجئا أن تبعت الحكومة الايطالية بالتهنئة الى الحكومة البريطانية لانتصاراتها لتي حققتها فى منطقة القناة ومعركة التل الكبير .

وارسلت الحكومة البريطانية برقية تشكر فيها الحكومة الايطالية معبرة فيها عن امتنانها من التحول الجندى فى موقفها ازاء الأزمة المصرية (٣) .

ان الحكومة الايطالية قد أضاعت منها فرصة الاشتراك مع بريطانيا فى العمل المشترك . كما أضاعت فردسا نفس الفرصة ، وتركزت الدولتان المجال واسعا أمام بريطانيا لتنفرد باحتلال قناة السويس ثم سائر أجزاء مصر ، ونفى الواقع أن هذا الموقف الايطالى يرجع الى انتهاجها السياسة الخارجية المجموعة دول شمالى أوروبا المتحالفة معهم وهم الذين أيدوا بريطانيا فى أعمالها فى مصر . ولكن على مسئوليتها الشخصية .

Blue Book, loc. cit., doc. No. 682, from Paget to Lord Granville.

(١)

Ibid.

(٢)

Ibid.

(٣)

ثانيا : موقف ألمانيا

اتخذت الحكومة الألمانية موقف المعارضة للسياسة البريطانية الفرنسية المشتركة ازاء الازمة المصرية متعاطفة مع الحكومة العثمانية ، ووضحت هذه السياسة الألمانية منذ الجلسة الأولى لانعقاد مؤتمر الأستانة في ٢٣ يونية ، وهذه السياسة الخارجية لحكومة ألمانيا نتيجة لأسباب أهمها :

أولا : كانت الحكومة الألمانية تتزعم مجموعة دول شمالى أوروبا : النمسا والمجر وروسيا وهذه الدول الثلاث تعارض الأطماع البريطانية في مصر فضلا عن ارتباطها معهم بمعاهدة تحالف (١٨٧٩) .

ثانيا : تعارض ألمانيا اعطاء أى فرصة للحكومة الفرنسية بزيادة نفوذها في مصر ، حيث كان يوجد في فرنسا حزب « الانتقام » الذي يرى ضرورة محو العار الذي لحق بفرنسا نتيجة انهزامها في سيدان - ١٨٧٠ - فبسمارك يدرك يقينا هذا العداء الفرنسي الخفي لألمانيا .

ثالثا : سبق أن عرض بسمارك سنة ١٨٧٧ على الحكومة البريطانية اقراحا مؤداه : أن تسيطر بريطانيا على مصر مقابل أن تسيطر روسيا على المضائق العثمانية في البحر المتوسط ، ولكن لا يرى الآن موافقة بريطانيا على فرض سيطرتها على قناة السويس باعتبارها مرفق يتمتع بحرية الملاحة ، ولا يحق لأى دولة أن تفرض نفوذها عليها ، ولهذا لم يعارض بسمارك الأعمال العدوانية البريطانية في مدينة الاسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ بينما عارض كل سياسة بريطانية فرنسية مشتركة ازاء الازمة المصرية ، بصفة عامة . وازاء مسألة قناة السويس بصفة خاصة .

رابعا : كان بسمارك يرى في أى حل يعرض على المؤتمر ضرورة تأكيد سيادة السلطان على مصر ، وظل متعاطفا معه الى أن مل موقفه الضعيف ازاء المؤتمر مما دعا بسمارك الى العطف على الأمانى البريطانية في مصر بعد سقوط

(*) أطلق عليه التحالف الثلاثي بعد ارتباط إيطاليا سنة ١٨٨٢ مع كل من ألمانيا والنمسا .

قناة السويس - ٢٢٥

وزارة فرينسيه ، وتولى ديكلرك رئاسة الوزارة الفرنسية بدلا منه ، وأعلن أن الحكومة الفرنسية تنتهج سياسة خارجية على النقيض من سياسة الوزارة السابقة .

وإذا كانت الحكومة الألمانية قبلت الاشتراك في مؤتمر الآستانة إلا أنها لا تأمل كثيرا في نجاح المؤتمر في حل الأزمة المصرية ، وذلك لاختلاف وجهات النظر بين حكومتى بريطانيا وفرنسا إزاء هذه الأزمة . وإن كان بسمارك يرى أن الخلاف في الرأي بين الحكومتين - بريطانيا وفرنسا - إزاء مصر أمر حتمي . وهو يدعو إلى عدم زيادة حدة هذه الخلافات حتى لا تنشب حرب بينهما بسبب هذه المسألة .

وبرغم هذا الخلاف في الرأي بين حكومتى بريطانيا وفرنسا إلا أنهما متفقتان على عدم ترك الفرصة أمام السلطان من التحالف مع بسمارك أو زيادة نفوذه في مصر . فبريطانيا تعمل على عدم تعاطف ألمانيا مع السلطان حتى تستطيع أن تستميل ألمانيا إلى جانبها لتؤيد سياستها في مصر أو على أقل تقدير تنف على الحياد ، أما بالنسبة لفرنسا فإنها تعمل على عدم تعاطف الحكومة الألمانية مع السلطان حتى لا يشتد نفوذه في شمالي إفريقيا .

وأدرك أعضاء المؤتمر منذ الجلسة الأولى - ٢٣ يونيو - مدى الميول العدواني للحكومة البريطانية ، وقدم مندوب إيطاليا اقتراحا يقضى بعدم تدخل أى دولة في شئون مصر طالما كان المؤتمر ما يزال منعقدا ووافق عليه أعضاء المؤتمر ما عدا لورد دوفرين مندوب بريطانيا الذي أصر على إضافة تحفظ إليه « إلا في حالة الظروف القهرية » .

عارضت الحكومة الألمانية - في بادئ الأمر - الاقتراح الذي استقر عليه رأى المؤتمر في جلسته السابقة - ٦ يوليو - والملمزم بتكليف السلطان بإرسال حملة عسكرية إلى مصر ، إذ كانت الحكومة الألمانية ترى في ذلك تدخلا في شئون السلطان .

وفي هذا الصدد صرح هاتسفلت ، سفير ألمانيا في لندن قائلا : « إن بسمارك لن يوافق على هذا الاقتراح الذي يعد انتقاصا لحقوق السلطان والتعدي على سيادته الشرعية على مصر ، ويرى بسمارك أن الحل الوحيد للأزمة المصرية هو ترك السلطان وهمايه ، فالعثمانيون لهم وسائلهم الخاصة والناجحة في حل مثل هذه الأزمات » (١) .

(١) د . محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الإنجليزي لمصر ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

وقد حدث تقارب ألمانيا الى بريطانيا بعد أن أعلن السلطان في ١٩ يوليو قبوله قرار المؤتمر الصادر في ١٥ يوليو ، وقبوله الاشتراك في جلسات المؤتمر . اذ صرح هيرشفيلد Hirschfeld - مندوب ألمانيا بالمؤتمر - الى لورد دوفرين بقوله : « بأن الدول الأوروبية الشمالية : ألمانيا والنمسا والمجر وروسيا - لن تقبل أن تمنح دولة من الدول أى تفويض بحرية العمل - دون غيرها - في الأزمة المصرية » .

وصرح لورد دوفرين مندوب الحكومة البريطانية بقوله : ان التحفظ الذى أضيف الى الاقتراح الإيطالى يبرر ما ستفعله بريطانيا في مصر (١) .

وبدأت الحكومة الألمانية تشعر بالملل من موقف السلطان الذى التزم بالصمم والتردد ازاء مسألة نخسه ، والتصريح الذى أدلى به هانسفيلد مندوب ألمانيا بالمؤتمر ما يؤيد وجهة نظر حكومته هذه . حيث قال : « كان رأى بسمارك المستشار الألمانى أن السلطان له الحق فى ممارسة الحماية على مصر ، وفى حالة عدم استعدادها أو عدم قدرته على تنفيذ ما كلفه به المؤتمر فان الدول الأوروبية المهتمة بمسألة الدفاع عن قناة السويس يكون لديها مبرر للقيام بعمل من جانبها » (٢) .

وكانت الحكومة الألمانية هى التى تقف فى وجه بريطانيا حين صصمت الحكومة البريطانية أنها سوف تمضى فى طريقها اذا ما قدر للمؤتمر أن يرضى أو يرفض الموافقة على تفويضها بحرية العمل فى مسألة الدفاع عن القناة ، مما كان دافعا للورد جرانفيل أن يبعث برسالة الى وزارة الخارجية الألمانية تتضمن وجهة نظر حكومته بأنها تأمل أن يصدر المؤتمر قراره بالتفويض ، ولكن فى حالة الرفض أو التأجيل فيجب على الدول الأوروبية التشاور فيما بينهما لأخذ الاجراءات الأخرى الكفيلة بالدفاع عن القناة ، (٣) .

والحق كانت الحكومة الألمانية تود أن ينهى السلطان حالة الجمود والنزود ويتبوأ من تلقاء نفسه - بمهمة الدفاع عن مصر دون تفويض من قبل المؤتمر اذ أنها كانت تعارض كل تدخل فى مسألة قناة السويس سواء اذا كان هذا التدخل قائما باشتراك بريطانيا وفرنسا أو أحدهما . وكان بسمارك يعارض تلك المفاوضات المباشرة بين حكومتى لندن وباريس فيما يتعلق بمسألة الدفاع عن القناة ، وأنه - بسمارك - لا يرى بديلاً بغير سياسة تدويل هذه المسألة .

Blue Book, op. cit. doc. No. 433 from Lord Dufferin to Lord Granville, date, (١)
July 21, 1882.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 483, from Lord Dufferin to Lord Granville, (٢)
date, July 28, 1882.
« Prince Bismarck was of opinion that the Sultan has the first claim to exercise this protection. In the event of his being unwilling or unable to do so, the powers interested in the Canal would be justified in acting themselves. »

Blue Book, op. cit., doc. No. 263.

وأضاف الى ذلك قوله : « ٠٠ أن المستشار الألماني يرحب بأن يأخذ في الاعتبار - بالتنسيق مع الدول الأوروبية المعنية - أى اقتراح ربما تقدمه الحكومة البريطانية - للقضاء على الأخطار التي تتهدد حرية الملاحة في القناة ، رتضر بالتجارة العالمية » (١) .

ولما سقطت وزارة فريسنيه - ٣٠ يوليو - حدث تغيير جذري في موقف الحكومة الألمانية . اذ تحولت من موقف المعارضة الى موقف التأييد للسياسة البريطانية في مسألة قناة السويس ، ولكن بشرط عدم الموافقة على منحها تفويضا رسميا من قبل مؤتمر الآستانة ، وانما تعمل على مسئوليتها الخاصة استنادا الى التحفظ الذي وافق المؤتمر عليه وهو « الظروف القهرية » Force majeure

وصادف هذا التغير في موقف الحكومة الألمانية هوا في نفس لورد دوفرين ، يؤكد هذا التصريح الذي أدلى به في ذلك الحين قائلا : « ٠٠ انه من الأفضل لنا أن نعمل بمفردنا وعلى مسئوليتنا الخاصة » (٢) .

وانتقدت الصحافة الألمانية موقف الحكومة الألمانية من مسألة قناة السويس ، ونشرت جريدة « الكوريه دي فرانس » مقالا جاء به : « أن وزارة برلين قد لظمت جانب الهيايد التام فيما يتعلق بالآزمة المصرية بصفة عامة ، ومسألة قناة السويس بصفة خاصة ، ولكنها الآن عدلت عن حيادها هذا » .

وجاء بالصحافة الألمانية أحاديث كثيرة عن تحول الحكومة الألمانية الجذري مؤداه : « لاشك أن نصائح بسمارك المستشار الألماني - هي التي دفعت السلطان الى قبوله قرار المؤتمر ، وموافقه على الاشتراك في جلسات المؤتمر التالية (٣) أى الجلسة العاشرة في ١٤ يوليو .

واذا كانت الحكومة الألمانية قد وافقت على أن تعمل بريطانيا بمطلق حريتها في مسألة قناة السويس وعلى مسئوليتها الشخصية ، فانها تعترض أن يمنحها المؤتمر تفويضا بذلك .

ولكن هذه السياسة الألمانية أغضبت لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا ، وصرح بقوله : « بأن آراء بسمارك المستشار الألماني ، والتي أعرب لي عنها تبدو أمرا قائما على سوء التفاهم » (٤) .

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 260, from Amptill to Lord Granville.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 433 from Lord Granville « That it would be better for us to go forward at once by ourselves »

(٣) سليم خليل نقاش : مرجع سبق ذكره ، ج ٥ ، ص ١٧٢ .

(٤) Blue Book, loc. cit., doc. No. 483, from Lord Granville to Lord Dufferin.
« That the communication of Prince Bismarck's views which he had made to me appeared to me to be based upon a misunderstanding »

كما صرح لورد دومرين بقوله : « اذا لم توافق مجموعة دول أوروبا الشمالية على منحنا هذا التفويض - من قبل المؤتمر - فانه من الأفضل لنا أن نمضى قدما بأنفسنا في الحال » (١) .

والحق أن مجموعة دول أوروبا الشمالية كانت لا توافق على أن نعطي هذه الفرصة لبريطانيا ، فقناة السويس شركة مساهمة عالمية تتمتع فيها الملاحة بالحياد التام ولجميع الدول دون استثناء .

ولا شك أن بسمارك حين تزعم مجموعة دول شمال أوروبا في هذا الموقف المتشدد من سياسة بريطانيا العدوانية في قناة السويس فانه كان على يقين تام بأن اعطاء مثل هذا التفويض لبريطانيا سوف يكون له تأثير ضار بالتجارة العالمية نظرا لسيطرتها على القناة .

وصرح لورد جرايفيل وزير خارجية بريطانيا بقوله : « .. ان الحكومة البريطانية سبق لها أن افترحت على المؤتمر استبعاد مسألة قناة السويس من جدول أعماله » .

وقال أيضا : « وقد اعتبرنا أن الالتزام الدائم بالمحافظة على أمن قناة السويس من مسئولية الحكومة المصرية ، وطالما أن الحكومة المصرية ليست لها الصفة الشرعية (وزارة راعب باشا) والقانونية مما يؤهلها من مزاوله حقها في الدفاع عن قناة السويس فضلا عن أن الحكومة البريطانية تعتبر أن حكومة مصر الحالية هي السبب في استمرار الأزمة ، كما أن أعمالها تشكل خطرا على حرية الملاحة بالقناة » (٢) .

ونستنتج من هذا القول : أنه لأول مرة تذكر الحكومة البريطانية في تصريح لها بأن مسئولية المحافظة على أمن القناة هو من مسئولية الحكومة المصرية .

ولو كان الأمر كذلك فما كان جديرا بهذا الا وزارة راعب باشا التي تعهدت بالمحافظة على المصالح الأوروبية في مصر ، وكذلك العمل على استتباب الامن والنظام ، ولو أن بريطانيا تتخذ من وجود هذه الوزارة (برئاسة راعب باشا وعرابي باشا وزيرا للحربية بها) ذريعة للتدخل في مصر ، والعمل على عودة الأحوال الى ما كانت عليه قبل تشكيل هذه الوزارة التي لا ترتفع الى مستوى الأحداث .

Blue Book, op. cit., doc. No. 433, from Lord Dufferin to Lord Granville. (١)
«... that the Northern governments would never agree to mandat, that it would be better for us to go forward at once by ourselves...»

Blue Book, loc. cit., doc. No. 483. (٢)
«...in making the proposal we had laid before the conference it was not our intention to settle any scheme for the protection of the Suez Canal...»

ورأى لورد جرانفيل أن يؤكد وجهة نظر حكومته ، فضرب مثلا قال فيه :
« .. لو شب حريق في منزل .. فان المستأجر لن يتردد في إطفائه دون انتظار
لموافقة صاحب المنزل أو المستأجرين الآخرين .. »

وسوف يشعر بالسرور اذا قدم أحد اليه العون ، بدون منع أى شخص
يقدم مساعداته في مثل هذا الموقف » .

وأضاف الى ذلك قوله : « لقد كان هذا وضعنا فيما يختص بالخطر الحالى
الذى يتهدد قناة السويس ، ونأمل ألا يضيع وقت آخر في الاتصالات والمشاورات
في هذا الشأن » .

واختتم لورد جرانفيل حديثه قائلا : « نعتقد بأن مسئولية أمن القناة - اه
يجب أن ينقل من أيدي هؤلاء القائمين بها الآن (يقصد وزارة راعب باشا)
كما أنه لا يمكن أن يسجح اقتراح الحماية الدولية للقناة بواسطة قوات بوليسية
مالم تكن هناك قوات كافية لاحتلال شاطئ القناة » (١) .

ويتضح من تصريح لورد جرانفيل أنه يريد أن يسوغ الأحداث كى تخدم
النوايا البريطانية في مصر ، ومما لا شك فيه أن هذا المثل الذى ذكره ، ما هى
الا دبلوماسية بريطانية . فلم يكن هناك ثمة خطر يتهدد القناة ، بل ان الوزارة
الحالية - والتي يحاول أن ينال منها - قادرة على تحمل مسئولياتها كاملة
لو تركت وشأنها ، انما بريطانيا دائما تحاول أن تتذرع بأى سبب حتى تجد
ما يبرر عملها حتى لا تنير الراى العام ضدها وتظهر أمامها بأنها دولة معتدية
على حقوق مصر دون ما سبب .

وتقول سياسة بسمارك ازاء مسألة قناة السويس على هذين العاملين :

أولا : لا تفويض من قبل المؤتمر - لبريطانيا بحرية العمل في مسألة
قناة السويس انما يماع أن يكون لبريطانيا مطلق الحرية في هذه المسألة ولكن
على مسئوليتها الخاصة .

ثانيا : من أجل المحافظة على حرية الملاحة في قناة السويس ، لابد من
تدويل مسألة الاشراف بواسطة قوات بوليسية بحرية دولية .

وقررت مجموعة دول أوروبا الشمالية وإيطاليا أن يلجأوا الى روسيا لاتخاذ
موقف متشدد أمام الاطماع البريطانية في قناة السويس ، وباسم مجموعة دول
التحالف الاوربي قدم كورنى مندوب الحكومة الايطالية الى المؤتمر في الجلسة
الثانية عشرة - ٢ أغسطس - اقتراحا مؤداه : « سيتم الاتفاق مع الباب العالي

باعتداد قوة بوليسيه بحريه يساهم فيها سائر الدول طبعا لما ينفع عليه على أن يتم التفاهم من حيث الاجراءات التي تتبع في كل حالة تحدث (١) .

وازاء هذا الموقف الجديد من جانب دول أوروبا الشمالية - بزعامة بسمارك - امتنع مندوب بريطانيا عن الموافقة على هذا الاقتراح بحجة أنه ليس لديه تعليمات من حكومته في هذا الشأن ، وشاركه في الرأي زميله دي نواي مندوب فرنسا .

ومضى مندوب إيطاليا في حديثه قائلا : أصبح الآن من المؤكد : أن المؤتمر يواجه حالة من الشك ، والانقسام ، ولا يمكن أن يستمر الى مالا نهاية ويحق لنا أن نتساءل : كيف ينسى للمؤتمر أن يبحث الأزمة المصرية مع جهله التام بحقيقة الامور التي تحدث في مصر ؟ .

كما ندد مندوب إيطاليا بالمزاعم البريطانية ازاء الأزمة المصرية وهاجم سياستها التي أدت الى احتلال المراكز الهامة على ضفتي القناة والأعمال الحربية التي أتتها ولا مسوغ قانوني لها (٢) .

وبإيجاز من بسمارك قدم كورتى مندوب إيطاليا الى المؤتمر في الجلسة السادسة عشرة - ١٤ أغسطس - اقتراحا مؤداه : أن تترك المسألة الى المفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية . . خارج نطاق المؤتمر على أن تعرض نتائج هذه المباحثات على المؤتمر (٣) .

وعلى أثر الاعلان الذي أصدره ديكلرك رئيس الوزارة الفرنسية والذي قرر فيه رفع يده تماما من مسألة الدفاع المشترك عن قناة السويس ، قرر بسمارك المستشار الألماني ترك بريطانيا تعمل في هذه المسألة بمطلق حريتها ولكن على مسئوليتها الخاصة ، ومنذ ذلك الوقت لم تقم ألمانيا باثارة أى مشاكل في وحه السياسة البريطانية في مصر ، بل ان ألمانيا عملت على إحباط المحاولة التي قررت روسيا القيام بها وهي تكوين حلف من بقية الدول الأوروبية بقصد مناهضة السياسة البريطانية في مصر .

واذا كانت مجموعة دول شمالى أوروبا كان لها دور حاسم في جميع الادوار التي مرت بها الأزمة المصرية وكذا مسألة قناة السويس ، فإن هذا يرجع الى تأثير ألمانيا - باعتبار أنها زعيمة هذا التحالف الأوربي - في موقف مجموعة هذه الدول . كما كان تعاطف ألمانيا مع الحكومة البريطانية تأثير هام في تحديد موقف كل من الحكومة الفرنسية والحكومة العثمانية ، ازاء الأزمة المصرية ومسألة قناة السويس .

Blue Book, op. cit., doc. No. 544, from Lord Dufferin to Lord Granville, (١)
date, August 2, 1882.

Blue Book, loc. cit., doc. No. 483. (٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 675, from Pa get to Lord Granville, date (٣)
August 15, 1882.

ثالثا : موقف روسيا

وقفت روسيا موقف المعارضة - فى مؤتمر الآستانة - لسياسة بريطانيا وفرنسا ازاء الازمة المصرية ، ولم يكن للحكومة الروسية أى أطماع فى مصر أو وادى النيل ولهذا كان موقفها ملتزما الى حد ما بسياسة مجموعة دول شمالى أوروبا ، بجانب افتقارها الى انبعاث سياسة مؤثرة فى جلسات المؤتمر .

ظل المؤتمر يبحث مسألة تكليف السلطان بإرسال حملة عسكرية الى مصر طوال الجلسات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة ، ولكن قبل أن يصدر المؤتمر قراره فى الجلسة السابعة - ٦ يوليو - أرسلت الحكومة الروسية اقتراحا الى الحكومة البريطانية فى ٥ يوليو - يتضمن وجهة نظرها لحل الازمة المصرية .

وهذا نص الاقتراح الروسى :

اولا : يجب أن يكون التنسيق بين الدول الاوربية - فوق أى اعتبار حتى نستطيع هذه الدول التوصل الى حل للآزمة المصرية .

ثانيا : اصلاح الوضع الراهن وتدعيمه بقدر الامكان .

ثالثا : من الأفضل الاكتفاء بالعمل السياسى وحده لتحقيق هذه الغاية وفى هذه الحالة يجب أن يصدر المؤتمر قرارا يقضى بالتزام جميع الدول المحافظة على حقوق مصر المتنوحة لها .

رابعا : يجب على الدول الأوربية المعنية أن تتخذ من القرارات ما تراه كفيلا باصلاح الأوضاح فى مصر ، وأن تلتزم هذه الدول بضرورة تنفيذ هذه القرارات .

خامسا : اذا اصر الباب العالى على عدم الاشتراك فى أعمال المؤتمر يجب على الدول الاوربية الممثلة فى المؤتمر التشاور فيما بينها بشأن اقرار افضل الوسائل كى يقبل الباب العالى تنفيذ قرارات المؤتمر .

سادسا : اذا لم يكن هناك بد من التدخل العسكرى فسيكون تدخل السلطان أكثر الطرق قانونية واعلمها خطورة ، ولكن يجب أن يكون ذلك بمقتضى تفويض من الدول الاوربية الممثلة في المؤتمر وبالضمانات الضرورية حتى لا يحدد عن الهدف المحدد .

سابعا : أما اذا رفض السلطان هذا التكليف - وفرضا بريطانيا وفرنسا ضرورة التدخل العسكرى المشترك أو التدخل المنفرد ، فيجب أن يتم هذا أيضا بعد مساورات مع الدول الممثلة في المؤتمر ، وعلى أن يكون هذا التدخل محدد ببرنامج . . على أن يرسل الدول الاوربية الاخرى ممثلين لها مع هذه الحملة العسكرية .

ثامنا : بالنسبة للهدف النهائي من هذا التدخل العسكرى يجب أن يكون بهدف اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه .

وهذا انوضع الراهن له عيوب كثيرة ويعتقد أن من الضروري تعديده في بعض الأمور وخاصة بالنسبة لموقف الحكومة المصرية تجاه حكومات الدول الاوربية .

ولقد كشف نظام المرافبة السائية (البريطانى العرسى) في مصر عن عيوب كثيرة ، ومن الأفضل أن يكون هذا الاشراف من حق الدول الاوربية جميعا . وهذا يضمن عدم اساءة الوكلاء لسلطانهم ، والدليل على هذا نجاح المحاكم المختلطة ولكن هذا الاشراف الدولى يجب ألا يتعدى مهمته بالتدخل في شئون مصر الداخلية (١) .

وعلى أثر تقديم الاقتراحات الروسية لوزارة الخارجية البريطانية أرسل لورد جرانفيل في نفس اليوم - ٥ يوليو - برده على تلك المقترحات موضحا وجهة نظر حكومته .

« يلوح لى أن أول اجراء يجب اتخاذه في الازمة المصرية الآن هو العمل على استقرار الأحوال المضطربة بها . كما أن استفحال خطر الحزب العسكرى سيؤثر على أحوال البلاد ، ولدى الحكومة البريطانية تقارير عن الأحوال في مصر تفيد « بمناسبة حلول فصل الحصاد فان أحوال مصر ستكون أفضل قبل نهاية شهر أغسطس أما في الوقت الحالى فان الاقتصاد المصرى يصاب بالكساد سواء في التجارة أو الصناعة »

The present time was usually a period of commercial and industrial stagnation in Egypt.

Blue Book, op. cit., doc. No. 116, from de Giers to Lord Granville, date (١) July 5, 1882.

وإذا استمرت الاحوال المضطربة - فى مصر - الى شهرى اكتوبر ونوفمبر - ستكون النتائج وخيمة العاقبة .

.. but if disorders continued during october and November the consequences would be disastrous »

وأضاف الى ذلك قوله : أننا لم نضم أى سوء ، ولم تكن لنا نوايا سيئة تجاه مصر (١) .

ولكن شوفالوف Shovalov سفير روسيا فى لندن طلب من لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا أن يحدد له بكل وضوح أبعاد السياسة البريطانية ازاء مصر .

وأجاب لورد جرانفيل : « ٠٠ سبق أن حددت الحكومة البريطانية سياستها ازاء مصر فى منشورها السابق - فى ١١ فبراير ١٨٨٢ - والذى بعثنا به الى سفرائنا لدى عواصم الدول الأوروبية ، كما بعثنا به الى لورد دوفرين كى يتخذ المؤتمر قرارا بشأنه يقضى بتكليف السلطان ارسال حملة عسكرية الى مصر ، وفى حالة رفض السلطان لهذا الاقتراح فان الحكومة البريطانية مضطرة الى اتخاذ اجراءات تكون أكثر فعالية .

وأضاف الى ذلك قوله : « وأننا لا نقبل أن نتخذ قرارا لا نوافق عليه الدول الأوروبية ، ولكننا على الرغم من هذا مضطرين الى اتخاذ اجراءات أكثر فعالية ، (٢) .

استاءت الحكومة الروسية على أثر الاحداث التى شهدتها مدينة الاسكندرية - ١١ يوليو - واحتلال بريطانيا لها - ١٥ يوليو - فضلا عن بدئها عمليات حربية عدائية فى منطقة القتال ، واحتجت روسيا على هذا العمل ، وأمرت « أونو Onou مندوبها بمؤتمر الآسنانة الامتناع مؤقتا عن حضور جلسات المؤتمر ، معلنه أن قيصر روسيا كان يريد الاشتراك فى المؤتمر على أن تكون قراراته ذات قيمة وتأثير لا على أن تكون مجرد موافقة على أمور واقعة » (٣) .

ومن المعروف أنه لم يكن للحكومة الروسية أى اطماع فى مصر كما استاء من أفعال بريطانيا فى مصر وأنها غير ملتزمة بميثاق انتفاء الغرض الشخصى الذى وافق عليه المؤتمر - فى ٢٥ يونيو - ولهذا أعلنت وزارة الخارجية الروسية بأن الحكومة البريطانية غير جادة بضرورة البحث عن أنجع الوسائل لحل الأزمه المصرية حلا سلميا .

Blue Book, op. cit., doc. N. 125, from Granville to Thornton, date July 5, 1882. (١)

Blue Book, loc. cit., No. 125. (٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 511. (٣)

وقدم لورد دوفرين بالاشتراك مع دى نواى الى المؤتمر فى الجلسة النامعة ١٩ يوليو اقتراحا يتصمن الدفاع المشترك عن قناة السويس ، وبناء على هذا أرسل جيرس Giers وزير خارجيه روسيا الى أبو سفير روسيا فى الأستانة يشير عليه بالانصـام الى المؤتمر والمشاركة فى مناقشاته وقرار الاقتراح البريطانى الفرنسى بشأن حماية قناة السويس (١) .

ولكن مندوب روسيا رفض الاشتراك فى جلسات المؤتمر الى أن يتلقى تعليمات حكومته كتابةً والتي أرسلت اليه بالبريد (٢) .

ويتضح من سياسة الحكومة الروسية فى هذه الفترة أن الحكومة الروسية وإن كانت لا تهتم كثيرا بالأزمة المصرية فإنها تهتم - بدون شك - بمسألة قناة السويس إذ أنها وقفت موقفا سلبيا للغاية حينما أمرت مندوبها بالانسحاب من جلسات المؤتمر على أثر أحداث الاسكندرية ثم عادت وطلبت من مندوبها بمعاودة الاشتراك فى جلسات المؤتمر وذلك حتى لا تكون بمنأى عن أى قرار يتخذه المؤتمر فيما يتعلق بهذه المسألة .

وحينما طلب سعيد باشا وزير خارجية الحكومة العثمانية عقد جلسة اليوم ٢٩ يوليو للمؤتمر رفض كورتى رئيس المؤتمر عقد الجلسة لحين تلقى أونو تعليمات من حكومته بهذا الشأن (٣) .

وأرسل نورنون Thornton سفير بريطانيا فى روسيا تقريرا الى حكومته جاء به : بأن الحكومة الروسية لا تمنع من الاشتراك فى المؤتمر مرة ثانية على شرط أن توافق الدول الأوروبية الممثلة فى المؤتمر على برنامج عمل محدد وينفذ فوراً بضمان هذه الدول .

ويرى فيصر روسيا أنه يجب الالتزام بمبدأ يقضى بأنه لا يمكن أحداث أى تغيير فى الوضع السياسى الراهن فى مصر . والا أنه مصمم على مقاطعة جلسات المؤتمر نهائيا والتي يعتبرها جلسات عقيمة (٤) .

وأعلن جريس وزير الخارجية الروسية فى ٣١ يوليو أنه لا يرغب أن يستسلم للأمر الواقع . وأنه يرى أن تأخير إرسال الباب العالي إرسال قوته الى مصر يؤكد رأى الحكومة الروسية بأن الهدف الذى عقد من أجله المؤتمر لا يتفق والوضع الذى فرض عليه ، إذ أنه يناقش أمرا واقعا مفروضا عليه .

وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة الروسية سوف تعاود الاشتراك ثانية فى جلسات المؤتمر التالية ، إذ كانت مناقشاته مجدية وعملية ويلتزم الأعضاء المؤتمر بتنفيذها (٥) .

Blue Book, op. cit., doc. No. 639, date August 11, 1882. (١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 489, date July 29, 1882. (٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 499, date July 30, 1882. (٣)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 495, date July 31, 1882. (٤)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 511, date July 31, 1882. (٥)

عاد أدو مندوب الحكومة الروسية الى الاشتراك في الجلسة الثانية عشرة - ٢ أغسطس - بعد ان الحت مجموعة دول شمالى أوروبا على القيصر بضروره تأييدهم فى المشروع الذى يقضى بتدويل الاسراف على حماية الملاحة فى قناة السويس ، وذلك بواسطة قوات بوليسية بحرية .

ولكن أمام اعتراض لورد دوفرين على هذا الاقتراح تعثر المشروع ، ووجد المؤتمر أنهم يخوضون فى مناقشات جدلية لا جدوى منها ، ولا تعمل على حل الأزمة بقدر حرص بريطانيا على ازدياد تعاقبها (١) .

كما أعلن جريس وزير خارجية روسيا فى ذلك الوقت أنه لا فائدة ترجى من استمرار انعقاد المؤتمر « (٢) » كما أن الحكومة الروسية ستكون مستعدة للموافقة دون ارجاء على أى اقتراح يقضى بتأجيل المؤتمر ، وأعرب جريس وزير الخارجية الروسية عن اعتقاده بأن المؤتمر يجب أن يلاحظ التصريحات والضمانات والتعهدات التى أخذتها بريطانيا على نفسها فيما يتعلق بالأزمة المصرية . ولهذا فإنه يرى تأجيل انعقاد المؤتمر الى أجل غير مسمى « (٣) » .

وعلى الرغم من معارضة روسيا لأطماع بريطانيا وفرنسا فى مصر منذ انعقاد المؤتمر فى ٢٣ يويه الا أن روسيا لم تقم بدور ايجابى مؤثر فى المؤتمر وانما كانت سياستها ازاء الأزمة المصرية تتسم بالسلبية .

Blue Book, op. cit., doc. No. 534, date August 2, 1882.

(١)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 628, date August 10, 1882.

(٢)

Ibid. Blue Book, loc. cit. doc. No. 628.

(٣)

رابعاً : موقف النمسا

موقف حكومة النمسا من المؤتمر لا يختلف كثيراً عن موقف حكومة ألمانيا . فبالنسبة إلى الأرمه المصرية كانت حكومة النمسا ترى أن السلطان أحق دون غيره بالقيام بمثل هذا العمل على اعتبار أن له السيادة الشرعية عن مصر . أما بالنسبة لمسألة الدفاع عن قناة السويس فقد عارضت حكومة النمسا أن تعطى لبريطانيا وفرنسا أو لأحدهما تفويضا من قبل المؤتمر بمسألة الدفاع عن القناة .

والحق أن موقف حكومة النمسا من المؤتمر يرجع إلى عوامل أهمها :

أولاً : وجود مصالح ثانوية في مصر لا تستحق الاهتمام .

The interest of Austria was secondary in Egypt

ثانياً : أن حكومة النمسا كانت منصرفة - في ذلك الوقت - إلى مشاغلها الداخلية ولم تكن تهتم بالسياسة الخارجية إلا فيما يتعلق بمنطقة البلقان .

وعلى الرغم من هذا فقد وجدت أنه لزاماً عليها مشاركة الإجماع الأوروبي كما أن سياسة النمسا الخارجية كانت تتفق إلى حد بعيد مع السياسة الخارجية للحكومة الألمانية .

وإذا كانت الحكومة الألمانية لم تحتج على أعمال بريطانيا العدوانية في مدينة الاسكندرية ، فإن الحكومة النمساوية لا تقل اهتماماً عن الحكومة الألمانية إذا الأرمه المصرية .

ولكن النمسا كانت تشارك الحكومة الألمانية الرأي في الوقوف ضد الأطماع العدوانية البريطانية والفرنسية في قناة السويس ، وترى حكومة النمسا - مشاركة منها للسياسة الألمانية - أن تظل قناة السويس تتمتع بظايعها الحيادي ، وأن تكون الملاحة فيها مكفولة دون تمييز لجميع الدول . وعلى هذا عارضت حكومة النمسا الاقتراح البريطاني الفرنسي الذي قدم المؤتمر في الجلسة التاسعة - ١٩ يوليو - والذي يقضى بتفويضها بالدفاع عن أمن القناة إذ نالت تتهددها الأخطار التي سوف يكون لها بالتالي تأثير على حرية الملاحة فيها .

وصرح كالنوكي Kalnoky وزير خارجية النمسا في ٢١ يوليو بقوله -

« لقد جرت دولتا بريطانيا وفرنسا على انتهاج سياسة لم يستحسنها دائما ازاء الازمة المصرية ، وكان من نتيجة اتباع هذه السياسة أن تفاقمت الازمة المصرية وهو لا يريد أن تتورط حكومته فيها الى حد استحالة النجاة منها (١) » .

وأعلن مؤكدا : أنه لا يبدي أى موافقة على التدخل البريطاني الفرنسي في مسألة قناة السويس مهما كان الأمر ضروريا ، كما يرفض بشدة أن تتولى دولة واحدة مسئولية الدفاع عن قناة السويس .

وكان يعتقد أيضا ، أنه لو تقرر إرسال حملة عسكرية الى مصر ، فإن بريطانيا وفرنسا - أو بريطانيا وحدها - قد تكونا في مركز أفضل اذا استطاعتا التصرف حسبما يميله عليهما الظروف = أكثر مما لو تعتبران نفسيهما مفوضتين من قبل المؤتمر ، (٢) .

وقد كانت وجهة نظر حكومة النمسا محددة وواضحة : -

* فبالنسبة الى الازمة المصرية ترى حكومة النمسا أن ينترك للباب العالي فرصة يقوم فيها بتنفيذ قرار المؤتمر الصادر في ١٥ يوليو ، وعليه وحد ، نعم مسئولية انتهاء هذه الأزمة المتفاقمة في مصر ، وأن يعمل على استقرار الأحوال فيها .

* أما بالنسبة لمسألة قناة السويس ، فإن كالنوكي وزير الخارجية لحكومة النمسا يقرر : « بأن قناة السويس معرضة بالفعل للخطر الامر الذي يتهدد حرية الملاحة فيها . وأن حكومتي النمسا وألمانيا لا تمانعان في اتخاذ أى اجراء في هذا الشأن وباقرار من المؤتمر » (٣) .

وأعلن كالنوكي بعوله : أنه يعارض بشسدة أن يفوض المؤتمر أى دولة بحرية العمل في قناة السويس الا في حالة ما اذا أعلن الباب العالي رفضه لتقاز المؤتمر « ففي هذه الحالة يوافق أى دولة تتولى مهمة الدفاع عن القناة ، وتعمل على استقرار الأحوال في مصر » (٤) .

(١) Blue Book, op. cit., doc. 399, from Ellist to Lord Granville, date July 21, 1882.

« .. England and France had pursued a policy with regard to Egypt of which he had not always been able to approve, and it had led to the present difficulties, in which he had no wish to mix more than he had could avoid »

Blue Book, loc. cit., doc No. 399. (٢)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 381. (٣)

Blue Book, loc. cit., doc. No. 381. (٤)

وعندما أبلغ كالتوكي : بأن الباب العالي قرر الاشتراك في جلسات المؤتمر التالية ووافق على قرار المؤتمر في ١٥ يوليو ، أعلن كالتوكي : بأنه يشعر بالسرور لسماع هذا القرار حتى لو جاء متأخرا ، كما أعرب عن أمله بأن يكون الباب العالي أكثر إيجابية في جلسات المؤتمر التالية ، كما أنه يود أن يقبل الباب العالي - دون إبطاء - نداء الدول الأوروبية الموجه إليه ويوافق فورا على ارسال قواته ، (١) .

وافق « كالتيس » مندوب النمسا بالمؤتمر على المشروع الذي تقدم به كورني. مندوب الحكومة الإيطالية إلى المؤتمر في الجلسة الثانية عشرة للمؤتمر والقاضي بإنشاء قوة بوليس دولي تتولى حماية الملاحة في قناة السويس ، (٢) .

وعندما عرض مندوب إيطاليا على المؤتمر اقتراحا يفضى بتأجيل جلساته إلى أجل غير مسمى وافق أعضاء المؤتمر على هذا القرار الذي أقره الأعضاء - ماعدا مندوب كل من بريطانيا وفرنسا والحكومة العثمانية في الجلسة الخامسة عشرة ١٠ أغسطس .

كما أعلن كالتوكي وزير خارجية النمسا ، بأن حكومته توافق على تأجيل جلسات المؤتمر بما ، ما أصبحت عديمة الجدوى ، وأن يؤجل انعقاده إلى أجل غير مسمى ، وأن تترك الأزمة المصرية إلى المفاوضات المباشرة بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية خارج نطاق المؤتمر ، على أن تعرض عليه - فيما بعد - نتائج هذه المباحثات .

وأضاف إلى ذلك قوله : وبالنسبة لقرارات المؤتمر النهائية فإنه يرى أن هذا الأمر الآن غير ممكن ، إنما يقترح أن يصدر الأعضاء بيانا عن حقائق الأزمة المصرية وأنه لا يزال من حق كل دولة الاحتفاظ بحقوقها في بحث الأزمة وأنخاذ قرار بموافقة الدول الأوروبية المعنية (٣) .

وعلى أثر نجاح العمليات الحربية في منطقة قناة السويس حدث تحول جذري في موقف حكومة النمسا إزاء هذه المسألة . فبعد أن كانت حكومة النمسا

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 398, from Elliot to Lord Granville, date July 21, 1882 جاء بها :

« When the Turkish Ambassador informed Count Kalnoky that the Sultan had decided to take parte in the conference, he answered, that he was glad to hear this resolution had been come to, however, late it might be, but he hoped that the Porte should act readily with the Powers, and assent at once to the invitation to send troops... ».

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 544, date August 3, 1882.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 639, date August 11, 1882.

تعارض أى عمل غير جماعى للمحافظة على حرية الملاحة بالقناة وإذا بحكومة النمسا تسارع بتهنئة الحكومة البريطانية على نجاح أعمالها فى منطقة القناة .

وأضاف الى ذلك قوله : « لا يوجد من الدول أحد جدير بأن يتبوأ مكانة الحكومة البريطانية فى المحافظة على أمن وسلامة قناة السويس ، وعلى الرغم من ذلك فمازال يعلن : « أن السلطان مازال هو الذى أحق - دون غيره بحق الدفاع عن فناء السويس على اعتبار أنه صاحب الحق الشرعى فى مصر » (١) .

ومنذ ذلك الحين لم نعترض حكومة النمسا على النوايا البريطانية فى مصر . ويستنتج من سياسة حكومة النمسا ازاء المؤتمر أنها لم تكن سياسة مؤثرة ، لأن هذه السياسة ما هى الا صدى للسياسة الألمانية .

والدليل على ذلك أنه حدث تغيير جذرى فى السياسة الألمانية على اثر سقوط وزارة فريستيه فى ٢٩ يوليو ، وإعلان ديكلرك رئيس الوزارة الفرنسية الجديدة ، وتعاطفت ألمانيا مع بريطانيا وأيضا كان نفس التغيير بالنسبة للحكومة النمساوية ، بل هنأت الحكومة البريطانية بانتصارها على العربيين فى القلعة الكبير .

الفصل الثامن

محددات خارج نطاق المؤتمر
بين الحكومتين البريطانية والعثمانية

استطاعت الحكومة البريطانية بالأساليب الدبلوماسية أن نجتنح بالآزمه المصيرية الى المحادثات المباشرة مع الحكومة العثمانية خارج جلسات المؤتمر .
 اد كان هدف الدبلوماسية البريطانية عدم اتاحة الفرصة أمام السلطان بتنفيذ قرار المؤتمر الصادر فى ١٥ يوليو ، وذلك خوفا من تعاون القوات العثمانية مع القوات المصرية لمناهضة العمليات الحربية باحتلال القناة .

ولقد كانت خطه السياسة البريطانية منذ انعقاد المؤتمر فى الحده التاسعة - ١٩ يوليو - هو العمل على اقضاء كل من نفوذ دولتى فرنسا و تركيا من مصر ، وذلك بالدخول فى مفاوضات مباشرة بين كل من الدولتين خارج جلسات المؤتمر . رنجحت الدبلوماسية البريطانية بالنسبة لفرنسا على أن اسناد رئاسة الوزراء الفرنسية الى ديكلرك الذى أعلن ربح يده من مسألة قناة السويس ، تاركا المجال للحكومة البريطانية تفعل ما تريد دون اعتراض ، وعلى هذا صدرت الأوامر الى كونراد آدميرال الأسطول الفرنسى بمراعاة الالتزام بالحياد التام « (١) » .

أما بالنسبة لموقف بريطانيا من الحكومة العثمانية فقد اعتمدت الحكومة البريطانية فى سياسنها - فى هذه الفترة - على عاملين .

العامل الأول :

بدء عمليات احتلال قناة السويس بمجرد وصول باقى القوات البريطانية الى منطقة القناة .

Blue Book, op. cit., doc. No. 517, date July 31, 1882.

(١)

العامل الثاني :

نشاط الدبلوماسية البريطانية داخل المؤتمر وخارجه بهدف تحقيق
أمرين :

الأمر الأول : عدم تمكين المؤتمر من الفصل في مسألة قناة السويس
أو إصدار قرار فيما يتعلق بمسألة المحافظة على حرية الملاحة فيها .

والأمر الثاني : حرصت بريطانيا على مناهضة أى اقتراح يطرح على
المؤتمر بقصد نفويض المؤتمر الحكومة البريطانية ببدء المفاوضات المباشرة مع
الحكومة العثمانية لتنفيذ قرار المؤتمر الصادر في ١٥ يوليو .

وعارضت الحكومة البريطانية قرار المؤتمر الذى وافق عليه في الجلسة
الثانية عشر في ٢ أغسطس والقاضى بتدويل مسألة الدفاع عن القناة بواسطة
قوات بوليسية دولية .

ورأت الحكومة البريطانية عدم تنفيذ قرار المؤتمر وقدمت الى الحكومة
العثمانية مشروع قرار اتعاون الدولتين لتنفيذ قرار المؤتمر الصادر في ١٥ يوليو
وذلك لعرضه على المؤتمر لاقتراره .

مشروع الدفاع البريطانى بتاريخ ٩ أغسطس :

المادة الاولى : يؤلف السلطان قوة حربية لا تزيد عن ٥٠٠٠ جندي من
جميع الرتب العسكرية بشرط أن تكون كاملة العدة والعتاد ، للتعاون مع القوات
البريطانية الموجودة حاليا في مصر ، وإذا أراد السلطان أن يزيد من عدد هذه
القوات العثمانية في أى وقت ، فإن هذا سوف يجرى بشأنه اتفاق مع هذه
أركان حرب القوات المنحالة (البريطانية والعثمانية) .

المادة الثانية : من الأفضل أن يحدد السلطان مقدما الموقع الذى سوف
تنزل فيه القوات العثمانية .

المادة الثالثة : من الضروري أن تكون جميع تحركات القوات العثمانية تحت
قيادة موحدة ، ولا يحق لهذه القوات أن تغير موقعها المحدد ، وليس من حقها
أيضا احتلال أى مكان آخر بغير الرجوع الى القيادة البريطانية في مصر .

المادة الرابعة : يتم جلاء القوات المنحالة (البريطانية والعثمانية) عن مصر
بمجرد استقرار الأحوال فيها ، مع ملاحظة أن جلاء لقوات العثمانية تقرره هيئة
أركان حرب القوات البريطانية في مصر .

المادة الخامسة : من أجل تسهيل الاتصالات بين القادة - البريطانيين
والعثمانيين - فإنه يعين ضابط اتصال بريطاني كى يكون قائدا عاما للقوات
العثمانية في مصر ، (١) .

Blue Book, op. cit., doc. No. 617, from Lord Granville to Lord Dufferin, date August 9, 1882 (١)

ويستنتج من هذا المشروع البريطاني للدفاع المشترك عدة حقائق هامة
أهمها :

أن الحكومة البريطانية حددت عدد القوات العثمانية في مصر ٥٠٠٠ جندي
ولا يمكن زيادتها إلا بأمر من القيادة البريطانية في مصر ، ورات بريطانيا أن
تحتفظ لنفسها بمركز القوة اذ بلغ عدد قواتها البريطانية ٥٠٠٠٠ جندي
واشترطت بريطانيا على السلطان أن يحدد مقدما الموقع الذي تنزل فيه هذه
القوات وكان في إمكان بريطانيا أن تذكر موقعا معيناً ، ولكن رأت ترك هذا
الأمر مجهولاً كي يكون هناك مجالاً للحدث والجدل فيه مع الحكومة العثمانية
وهذا ما تهدف اليه السياسة البريطانية لكسب مزيداً من الوقت .

وعلى الرغم من هذا فإنه لا يحق للقوات العثمانية التحرك الى غير الموقع
الذي نزلت به إلا بأمر من القيادة البريطانية في مصر ، كي تشمل حركة القوات
العثمانية مقبة أن تتحالف تلك القوات مع القوات المصرية ، وبذلك يكون من
المحتمل عدم مقدرة القوات البريطانية مواجهة هذه القوة الجديدة .

ونصت المادة الرابعة من هذا المشروع البريطاني المجحف بحقوق السلطان
وسيادته الشرعية على مصر ، على أن جلاء القوات العثمانية عن مصر تقرره هيئة
أركان حرب القوات البريطانية ، كما أن بريطانيا رأت أن تسند القيادة العامة
لهذه القوات العثمانية الى ضابط بريطاني ، ويكون أيضاً بمنابة ضابط اتصال
بين القوتين ، حتى يستطيع ان تتحكم بريطانيا في الأوامر الصادرة للقوات
العثمانية .

وهذا المشروع المجحف ، كانت بريطانيا على يقين تام بأن السلطان سوف
يرفضه رفضاً تاماً ، ويقوم من جانبه بتقديم مشروع مضاد ، أو على أقل تقدير
أن تناقش الحكومة العثمانية الحكومة البريطانية هذه البنود الخمسة بقصد
الوصول الى ما يحفظ للحكومة العثمانية كرامتها الدولية وسيادتها على مصر .
وفي كلتا الحالتين هو ما كانت تهدف اليه الدبلوماسية البريطانية ، حتى تستطيع
قواتها - بمنطقة قناة السويس - اتخاذ مواقعها على طول القناة من الشمال الى
الجنوب ، استعداداً لتنفيذ خطتها الاستراتيجية باحتلال قناة السويس وخاصة
أن الحديو منح هذه القوات تفويضا في ٧ أغسطس على أن تحتل برزخ السويس
لتأمن حرية الملاحة في القناة (١٠) .

(١٠) وقد سبق أن قام هوسكنز القائد البريطاني باحتلال السويس في صباح يوم ٢ أغسطس
ولم يكن في حاجة الى تفويض من الحديو بذلك ، إنما رأت القيادة البريطانية أن يصدر الحديو
هذا التفويض لها حتى تكسب عملها سنداً شرعياً ولا تثير الرأي العام العالمي عليها حيث انها
تعمل بأمر من الحديو حاكم مصر .

وهذا التصريح من جانب الحديو الخائن للشعب المصرى أعطى للمعندى الحق
النصرى فى احتلال جزء من الأرض المصرية هو برزخ السويس ، ولم تكن بريطانيا
معندية - بمنزل هذا العمل العدواني - على الشعب المصرى فقط بل على الدول
الأوربية البحرية التى ساهمت فى انشاء شركة قناة السويس وبذلك تكون
بريطانيا ضربت عرض الحائط بالشرط الذى ينص صراحة بأن تظل قناة السويس
تتمتع بالحياة التام ، ونكون حرية الملاحة مكفولة لجميع الدول دون استثناء . ثم
هناك نقطة هامة يعكسها تصريح الحديو اذ أنه ليس من حقه بأن يعطى الحق الكامل
لدولة أجنبية باحتلال جزء من الأراضي المصرية دون الرجوع فى ذلك الى الباب
العالى باعتبار الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر .

سارعت الحكومة العثمانية بتقديم مشروع للتعاون العسكرى مع الحكومة
البريطانية ردا على المشروع البريطانى السابق .

مشروع الدفاع العثمانى بتاريخ ١٠ أغسطس :

المادة الأولى : توافق الحكومة العثمانية على قرار المؤتمر الصادر فى ١٥ يوليو
والمصدق عليه من قبل الدول الأوروبية الممثلة فى هذا المؤتمر . والقاضى بتكليف
السلطان ارسال حملة عسكرية الى مصر ، لتظل بها مدة ثلاثة أشهر تعمل خلالها
- هذه القوات - على اعادة الامور الى ما كانت عليه فى مصر ، ويحق لهذه القوات
البقاء أكثر من المدة المحددة اذا اقتضت الضرورة ذلك .

المادة الثانية : يكون للقوات العثمانية الحق فى تحديد مواقع نزولها ، وكذلك
يكون لها حق القيام بالعمليات الحربية فى أى موقع .

المادة الثالثة : عدم السماح للقوات البريطانية المتمركزة فى مدينة
الاسكندرية وضواحيها باحتلال مواقع أخرى .

المادة الرابعة : لا يسمح ببقاء القوات البريطانية فى مدينة الاسكندرية أكثر
من ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ توقيع اتفاقية الدفاع العسكرى المشترك .

المادة الخامسة : يسلم جميع الأسرى المصريين - الذين أسروا خلال العمليات
الحربية - الى حديو مصر .

المادة السادسة : تخضع جميع العمليات الحربية الى السلطان ، وهيئة أركان
حرب القوات العثمانية .

والحكومة العثمانية على استعداد لمناقشة المشروع بشئ من التوسع بين قائد
القوات العثمانية وهيئة أركان حرب القوات البريطانية ، وكذلك فيما يتعلق بجلاء
هذه القوات عن الأراضي المصرية .

وأصدر السلطان امره الى قائد القوات العثمانية بأن يبحر اليوم أو غدا على
الأكثر الى الأراضي المصرية « (١) » .

وقد سبق للحكومة العثمانية أن اقترضت ثلاثة قروض قدرها ٢٠٠.٠٠٠
جنيه تركي (٢) ، كما أبدت الحكومة الروسية استعدادها لتقديم أى قروض
تطلبها الحكومة العثمانية كي تمكن من ارسال الحملة العسكرية الى مصر .

وكان المشروع العثماني على النقيض تماما من المشروع البريطاني ، فام
تحدد الحكومة العثمانية المواقع التي سزل فيها قواتها ، وأغفلت ذكر عدد هذه
القوات ، الا أن الحكومة البريطانية . اشترطت أن تظل القوات البريطانية
- الموجوده حاليا بالاسكندرية - في مواقعها ، ولا يسمح لها باحتلال مواقع اخرى
خارج مدينة الاسكندرية وضواحيها ، اذ كانت الحكومة العثمانية تخشى أن تتحرك
هذه القوات عن طريق مصر - اسكندرية في مقاومة حربية للطبيعة وباصطدامها
بالقوات المصرية المتمركزة بكفر الدوار وتحاول الوصول الى العاصمة ، ولـ كن
المشروع العثماني أغفل فرض الفيود على القوات البريطانية الموجودة في عرض
قناة السويس ، والتي سبق لها احتلال برزخ السويس في ٢ أغسطس .

وإذا كان المشروع العثماني أغفل ذكر المواقع التي سننزل بها القوات
العثمانية فمن المؤكد انها ستختار ميناء بورسعيد ، حتى تستطيع مواجهة
القوات البريطانية بمنحلة القناة كي تحدد من تحركاتها الحربية فضلا عن
اجبارها بالجللاء عن مصر في مدة ثلاث شهور هي والقوات المحتلة لمدينة
الاسكندرية واشترطت الحكومة العثمانية أن تكون قيادة هذه القوات خاضعة الى
السلطان مباشرة وهيئة أركان حرب هذه القوات ، دون أى تدخل من جانب
العامة البريطانيين .

ومن المؤكد ان هذا المشروع العثماني سوف ترفضه الحكومة البريطانية
دون تردد ، اذ أنه لا يخدم أطماعها - ونواياها العدوانية في مصر بصفة عامة ،
وبالفعل لم تعبأ الحكومة البريطانية بتشدد الحكومة العثمانية في هذا المشروع
وعزمها على ارسال الحملة العسكرية الى مصر بقوات مبالغ فيها ، وبريطانيا
على يقين تام بأن الحالة الاقتصادية للدولة العثمانية لا تقوى على تحمل نفقات
باهظة مهما طلبت قروض محلية وخارجية (روسية) لتغطية هذه النفقات .

وكانت بريطانيا تعلم ان السلطان يتكلم أكثر مما يفعل ، وأن مشروعه
هذا مجرد حبر على ورق ، وهذا ما تضمنته رسالة لورد دوفرين سفير بريطانيا
في الآستانة في ١٠ أغسطس الى لورد جرانفيل وجاء بها : « أن تلك
الاستعدادات الحربية - لارسال قوة عسكرية ليست سوى حبر على ورق » (٣) .

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 623, date August 10, 1882.

(٢) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ص ٢٦٤ .

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 624, from Lord Dufferin to Lord Granville, date August 10, 1882.

طلب لورد دوفرين من الباب العالي أن يصدر قرارا - قبل ارسال قواته العسكرية الى مصر يقضى باعتبار عرابي باشا عاصيا متمردا ، ومسانده الخديو - ثم. نفس الوقت - في موقفه ضد عرابي ، وذلك قبل ارسال تلك الحملة العسكرية الى مصر ، والا منعت بريطانيا نزول هذه القوات الى الأراضي المصرية .

وأيرق لورد دوفرين الى وزارة الخارجية البريطانية ينبئها « بأن الأخبار تتردد هنا - في وزارة الخارجية العثمانية - بأن درويس باشا سوف يكون قائدا لهذه الحملة المزمع ارسالها الى مصر ، وترددت أنباء أخرى غير مؤكدة بأن الحكومة العثمانية مصممة على الوصول الى اتفاق عسكري مع الحكومة البريطانية قبل ارسال هذه القوات العثمانية الى مصر ، (١) » وإذا صدق هذا الخبر حقا علا شك أن الحكومة العثمانية تقوم بمناورة سياسية حتى تستطيع أن ترسل قواتها الى مصر في غفلة من المؤتمر الذي كان لا يزال منعقدًا .

وظلت بريطانيا تعارض مشروع تدويل مسألة الدفاع عن القناة الا في حالة اضافة هذا التحفظ « . . . الا تمنعنا الدول الأوروبية من ازالة قوات الى شاطئ القناة ، اذا كانت هناك ضرورة مفاجئة تدعونا لاحتلال مواقع معينة من أجل المحافظة على حرية الملاحة في القناة ، وأن نحفظ لأنفسنا بكامل حريتنا على العمل » (٢) .

في الواقع أن الحكومة البريطانية كانت تهدف الى المعاملة والجدل حتى لا يصدر المؤتمر قرارا وينهى أعماله ، ويكون هذا القرار عقبة أمام الاطماع البريطانية في مصر ، وتكون في هذه الحالة ملزمة بتنفيذه والا تضطر أن تعادي مجموعة الدول الأوروبية الشمالية وهي أحوج ما تكون الى عطف هذه الدولة على الأمانى البريطانية في مصر .

وأمام اصرار دول أوربا الشمالية على عدم منح بريطانيا تفويضا من قبل المؤتمر أعلن لورد دوفرين في ١٠ أغسطس (جلسة المؤتمر الخامسة عشر) بقوله : « بأن هذا الاحتلال الدولي لابد وان يخضع للقيادة البريطانية - بمنظرة الفناء ، من أجل تفادي أى خطر محقق قد يهددها ، كما أنه لابد وأن تحفظ الفناء بمبدأ الحياد الدولي » (٣) .

ولم يكن للسياسة البريطانية من هدف سوى المعاملة والجدل مع المؤتمر حتى تستطيع أن تحتل قواتها قناة السويس احتلالا عسكريا وتفوت بذلك الفرصة على الدول الأوروبية الداعية الى تدويل الاشراف على القناة .

(١) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره - ج ٥ ، ص ٢٠٢ .

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 615.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 6363, from Lord Dufferin to Lord Granville, date, August 10, 1882.

كما تلقى السلطان انذارا بعث به لورد دوفرين في ١٠ أغسطس منضمنا : بأن على السلطان أن ينحمل نتيجة الماطلة والتسويق لعدم اقتناعه بوجهة نظر السياسة البريطانية « . (١) كان من نتيجة هذا الانذار أن بدأت الحكومة العثمانية إلى الاستجابة إلى جميع وجهات نظر الحكومة البريطانية ، وفي ذلك الوقت كان المؤتمر قد أعلن تأجيل انعقاد جلساته إلى أجل غير مسمى . . . كما أن القوات البريطانية استطاعت السيطرة على قناة السويس من الشمال إلى الجنوب ونزلت القوات على ضفة القناة الغربية لتحتل عسكريا كل مواقع القوات المصرية ، وبدأت تستعد لآخر معركة فاصلة مع الجيش المصري لنبداً بعدما التحرك نحو العاصمة .

وفي أثناء تلك المفاوضات تلقى السلطان عبد الحميد انذارا من علماء الأزهر وأنصار حركة الجامعة الإسلامية يحذرونه من تعاونه مع بريطانيا أعداء البلاد والإسلام ، ويترتب على هذا إثارة استياء المسلمين بصفة عامة ضد السلطان . وقد يتمكن عرابي من الحصول على فتوى تقضى بخلع الخليفة ، فضلا عن أنهم يبايعون عرابي باعتباره المدافع عن الديار المصرية ، كما حذروه أيضا من إرسال قواته إلى مصر ، أشاروا عليه كذلك بعدم إيفاد درويش باشا مرة ثانية إلى مصر حتى لا تتكرر أخطاره السابقة .

وكان من نتيجة هذا الانذار أن عدل السلطان عن تنفيذ فكرته التي كان يرى فيها اقناع عرابي بضرورة القاء السلاح والتسليم حتى لا تتاح فرصة لبريطانيا بدخول قواتها القاهرة ، وبذلك يصعب على السلطان اخراجهم منها (٢) .

استمرت المفاوضات بين الجانبين العثماني - والبريطاني ، إلى أن استطاع لورد دوفرين رئيس الوفد البريطاني - أن يتوصل إلى صيغة للاتفاق الحربي في ٢ سبتمبر ١٨٨٢ .

مشروع الدفاع البريطاني - العثماني المشترك في ٢ سبتمبر :

المادة الأولى : ترسل الحكومة العثمانية حملة عسكرية إلى مصر لاقبال الأحوال فيها وتتكون ما بين ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ جندي .

المادة الثانية : تصل هذه الحملة العسكرية إلى خليج أبي قير بالاسكندرية .

المادة الثالثة : أن رؤساء أركان حرب القوات المشتركة (البريطانية والعثمانية) ، يوافقان مقدما على إجراء أي عمليات حربية من الحملة العثمانية .

Blue Book, op. cit., doc. No. 627.

(١)

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص - ص ٢٨٥ ، ٢٨٧ .

المادة الرابعة : ان على القوات الحربية للحملتين الجلاء التام فوراً عن الاراضى المصرية بمجرد أن يتعاونا فى القضاء على حالة الفوضى الناشئة فى مصر .

المادة الخامسة : من أجل تسهيل مهمة الاتصال بين الحملتين العسكريتين يعين ضابط اتصال من كلا الجانبين على شرط أن يكونا بنفس الرتبة (١) . يستنتج من مشروع هذا الاتفاق العسكرى بين الجانب العثمانى والجانب البريطانى أن السلطان استجاب لضغوط الحكومة البريطانية عليه .

ولا شك أن اشتراك بريطانيا على السلطان بأن تنزل فوائده فى مبناء أبى قير وذلك بسبب أن القوات البريطانية حتى يوم ٢ سبتمبر كانت قد استطاعت أن تسيطر على منطقة الغناة ، وتستعد قوانينها بالهجوم على آخر مواقع القوات المصرية بالتل الكبير ، ووجود القوات العثمانية بخليج أبى قير يمنع احتمال تعاون القوتين المصرية والعثمانية ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة . احتفظت بريطانيا لنفسها بتفوق قواتها البالغ عددها ٥٠.٠٠٠ جندي .

وعلى الرغم من هذا عادت الحكومة البريطانية ، واشترطت ألا يمكن القوات العثمانية من النزول الى الاراضى المصرية مالم يسبق ذلك اعلان السلطان القرار القاضى باعتبار عرابى عاصيا متمردا . والحق لم يكن من هدف للسياسة البريطانية سوى كسب الوقت وتقويت الفرصة عليه ، وحتى تتمكن القوات البريطانية من الهجوم على آخر موقع للجيش المصرى بالتل الكبير .

ونتيجة للضغط على السلطان اضطر أن يوحى الى الحكومة العثمانية ان تصدر هذا الاعلان باسمها على الرغم ما تم الاتفاق عليه مع لورد دوفرين من أن هذا القرار سوف يصدر باسم السلطان « (٢) » .

وجاء هذا القرار الذى صدر باسم الحكومة العثمانية معنوباً على بعض التعديلات التى كان القصد منها انقاذ سمعة السلطان المتدهورة فى العالم الاسلامى .

غضب لورد دوفرين من هذا البصر فحين توجه الى الباب العالي لتوقيع الاتفاق الحربى بين البلدين اصر على ان يمهل بعض الوقت كي يقدرون نص البيان - قبل توقيعه - ورسله الى حكومته « (٣) » .

اصدرت الحكومة العثمانية الاعلان فى ٥ سبتمبر ، ونشرت فى صحيفة « الجوائب » العثمانية التى تصدر باللغة العربية فى ٦ سبتمبر واستطاعت

(١) Blue Book, Egypt 1882, No. 18, doc. No. 98, from Lord Dufferin to Lord Granville, date September 2, 1882.

(٢) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ص ٢٨٩ .

(٣) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى - المرجع السابق ذكره ص ٢٨٩ نقلا عن صحيفة « الجيوس »

البريطانية « عدد ٨ سبتمبر ١٨٨٢ » .

بريطانيا أن ترسل آلاف النسخ لتوزع في مستعمراتها الإسلامية بالهند كما استطاع سلطان باشا أن يوزع نسخا منها على كبار قادة الجيش مما كان سببا في تخلي هؤلاء القادة المارقين على عرابي ، وقبل موقعة التل الكبير في ١٣ سبتمبر بأيام قلائل ، ولا شك أن هذا الاعلان كان سببا مباشرا لهزيمة عرابي في هذه المعركة .

وبعد أن حققت بريطانيا كل مخططاتها العدوانية ، بعث لورد جرانفيل برسالة في ١٥ سبتمبر الى لورد دوفرين الذي لم يكن قد وقع على الاتفاق الحربي بعد وجاء بها :

« .. نظرا للاستيلاء على التل الكبير في ١٣ سبتمبر - بواسطة القوات البريطانية التي يقودها ولسلي ، والهزيمة السريعة التامة للمتمردين المصريين ، تفكر الحكومة البريطانية بأنها سوف تعد مشروعا كمي تقدمه فيما يتعلق بجلاء القوات البريطانية .

وبينما تعرب الحكومة البريطانية عن تقديرها التام للخطوة التي اخذها السلطان بالاعلان الذي أصدره ضد عرابي باشا فانها تفترض أن حالة الطوارئ والفوضى في مصر قد انتهت ، فان جلالتة لا يرى الآن ما يوجب ارسال القوات العثمانية الى مصر (١) » .

ولكن السلطان أراد أن ينقل سمعته ، ويسترد هيئته في الولايات العثمانية مازال يرى ضرورة ارسال قواته العسكرية الى مصر تأكيداً لحقوق سيادته عليها .

عند ذلك وقفت الحكومة البريطانية تعارض السلطان بكل شدة ، كاشفة القناع عن نواياها بعد أن اتضح أن تلك المفاوضات المباشرة ما هي الا مناورة سياسية من جانب الحكومة البريطانية ، وهذا ما تؤكدته تلك الرسالة التي بعث بها لورد جرانفيل وزير الخارجية الى لورد دوفرين سفير بريطانيا بالاستئانة وهذا نص الرسالة :

« .. أما وقد فات ما يوجب عقد الاتفاق الحربي المقترح فقد بين البلدين - بريطانيا وتركيا - أن الحكومة البريطانية بسعدها أنه لم يعد من الضروري بحث الصعوبات والعقبات التي أثارها جلالة السلطان .

ولذلك فقد خولت لسعادتكم لمحة ابلاغ السلطان بعبارات رقيقة بالامر الذي صدر اليكم والقاضي بوقف المفاوضات فوراً حول هذه المسألة .

وسوف تشرحون للسلطان أن الحكومة البريطانية ترى أن هذه الخطوة النهائية متسقة مع كرامة البلدين ، وأنها لا تهدف الى الاساءة اليه ،

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 147, from Lord Granville to Lord Dufferin.

ولا يقصد بها تغيير العلاقات الطيبة القائمة بينهما (١) .

ويستنتج من مجمل هذه الأدوار التي مرت بها مرحله المفاوضات البريطانية المباشرة مع الحكومة العثمانية عدة نتائج حرصت بريطانيا على تحقيقها كان أهمها :

أولاً : كان هدف الدبلوماسية البريطانية من تلك المفاوضات المباشرة هو كسب مزيد من الوقت حتى لا يمكن الحكومة العثمانية من تنفيذ قرار المؤتمر الصادر في ١٥ يوليو .

ثانياً : حرصت بريطانيا على أن تضع الحكومة العثمانية أمام الأمر الواقع وذلك بسيطرة قواتها على منطقة قناة السويس فضلاً عن تقدم هذه القوات لدخول العاصمة ، وتحقيق هذا فعلاً بعد هزيمة القوات المصرية في التل الكبير .

ثالثاً : بطاشرت بريطانيا أمام الدول الأوروبية الكبرى أنها لا تبغى التدخل في مصر بمفردها إنما مشتركة مع الحكومة العثمانية باعتبارها صاحبة السيادة على مصر .

رابعاً : اشترطت الحكومة البريطانية عدم نزول القوات العثمانية بمنطقة القناة إذ من المحتمل انضمام القوات العثمانية الى القوات المصرية .

خامساً : حرصت بريطانيا (من هذه المفاوضات لمباشرة) على عدم انضمام الحكومة العثمانية الى الحكومة الفرنسية .

سادساً : ان اشترطت بريطانيا بأن يصدر السلطان الاعلان الذى يقضى باعتبار عرابي عاصياً متمرداً وذلك قبل إبحار القوات العثمانية الى مصر لاعتبارات سياسية أهمها :

— ضمان عدم ثورة مسلمى المستعمرات البريطانية .

— اعتبار الحرب التى بين القوات العرابية والقوات البريطانية حرباً غير دينية مما يحمل الشعب المصرى والعالم الاسلامى المؤيد لعرابي

(١)

Blue Book, op. cit., doc. No. 151, from Lord Granville to Lord Dufferin, date September 18, 1882.

The occasion of the proposed military convention between this country and the Turkey being now passed away. Her Majesty's Government rejoice that it is no longer necessary to discuss the difficulties which have been raised by his Majesty. Your Excellency is therefore authorized to convey to the Sultan, in the most courteous term, the permission giving you to drop the negatiation on this question. You will explain to his Majesty that Majesty's government conceive this final step to be most consistent with the dignity of the two countries, and that it is not intended or calculated to alter the good and friendly relations existing between them.

بالانصراف عن تأييد العراقيين وعدم مدهم بكل عون على اعتبار أنهم يحاربون.
لتحقيق أعراض شخصية .

– بمثل هذا الاعلان يجعل لمنشورات الخديو تأثيرا قويا في نفوس
الضباط الموالين لعرايى حتى يتفوضوا من حوله قبل معركة التل الكبير .

وهكذا استطاعت بريطانيا أن تنحى الحكومة العثمانية من الأزمة
المصرية نتيجة لتلك الدبلوماسية التي اتبعتها معها خلال تلك المفاوضات.
المباشرة .

الفصل التاسع

الخطة الاستراتيجية البريطانية للإصلاح
قناة السويس

بدأت الحكومة البريطانية في أول يوليو ١٨٨٢ ، تستعد لإرسال حملة عسكرية الى مصر قوامها ٢٤ ألف جندي ، وذلك لتنفيذ المرحلة الثانية من خطتها باحتلال قناة السويس . وكانت وزارة الحرب البريطانية قد وضعت قبل ذلك بعام - في ٣٠ يونيو ١٨٨١ - الخطة الاستراتيجية لاحتلال مصر .

وبناء على تلك الخطة شكلت وزارة الحرب البريطانية ، لهذا الغرض، لجنة من مختلف قيادات الجيش البريطاني ، عقدت أولى جلساتها في ٣٠ يونيو ١٨٨١ ، كما عين « جارنت ولسلي Garnet Wolsley » قائدا عاما لهذه الحملة . وقدم ولسلي - في ٣ يوليو ١٨٨١ - الى هذه اللجنة تقريرا جاء فيه :

« ان العمليات الحربية .. ستكون - منذ البداية - المتقدم صوب القاهرة عن طريق الاسماعيليه . حيث يوجد خط سكة حديد يربط المدينتين (القاهرة - الاسماعيليه) مارا بمدينة الزقازيق ، وبعد هزيمة العربيين في التل الكبير (الميدان الشرقي) من المحتمل نشوب قتال آخر في مدينة الزقازيق » .

أصدرت وزارة الحرب البريطانية - في ٤ يوليو - تعليماتها الى الضباط قادة الفرسان وكتائب المشاة ، وبطاريات المدفعية ، بالاستعداد للتحرك الى منطقة قناة السويس بأسرع وقت ممكن .

كما صدرت التعليمات الى ولسلى - قائد الحملة - فى ٦ يوليو لمغادرة لندن والابحار الى جزيرة قبرص على رأس قوة حربية باعتبارها مقدمه للحملة . وعليه أن يبقى بجزيرة قبرص لحين صدور تعليمات أخرى اليه بالابحار الى منطقة القناة (١) .

ويتضح من دراسة الخطة الاستراتيجية السرية التى وضعها وزارة الحربية البريطانية لاحتلال قناة السويس ودخول القوات البريطانية العاصمة - القاهرة - عدة اعتبارات استراتيجية أهمها :

١ - ان المسافة بين القاهرة والاسكندرية تزيد عن ١٢٠ ميلا بينما تبلغ المسافة بين الاسماعيليه والقاهرة ٧٥ سار .

٢ - ان الطريق بين الاسكندرية والقاهرة لم يكن بالطريق السهل حيث يوجد به كثيرا من القنوات والترع والمستنقعات ، وخاصة ان الوقت المحدد لهذه العمليات الحربية كان زمن الفيضان ، وبهذا تستطيع القوات المصرية قطع هذه الترع والقنوات والسدود المائية ، لتعوق تقدم القوات البريطانية صوب القاهرة .

٣ - الطريق بين القاهرة والاسكندرية يمر بوسط الدلتا ، حيث كثافة السكان اكثر من طريق الاسماعيليه - القاهرة اذا ما قدر للقوات البريطانية الاصطدام مع الشعب المصرى .

٤ - قرر قائد الحملة البريطانية الاشتباك مع الجيش المصرى فى منطلمه صحراوية حتى يستطيع أن يوقع به الهزيمة .

٥ - بدأ وصول القوات البريطانية الى منطقة قناة السويس منذ وقت مبكر اى قبل احتلال مدينة الاسكندرية ، وحتى لا تتمكن القوات المصرية من احداث أى تخريب بمنطقة قناة السويس (٢) .

استطاعت بريطانيا أن تنفذ المرحلة الأولى من الخطة الاستراتيجية لغزو مصر ، وذلك باحتلال مدينة الاسكندرية فى ١٥ يوليو بعد ذلك حصون وقلاع المدينة وقرر عرابى باشا أن يتخذ لنفسه خط دفاع آخر خارج مدنة الاسكندرية لمنع تقدم القوات البريطانية الى القاهرة . وعين المهندس محمود فهمى باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى - وهو من أكفأ المهندسين الحريين فى الجيش المصرى - وقرر وضع خطة استراتيجية للدفاع عن مصر والوقوف فى وجه القوات البريطانية المعندية .

(١) وزارة الحربية - الجيش المصرى ، الحملة الاستعمارية البريطانية على مصر سنة ١٨٨٢ ،

طبعة أول ، القاهرة ، سنة ١٩٥٦ ، ص ص ١٦ - ١٧ .

(٢) د. عبد العزيز محمد الشناوى ، السويس ص ١٧٦ .

وقرر المهندس محمود فهمى باشا ان يقيم خمسة خطوط دفاع عن البلاد وهى :

خط الدفاع الأول : فى كفر الدوار « الميدان الغربى » .

خط الدفاع الثانى : فى رشيد .

خط الدفاع الثالث : المنطقة الواقعة بين رشيد وبحيرة البرلس .

خط الدفاع الرابع : فى دمياط .

خط الدفاع الخامس : فى المنطقة الواقعة بين الصالحية والتل الكبير « الميدان الشرقى » .

كما قرر محمود فهمى باشا - منذ البداية - ضرورة سد ترعة الاسماعيليه لمنع وصول المياه العذبة الى بور سعيد والاسماعيليه والسويس وقرر كذلك سد قناة السويس عند منطقة الشلوفة (شمالى مدينه السويس) لمنع القوات البريطانية من اتخاذها قاعدة حربية وفتح جبهه أخرى للقتال مع الجيش المصرى ، (١) .

ويستنتج من دراسة الخطة الاستراتيجية المصرية ان المهندس محمود فهمى باشا قرر هذه الحطة للاعتبارات الآتية :

أولاً : تعتبر هذه الخطة الاستراتيجية المصرية دفاعاً عن القاهرة عاصمة مصر أكثر من اعتبارها دفاعاً عن قناة السويس . إذ كان من المفهوم لدى زعماء الحركة الوطنية أن بريطانيا تخطط لاحتلال مصر ، وليس لاحتلال قناة السويس بدليل أن خطوط الدفاع المصرية تهدف مع سقوط القاهرة فى أيدي القوات البريطانية .

ثانياً : وضعت الخطة المصرية على اعتبار أن القاهرة يمكن الوصول إليها من ثلاث طرق :

١ - طريق الاسكندرية - القاهرة - مدخل القاهرة الغربى .

٢ - طريق وسط الدلتا - القاهرة - مدخل القاهرة الشمالى .

٣ - طريق منطقة قناة السويس - القاهرة - مدخل القاهرة الشرقى .

ثالثاً : أغفلت الخطة المصرية وضع أية حصينات كافية فى المنطقة الواقعة بين مدينتى السويس والصالحية على اعتبار سد القناة عند منطقة الشاوفة شمالى السويس « حيث يضيق عرض القناة بها » .

(١) الرافعى ، الثورة العربية ١٩٠٠ ، الجزء ١ ، ص ٣٨٨ .

وتولى عرابى باشا قيادة الجيش المصرى من موقع كفر الدوار ، اذ يمتاز هذا الموقع ، ببعدة عن مرمى مدفعية الاسطول البريطانى ، ويجمع فى الرقعة المسطحة الواقعة بين بحيرة ابى قير ، وبحيرة مريوط ، ويتصلر وصول القوات البريطانىة الى هذا الموقع الا عن طريق السكة الحديد « بين الاسكندرية والقاهرة » (١) .

قررت وزارة الحربية البريطانىة فى ٢١ يوليو استدعاء قوات الاحياط التى تم تسريحها منذ سنتين . كما قرر مجلس العموم البريطانى فى جلسته المنعقدة فى ٢٧ يوليو الموافقة على الاعتمادات اللازمة لاعداد الحملة الحربية لاحتلال قناة السويس ، ووافق الاعضاء بأغلبية ٢٧٥ صوتا ضد ١٧ صوتا على اعتماد مبلغ ٢٣٠٠.٠٠٠ جنيه لاعداد هذه الحملة (٢) .

وبدأت وزارة الحربية البريطانىة توضع الخطة السرية الاستراتيجية لاحتلال قناة السويس (التى وضعتها فى ٣ يوليو ١٨٨١) موضع التنفيذ .

ولقد ساعد على نجاح هذه الخطة ان استطاعت بريطانيا ان تستغل الظروف الدولية التى لازمت عقد مؤتمر الاستانة ، وسارعت باحتلال الاسكندرية ، حيث يوجد اسطولها بميناء الاسكندرية ، وفى الواقع لم يكن هدف بريطانيا من ارسال هذا الاسطول فى ١٥ مايو ١٨٨٢ الا القيام بمظاهرة بحرية كى نفرض بريطانيا سياستها - سلما - وتسقط الوزارة الوطنية (وزارة محمود سامى باشا البارودى) من تلقاء نفسها أو على اقل تقدير تستجيب لك الوزارة الى المذكرة المشتركة فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ .

ومن المؤكد ان احتلال القوات البريطانىة لمدينة الاسكندرية فى ١٥ يوليو ١٨٨٢ لم يكن ضمن الخطة الاستراتيجية التى وضعت لغزو مصر ، وان هذا الاحتلال جاء أمرا محتملا فرضته الظروف التى استغلتها الحكومة البريطانىة والدليل على ذلك امران :

الأمر الأول : ان الخطة السرية التى وضعها ولسلى فى ٣ يوليو وقدمها الى اللجنة التى شكلتها وزارة الحربية البريطانىة لهذا الغرض - لم يكن بها ما يشير الى احتلال مدينة الاسكندرية فى ذلك الوقت .

اذا استبعد ولسلى دخول القوات البريطانىة القاهرة عن طريق الاسكندرية لاعتبارات استراتيجية .

(١) مجموعة وثائق الثورة العرابية ، المحفوظة بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة ، مخططة

رقم ١ ، ملف رقم ٥ ، وثيقة بتاريخ ١٦ يوليو ١٨٨٢ .

Hansard's Parliamentary Debates, Vol. 272, 1882, pp. 1904-1957.

(٢)

ومن المؤكد أن احتلال مدينة الاسكندرية في ١٥ يوليو أمر قرره الدبلوماسية البريطانية . إذ أرادت بريطانيا أن تستغل فترة توقف اجتماعات مؤتمر الاستانة بعد الجلسة السابعة في ٦ يوليو ١٨٨٢ ولحين موافقة حكومات الدول الأعضاء به على القرار الذى اتخذته ويقضى بتكليف السلطان بإرسال حملة عسكرية الى مصر لاعادة الأمن والنظام اليها .

وسارعت بريطانيا باحتلال المدينة لأسباب واهية تذرعت بها ، حتى تضع المؤتمر أمام الأمر الواقع بعد عودة انعقاده . وعلى الرغم من هذا فإن بريطانيا كانت حريصة على استمرار انعقاد المؤتمر حتى ، تستطيع أن تنقل المرحلة الثانية باحتلال قناة السويس في ظل انعقاده .

الأمر الثانى : بدأ وصول القوات البريطانية الى السويس قبل ١١ يوليو ، مما يدل على أن بريطانيا وضعت خططها الاستراتيجية كما انها اتخذت من احتلال الاسكندرية خطة لايهاجم الجيش المصرى بأن القوات البريطانية تقصد دخول العاصمة عن طريق الاسكندرية واستمرت فى مناوشة القوات المصرية فى الميدان الغربى حتى لا يفكر العرباويون باقامة أى استعدادات حربية كافية فى منطقة القناة .

وبمجرد أن استأنف المؤتمر عقد جلساته فى ١٥ يوليو قدم لورد دوفرين مندوب بريطانيا الى المؤتمر فى جلسته التاسعة فى ٩ يوليو مشروعا يقضى تخويل المؤتمر لبريطانيا وفرنسا حق الدفاع عن أمن وسلامة القناة التى تهددها الأخطار التى تنذر بتوقف الملاحة فيها مما يضر بالاقتصاد الأوروبى (١) .

كما قدم لورد دوفرين فى نفس الجلسة اقتراحا بأن يقدم المؤتمر الى السلطان انذارا يتضمن أن يعلن السلطان بكل وضوح فى خلال اثنتى عشرة ساعة عن التزامه بتنفيذ قرار المؤتمر ، والا يبحث المؤتمر عن وسائل أكثر فعالية .

كان هدف بريطانيا من تقديم مندوبها هذين الاقتراحين بأن الأزمة المصرية مازالت قائمة ، ولا معنى لاحتلالها لمدينة الاسكندرية أن مهمة المؤتمر قد انتهت ، إذ كان من مصلحة بريطانيا أن تتفاهم الأزمة المصرية حتى تجدد فى هذا التفاهم مبررا للتدخل واحتلال قناة السويس وهذه السياسة البريطانية يؤكدتها الاقتراح الذى تقدم به لورد دوفرين الى المؤتمر بأن قناة السويس تهددها الأخطار حتى تستطيع بريطانيا أن تسوغ أعمالها المزمع القيام بها نفيذا للخطة الاستراتيجية - التى وضعت منذ عام مضى ، لاحتلال القناة .

(١) Blue Book, Egypt, No. 17, document No. 319, from Lyons to Lord Granville, date, July 19, 1882.

وبدأت الحكومة البريطانية تستعد لاحتلال القناة متعلقة - في ذلك -
بأى سبب ، فادعت بأن هناك ثمة ترميمات بحرى فى طابية « الجميل » على
مدخل بحيره المنزلة غربى بور سعيد وأصدرت الحكومة البريطانية فى ٢٩
يوليو تعليماتها الى الاميرال سيمور بأن يسارع ، باحتلال مدينتى بورسعيد
والاسماعيليه ، وأن يصدر بالتالى تعليماته الى هوسكنز بأن يقوم بتدمير
قلعة الجميل اذا كانت بها أى استعدادات حربية ولم يتم اخلاؤها (١) .

ووصلت السفينة البريطانية « اوريون Orion بقيادة فنزورى
Fithory الى القناة عند بور سعيد ، وألقت مراسيها فى بحيرة التمساح
- فى ٢٧ يوليو - على بعد ٨٠٠ متر من الاسماعيليه شمالا ولم يكدهم يعضى
على ذلك يومان - ٢٨ يوليو - حتى وصل الاميرال هويت Hewet الى
السويس ، والاميرال هوسكنز Hoskins الى بور سعيد واسنقر كل
منهما فى موقعة انتظار لصدور التعليمات اليهما باحتلال القناة (٢)

كما أعلن لورد دوفرين فى ذلك الوقت :

« ان الحكومة البريطانية - على الرغم من انها تحتفظ لنفسها بالحق
فى حرية العمل التى قد يفرضها تطور الحوادث - ترحب بأى دولة تقدم
لها يد المساعدة (٣) .

وبدأت القيادة المصرية تشعر بالخطر الذى يترتب على أعمال القوات
البريطانية فى مدينة السويس ، اذ أصدر أحمد عرابى باشا أمره فى ٣١
يوليو بتهجير أهالى مدينة السويس (٤) ، كما أرسل برقية الى مفتش السكة
الحديد بالقاهرة جاء بها : « . . اذا تيسر لحضرتكم مقابلة دى لسبس ،
كلفوه بأن يحضر لمقابلة وزير الحربية - أحمد عرابى » (٥) .

Blue Book, op. cit. doc. No. 380.

(١)

(٢) د. عبد الميزن محمد الشناوى وآخرين « السويس » الطبعة الاولى ، ص ١٧٧ - ١٧٨
وجاء بها ايضا : دارت اتصالات برقية بين قائد السفينة ردى Ready البريطانية ، وبين وزارة
البحرية البريطانية أرسل على أثرها تبليغا فى ١٥ من يوليو ١٨٨٢ الى قائد السلاح البحرى
المصرى فى ميناء السويس ينهى اليه أن وزارة البحرية البريطانية قررت مع أية سفينة مصرية
حربية أو تجارية من مغادرة الميناء الا بعد تصريح من قائد السفينة « ردى » وبعد أن يقوم
البريطانيون بتفتيشها تفتيشا دقيقا على بعد ميل بحرى وان هذه الأوامر قد صدرت باسم الخديو .

Blue Book, loc. cit., doc. No. 478, from Lord Granville to Lord Dufferin,
date, July 28, 1882.

(٣)

Livre Jaune, op. cit., doc. No. 19, from Dobignie, Consul de France à Port-
Said to Declercq, date, August 10, 1882.

مجموعة وثائق الثورة المراسلة . محطنة رقم ١ ، ملف رقم ٢٣ برقية بتاريخ ٣١ يوليو
١٨٨٢ من أحمد عرابى باشا الى مفتش السكة الحديد بالقاهرة .
(٥) وكان دى لسبس يقيم بمقر شركة قناة السويس بالاسماعيليه اما أحمد عرابى فكان
يوجد فى ذلك الوقت بقيادة المعسكر الغربى بكفر الدوار .

ولكن دى لسبس استطاع أن يخدع عرابى باشا ، حينما علم ان
العرايين مصممون على سد قناة السويس حتى لا تتمكن القوات البريطانية
من استخدامها ، اد أبرو دى لسبس الى عرابى باشا مؤكدا له بقوله :
« بأن البريطانيين لا يستطيعون خرق حياد القناة كما أنه يتعهد امام
العرايين بأدله لن يسمح بنزول أى جنسدى بريطانى فى عرض القناة ، وأن
القناة قناته شخصيا » وفى أول أغسطس ١٨٨٢ أرسل دى لسبس أيضا
الى مجلس الادارة (الوزارة العرفية بالقاهرة) برقية جاء بها « ٠٠٠ أنه يعتبر
مدينة السويس خارجة عن القطر المصرى » (١) .

وفى هذا الصدد يقول الراقى : « ٠٠ عقد عرابى مجلسا عسكريا فى
اواخر يوليو للنظر فى امر القنصة ، فاجمع رأى المجلس على وجوب تعطيلها
بحيث لا تستطيع القوات البريطانية اجتيازها والوصول الى الشاطئ
الغربى وخاصة الاسماعيلية » ولكن عرابى انخدع بوعود دى لسبس بالمحافظة
على حيده القناة ، وقد كان من عيوب عرابى فى ساعة الخطر التردد والاحجام ،
فكان خطأ فى مسألة القناة العامل الأكبر ان لم يكن العامل الوحيد لانصار
البريطانيين فى معارك الميدان الشرقى بمنطقة القناة « ولو ان عرابى بادر
عندما نشبت الحرب الى سد القناة لعجز ولسلى عن الوصول بقواته الى
الاسماعيلية واتخاذها قاعدة للزحف الى العاصمة ولكنه لم يفعل فكان
احجامه وبالا على مصر ، وقد لعب دى لسبس وفى هذه المسألة دور الخداع
والتفجير لكى يفوت على العرايين سد القناة .

واعتماد عرابى على وعود دى لسبس فى حماية القنصة أمر يدل على
قصر نظره ، رغم تحذير اخوانه اياه ونصحهم له بالا يصفى الى نصيحة
دى لسبس اذ ليس فى امكانه أن يمنع دخول القوات البريطانية القناة أو
يبر بوعده ، ولا هو صادق فى نصحه ، وانما كان غرضه صيانة القناة من
التعطيل ولو ضحى فى سبيل ذلك بمصالح مصر وسلامتها » (٢) .
استند عرابى قيادات الجيش الى كل من الفريق راشد باشا حسنى
قائدا للمنطقة الشرقية (منطقة قناة السويس) ، وخورشيد باشا طاهر

(١) المصدر السابق ، ملف رقم ٢٥ بتاريخ أول أغسطس ١٨٨٢ وجاء بها : « ٠٠ وحيث
أن مدينة السويس خارجة عن أرض القناة البحرية لأجل الوصول اليها ، فذلك المدينة اذا شغلها
الأجنى لا تضر أصلا بحيادتنا التى تحبر الانحليز على مرعاتها واحترامها فى بور سعيد وفى
الاسماعيلية ، ونصيحى لكم هي أن تتركوا - بدون مقاومة - مدينة السويس التى تعتبر خارجة
عن القطر المصرى .

Blue Book, op. cit. dac. No. 578, from Lord Granville to Lord Dufferin,

date, August 7, 1882

« Lord Granville, may remark that the town of Suez is outside the
Canal »

(٢) الراقى ، الثورة العرابية ٠٠ الخ ، ص ص ٤١٥ ، ٤١٦ .

قائدا لمنطقة ابو قير ، وعلى باشا الروبى قائدا لمنطقة مريوط ، وعبد العال باشا حلمى قائدا لمنطقة دمياط ومحمود سامى البارودى باشا قائدا لمنطقة الصالحية والتل الكبير ، وطلبه عصمت باشا قائدا لمنطقة كفر الدوار تحت قيادته - عرابى - مباشرة .

ورات قيادة القوات البريطانية ان تتخذ الاجراءات الآنية قبل بدء عملياتها الحربية فى منطقة القناة .

أولا : ان يصدرالخدو امرأ يقضى بتقويض القوات البريطانية باحتلال أى جزء من منطقة القناة باسمه . وهذا من الميسور على القيادة البريطانية بمدينة الاسكندرية اذ كان الخديو اسرا فى يدها ،

ثانيا - المناوشات الحربية يوميا بين القوات البريطانية بالاسكندرية وبين الجيش المصرى فى كفر الدوار ، ولكن دون الحرص على احراز نصر ساحق على الجيش المصرى حتى يوهم عرابى بان القوات البريطانية عاجزه عن كسب أى معركة برية فى مواجهة الجيش المصرى . وبالتالي لا يلجأ عرابى الى استدعاء قوات احتياطى أخرى أو قبول متطوعين جدد ، يترتب على هذا أيضا عدم لفت نظر القيادة المصرية الى تعزز قواها الضعيفة فى منطقة القناة على اعتبار أن القوات البريطانية لا تقوى على مواجهة حقيقية على صفتى القناة مع القوات المصرية هناك .

وفى ضحى ٢ أغسطس ١٨٨٢ احتل الجنود البريطانيون مدينة السويس ورفعوا الاعلام البريطانية على المباني الرئيسية بها ، اذ سبق أن وصلت الى مدينة السويس فى ٢٩ يوليو ١٨٨٢ أربع سفن حربية بقيادة الاميرال هويت W. Hewet وقد طلب من محافظ السويس أن يعلن ولاءه للخدو توفيق فرفض، وضغط عليه القائد البريطانى يومئذ، وظل المحافظ مصرا على موقفه ، واخيرا آثر أن يغادر المدينة متجها الى القاهرة ، تاركا المدينة للقوات البريطانية دون أية مقاومة (١) ودون ان ، تطلق رصاصة

(١) د. عبد العزيز الشناوى ، السويس ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

- وثائق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٢ ، ملف رقم ٢٥ ، تلفراف رقم ٧٦ بتاريخ ٢ أغسطس من مأمور ادارة السكة الحديد الى وزير الحربية وتلفراف ثان من وكيل محافظ السويس الى وزير الحربية .

وكان دى لسبس قد ابرق الى باريس لى أول أغسطس يبرقية جاء : « منذ يومين هاجر أهالى بندر السويس الى مدينة الزقازيق بناء على طلب عرابى وان لثلاثة وخمسين حندى بريطانى بحرى استولوا على بندر السويس الذى صار خرابا بحجة انهم يريدوا اليه النظام والهدوء = »

واحدة، « وظل عرابي رغم احتلال مدينة السويس مخدوما في وعود صديقه
دى لسبس وان العناية مازالت على الحياد على اعتبار ان القناة اما بتبديء
من « بور توفيق » صاحبه السويس والتي لا تبعد عنها الا بثلاث كيلو مترات
وكان احتلال مدينة السويس نذيرا آخر بانقاذها فاعدة للقوات البريطانية
بمهيذا للزحف نحو العاصمة (١) .

وتتابعت بعد ذلك حتى ١١ أغسطس ١٨٨٢ وصول السفن الحربية
العاصمة من المستعمرات البريطانية في الهند الى مدينة السويس ، ووصول
السفن الحربية البريطانية القادمة من المستعمرات البريطانية في الشرق -
مالطة ، جبل طارق - جزيرة قبرص - الى مدينة بور سعيد (٢) وأبرق
ولسلي في ١٠ أغسطس - وهو في طريقه الى الاسكندرية - آلي جون آدمي (٣)
ببرقية قال فيها : « أمل الوصول الى الاسكندرية يوم ١٥ أغسطس ، لاتنفل
القوات الى العناية لحين وصولي ، ولكن جهز كل شيء للتحرك ، ناوش عرابي
باستمرار باستطلاع يومي يوجه بالقرب من معسكره في كهر الدوار ٥٠ وضح
الى الحديو والشعب اننا نهدف الى مد خط حديدي في قبرص على الطرق الحالية
من ليماسول الى المستشفى العسكري ، ثم أشحن باسم هذا الغرض أربعة قطارات
وتمانين عربة خفيفة على سفينة يمكنها التوجه الى الاسماعيلية . اتخذ الترتيبات
لعمل خمس كتائب ، كذلك آلاي من الفرسان وبطارية من بور سعيد الى داخل
قناة السويس » (٤) .

غير ان احتلال القوات البريطانية المبكر لمدينة السويس قد رسخت
أقدامه على اثر منشور أصدره الخديو توفيق في ٧ من أغسطس ١٨٨٢ الى
الأميرال هوسكنز خوله فيه : الحق في احتلال المواقع التي يراها ضرورية
في برزخ السويس لتأمين حرية مرور السفن في القناة وحماية المدن

- كما ارسل برقية أخرى الى باريس في ذات اليوم جاء بها . « د ٥٠ اذا كانت البحرية
البريطانية تعلن بانها وكيلة عن الخديو الذي صار أسيرا في يدنا اصرح : « باني لا اعترف
بأي سلطة شرعية في مصر الا بحكومة السلطان المعترف بها من قبل الحكومة الفرنسية » . معنى
ذلك ان دى لسبس لا يعترف بحكومة الادارة بالقاهرة والتي فوضت عرابي باشا بالدفاع عن
مصر وعلى الرغم من هذا ظل دى لسبس يخادع عرابي ويؤاوغه حتى لا يلجأ الى سد القناة الى
ان تمكنت القوات البريطانية من السيطرة التامة على منطقة القناة .

(١) الرافعي ، الثورة العرابية ٥٠ الخ ، ص ٤٠٣ .

(٢) مجموعة وثائق الثورة العرابية ، مطبعة رقم ١ ، ملف رقم ٩ ، وثيقة بتاريخ ١٧ يوليو ،
وأخرى بتاريخ ٢٧ يوليو - الملف رقم ٢٠ وثيقة بتاريخ ٢٧ يوليو - ملف رقم ٢١ وثيقة بتاريخ
٢٩ يوليو - ملف رقم ٢٣ وثيقة بتاريخ ٣١ يوليو .

(٣) سيرجون آدمي هو أحد قواد منطقة الاسكندرية ، وقد وصل اليها في ١٠ أغسطس
بصحبة ادوار دماليت .

(٤) الحملة الاستعمارية البريطانية على مصر سنة ١٨٨٢ ، ص ٧٤ .

والسكان في المناطق المجاورة للقناة والعضاء على أية سلطة لا تعترف بسلطه الخديو لاتخاذ الاجراءات. الضرورية لمنع القوات المصرية من السيطرة على خط السكة الحديد ، الذي يمتد من السويس حتى الاسماعيلية (١) .

ومن الأمور الملفتة للنظر ان الحكومة العثمانية قدمت احتجاجا الى الحكومة البريطانية ، ولم تبين احتجاجها على احتلال القوات البريطانية لمدينة السويس بل انصب احتجاجها على رفع العلم البريطاني في هذه المدينة ، فعلى اثر احتلال مدينة السويس دارت اتصالات دبلوماسية بين موزوروس باشا السفير العثماني في لندن وبين لورد جرانفيل وبين الأخير ولورد دوفرين السفير البريطاني في الاستانة ، وقد بدأت هذه الاتصالات حين قدم موزوروس باشا احتجاجا الى لورد جرانفيل على رفع العلم البريطاني في مدينة السويس بعد ان احتلها الجنود البريطانيون ، وقد ابلغه وزير خارجية بريطانيا في ٥ أغسطس ١٨٨٢ بأن العلمين المصري والبريطاني قد رفعا جنبا الى جنب في السويس ، وبأن الحكومة البريطانية سوف تبعث بعلميائها الى أمير البحر هويت بالا يتخذ أى اجراء يدل على أن بريطانيا قد استولت على المدينة (٢) .

وعلى الرغم من علم عرابي باشا باحتلال مدينة السويس ورفع العلم البريطاني على مبنى المحافظة ، الا انه نهان مرة أخرى في اتخاذ خطوة ايجابية ، اذ كان من المفروض أن يسارع بتنفيذ الخطة الاستراتيجية الدفاعية فيما يتعلق بمنطقة القناة ، انما اكتفى بأن أرسل الى السلطان برقية بتاريخ ٣ أغسطس اختتمها بقوله : « . . انه لم يعرف السر والحكمة في رفع العلم البريطاني في الممالك المصرية الشاهانة . . » (٣) .

واشتد حماس الشعب المصري نتيجة لأعمال بريطانيا العدوانية في منطقة القناة ، وعقد بالجامع الأزهر مجلس من العلماء وأرباب المناصب العليا وعمد الأقاليم وكبار الأعيان ، وقرر المجلس في ٢ أغسطس عزل الخديو نتيجة لخيانته ، وأرسلوا الى السلطان برقية بما استقر رأيهم عليه

Blue Book, op. cit., doc. No. 618, date August 7, 1882.

(١)

وهذا هو نص المشور الذي أصدره الخديو توفيق الى هوسكنز :

« You are authorized to occupy such points of the Isthmus of Suez as you may deem useful for the free traffic of the Canal the protection of the towns and populations situated in the neighbourhood of it, and to support any force which does not recognize my authority. You are also authorized to take the necessary measures for depriving the rebels of the railway between Ismailia and Suez ».

(٢) د. عبد العزيز الشاوي ، السويس ، ١٧٩ ص ، الخ ، ص ص ١٧٩ .

(٣) مجموعة وثائق الثورة العربية ، مطبعة رقم ٢ ، ملف رقم ٢٦ .

وطلبوا منه توليه الحكم لخديو آخر ، كما أعلن المجلس أيضا بجديد البيعة والولاء لعرابي باشا الذى يدافع عن الديار المصرية (١) .

وعلمت القيادة البريطانية أن عرابي باشا قد اتخذ في منطقة القناة بعض الاستعدادات الدفاعية . بأن عزز منطقة السويس ونفيسة والصالحية بعدد من الجنود وأنه بصدد انشاء خط دفاع في منطقة التل الكبير ، وأنارب هذه الاستعدادات الحربية قلق جون آدى ، وأرسل الى ولسلى - قائد الحملة البريطانية والذي كان ما يزال بجزيره قبرص - يحبره بحشود الجيش المصرى ، وفي ١٢ أغسطس بعث ولسلى اليه بالرسالة التالية : « لا تتحرك الى الاسماعيليه حتى أصل اليك ، الا عند الضرورة القصوى ، لأن مدفعية الميدان والفرسان لازمان للحصول على نتيجة موفقه في الاشتباك الأول ، (٢) » .

وقبل أن تبدأ القيادة البريطانية في تنفيذ خطتها باحتلال القناة ، قررت أن يصدر الخديو أمرا يعطى تلك القوات حرية الحركة واحتلال أى موقع في منطقة القناة ، وهذا نصه : « . . . ليكن معلوما عند السلطات - في منطقة قناة السويس - أن أدميرال الاسطول البريطانى - سيمور - وفائد الجيوش البريطانية العام - ولسلى - انما أتيا الى مصر لاعاده الأمن والنظام اليها ، ومن ثم قد سمحنا لهما باحتلال جميع المواقع التى يريان في احتلالها ما يساعد على قمع العصيان . وعلى هذه السلطات أن يبلغوا هذا الأمر الى جميع سكان منطقة قناة السويس وبخاصة موظفى وعمال القناة البحرين ومن يخالف أمرنا هذا يعد خارجا على ارادتنا وينزل به أشد أنواع العقاب (٣) » .

وصلى ولسلى القائد العام للقوات البريطانية فى مصر الى مدينة الاسكندرية يوم ١٦ أغسطس ، وعلى الفور وضع بالاشتراك مع سيمور الخطة الاستراتيجية لاحتلال قناة السويس والتحرك فورا منها الى القاهرة وهى :

أولا : الاستيلاء على قناة السويس تأمينا لسلامة مرور سفن الحملة .

ثانيا : تحرك قوة الحملة الى الاسماعيليه بنظام وفي دفعات متتالية بقدر ما تسمح به الظروف .

(١) مجموعة وثائق الثورة العربية ، محطة رقم ٢ ، ملف رقم ٢٥ .
- القضية المصرية ، ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، ص ١٤ .

(٢) الحملة الاستعمارية البريطانية على مصر سنة ١٨٨٢ ، ص ٧٥ .

(٣)

ثالثاً : اتخاذ كل ما يمكن من وسائل الخداع لايهام المصريين بـ الهجوم البريطاني سيوجه نحوهم من مواقع أخرى غير الاسماعيلية الى أن يتم حشد القوات الكافية بها لتأمين سلامة السيطرة عليها .

رابعاً : الاستيلاء على الخط الحديدي ، وترعة الاسماعيلية وتأمينها لمسافة قريبة من التل الكبير . ذلك الموقع الذي اتخذه المصريون كخط دفاع عن منطقة شرق الدلتا (مدخل مصر الشرقي) .

خامساً : البدء – بمجرد الاستيلاء على خطوط المواصلات السابقة – في اصلاح الأجزاء التي دمرها المصريون وأعاقوا عملها . . وتسيير كل ما يمكن من القطارات والزوارق لتأمين القوات البريطانية في الميدان .

سادساً : العمل على تكديس المخازن والذخيرة في موقع متقدم وتحت حراسة كافية وبكميات وافرة لاستقلال الجيش في تـمـوينه وإمداده بالمعدات حين تبدأ العمليات الحربية مع القوات المصرية . وللأسراع في هذا التكديس ولواجهة الطوارئ المفاجئة يجب اعداد قافلة احتياطية من الجمال وذلك بالإضافة الى الخط الحديدي وترعة الاسماعيلية لاستخدامها في الأغراض العامة .

سابعاً : بدء المناوشات مع القوات المصرية بعد تنفيذ . الخطوات السابقة حتى تتمكن القوات البريطانية من احراز النصر في معركة فاصلة في التل الكبير .

ثامناً : الانطلاق – عقب هذه المعركة الفاصلة – بأقصى سرعة لاتخاذ الاجراءات الآتية :

(١) تأمين الاستيلاء على القاهرة لأسباب سياسية وحربية وغيرها .

(ب) الاستيلاء على مواقع القوات المصرية حتى لا تمكن – عقب هزيمة التل الكبير – من التجمع ، وهذه القوات ترابط في كفر الدوار والقاهرة ودمياط ورشيد والصالحية (١) » .

وحتى ذلك الوقت كانت القوات البريطانية قد وصلت الى منطقة القنـاة ، والتي بلغ عددها ٦٠٠ ٥٠ جندي ، وتولى قباتها العامة الجنرال جـارنـت ولسلي Grant Wohseley وتولى جون آدي John Adye رئاسة أركان حرب الحملة وكانت تتكون من فرقتين من المشاة : الفرقة

(١) الحملة الاستعمارية البريطانية على مصر سنة ١٨٨٢ ، ص ٧٧ .

(٢) وهو أحد القواد الارلنديين في الجيش البريطاني ولم يكن من القواد الذين اشتهروا بالكفاءة العالية في القيادة ولا ممن امتازوا في معارك سابقة بالنيوغ في الفنون الحربية ، بل كل ما عرف عنه انه اشترك من قبل في حرب القرم وفي بعض الحملات الاستعمارية البريطانية .

الأولى هي ، آلاى الحرس بقيادة الدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا ،
والآلاى الثالث بقيادة هاملي Hamley والآلاى ، الرابع بقيادة اليزون
Alison والآلاى الخامس بقيادة اشيبورتهام Ashburnham

أما الفرقة الثانية من الفرسان ويتولى قيادتها الجنرال درودى لو
Drudy lowe وبها آلاى من المهندسين وآخر من المدفعية ،
أما القائد مكفرسون Machpherson فقد تولى قيادة القوات البريطانية
القادمة من المستعمرات الهندية بينما عدد الجنود النظاميين في الجيش
المصرى ٩٠.٠٠٠ قبل بدء احتلال قناة السويس (١) .

وفي مساء يوم ١٦ أغسطس ١٨٨٢ أقلت السفينة ايريس .

نقل الاميرال هوسكنز الى بور سعيد لابلأغ كل من الكابتن فينزورى
قائد منطقة الاسماعيلية والاميرال هويت قائد منطقة السويس بالتفاصيل
الكاملة للخطة الاستراتيجية البريطانية لاحتلال قناة السويس ، يوم ٢٠
أغسطس بتقويض من الحديو (٢) .

وأصدر ولسلى يوم ١٨ أغسطس أمره الى قواد الفرق بمغادرة ،
الاسكندرية الى بور سعيد في اليوم التالي . ولكي يخادع - ولسلى -
الجيش المصرى في كفر الدوار ، تظاهر بأنه يريد مهاجمة أبو قير ، وأبحر
الأسطول من الاسكندرية ظهر يوم ١٩ أغسطس مقلًا القائدين : ولسلى
وسيمور ، ووصل الأسطول المكون من ثمان مدرعات وثمانية عشر سفينة
حربية الى أبى قير في الساعة الرابعة من مساء هذا اليوم ، وبقي الأسطول
بالميناء حتى خيم الظلام على الميناء ، واعتقد عرابى بأن الأسطول سوف
يهاجم كفر الدوار من ناحية أبو قير ، وأخذ يستعد لهذا التحرش البريطانى
الجديد .

وفي جنح الظلام انسحب الأسطول البريطانى الى عرض البحر قاصدا
بور سعيد ، ووصلها صباح يوم ٢٠ أغسطس ، وأخذت السفن الحربية
تقتحم القناة من الشمال ، وتم احتلال بور سعيد والقنطرة والاسماعيلية
دون مقاومة من القوات المصرية ومنعت القوات البريطانية مرور السفن
البخارية في القناة ، وقد منع « هويت » من ناحية السويس دخول أية
سفينة الى القناة ابتداء من ١٩ أغسطس واحتجت شركة القناة على خرق

(١) الرافعى ، الثورة العرابية ٠٠ الخ ، ص ٤٠٧ .

(٢) Livre Jaune, op. cit, doc. No. 32, from De Vorges, consulat général de
France en Egypte, to Duclerc, Ministre des Affaires Etrangères, date
Août 16, 1882.

- الرافعى - الثورة العرابية ٠٠ الخ ، ص - ص ٤١٩ - ٤٢١ .

حياد القناة ، ولكن ذهب هذا الاحتجاج سدى . كما احتل هويت
« الشلوفة » شمالى مدينة السويس « (١) » .

انتقل ولسلى الى الاسماعيلية - فى ٢١ أغسطس - ليتولى قيادة
القوات البريطانية كى تتمكن من تنفيذ المراحل الباقية من خطة الاستراتيجية
لاحتلال منطقة القناة والتقدم بفوايه الى القاهرة .

واستولت القوات البريطانية - بعد ذلك - على خط السكة الحديد
وترعة المياه العذبة بين مدينة الاسماعيلية والسويس ، كما استولت القوات
البريطانية على نفيسة فى ٢٣ أغسطس (٢) وعلى المجفر فى ٢٤ أغسطس .
وتل المسخوطة فى ٢٥ أغسطس وفى الأثناء وقع محمود فهمى باشا فى
الأسر . واحتلال القصاصين فى ٢٦ أغسطس .

عند ذلك فقط شعر عرابى بمدى خطورة العمليات الحربية فى منطقة
القناة . وقرر ترك الميدان الغربى (كفر الدوار) وذهب الى منطقة القناة
ولحق به على باشا فهمى بقود الآلى الأول مشاه تعزيزا للقوات المصرية فى
الميدان الشرقى .

ويستنتج من هذه الوقائع الحربية عدة اعتبارات سياسية
واستراتيجية أهمها :

أولاً : ان بريطانيا حرصت على تنفيذ المرحلة الثانية باحتلال قناة
السويس بمجرد عودة مؤتمر الاستانة الى الانعقاد مرة ثانية فى الجلسة
الخامسة - ١٥ يوليو ، وقدم - لورد دوفرين فى الجلسة التاسعة - ١٩
يوليو - اقتراحا يقضى بتفويض المؤتمر بريطانيا وفرنسا بالدفاع عن أمن
وسلامة القناة بعد ان باتت الملاحه مهددة بالتوقف .

ثانياً : طلب لورد دوفرين المؤتمرين فى الجلسة التاسعة - ١٩ يوليو -
أن يبعثوا الى السلطان انذارا (٣) .
وكان هدف الدبلوماسية البريطانية أن تنتزع من المؤتمر نفوذها
وحرية العمل العسكرية فى مصر .

Alfred, Bourguet, op. cit. p. 233.

(١)

(٢) سلم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره . ص ١٥٩ .

وجاء به أيضا : « ان عرابى أرسل فى ٢٣ أغسطس الى دى لسيبس برقية يستلزم منه عما
إذا كان فى امكانه أن يرسل المحمل الشريف الى الحجاز عبر القناة ، ولكن دى لسيبس أجابه
يقوله : أنه لا يستطيع أن يتحمل تبعه ذلك الإجراء » وكان من المفروض أن يدرك عرابى أن
وعود دى لسيبس السابقة وعود جوفاء وأنه لم يكن يستطيع أن يفى ما وعده به .

(٣) تعرضت بالترح الى هذا الموضوع فى الفصل السادس من هذه الرسالة .

ثالثا : طلبت بريطانيا من السلطان أن يصدر قرارا يعلن فيه عصيان عرابى ، ومساندة الخديو . حتى تستطيع القوات البريطانية في منطقة القناة أن تجد مسوغا للعمليات الحربية المزمع القيام بها بهدف احتلال القناة .

رابعا : عمدت القوات البريطانية في لاسكندرية الى استمرار مناوشة القوات المصرية حتى يتوهم عرابى ان القوات البريطانية تهدف الوصول الى القاهرة من طريق الاسكندرية وليس عن طريق الاسماعيلية . وبذلك تفوت على عرابى القيام بأى استعدادات حربية قوية في منطقة القناة .

خامسا : فات على عرابى أن ينفذ الخطة الاستراتيجية التى وضعها محمود فهمى باشا والتى تقضى بسد القناة عند منطقة «الشلوفة» باعتبارها أضيق مساحة في عرض القناة .

ولذلك لم تحدث أى مقاومة تذكر من جانب القوات المصرية عندما استولت القوات البريطانية على المنطقة الممتدة من الصالحية جنوبا حتى السويس ، كما أن الاستراتيجية المصرية أغفلت احتمال وصول قوات بريطانية من المستعمرات الهندية . ولذلك خلت السويس من اقامة أى تحصينات أو استعدادات حربية تستطيع التصدى لعمليات الغزو ، فضلا عن عدم قيام أربع وحدات حربية من الاسطول المصرى (سنتان في البحر الأحمر ، وستتان في بور سعيد) بأى دور ايجابى قى التعرض للسفن الحربية البريطانية اثناء عمليات الاحتلال (١) .

سادسا : بقاء عرابى فى الميدان الغربى ولم ينتقل الى منطقة القناة الا بعد وقوع محمود فهمى باشا فى الأسر فى ٢٥ أغسطس ولكن بعد أن فات الوقت ولم يعد أمام القوات المصرية وقتا كافيا لاقامة تحصينات قوية للتصدى للقوات البريطانية .

سابعا : استطاع دى لسبىس أن يخدع عرابى بعدم سد قناة السويس، والحق أن هذا الدور كان من أهم الأدوار التى نتج عنها هزيمة العرابيين ، ومن المؤكد ان هذا الدور الذى قام به دى لسبىس كان بإيحاء من بريطانيا .

كما طلب دى لسبىس من حكومة الادارة بالقاهرة أن تعتبر السويس خارجة عن القطر المصرى ، حيث لا تدخل فى منطقة القناة المحايدة اذ انها تبعد عن بور توفيق بنلاث كيلو مترات ، ولكن عرابى بكل سذاجة يبعث الى دى لسبىس برسالة يشكره فيها على مساهميه الخيرية ، وانه واثق بكافة مشروعاته « (٢) » .

Blue Book, op. cit. dac. No. 255, date, July 21, 1882.

(١)

(٢) مجموعة وثائق الثورة العربية ، محفلة رقم ٢ ، ملف رقم ٣٣ - برقية من عرابى الى

مدير المنونة كى يبلغها الى دى لسبىس .

وقف السلطان من الحركة الوطنية - في ذلك الوقت - موقفا يدل على العبد والحياة اذ استطاعت الحكومة البريطانية عن طريق محادثاتها الدبلوماسية مع الحكومة العثمانية أن تجعل السلطان يصدر قراره في ٥ سبتمبر ١٨٨٢ باعتبار عرابي باشا عاصيا (١) ، كي تتخذ القيادة البريطانية في الفناء من هذا الاعلان وسيلة لاضعاف قوة الجيش المصري وتفريغه شيئا واسقاط سرعية دفاع العرابيين عن الوطن واطهارهم امام الشعب بأنهم فئة متمردة خارجة عن الدين الاسلامي ، عاصية لأوامر خليفة المسلمين . السلطان ، وولي أمرهم - الخديو - وانهم بذلك يحاربون من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية . وبذلك تستطيع القوات ، البريطانية أن تحتل مصر دون مقاومة من جانب الشعب .

وفي هذا الصدد يقول الرافي . « . كان غرض بريطانيا اذاعه اعلان السلطان « عسيان عرابي » أنباء زحف قواتها لتتخذ منه وسيلة لاضعاف قوة الجيش المصري وإيماح الفرقة في صفوفه . فاعلان عسيان عرابي قوة الجيش المصري وإيماح الفرقة في صفوفه . فاعلان عسيان عرابي بنشر هذا الاعلان في جريدة الجوائب (جريدة تصدر بالاستانة باللغة العربية) في يوم ٦ سبتمبر وعهد الخديو الى سلطان باشا بتوزيع هذا الاعلان في ربوع البلاد (١) .

(١) مذكرات عرابي ، الجزء الثاني (كتاب الهلال) ص ١٨ - ١٩ وجاء به ايضا نص اعلان السلطان بعسيان عرابي :

اولا : ان الدولة العلية السلطانية تعلن ان وكيلها الشرعي بمصر هو فخاملو محمد توفيق باشا .

ثانيا : ان اعمال عرابي كانت مخالفة لارادة الدولة العلية ثم التمس جناب الخديو للعفو فلما عنه ونال ايضا من الحضرة السلطانية العفو العام .

ثالثا : ان ألفرف الذي ناله أخيرا من الحضرة العلية السلطانية انما كان من تهريره بالطاعة لأوامر مولانا السلطان المعظم الخليفة الأعظم .

رابعا : قد تحقق الآن رسميا ان عرابي باشا رجع الى زلاته السابقة واستجد برئاسة الصاكر بدون وجه حق ليكون قد عرض نفسه لمسئولية عظيمة لا سيما أنه تهدد أمشاطل دولة خليفة للدولة العلية السلطانية .

خامسا : بناء على ما تقدم بحسب عرابي باشا وأعواله عصاه ليسوا على طاعة الدولة العلية السلطانية .

سادسا : تصرف الدولة العلية السلطانية بالنظر الى عرابي باشا ورفاقه وأعواله يكون بصفة أنهم عصاه .

سابعا : يتعين على سكان الأقطار المصرية حالة كونهم رعية مولانا وسيدنا الخليفة الأعظم أن يطيعوا أوامر الخديو المعظم الذي هو في مصر وكيل الخليفة وكل من يخالف هذه الأوامر يمرض نفسه لمسئولية عظيمة .

ثامنا : ان مسألة عرابي باشا وحركاته وأطواره مع حضرة السادات الاشراف هي ، بخالفة للشريعة الاسلامة الفراء ومضادة لها بالكلية .

(٢) الرافي ، الثورة العرابية . . الخ ، ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

وعقد عرابى باشا مجلسا عسكريا للتشاور فى الامر على ضوء قرار
السلطان وانقسم المجلس الى فريقين : فريق يرى ضرورة التسليم للقوات
البريطانية وهذا الفريق من الضباط الذين استطاع سلطان باشا أن يستميلهم
بالرشوة والفريق الثانى : رأى ضرورة الاستمرار فى الدفاع .

وكان اول اشتباك بعد ذلك بين القوات البريطانية والقوات المصرية
يوم ٩ سبتمبر فى القصاصين للمرة الثانية ، وكان من الآثار التى تمخضت
عن اعلان السلطان عصيان عرابى ان اسنطاعت القوات البريطانية احراز
نصر ساحق وسريع على القوات المصرية وذلك نتيجة لتخلى عدد كثير من
ضباط الجيش المصرى عن مناصرة عرابى حيث بدأت عوامل الرشوة
والخيانة والوعد والوعيد تؤثر فيهم (١) ، كما بدأ شعور من اليأس والتردد
يسيطر على عرابى ، اذا اضطر ان يستدعى على باشا الروبى قائد منطقة
مريوط ليتولى قيادة القوات المصرية بعد ان جرح كل من راشد باشا حسنى ،
وعلى باشا فهمى فى معركة القصاصين الثانية فى ٩ سبتمبر .

بدأت القوات البريطانية تستعد للهجوم على آخر مواقع العرابيين فى
التل الكبير ، وبعده يصبح الطريق الى القاهرة مفتوحا اذ رأى ولسلى
القائد العام أن يوضع فى الاعتبار تحقيق أمرين :

الأول : أن يتم هزيمة القوات المصرية هزيمة تامة .

الثانى : أن يتم الهجوم على معسكر القوات المصرية فى ساعه مبكرة
من الصباح لتهينه أطول فترة من اليوم حتى تتمكن القوات البريطانية من
دخول القاهرة فى نفس اليوم قبل حلول الظلام .

كانت الخطة الاستراتيجية للقوات المصرية بالتل الكبير قائمة على
أساس غير سليم ويقول الرافعى فى هذا الصدد ، « وكان من حسن الحظ
أن يستدعى عرابى على الأقل الآلاى المربط فى دمياط لأنه من أكفأ الجنود
ولكنه لم يفعل ، ولم يستدع منه الا أورطتين ، كما عهد عرابى بالقيادة الى
على باشا الروبى ولم يكن على حظ ما من الكفاءة الحربية .. واستدعاء
عرابى على عجل فوصل منطقة التل الكبير مساء يوم ١٢ سبتمبر وعلى الفور
وضع خطة للدفاع عن آخر مواقع الجيش المصرى فى التل الكبير ، فأمر
بانتقال الآلاى على بك يوسف وعبد القادر بك عبد الصمد من الجناح الأيسر

(١) سليم خليل الدعاش ، مرجع سبق ذكره ج ٥ ، ص ٢٥٠ وجاء به ٠٠ . وكانت
مشاورات الخديو تعود كبار ضباط الحش بالوعد والوعيد اذا استمروا فى موقفهم بحالهم
عرابى .

- الرافعى ، الوثقة المرابية ٠٠ الخ ، ص ٢٣٧ .

الذى كان مائلا الى الورداء على شكل زاوية منفرجة ليحمي الجنود من هجوم العدو ووضعهما على استقامة الخط الممتد من ترعة المياه العذبة الى الجهة الشرقية وأمرهما باتخاذ دروه « سائر » خفيفة من التراب في اثناء الليل

نفذ عبد القادر بك عبد الصمد ما أمر به حيث كان في نهاية الجناح الأيسر ، ولكن على بك يوسف لم ينفذ مهمته ، كما تفاعس كل من أحمد بك عبد الغفار ، عبد الرحمن بك حسن ولم ينفذا مهمتهما أيضا (١) .

وفي يوم ١٢ من سبتمبر كتب على بك يوسف أميرالاي المقدمة الى عرابي تقريرا جاء به : « ٠٠ انه قد تحقق ان العدو لا يخرج في هذه الليلة (١٣ سبتمبر ، للاغارة على معسكر العرابيين ، وذلك بناء على معلومات قوات الاستطلاع » فأصدر عرابي أمره الى الجيش بالاستراحة في تلك الليلة والامساك عن الأعمال الحربية ، وعزم الشيخ عبد الجواد على احياء تلك الليلة بالأذكار ، (٢) .

وبدأت القوات البريطانية في مساء يوم ١٢ سبتمبر نستعد لخوض معركة نهائية مع القوات المصرية ، وقبل ان تتحرك القوات البريطانية في الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم ١٣ سبتمبر أصدر أوامره بأن تطلق أسلحة الأنوار ، وزحفت القوات ليلا كي لا تتحمل الجنود عناء السير عبر الصحراء المحرقة ،

(١) الراجعي ، الثورة العرابية ٠٠ الخ ، ص ص ٤٣٠ - ٤٣١ .

- بلنت ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٢ .
Livre Jaune, op. cit., doc. No. 58, date 13 Septembre 1882, p. 46.

(٢) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ج ٥ ، ص ٢٥١ .

- الراجعي ، الثورة العرابية ٠٠ الخ ، ص ٤٢٣ اذ بدلى رواية أخرى نقلا عن مذكرات عرابي فيقول : « ٠٠ وفي يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر ١٨٨٢ كنت في صلاة الفجر اذ سمعت ضرب المدافع والسادق بشدة فخرجت وطرقت فوجدت ضرب البار على طول خط الاستحكام » .

- بلنت ، مرجع سبق ذكره ص ص ٣٥٢ - ٣٥٣ اذ يذكر رأيا آخر نقلا عن رواية عرابي له في قرية الشيخ عبيد فيقول « ٠٠ وكنت أنا في مؤخره الجيش على بعد ميل ونصف ولم تكن نتظر هجوما لنا لم نسمع اطلاق المدافع ، وكنت أنا نائما واذا بي أستيقظ على هدير المدافع قريبا منا » .

ويتضح من تحقيق هذا الموضوع ان عرابي يذكر مره انه كان نائما ، ومره أخرى يذكر أنه كان يصلي الفجر ، ولكن من المرجح أن تلك الرواية التي ذكرها سليم خليل النقاش : بأن قوات عرابي فضت لسة الثلاث حتى الساعات الاولى من صباح يوم الأربعاء في احياء الأذكار ٠٠ اذ كان شهر رمضان في ذلك الوقت ، ومن المعروف عن عرابي أنه كان يعطي جل وقته سواء في المعسكر الشرقي أو الغربي في العبادة والصلاة ومن سوله مجموعة من المشايخ ورجال الدين .

وكان يتقدم تلك القوات بعض ضباط الجيش المصرى الخونة ، وكذلك عريان
الهنادى يرسدونهم الى طريق معسكر عرابى (١)

ويقول الرافعى . « ومن العجب ان يعطى الجيش البريطانى المساواة بين
المصاعين والناس الكبير ، وهى تبلغ نحو خمسة عشر كيلو مترا دون ان تصادهم
طلّاع قوات الجيش المصرى ، وحقيقة الامر كان على بك يوسف قد اخلى الطريق
امام قوات العدو .

واسمرت القوات البريطانية فى بعدها حتى مطلع العجر ، وعندما صارت
كتائبهم الاولى على مسافة ١٥٠ يارده من طلائع التل الكبير فوجئ المصريون
بالهجوم المباغت عليهم اذ كانوا نائمين بعد ان سهرروا فى سماع ذكر ارباب
الطرق فاستيقظوا على صوت البنادق ولم يكده هؤلاء يتنبهون حتى امر ولسل
جنوده بالهجوم الذى ابتدا فى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين
صباح يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر وكان الهجوم على هيئة نصف دائرة احاطت
بمعسكر عرابى فى التل الكبير ، واستطاعت القوات البريطانية احراز النصر
والفناء على القوات المصرية فى آخر موقع لهم بمنطقة التل الكبير .

وكان من المؤكد انتصار القوات البريطانية فى هذه الموقعة نتيجة لعدة
عوامل أهمها : خيانة بعض كبار الضباط ، كذلك ارتشاء عرب الهنادى
وارشادهم للقوات البريطانية عبر الصحراء بالليل ، هذا الى جانب اعلان
السلطان عصيان عرابى مما جعل بعض كبار ضباطه ينفضون عنه أو يستعدون
لخيائته فى المعركة . كما ان بعض الضباط والجنود المصريين ظنوا أن الجنود
الهندية بالقوات البريطانية جنود عثمانية مرسلة من قبل السلطان ، ودفعهم
هذا الاعتقاد الخاطىء الى القاء أسلحتهم دون قتال . ولما يئس عرابى من اعادة
الحماس الى فلول جيشه ورأى خيمته تطير فى الهواء على أثر قنبلة اصابتها
عند ذلك أدرك ان الخطب جلل ولا ينجيه من الموت الا الفرار ورضى من الغنيمة
بالهزيمة « (٢) .

(١) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ج ٥ ، ص ٢٥١ .

- الرافعى ، الثورة العربية ٠٠ ، الش ، ص ٤٣٣ .

- بلنت ، مرجع سبق ذكره ص ص ٢٨٧ - ٢٨٨ وكانوا وزارا الحريه والبحريه
البريطانيّين قد عقدتا النبه منذ أوائل السنة (١٨٨١) أنه سيكون الهجوم على القاهرة من
قائمة قناة السويس ، وتكرر فى منتصف شهر يولية ١٨٨٢ أنه يمهد السبيل لذلك بالرشوة
من أعلى منطقة القناة من البدو .

(٢) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ج ٥ ، ص ٢٥١ .

وصل عرابي الى القاهرة طهر يوم الاربعاء (١٣ سبتمبر) بينما كان مجلس الادارة - العرفي - متعقدا بمبنى وزارة الحربية ، وحضر عرابي يصحبه على الروبي ، وازصح عرابي لاعضاء المجلس سبب الهزيمة التي لحقت بالجيش المصري بالبل الكبير ، ثم استشار الحاضرين فبما يجب عمله ، واختلفت الآراء بين مؤيد لفكرة استمرار المقاومة والدفاع عن العاصمة ، وبين مؤيد لفكرة التسليم حفظا لسلامة العاصمة من الدمار كما حدث بالاسكندرية (١) .

واسفر الرأي اخيرا على ضرورة الدفاع عن العاصمة وانتشاء خط دفاع في ضواحي العاصمة في منطقة العباسية .

واختلفت الآراء حول مسألة فرار عرابي من ميدان المعركة ووصوله الى القاهرة . فالبعض يرى أن هذا المسلك من جانب عرابي بعد جبننا وانهزاما وصفة لا تليق بكرامة الجندي أن يفر من المعركة - وان المعركة التي لحقته بسمعة الجيش المصري في معركة التل الكبير انما ترجع الى خيانة الضباط الموالين للحدوب ، وجبن الضباط الموالين لعرابي وعلى رأسهم عرابي ذاته ، فياليتته استشهد في تلك الواقعة اذا لمات بطلا وكان جديرا بأن تمجد الامة ذكره ، (٢) .

وهناك رأى آخر يقول : بأن عرابي فر الى العاصمة بقصد الاستعداد لمعركة أخرى قبل دخول القوات البريطانية العاصمة ، ومسألة وصوله اليها قبل أن تصل القوات البريطانية حتى لا يشعر الشعب باليأس والانسلاخ (٣) .

والحق ان تراجع عرابي باشا الى العاصمة ليس حرصا على حياته بقدر حرصه على استمرار الدفاع عن العاصمة ، ولقد اتبع نفس الخطة التي اتبعها حين انسحبت القوات المصرية من لاسكندرية في ١٥ يوليو ليقوم خط دفاع آخر في كفر الدوار ليمنح تقدم القوات المعتدية صوب القاهرة ، اذ كان من

(١) الرافعي ، الثورة العرابية ٠٠ ، الج ، ص ٤٤١ .

- بلنت ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٦ وجاء به ٠٠ وكان الأمير كامل حاضرا في مجلس الحرب في قصر النيل عندما وصل عرابي وأخبر الأعضاء بهزيمة الجيش وهو ينكي آخر نكاه . وقد قال : د انه حارب حتى لم يبق سواه ٠٠ وليس هذا صحيحا ، فوبخه الأمير كامل وقال له : ٠٠ ان من يغامر بعمل عظيم يجب عليه أن يحسب حساب الخسارة » .
Livre Jaune, op. cit., doc. No. 60, 31 September 1882, p. 46.

(٢) الرافعي ، الثورة العرابية ٠٠ ، الج ، ص ٤٣٩ .

(٣) بلنت مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٤ .

- الرافعي ، الثورة العرابية ٠٠ ، الج ص ٤٤٠ ويذكر رأيا آخر ٠٠ ولو أن عرابي لم يستشهد في واقعة التل الكبير وتراجع منها مصر على الاستمرار في المقاومة لعد عمله بطوله تذكره له بالخبر ، ولكنه نكص على عقبيه لا رغبة في المداومة والجهاد ولكن لكي ينحو بنفسه » .

المفهوم - فى ذلك الحين - ان سقوط العاصمة - يعنى سقوط الدولة فى يد
الاعداء .

ذهب عرابى الى العباسية بصحبة محمد مرعشلى باشا باشا باشا مهندس
الاستحكامات ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان ، واللواء حسن باشا مظهر ،
وذلك لاختيار الموقع الملائم لحط الدفاع ، وطالب محمد مرعشلى أن يكون خط
الدفاع المقترح امام منطقة المطرية شرق عين شمس ، ويمتد يمينا الى الجبل
وشمالا الى ترعة الاسماعيليه ثم ينعطف غربا الى النيل عند شبرا - بداية ترعة
الاسماعيليه .

وبينما كان عرابى باشا يتحدث مع المهندسين فى هذا الشأن خاطبه احد
الضباط قائلا : « .. انك بجهلك وسوء تدبيرك قد أحرقت مدينة الاسكندرية ،
وتريد الآن أن تحرق القاهرة فاذا لم يكن لك فيها ما بهمك فاعلم بأن
لنا فيها نساء واطفالا واملاكا لا نسلم بضياعها ارضاء لك وتنفيذا لآغراضك
الا تدرى انك تعرض مصر للخطر بانشاء الاستحكامات فى العباسية ، وتجعل
منازلها هدفا لقذائف المدافع ، فنحن لا نوافقك على ذلك ، واني أقول لك ذلك
بالاصالة عن نفسي وبالنابة عن جميع الضباط الحاضرين ، فلا تطلب منا مساعدة
ويكفى ما جرى » .

فلما سمع عرابى هذا الحديث حاق به الزهول وارتبك امره وخاصة أنه
رأى علامات الاستحسان لهذا الحديث - بادية على وحوه الضباط وقرر العدة
والاجتماع بالمجلس العرفى للنظر فى الامر (١) .

ولكن الواقع ان عرابى عدل عن رأيه هذا بعد ان وجد انه لا يوجد حنود
يستطيع بهم الدفاع عن العاصمة ، ولذلك أثر الرجوع الى المجلس العرفى
للاجتماع به ، واستقر رأى الحاضرين على التسليم ، كذلك وافقوا على كتابة
عريضة الى الخديو يلتمسون فيها العفو عنهم ووقع عرابى ومن معه على عريضة
التسليم .

ويجزم الرافعى فى الحكم على عرابى فى موقفه هذا بقوله : « .. والحق
ان عرابى لم يكن بفكر عقب الهزيمة قنما بصر اليه أمر البلاد بل كل ما كان
يهمه أن ينقذ حياته من الاعداء » (٢) .

بلغت القوات البريطانية فى تقديمها نحو القاهرة - الى منطقة العباسية
فى الساعة الرابعة من مساء ١٤ سبتمبر ، وعسكروا فى ثكنات الفرسان بها

(١) سليم خليل العائى ، مرجع سبق ذكره ج ٥ ، ص ٢٥٢ .
- الرافعى ، الثورة العربية ٥٥ الخ ، ص ٤٤٢ .
- بلنت ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٤ .
(٢) الرافعى ، الثورة العربية ٥٥ الخ ، ص ٤٤٢ .

وخرج بعض المواطنين من سكان باب الشعريّة والحسينيّة للدفاع عن العاصمة ولكن إبراهيم بك فوزى محافظ القاهرة رأى ان مثل هذا العمل لا يؤدى الى نتيجة بل يترتب عليه تدمير القاهرة وسفك الدماء - ولهذا منع المواطنين من التصدى للقوات البريطانيّة (١) .

وبمجرد وصول درودى لو الى العباسية أرسل محمد رضا باشا قائد منطقة العباسية يطلب منه التسليم دون مقاومة ، وتجريد الجنود من السلاح . بينما كان عرابى باشا وصحبه مجتمعين بمنزل على باشا فهمى يتدارسون الموقف ، وأرسل محمد رضا باشا برقية فى الساعة السادسة من مساء هذا اليوم - ١٤ سبتمبر - الى عرابى يخبره فيها بوصول طلائع القوات البريطانيّة ورد عليه عرابى يأمره بالتسليم دون مقاومة القائد البريطاني .

ولما انفض الاجتماع الذى عقد بمنزل على باشا فهمى أشار عليم جون نبيه بأن يسلموا انفسهم كآسرى حرب للقائد البريطاني ، فعمل عرابى وطلبه بنصيبته وتهياً الانان لتسليم أنفسهما ، أما محمود سامى البارودى فلم يقبل هذه النصيحة قائلاً : « أنى ذاهب الى منزل فاذا أرادونى فانهم يعرفون أين يجدونى » (٢) .

وفى صباح يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ دخل القاهرة الجنرال ولسلي قائد عام القوات البريطانيّة ويصعبه اركان حرب الحملة ، وسلطان باشا نائباً عن الخديو ، ونزل فى سراى عابدين ، وعلى الفور أرسل الى وزارة الحربية البريطانيّة برقية ذكر فيها : لا ترسلوا مددا الى مصر فقد انتهت الحرب ، (٣) .

وهكذا تم تنفيذ الخطة الاستراتيجية البريطانيّة لاحتلال قناة السويس وكذلك احتلال العاصمة - كى تضمن بريطانيّا سيطرتها التامة على مصر - كما فيها قناة السويس ، وحتى لا تدع أى فرصة فيما بعد لأى دولة أوروبية بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبذا تضمن سيطرتها التامة على قناة السويس دون منازع .

(١) Livre Jaune, op. cit., doc. No. 62, p. 47.

(٢) الراقى ، الثورة العرابية .. الخ ص ٤٤٢ .

- سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ، ج ٥ ، ص ٢٥٢ .

Livre Jaune, op. cit., doc. No. 65, p. 49.

(٣) الراقى ، الثورة العرابية .. الخ ، ص ٤٤٥ .

Livre Jaune, op. cit., doc. No. 63, p. 48.

الفصل العاشر

قناة السويس عقب الاحتلال البريطاني ١٨٨٢

أولا : انقسام الراى العام البريطانى اذله احتلال مصر

فبل أن نعلم الحكومة البريطانية على احتلال مصر كانت تخشى من معارضة الراى العام البريطانى ، ومن نصدى مجلس العموم البريطانى لسياسة الحكومة اراء المسألة المصرية ، ولكن الحكومة البريطانية انتهج سياسة خارجية تستطيع أن تضمن عدم ثورة الراى العالمى بصفة عامة والراى العام البريطانى بصفة خاصة ، وفى ذات الوقت تنال ثقة مجلس العموم البريطانى ، لان الحكومة لا تستطيع أن تقدم على تنفيذ خطوة كهذه دون موافقة مجلس العموم البريطانى وكذلك افرار الاعتمادات المالية اللازمة لاعداد مثل هذه الحملة العسكرية لاحتلال مصر بما فيها قناة السويس .

واستطاعت الحكومة البريطانية أن تحقق هدفها باحتلال مصر عسكريا ضمانا لسيطرتها على قناة السويس دون منازع ، وهذا النجاح يرجع الى تلك السياسة التى انتهجتها الحكومة منذ بداية الازمة ، وهذه السياسة تقوم على عاملين اساسيين : -

العامل الاول : اقناع الراى العام العالمى والبريطانى بمدى خطورة الازمة المصرية ، لذلك عقدت الحكومة البريطانية الى تعبئة صحافتها فى حملة تهدف الى التلويع دائما بخطر التعصب الاسلامى فى مصر ، واستشهدت بمذبحة الاسكندرية فى ١١ يونيو واعتداء المسلمين على مسيحي أوروبا دون تميز ، كما دأبت الصحافة البريطانية الموالية للحكومة ب الى التنديد بخطر القومية

العربية (١) وما قد يترتب على قيامها خطر يهدد الامبراطورية البريطانية وكان هدف السياسة البريطانية في هذا هو تصوير أحداث مصر بالخطورة التي يمكن أن تتخذ منها سندا تبرر به عدوانها على مصر .

العامل الثاني : اتباع خطة دبلوماسية طوال فترة انعقاد المؤتمر حتى تستطيع أن تنفذ خطتها الاستراتيجية بأحتلال قناة السويس في ظل انعقاد المؤتمر ، والتزمت الدبلوماسية البريطانية - حينذاك - بالمرونة - والاعتماد على الجدل ، والتلاعب بالالفاظ فضلا عن تعمد لورد دوفرين مندوب بريطانيا بالمؤتمر الى الزج بالاعضاء المؤتمرين في مناقشات لا طائل منها الا كسب مريد من الوقت حتى يتمكن السواب البريطانية من اخاذ مواقعها استعدادا للهجوم على قناة السويس .

كما نجحت هذه الدبلوماسية البريطانية المرنه في فتح باب المفاوضات المباشرة بين الحكومتين - البريطانية والفرنسية - خارج نطاق المؤتمر بغية تفويت الفرصة على الحكومة الفرنسية حتى لا تتمكن من الاشتراك في مسألة الدفاع عن القناة ، وفي نفس الوقت استطاعت الدبلوماسية البريطانية أن تضطر المؤتمر الى اعلان تأجيل جلساته الى أجل غير مسمى ، والموافقة على بدء المفاوضات المباشرة بين الحكومه العنمايه والحكومه البريطانيه يعمد التوصل الى توقيع معاهدة دفاع مشترك عن مصر . ونجحت أيضا الدبلوماسية البريطانية في تفويت الفرصة على الحكومة العثمانية بعدم نعيها قرار المؤتمر الصادر في ١٥ يوليو .

وفد نجحت السياسة البريطانية الى حد كبير في تعبئة الرأي العام الأوربي بصفة عامة والبريطاني بصفة خاصة ، واذا كان مجلس العموم البريطاني وافق على الاعتمادات المالية اللازمة لاعداد حملة الى مصر للاستيلاء على قناة السويس في الجلسة المنعقدة يوم ٢٧ يوليو ، انما هذا لا يمنع من مهاجمة بعض أعضاء المجلس لسياسة الحكومة ازاء مصر اذ أن الحكومة البريطانية استطاعت أن تضلل أعضاء المجلس بحقائق كاذبة عن حقيقة الأوضاع في مصر ، واستنكر بعض النواب العدوان على مصر ، ووصفوه بأنه جريمة دولية تنطوي على الوحشية ، كما استقال جون برايت Bright (٢) من منصبه احتجاجا على هذا العدوان الذي وصفه بأنه انتهاك لأحكام القانون الدولي ، وليس له سند قانوني .

(١) بدأت أفكار القومية العربية في الظهور نتيجة لتكوين الجمعيات السياسية التي تكونت في مصر ولبنان وسوريا والدعوة الى الانفصال عن الحكم المركزي العثماني وتكوين دولة عربية اسلامية تصحح اسما للحلقة العثمانية دون تدخل منها في الشؤون الداخلية .

Livre Jaune, op. cit., doc. No. 112, date 15 Novembre 1882.

(٢)

وعدم عمال بريطانيا احتجاجا الى الحكومة على اثر ضرب مدينة الاسكندرية
بمدافع الاسطول البريطانى صباح يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ .

وانتعد بشده لورد راندولف تشرشل Randolph Charchull (١) فى
اوائل عام ١٨٨٣ سياسه لورد جرانفيل وزير الخارجية فى خطبة ألقاها فى
« ادنبره » قائلا : لقد كان المصريون ٠٠ على وشك النجاح فى ثورتهم ، ولكن
من المؤسف بل مما يعاب علينا ، ان جلاد سنون رئيس وزراء بريطانيا دفع
باسطوله وبجيوشه فهاجمت بلادهم ودمرت مدينتهم وحربت ديارهم وقتلت
الآلاف منهم كل ذلك بسبب لا مسوغ له من الاخلاق ولا المعاهدات الدولية

وأضاف الى ذلك قوله : وما كان لحكومتنا أن ترتكب جريمة كهذه ٠٠
كما أنى وابق أن الرأى العام استنكر هذه السياسة ومضى فى خطابه قائلا
أن الحكومة منذ بدء الازمه المصرية حتى نهايتها درجت على تزويد مجلس العموم
بمعلومات غير صحيحة .

الاكذوبة الأولى : فلقد فيل أن الحركة التى قامت فى مصر لا تعدو أن
تكون غزوا عسكريا وتلك كانت اكذوبة ٠ فلا يعن لاي انسان أن ينكر ان عرابى
كان زعيما قوميا ٠ **والاكذوبة الثانية :** لقد قيل لكم بأن الاسطول البريطانى
— بميناء الاسكندرية — كان معرضا لاشد انواع الخطر والتهديد ، وتلك اكذوبة
أخرى .

والاكذوبة الثالثة : فيل أن قناة السويس تنعرض لخطر يهدد حرية الملاحة
وتلك كانت اكذوبة فعناة السويس لم تتعرض إطلاقا للخطر .

فليس من حق بريطانيا السيطرة على قناة السويس . وهى شركة مساهمة
عالمية واذا كانت بريطانيا اقدمت على احلال الفناء عسكريا دفاعا عن مسعمراتها
ويما وراء البحار فلم يكن مثل هذا العمل مسوغا لاحتلال القناة احتلالا
عسكريا (٢) .

واحتلفت الاراء فى بريطانيا حول مستقبل مصر . ففريق من الرأى العام
البريطانى كان يرى ضم مصر الى الممتلكات البريطانية ، ورغم اقتناع بعض
الوزراء بهذا الرأى المتطرف الا أن لورد جرانفيل عارض هذا الرأى نظرا لما يسببه
من اشكالات سياسية عالمية .

(١) دالده ولف تشرشل هو والد ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا فى الحرب العالمية
الثانية .

(٢) د ٠ محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ص ١٧٦ .

وفريق آخر يرى فرص حماية مسوره او معنه veiled protectorate ويؤمن بعدم الجلاء عن مصر طالما بقيت لبريطانيا مستعمرات فيما وراء البحار، وعاليه اعضاء هذا الفريق من الطبقة الراسماليه النشيره على الحكومه البريطانيه بالوسع الاستعمارى لمواجهة النمو الاقتصادى الالماني . فضلا عن استغلال رووس الاموال فى هذه المستعمرات الجديده وعرفت سياسة هذا الفريق بسياسه « الامبراليه الاستعماريه » وفريق ثالث يرى بسط الحماية على مصر من اجل المحافظه على بوارى العوى المنصارعة فى منطقه البحر المتوسط، وحاصه بعد أن احتلت فرنسا تونس - فى صيف ١٨٨١ - وان نطل بريطانيا فى مصر طالما بقيت فرنسا مسيطرة على شمالي افريقيا بصفه عامه .

وفريق رابع يرى اعلان حياد مصر كبلجيكا أو سويسرا . وهذا هو أفضل حل لفضيه الجلاء . وبشرط أن تؤيد الدول الاوربيه هذا الاقتراح ، ولكن بسمارك عارض هذا الراى حتى لا ترج المانيا بسسها فى حرب من اجل القضية المصريه .

والفريق الخامس يرى الجلاء عن مصر بعد اسنمرار سلطه الحديو واستقرار التنظيمات الجديده التى انشأتها بريطانيا بعد الاحتلال (١) .

ولكن الوزراء البريطانيه - وهى وزارة الاحرار برياسة جلادستون وكان وزير الخارجيه فيها لورد جراتفيل - رأت أن تتبع نصيحه المستشار الالماني بسمارك وكانت له فى ذلك الوقت زعامة سياسيه فى أوروبا وهذه النصيحه هى أن تستمر بريطانيا فى احتلال مصر مع ترك السيادة العثمانيه على ما هى عليه .

(١) د- محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ، ص ص ١٨٤ - ١٨٥ .

ثانيا - معارضة فرنسا والدولة العثمانية للاحتلال البريطاني لمصر

وبعد ان تم احتلال بريطانيا لقناة السويس وسائر اجزاء مصر تدهورت العلاقات بين فرنسا وبريطانيا . اذ سرعان ما رأت فرنسا ان هذا الاحتلال قد عصف بما تدعيه لنفسها من مصالح وحقوق في مصر وأنه أخل بالتوازن الدولي في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ، فأصبح لبريطانيا فيه قواعد استراتيجية اذ كانت قد احتلت - كما ذكرنا - جزيرة قبرص سنة ١٨٧٨ ثم قناة السويس وسائر اجزاء مصر - وظفرت بسيطرة انفرادية على قناة السويس، واعتبرتها وسيلة أساسية للمواصلات بين اجزاء امبراطوريتها ، وغدا الابقاء على نفوذها على الفناء مبدءاً رئيسياً في سياستها (١) .

ولذلك ساء فرنسا أنها اضاعت على نفسها فرصة ذهبية هي الاشتراك مع بريطانيا في التدخل الحربي في مصر أولاً أو في احتلال قناة السويس . ولا يزال الى الوقت الحاضر بعض كبار المؤرخين الفرنسيين يفصحون عن مشاعر الاسى العميق لاحجام فرنسا عن الاشتراك مع بريطانيا في هذا العمل العسكري . ويذهبون الى أن هذا الاحجام كان أكبر هزيمة سياسية منيت بها السياسة الفرنسية في الفترة الواقعة بين الحرب السبعينية وبين الحرب العالمية الاولى (٢) .



قررت الحكومة البريطانية أن تنتهج سياسة جديدة حتى تستطيع أن تهدئ من ثورة الرأي العام ضد استمرار بقائها في مصر المسيطرة على قناة السويس ، وهذه السياسة البريطانية الجديدة تقوم على عاملين :

- (١) د . عبد العزيز محمد الشاوي : الدبلوماسية الفرنسية ترتبط بين مسالتي قناة السويس وايرلنده الجديدة .
- بحث منشور في حوليات كلية الآداب ، جامعة القاهرة . المجلد الثاني والعشرون - العدد الاول ، لسنة ١٩٦٠ ، ص ١ - ٩٣ .

(٢) Hanotaux Gabriel : Histoire de la Nation Française, ١5 vols. 24eme edition
Paris. t IX. Histoire Diplomatique, par Rene Pinon, p. 574.

التعامل الأول : اتحاد بعض الاجراءات السريعة التي نتعلق بشئون مصر الداخلية على اساس بقاء بريطانيا في مصر نهائيا (١) ، والواقع ان جميع الدلائل تقطع بان بريطانيا كانت مصممة على البقاء في مصر الى ما لا نهاية وان يكون هذا الاحتلال معدها لصمها الى مستعمراتها في افريقيا ويدا بونه هذه المستعمرات من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب ، فضلا عن سيطرتها على البحرين الابيض والاحمر ، لامتلاكهم معانيخ هدين البحرين وهى ، بوغار جبل طارق ، بورسعيد ، السويس ، القناة الموصله بينهما وبوغاز باب المندب الذي حنم على بريطانيا احتلال عدن بعد ذلك .

لذلك اتسمت اعمال بريطانيا بعد الاحتلال بسمة الاسفزاز وطبعه بطبع البقاء .

التعامل الثانى : اتهاج سياسة جديدة تتسم بالدبلوماسية المرنه لمواجهة موقن المعارضة العالميه ، وان كانت الحكومة البريطانيه - حينذاك - قد نافضت كل تصريحاتها وافعالها التي تؤكد انها لا تسعى الى احتلال مصر عسكريا انما تعمل فقط من اجل تحقيق ثلاث اهداف اساسية : -

اولا : احترام القانون الدولى .

ثانيا : المحافظه على سلام شرقى أوروبا .

ثالثا : المناضله على حقوق الحديو الشرعيه ، وعدم الرغبة فى زياده مسئوليات بريطانيا باحتلالها مصر (٢) .

ولكن بعد دخول القوات البريطانيه القاهرة - ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ - عادت بريطانيا لنعلن : « بان الجلاء يتم عن مصر حينما نوفن بان الاصلاحات التي تقوم بها قد ثبتت اصولها ، واصبحت فى مأمن من العبث » .

لما صرح لورد جراسيل وزير الخارجيه فى سبتمبر ١٨٨٢ الى مينابريا سفير فرنسا فى لندن بقوله : « ان بريطانيا لا تهدف الى بسط حمايتها على مصر او ارغام احد على الخضوع لارادتها » (٣) .

ولكن على الرغم من هذا فلقه اتبعت بريطانيا مع الشعب المصرى سياسة تقوم على الضغط والقهر . اذ رأت بريطانيا أن تمزق وحدة الشعب المصرى

(١) صدرت هذه القرارات باسم الحديو ولكن نابها من ولسلى قائد عام القوات البريطانيه - وذلك بمجرد ذوله العامه اخر الدوات البريطانيه المحتلة .

(٢) د . ح - مصطفى صلت ، الاحلال الانجليزى لمصر ، ص ١٨٠ ، أدلى بهذا التصريح حانسون رئيس الوزراء البريطانيه فى ٢٤ يوليو ١٨٨٢ . مجلس العموم البريطانى ، بينا الاواب البريطانيه تستمد لاحتلال قناة السويس .

(٣) القضية المصريه ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، ص ٢٤ .

تحقيقاً لمبدئها « فرو سبد » حتى تضمن لنفسها البقاء في مصر دون أثاره أي اضطرابات أو وجود معارضة وطنية لها ، وإن كان يوجد في مصر - بعد الاحتلال - فريق من الشعب يرى في بقاء الاستعمار - البريطاني مصلحة له . وبدأت بريطانيا تحتضن هذا الفريق كي يكون له أثر بين طبقات الشعب المصري وكان يزعم هذا الفريق «وبار باشا (١)» .

حددت تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ مركز مصر الدولي فجعلتها ولاية عثمانية تحكمها أسرة محمد علي بطريق الوراثه ، وقد ضمنت الدول الأوروبية الكبرى نهيد هذه التسوية ، ولذلك لم يكن في استطاعة بريطانيا بعد أن احتلت مصر في ١٨٨٢ أن تغير من مركز مصر الدولي دون موافقة الحكومة العثمانية والدول الموقعة على معاهدة لندن ١٨٤٠ . ظل مركزها مرعرا ولم تعترف لها الدول في ذلك الوقت بمركز شرعي في مصر ولم تنس الدول الأوروبية الكبرى فيما عدا فرنسا اعتراضا قويا على تدخل بريطانيا واقتصرت الحكومة العثمانية على الاحجاج اللطفي ، ولم تكن لديها من القوات المسلحة ما يسمح لها بتحدى بريطانيا تحديا جديا .

فالدولة العثمانية حانفة على بريطانيا لدخلها دون اذن من السلطان ولهذا ظلت تطالب بريطانيا باستمرار بضرورة جلاء قواتها عن مصر . وفي الحقيقة أن الدولة العثمانية مسنولة عن احتلال بريطانيا لمصر . إذ كان من نتيجة موقف السلطان إبان الأزمة المصرية ، الموقف الذي اتسم بالتردد والضعف - أن استغلت بريطانيا هذا الموقف من جانب السلطان وعملت على احتلال مصر غير عابئة باحجاجه ، وفي الواقع أن السلطان قد اعناد لحقبة من الدهر امتهان أوروبا لكرامته واعتداءها على حقوقه الشرعية ، وتعديتها على سلطاته هذا بالرغم من اعتراف الدول الأوروبية الكبرى في مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ ، ومؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ بالدولة العثمانية كجزء من النظام الدولي لها من الحقوق السياسية والدولية ما للدول الأخرى .

ولقد انتهر السلطان عبد الحميد الثاني أول فرصة - بعد استتواء بريطانيا - لعرض طلبه الجلاء عن مصر - ففي أواخر أكتوبر ١٨٨٢ اقترح السلطان على لورد دافرين قبول الحكومة البريطانية اقتراحه ببدء المفاوضات.

(١) لقد كان «وبار باشا» يرى فرض الحماية البريطانية على مصر مد نشوب الحرب التركية - الروسية ١٨٧٧ . إذ سافر الى لندن لمهيد الطريق لبريطانيا بفرض حمايتها على مصر - ولقد كان يعتقد - شخصا - أن الحكومة العثمانية سوف ترحب من هذه الحرب مهزومة . ويستقيم بعد ذلك حربا بين بريطانيا وروسيا فلاند إذا من أن تفرض بريطانيا حمايتها على مصر كي تضمن نفسها الفوق على النفوذ الروسي .

(٢) د. محمد مصطفى صقر ، الاحتلال الإنجليزي لمصر ، ص ١٦٠ .

فيما بينهم بشأن الأزمة المصرية على أساس ان تكون تسوية لندن ١٨٤٠ - ١٨٤١ وكذا القرارات التي أصدرها بشأن مصر أساسا لهذه المفاوضات التي تهدف الى الجلاء التام عن مصر .

ولكن الحكومة البريطانية ردت على هذا الاقتراح ، بأنها سوف تنتظر الى ان يحين الوقت المناسب لبدء المفاوضات فيما بينهما ، وبالرغم من هذا فقد حرصت بريطانيا بالابقاء على العلاقات الودية مع الدولة العثمانية .

كان لورد جرانفيل يرى أن تصديق الدول الأوروبية على كل القرارات السلطانية الخاصة بمصر ، حتى لا يستطيع السلطان سحبها أو تغييرها الا بموافقة الدول الأوروبية على هذا ، وبهذا كان لورد جرانفيل يسعى الى حرمان السلطان من حق اصدار قرارات جديدة الا بموافقة الدول الأوروبية ، أو فرض الوصاية الأوروبية عليه وفي الواقع كان لورد جرانفيل يدرك أن هذه الاقتراحات لا تروق للسلطان .

غدت المسألة المصرية موضوعا شائكا في العلاقات الفرنسية البريطانية بعد أن تم الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ ، وأدرك فرنسا أن هذا الاحتلال قد عصف الى حد بعيد بما تدعيه لنفسها من مصالح ونفوذ في مصر . اذ كانت فرنسا في بادئ الامر - تعتد خطأ - بأن الحكومة البريطانية سوف تفي بتعهداتها وتصريحاتها التي أدلت بها ابان الأزمة المصرية ، وحقيقة أن هذه التصريحات والأقوال التي أدلى بها الساسة البريطانيون - في ذلك الوقت كانت خطة دبلوماسية مقصودة فبريطانيا تبطن غير ما تظهر ، ولجات بريطانيا الى سياسة الحداد والتضليل شعورا منها بعدم شرعية الاحتلال وضعف مركزها الرسمي في مصر اذ دخلت البلاد بغيا وعدوانا وان كانت الحكومة البريطانية اكتفت بالسيطرة الفعلية على جميع شئون مصر الداخلية ، فقد حرصت على عدم المساس بمركز مصر القانوني ، وذلك بالابقاء على السيادة العثمانية عليها ، وان كانت هذه السيادة العثمانية اسمية تمثلت في دفع الجزية السنوية .

وأعنت بريطانيا في سياسة التضليل والحداد لتخفف من تاثيرة الحكومتين الفرنسية والعثمانية فأخذت تصدر من حين الى آخر تصريحات بأن الاحتلال مؤقت مرهون بعودة الامن والبطام في مصر ، وتنبت الأنظمة والاصلاحات التي أوجدتها بعد الاحتلال ، وفي الواقع أن سياسة بريطانيا ازاء مصر تناقض تصريحاتها . فلقد أصدرت في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - قرارا بحل الجيش المصري ، وتشكيل جيش قليل العدد أسرف عليه ضباط بريطانيون كما عينت بريطانيا عددا كبيرا من الانجليز في وزارات الحكومة ، وباسم الحديو صدر مرسوم في ١٨ يناير ١٨٨٣ بالغاء نظام المراقبة الثنائية على المالبة المصرية ، ورأت فرنسا أيضا مرسوما خديويا يصدر في ٤ فبراير ١٨٨٣ بإنشاء منصب مستشار مالي للحكومة واستناده الى بريطاني وبهذا أدركت فرنسا أن تصرفات بريطانيا في مصر لا توحى

بان الاحتلال لمصر هو احتلال مؤقت كما كان يصرح وزراؤهم في ذلك الوقت وعارضت فرنسا قرار إلغاء المراقبة الدائمة في مصر ، وصرح لورد جرافيل بقوله : ان نظام المراقبة الدائمة لم يوضع لصالح فرنسا أو بريطانيا انما وضع لصالح الاقتصاد المصري في وقت ما ولأجل غير مسمى ، وأن واجب الحكومة البريطانية يحتم عليها تعديل كل النظام المصرية ، ولهذا فالإلغاء المراقبة الدائمة الآن ، انما في الواقع لصالح مصر والدول الأوروبية » .

لهذا تشددت فرنسا في طلب جلاء «^١» سلطانها عن مصر ، ولكن بريطانيا أعلنت ازاء تشدد فرنسا هذا بأنها نهجت في مصر منهج الحكومة الفرنسية في تونس ، ولكن فرنسا أعلنت أن احتلالها لتونس كان لايجاد توازن في منطقة شرقي البحر المتوسط بعد الاحتلال البريطاني لجزيرة قبرص في سنة ١٨٧٨ وأنها ترى لذلك - أن الاحتلال البريطاني لمصر ولقناة السويس بصفة خاصة قد أدخل بتعادل ميزان القوى بين الدولتين في المنطقة (١) .

ولقد حاولت الحكومات الفرنسية المتتالية إثارة الدول الكبرى ضد استمرار بريطانيا في مصر ، فساندت الباب المالي في احتجاجاته العديدة على بريطانيا وفي مطالبته إياها بالجلاء عن مصر - أبدت ألمانيا في سياستها الاستعمارية تكاية في بريطانيا وصورتها لألمانيا في صورة الدولة التي لا تقف أنانياتها ولا مطامعها الاستعمارية عند حد .

كما شجعت الحكومة الروسية في سياسة التوسع الإقليمي والاستعماري في قلب آسيا وفي الشرق الأقصى وفي البلقان أما في مصر فقد عملت فرنسا على إثارة العراقيل أمام الاحتلال البريطاني ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، وحيثة الأمر كانت بريطانيا لا تعبأ كثيرا بموقف فرنسا المتشدد ضد استمرار وجودها في مصر .

ثالثا : السياسة البريطانية ازاء قناة السويس بعد احتلالها

بعد أن تم احتلال بريطانيا لمصر ، عملت على الفور على تدعيم مركزها في مصر وعلى كسب الوقت ، فسيطرت على الحكومة المصرية سيطرة محكمة فعالة فأصدر القائد العام البريطاني حل الجيش المصري • وملأت - بريطانيا - المناصب الكبرى في وزارات الحكومة ومصالحها وفي الجيش والشرطة بالانجليز وعملت على اقضاء النفوذ الفرنسي في مصر • فألفت نظام المراقبة الثنائية على الماية المصرية والذي كانت فرنسا تشاركها فيه واستبدلت بهذا النظام الثنائي نظاما جديدا انفردت في ظلله بالسلطة فأنشأت منصب المستشار المالي وشغلته بالقتصل الانجليزي الذي كان يعمل في المراقبة الثنائية ، أما كسب الوقت فكانت بريطانيا تعتقد أن الزمن حليف قوى لها ، فكلما مرت الايام والسنوات ازداد مركزها رسوخا في مصر ورأت الدول المعارضة نفسها أمام الأمر الواقع وهو استمرار الاحتلال البريطاني لمصر •

والحقيقة التي لا مراء فيها هي أن الحكومة البريطانية لم تكن تفكر في قرارة نفسها في الجلاء عن مصر الا في حالتين : حين تجبر على الجلاء أو حين لا يتعارض الجلاء مع مصالحها الخاصة ولم يكن من الممكن أن تتحقق الحالة الثانية لأن مصالح بريطانيا الاستعمارية والاقتصادية تتطلب الإبقاء على قواتها المسلحة في مصر •

ورأت بريطانيا أن تبدأ مرحلة جديدة في سياستها الخارجية تعتمد فيها على الدبلوماسية كي تهدى من معارضة الدول المعارضة لها باستمرار احتلال قناة السويس وكان من أولى محاولات بريطانيا في هذا الصدد أن تبدأ محادثات سياسية ودبلوماسية بخصوص حياد قناة السويس استرضاء للدول الأوروبية الكبرى ، وإيهامها أن الاحتلال البريطاني لمصر - فضلا عن أنه احتلال مؤقت - لا يعنى أن تسيطر بريطانيا وحدها على قناة السويس أو تستغلها لصالحها الخاص •

وعرض لورد جرانفيل على الحكومة الألمانية اقتراحا يتضمن وضع اتفاق دولي يكفل تأمين حرية الملاحة في قناة السويس في وقت السلم والحرب لجميع

الدول بشرط أن تضمن الدول الأوربية الكبرى هذا الاتفاق - ولكن اعترض بسمارك مستشار ألمانيا على هذا الاقتراح بحجة أن الحكومة الألمانية غير مستعدة للدخول في حرب من أجل القضية المصرية بصفة عامة - عند ذلك أعلن لورد جرانفيل منشورا أرسله الى الدول الأوربية الكبرى في ٣ يناير ١٨٨٣ - ولم يكن قد مضى أربعة أشهر على دخول الجيش البريطاني مدينة القاهرة أوضح فيه مركز بريطانيا في مصر عقب الاحتلال .

واستهل لورد جرانفيل منشوره بمقدمة تتضمن نصائح بريطانية أصاغها بأسلوب دبلوماسي مهذب وان كان لا يخلو من سخرية لازعة ابتدعه الدهاء الانجليزي السياسي والعقلية الاستعمارية الماكرة وهو يرسى قواعد السياسة البريطانية في مصر بعد الاحتلال ومعناه أوامر اجبارية - في صيغة نصائح - يلتزم بتنفيذها رئيس الوزراء والوزراء ومن اليهم من كبار الموظفين المصريين فإذا رفض أحدهم أو امتنع عن تنفيذ نصيحة بريطانيا كان عليه أن يستقيل قورا ، وما أكثر نصائح بريطانيا للحكومة المصرية بعد الاحتلال .

وقد قسم المنشور مشكلات مصر الى قسمين : مشكلات تتصل بالدول الأخرى ولا مناص من موافقة الدول الأوربية الكبرى عليها ومشكلات داخلية . وبدأ المنشور بالمشكلات الأولى فقال : - مسألة قناة السويس هي في مقدمة هذه المشكلات وقد تعرض لها جرانفيل في خبث وخداع ومكر ، وعمر عنها بأسلوب دبلوماسي فقال : ان القوات البريطانية قد احتلت قناة السويس ، واتخذت القناة قاعدة للعمليات الحربية لحماية الملاحة في القناة والحيلولة دون الاضرار بها ، ولكنها فعلت ذلك باسم الحديو توفيق ونيابة عنه وتأييدا لسلطته . وبرغم هذا فالحكومة البريطانية حريصة على حربة الملاحة في قناة السويس وأنها تقترح عقد اتفاقية بين الدول الكبرى تحقق هذه الحرية لجميع السفن في وقت السلم والحرب ووضع ثمانية أسس تقوم عليها الاتفاقية المقترحة :

أولا - أن تكون حرية المرور في قناة السويس مكفولة لجميع سفن الدول دون تمييز في وقت السلم والحرب .

ثانيا - تحدد في وقت الحرب فترة زمنية لمراقبة السفن الحربية - التابعة للدول المتحاربة بالقناة ، ولا يجوز انزال قوات أو مواد حربية بداخل القناة .

ثالثا - لا يحدث ارتكاب أى أعمال عدائية داخل القناة أو تخومها أولا في أى مكان بالماء الاقليمية المصرية حتى لو كانت الحكومة العثمانية أو إحدى الدول المتحاربة .

رابعا - لا يطبق انصاف السابقان على الاجراءات التي تكون ضرورية للدفاع عن مصر .

خامسا - كل دولة تسبب سفنها الحربية ضررا بالقناة تنحمل تكاليف هذه الخسائر والأضرار .

سادسا - تتخذ مصر فى وقت الحرب سائر الاجراءات التى تكون من سلطتها لتنفيذ الشروط التى توصل لمرور سفن المسحاربين بالعنة .

سابعا - لا يجوز اقامة تحصينات على شاطئ القناة أو بالقرب منها .

ثامنا - لا يؤثر الاتفاق الذى يوضع مع حقوق الحكومة المصرية ما عدا ما ينص عليه صراحة ، (١) .

كان هذا المنشور محاولة دبلوماسية أولى من جانب بريطانيا - لارضاء الدول الأوروبية الكبرى ، ولتهذلة خواطر الدول المعارضة لوجودها فى مصر .

والحقيقة أن بريطانيا كانت تعلن غير ما تضرع ، وتظهر غير ما تبطن بهى بالرغم من أنها لا تمنع بأن تكون حرية الملاحة بقناة السويس على الحياد (وهذا ما جاء بالأسس الثلاثة الاول) وترفض رفضا تاما أن تكون القناة نفسها محايدة (وهذا ما جاء فى البند الرابع) . وهذا دل ما يهم بريطانيا - أن تفرق بين أمرين : حياد قناة السويس وهذا ما تعارصه ولا تسمح بالموافقة عليه ، والأمر الباقى حياد الملاحة بالقناة وهذا لا تمنع فيه ، حيث أن بريطانيا هى الدولة الوحيدة المسيطرة على اداة القناة وقواتها العسكرية تقوم بحمايتها ضد أى عدوان .

واذا كانت هذه وجهة نظر بريطانيا فإن العالم مطالبا بأن تكون قناة السويس على الحياد وبالتالي تكون الملاحة بها مكفولة لجميع الدول دون تمييز فى كى الأحوال .

وحقيقة الأمر كمت هذه مرحلة أولى من مراحل الدبلوماسية البريطانية بعد احتلالها مصر بما فى ذلك قناة السويس .

ولم يكس المنشور الذى أرسله لورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ الى الدول الأوروبية الكبرى الا محاولة دبلوماسية من بريطانيا لاسترضاء تلك الدول . فاعمال بريطانيا فى مصر تدل على أنها سوف تترك مصر وشأنها انما تعمل لتثبيت نفوذها الى أجل غير مسمى . فبعد دخول القوات البريطانية عاصمه مصر فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ ، أعلنت الحكومة البريطانية فى ٣١ أكتوبر ١٨٨٢ أنها عزمتم على ايفاد لورد دوفرين سفيرها بالآستانة الى مصر كى يضع تقريرا عن

(١)

Blue Book, Egypt 1883, No. 20, doc. Appendix No. 2, p. 48. From Earl Granville to Her Majesty's representatives at Paris, Berlin, Vienna, Rome and St Petersburg, Foreign Office, January 3, 1883.

انظر الملحق رقم (٤٠)

احوالها الداخلية بعد أن يقوم بدراستها على الطبيعة مستعينا في ذلك بخبره ادوارد ماليت - قنصلها العام بالقاهرة - ولقد كان لهذا الاعلان رد فعل قوى في عواصم الدول الأوروبية بصفة عامة وفي الآستانة بصفة خاصة - واجتمع وزير خارجية الحكومة العثمانية بلورد دوفرين وأبلغه استياء حكومته من هذا القرار - وأبلغه بأن حكومته سوف ترسل مندوبا من قبلها كي يراقب تصرفاته وأعماله في مصر .

ولكن لورد دوفرين أعلن بقوله أن مهمته في مصر لا نعمل على تغيير العلاقات الودية وبالتالي لا نمس العلاقات السياسية بين البلدين . وبهذا التصريح زالت مخاوف الحكومة العثمانية وعدلت عن ارسال مندوب من قبلها (١) .

وصل لورد دوفرين الى ميناء الاسكندرية يوم ٧ نوفمبر ١٨٨٢ ووصل في مساء هذا اليوم الى القاهرة وبعد اجتماعه بالحدوي ، وبكبار الضباط البريطانيين وادوارد ماليت وكبار رجال الدولة ، أخذ بعد ذلك في دراسة احوال مصر الداخلية ، واضعا نصب عينه مصلحة بلاده ليس الا ، فهو رجل سياسى محنك ودبلوماسي داهية يمتاز بالمر والجدل ، فهو بهذا البحث والدراسة يضم أسس السياسة البريطانية في مصر .

وبعد أن مكث في مصر ما يقرب من ثلاثة أشهر قدم تقريره في ٦ فبراير ١٨٨٣ الى لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية واستهل هذا التقرير الشاهد مقدمة مسهبة بأسلوب بليغ ، وتعبيرات دبلوماسية مبهمه ، تخفى أكثر مما تظهر فيخيل للمطلع عليها أن هذه الملاحظات وضعت لخدمة المصريين واصلاح احوال مصر الداخلية ، في الحقيقة كانت بمثابة أساس للسياسة البريطانية الاستعمارية في مصر (٢) .

وعن نظام الحكم المرتقب في مصر ذكر لورد دوفرين في مقدمة تقريره :
« فمن البديهي أن الدعائم التي يجب أن تكون أساسا لقيام نظام حكم جديد في مصر ، يجب أن يكون مشابها لنظم الحكم السائدة الآن في الدول الأوربية

(١) Livre Jaune, op. cit., doc. No. 104, date November 1, 1882.

- سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ، ج ٦ ، ص ٥٦ .

(٢) سليم خليل النقاش : مرجع سبق ذكره ، ج ٦ ، ص ٥٦ . وجاء به نص هذا التقرير . فلقد كتب في تقريره عن قناة السويس قائلا : أما مسألة قناة السويس التي تعتبر حمزة الوصل بين البحرين الأحمر والأبيض ، فقد أجمع الملا على وجوب الاهتمام بها . ولقد نطقت الأعمال غير القانونية الصادرة من الادارة الأجنبية (يقصد ادارة الشركة قبل الاحتلال) التي كانت تسعى في سرعة هدم أركان القوة التي كانت تلك الادارة (الادارة البريطانية) حزما منها . وقد تركت المديعيات المملوكة أو سقطت من ذاتها وهي المديعيات التي استعملتها كل جهة للتوصل الى مراقبة الادارة الوطنية ، ثم قامت تلك الدولة الوحيدة التي أقر العالم بأولوية اهتمامها براحة القطر تسعى في تنظيم هيئة جديدة للحكم في القطر المصري الا وهي الدولة التي لم يشك أحد في صدق طويتها وسلامة مقاصدها .

الآخري ، وهو - لورد دوفرين - يرى أن نظام الحكم في مصر يجب أن يقوم على أساس الاستقلال الوطني والحكومة المشروطة ، ومصر الآن لا تستطيع أن تقيم هذا النظام من الحكم إلا بالاستعانة بالدول الأوروبية - وإن كان يرى : « أنه لا يمكن المحافظة على النظام في مصر إلا بتأديب أهلها بواسطة أستاذ أجنبي وبالترباج الوطني » .

اذ لا شك أن هذا التقرير يكشف عن السياسة البريطانية المرتقبة في مصر ، وأنه يشكك في معدرة الشعب المصري بأن يتبوا بإدارة شئون مصر ، ولا بد من فرض وصاية بريطانية عليه ، وإن كان بمنطق هذا القول ، البعيد كل البعد عن الحقيقة التاريخية التي أشار إليها في مقدمة تقريره بقوله : بأن الشعب المصري عرف قدر العلوم والعون ، ونظم الحكم منذ أجدادها الفراعنة العظماء .

وحاول دوفرين أن يمتنق سياسة حكومته في مصر ويدافع عن أعمالها العدوانية التي اقترفتها أبان حوادث الاحتلال بقوله : لقد داهمت مصر أحداث وقد بذلنا ما في وسعنا لدفعها ، وهذه الأحداث (يعصد أحداث الحرب العالمية) اضطرتنا الى دخول البلاد منفردين ، وأوجبت بالتالي دخول قواتنا البريطانية في عاصمة مصر - القاهرة - وكان من أهم النتائج التي ترتبت على ذلك أننا حملنا أنفسنا مغبة هذا ، ويحى على الدول الأوروبية ومصر ان تشكرهم - البريطانيين - وأن يطلب منا أن يكون هذا التدخل من أجل انقاذ مصر من الفوضى ، والعمل على منع حدوثها ثانية في المستقبل وسأبذل جهدي بأن أبين قدر جهدي في هذا التقرير الطرق والوسائل المؤدية الى تلك الغاية المنشودة .

ولقد اختير لورد دوفرين دون غيره من ساسة بريطانيا لهذه المهمة التي فصد بها تثبيت أقدام بريطانيا في مصر ، فوضع أساسا لاستعمارها ودوام سيطرتها على قناة السويس - وذلك لمعرفة المسألة المصرية حق المعرفة ، ووقوفه على ضعف السلطان العثماني وضعف حكومته ، وقد ساعده على اكتساب هذه الخبرة سفله وطيعة سفير بريطانيا في الاستانة ، وسفيرا في روسيا قبل ذلك (هذا بالإضافة الى دهائه ومكره واتقانه الأساليب الدبلوماسية ، ولقد قام بدور فعال في المؤتمر اذ استطاع في مؤتمره الاستانة أن يهيئ الظروف السياسية لتنفيذ حكومته لمخططاتها باحتلال قناة السويس .

ولقد كانت الغاية التي هدف إليها ذلك التقرير هي اضعاف مصر ، وسحق الروح الوطنية فيها ، والقبض على ناصبة الجيش والبوليس ومحو شخصيتها ومركزها الدول بالتصرف في شئونها الخارجية والسيطرة على شئونها الداخلية وهو بحق أرسى الأسس العامة والخطوط العريضة للحماية المقنعة اذ صار هذا التقرير دستورا للاحتلال ، وقانونا أساسيا التزمت به السياسة البريطانية طوال مدة الاحتلال .

ولقد تناول تقرير دوفرين جميع شئون مصر الداخلية - الجيش -
البوليس - نظام الحكم الرأسى والمحلى - الزراعة والرى • الضرائب - التعليم -
التجنيد - تجارة الرقيق - حق مصر فى إبرام المعاهدات النجارية - المحاكم •
الخ •

أما عن مسألة قناة السويس فلم يذكر فى تقريره الا هذه العبارة المفضضة
ان حكومة جلالة الملكة عرضت على دول أوروبا آراء تتعلق بقناة السويس للتشاور
فيها (يقصد منشور لورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣) ولذلك لا أرى
محلا لان ابدى رأيا فى هذا الموضوع •

والحقيقة التى لا مراء فيها أن بريطانيا بعد أن احتلت مصر ، لا تفكر
اطلاقا فى جلاء قواتها عنها مهما كان الضغط الدولى الأوروبى عليها ، ولم يكن
منشور لورد جرانفيل فى ٣ يناير ١٨٨٣ وتقرير لورد دوفرين فى ٦ فبراير
١٨٨٣ الا محاولتين لتهدئة خواطر الدول الأوربية المعارضة وكذا كسب ود
الشعب المصرى - فى استمرار وجودها محتلة لمصر وقناة السويس الى أجل
غير مسمى ، وبذا بدأت مرحلة جديدة من تاريخ مصر الحديث •

وَنَائِيْ اِنْجَلِيْزِيَّةٌ وَفَرَنْسِيَّةٌ

ملحق رقم (١)

(الجلسة الاولى المنعقدة في ٢٣ يونية ١٨٨٢)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, June 23, 1882
(Received by telegraph, June 23)

My, Lord,

I have the honour to state the first meeting of the Conference of Ambassadors on Egyptian affairs was held this afternoon as I have already informed your Lordship in my Telegram of this day's date.

After exhibiting our full powers, which had been conveyed to all, except myself, in a telegraphic form, we proceeded to draw up a Memorandum to the Sublime Porte, notifying the constitution of the Conference, and expressing at the same time our regret at the non-participation of Turkey, and the hope that we might hereafter have the co-operation of Ottoman Government.

A copy of this document is subjoined.

I then took an opportunity of expressing to my Colleagues as the Representative of one of the powers at whose invitation they had joined in the conference, how sensible my government was of the courtesy and consideration which had been exhibited by the speedy and unanimous manner in which their suggestion had been adopted. My French Colleague delivered himself in the same sense.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 1882, doc. No. 1.

We then entered into a mutual agreement to preserve the strictest secrecy in reference to our proceedings, which concluded by my expressing in my own name and that of all my colleagues the great satisfaction we had in finding ourselves placed under the presidency of so able a Doyen as was Count Cori, who was well qualified by he distinguished part he had taken at the Berlin Congress, by his knowledge of affairs, and by his amiable and courteous disposition, to discharge the very important duties of the presidency.

I have

(Signed)

Dufferin

Enclosure in No. 1

The Representatives of Germany, Austria, Hungary, France, Great Britain, Italy and Russia, assembled in Conference today by order of their governments to deliberate on the measures to be proposed to bring about a settlement of the affairs of Egypt, are all agreed in regretting that their first deliberation should not have taken place under the presidency of the Ministry for Foreign Affairs of His Imperial Majesty the Sultan, and are anxious to record that they would all be pleased to see the Ottoman Government share in the most direct communications possible with the Sublime Porte.

ملحق رقم (٢)

(الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٥ يونية)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, June 26, 1882
(Received by Telegraph, June 26)

(Extract).

Yesterday the conference held its second sitting, as I have already informed your Lordship by telegram.

Our first act was to sign the self-denying protocol, copy of which I inclose in accordance with the instructions contained in your telegram of the 17th. instant. Count Courti then informed us that the Memorandum we had requested him to transmit to Said Pasha had been acknowledged by His Excellency as having been received « a titre officieux ».

« As the government of Her Majesty », I said, « has, in conjunction with that of France, taken a leading part in the pourparlers which have resulted in the reunion at constantinopole of the Representatives of the six powers, for the purpose of consulting together upon the affairs of Egypt, I may be permitted to call the attention of my colleagues, to the principal features of the existing situation. I shall do this very briefly, more especially as the task of taking the initiative only devolves upon me through my accidental seniority to my French Colleague, to whose powers of clear and lucid statement I would far sonner it had been confided. Happily, however, the facts with which we have to deal are in themselves so eloquent,

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 30, 1882, doc. No. 28.

the exigencies which they involve have been so unanimously recognized, and the appreciation of them by our respective governments is so identical, that they can be portrayed in a few sentences, « It is no exaggeration to say that during the last few months absolute anarchy has reigned in Egypt. We have seen a military faction, without even alleging those pretences to legality with which such persons are wont to cloak their designs, proceed from violence to violence, until insubordination has given place to mutiny, mutiny to revolt, and revolt to a usurpation of the supreme power. As a consequence the administration of the country has been thrown into confusion; the ordinary operations of the merchants have come to a standstill; the fellahs, no longer finding purchasers for their produce, are unable to pay the land-tax, and the revenues of Egypt are failing. This state of things has placed in extreme jeopardy those commercial interests in which the subjects of all the powers are so deeply concerned. Not only so, but those special engagements into which the governments of France and England had entered with Egypt have been repudiated; the officers appointed to carry them into effect have been excluded from the control they were authorized to exercise, and the system which had begun to work so greatly to the advantage of the industrious cultivators of Egypt has been broken up and overthrown.

« But these effects form only a portion of the deplorable situation which has excited the anxiety of Europe. It is not merely the public creditor who has suffered expensive damage.

The life and property of every individual European in the country have become insecure.

Of this insecurity we have had a most melancholy and convincing proof in the brutal massacre by an insolent mob of a number of unoffending persons at Alexandria, and in the sudden flight from Cairo and the interior (flight which implies loss to all and ruin to many) of thousands of our respective citizens. It is evident that such a condition of affairs requires a prompt and energetic remedy.

It is true we have been told by the Representatives of the Ottoman Government that the crisis is past, that the disorder has been suppressed, that a new Ministry has been formed, that the authority of the Khedive is in the ascendant, and that the Egyptian question has almost ceased to exist. I can only describe such a view of the case as an impudent and delusive falsification of the facts, and I took upon myself to communicate that opinion to Said Pasha in courteous, but in perfectly explicit, terms. The make-believe government which has been established is the govern-

ment of Orabi Pasha and of his fellow-rebels. The Khedive is as powerless as ever in their hands, and the Ottoman Commissioner is as powerless as the Khedive. Dervish Pasha himself has informed his government, as I know upon indisputable authority, that the new regime is but another form of successful revolt : that Orabi Pasha continues master in Egypt : and that neither he nor any one else without troops at their back will be strong enough to quell the usurper. Can the European Powers tolerate the continuance of such a state of affairs in a province with which they have such important commercial relations, where so many of their subjects reside, and whose tranquillity is so necessary to the general peace? England and France certainly cannot, and the presence of our colleagues, here today is a sufficient answer to the question, for the conference has been convoked subsequently to the constitution of the Ministry of Comedy which now effects to regulate the affairs of Egypt. Inasmuch, then, as all acquiesce in recognizing the evil, it only remains for us to consider the remedies to be applied. Unfortunately, it seldom happens that a political rare of this kind can be cured without resorting to expedients which in themselves are frequently undesirable.

« Be that as it may, one thing is very obvious, that it is of the utmost importance that Europe should be untined in her counsels, and that we should strain every nerve to arrive at common accord. I, upon my part, am authorized by my government to pay the greatest deference to the counsels and opinions of my colleagues, and instruction which it will be a pleasure to me to obey, as I am well aware of the respect which is due to their ability, and to their experience of affairs. Our task, then, appears to me to divide itself into two branches, the one of a most urgent and practical character, having regard to the present ; the other which may be conducted in a more deliberate manner and which concerns the future. The first would consist in the immediate and authoritative re-establishment in Egypt of a normal and bona fide government, which has both the will and the power to observe existing international obligations, as well as to maintain order, and to secure the safety of the life and property of the European residents ; the second, in making such provisions and taking such security for the future as will prevent the recurrence of the lamentable events which have occasioned our presence here today. It is obvious that we cannot come to a conclusion on the first point a moment too soon. It is the tendency of every rebellious movement to acquire force and consistency the longer it is permitted to remain unchecked. At this moment the military faction is more formidable than it was a week ago, and a week hence it may be more formidable still. But independently of this consideration, although most have fled, many Europeans still remain both in Cairo and in the

remoter parts of the country, and the lives of these persons completely at the mercy of Orabi Pasha and his associates ; in fact, their security may be said in some part to depend upon the promptness of our decision and the wisdom of our counsels. At this early stage of our proceedings it would be out of place to trouble my colleagues with details, or a premature exposition of the *modus operendi* it may be desirable to adopt to replace the Egyptian Administration upon a satisfactory footing. The leading idea which at present inspires of British Government has already been submitted to, and I believe, approved of, by the powers. It is that His Majesty the Sultan, whose position as Sovereign of Egypt is fully recognized, should be invited to undertake under certain well-defined and specified conditions the indication of the authority of his Representative by such further effectual methods as shall reduce to immediate subjection the rebellious faction which has usurped the supreme authority in Egypt. Already the Sultan has dispatched to Cairo, if not at the invitation, at all events with the approbation of, the powers, a high military functionary armed with full powers. The convenience of resorting to the Sultan's authoritative intervention has therefore been fully recognized. It only remains to consider, whether its application in a more forcible form would not be opportune and desirable.

M. De Noailles followed with an expression of his complete adherence to everything that had fallen from his English colleague. He expatiated with great force upon the impossibility of Europe accepting the present situation as satisfactory, or as offering any guarantees for future ; and he concluded by observing that we were met together, not for the purpose of imposing the views and programme of the governments we represented upon our colleagues, but in order to confer and consult with them as to the best means of putting an end to the existing crisis. There might be many expedients worthy of examination.

The best plan, therefore, of proceeding might perhaps be to determine what courses were unacceptable. By this process of exhaustive elimination we should arrive at a positive conclusion.

Baron Calice observed that the conference had a right to require, at the hands of his French and English colleagues, some distinct and definite proposition, and that he hardly considered that this had been made. Moreover, it might be a question whether all the members of the conference took the same view of the situation in Egypt as had been developed by the Representative of Great Britain. He, for one, was not in a position to pronounce upon that part of the question. He had not had the same facilities of procuring information as the governments who had been the

most actively engaged upon the spot. At all events, a preliminary agreement upon the character of the actual condition of Egypt would be desirable.

M. de Mirschfeldt associated himself with the view taken by Baron Calice.

Count Corti said that he entirely accepted the picture of the situation which had been presented to them by the British Ambassador ; but he would observe that the affairs in Egypt were in a very difficult and complicated condition, that there were a variety of forces face to face with one another, and that the problem to be solved was most embarrassing. He also thought that it would be advisable that the Representatives of England and France should submit a well-defined programme.

M. Onou expressed himself as in the same position as Baron Calice in regard to his imperfect knowledge of what had actually passed in Egypt, but it seemed to him that something very like a proposition had been made by Lord Dufferin at the conclusion of his observations.

I replied that when the proper time arrived I should be quite prepared to enter into any details which might be desired by my Austrian colleague, but that it was no good for me to elaborate a plan of procedure at the very outset of the discussion, when I was quite in a dark as to the views and feelings of the other members of the Conference. That before coming to particulars, it was desirable to agree upon a principle, and I had propounded a principle, namely, that the means to be employed for the re-establishment of good government in Egypt should be a more forcible intervention on the part of the Sultan — But, though this was opinion, other members might suggest other alternatives. Some might perhaps argue that a further trial should be given to the mission of Dervish Pasha, or, again, the view might be taken that the continued interference of the Sultan was not desirable, and that it would be preferable to resort to extraneous methods for the suppression of the revolted element in Egypt ; a contention might be even started that (as the Foreign Minister had argued) the settlement patched up by the four consuls was a satisfactory one, and that it was no longer necessary for the Conference to make any suggestions at all. It appeared to me, therefore, that, so far as the enunciation of principle of action was concerned, I had submitted one to the Conference in terms that were both tangible and precise. My Austrian colleague had further observed that it was desirable we should ascertain whether our appreciation of the actual situation was identical. I entirely coincided with him in this view and for this reason I had developed perhaps at too great length, the conception I had formed of the state of things in Egypt, and I would

now justify everythings I had said by informing the Conference that I knew for certain that Dervish Pasha had acknowledged in express terms the failure of his mission, and his inability to rescue the Khdivé from the power of the dominate military faction unless something like twenty-three battalions were sent to him ; and that he had stated after the new Ministry had been formed, that it was the Ministry of Orabi, and that the Khedive would remain as impotent as ever as long as he had no troops at his back with which to establish his authority.

The hour being late, the discussion was then adjourned until tomorrow, Tuesday the 27th.

The conclusion I draw from the foregoing proceedings is that none of my colleagues have as yet received any definite instructions as to the line which they are to take.

Enclosure in No. 28

Self-denying protocol, signed at Therapia, June 25, 1882.

Les gouvernements représentés par les soussignés s'engagent dans tout arrangement qui pouvait se faire, par suite de leur action concertée pour le règlement des affaires d'Egypte, à ne rechercher aucun avantage territorial, ni la concession d'aucun privilège exclusif, ni aucun avantage commercial pour leurs sujets, que ceux que toute autre nation ne puisse également obtenir.

Dufferin
(Signé) Hirschfeldt
Calice Marquis De Noailles
L. Corti Onou

Thérapia, Le 25 Juin, 1822

(Tranlation)

The Governments represented by the undersigned, engage themselves in any arrangement which may be made in consequence of their concerted action for the regulation of the affairs of Egypt, not to seek any territorial advantage, nor any concession of any exclusive privilege, nor any commercial advantage for their subjects other than those which any other nation can equally obtain.

Dufferin

Hirschfeldt
Calice

(Signed) Marquis De Noailles L.Corti
Onou

ملحق رقم (٣)

(الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٧ يونية)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, June 28, 1882.
(Received, July 10)

My Lord,

On Tuesday, the 27th the Conference met for the third time, the proceeding began by my communicating to my colleagues Mr. Cartwright's telegrams of the 26th, announcing the massacre at Benha, and exemplifying the intolerable tyranny of the military element and the general financial ruin with which the country was threatened. The circumstances thus recorded made a very painful impression upon my colleagues, and the French Ambassador took the lead in insisting with great vigour upon the necessity of our applying a prompt remedy to the increasing anarchy in Egypt. He called our attention to the fact that Orabi Pasha was in communication with the Orabi Sheikhs along the whole north coast of Africa ; that the fanatical hostility towards Europeans was likely to spread, and that no one could foretell what might be the ultimate consequences.

Count Corti incidentally called our attention to a fact with which I had already become acquainted — namely, that the Sultan considered that the privileges granted in the Egyptian Firman were not accorded to the country, but to the family of Mehemed Ali, and that consequently, should that family ever become extinct, Egypt would require the character of an ordinary vilayet.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 106, 1882, doc. No. 185.

There then ensued a desultory conversation of no importance, which Count Corti interrupted by reminding the conference of the extreme gravity of the situation, and the necessity of addressing ourselves seriously to the task imposed upon us.

Baron Calice observed that though there could be no doubt that the matters were in a bad state in Egypt, the situation was apt to change from day to day. Even admitting that Turkish intervention was the best remedy ought it to be applied now? Might it not endanger the lives of the large concourse of European still remaining in the country?

In reply to this observation, which Baron Calice developed with much earnestness, I remarked that suppose we did nothing isolated massacres, such as had taken place at Benha would probably continue in different parts of Egypt. The present condition of affairs rendered it necessary that the risk should be run.

M. de Noailles supported this view, as did also Count Corti and M. Onou, the former reminding us that our mandate was to act and not to wait upon events, and M. Onou stating, what is perfectly true, that when the Turkish forces under Fuad Pasha, and the French army under General Beaufort, started for Syria, exactly the same apprehensions were entertained for the safety of the thousands of Christians who were at the mercy of the fanatical Arabs at Damascus and elsewhere, but that, notwithstanding the threats of these latter to cut the throats of their victims should a French or Turkish soldier appear upon the scene, no human being was injured.

Every member of the Conference being thus apparently agreed upon the urgency of the case, I submitted a formal proposal to the following effect, namely, that the Sultan should be invited to send to Egypt, under certain conditions, a corps d'armed of sufficient strength to dominate the situation, and to suppress the military faction which had usurped the supreme power.

My Italian, Austrian and German Colleagues stated that they must refer to their government, for instructions. M. Onou said that he was authorized to discuss any proposition that might be submitted to the conference, but neither could he pronounce a definite opinion without asking for instructions.

The French Ambassador said he was ready to discuss the proposition justify everything I had said by informing the Conference that I knew for view, and for this reason I had developed perhaps at too great length, the

conception I had formed of the state of things in Egypt, and I would now rely upon this point at the hands of our consular Agents in Egypt.

To this M. de Noailles objected that such a reference would be tantamount to transferring the responsibility from ourselves to a consular conference in Egypt, which might lead to inconvenience.

I observed that it was a point which regarded our governments rather than the conference ; we were not in immediate communication with our Consuls in Egypt, whereas the governments were in daily and hourly correspondence with them, and could judge the better than we of the risk which might be incurred.

The meeting broke up upon the understanding that at our next reunion we should discuss academically the conditions to be attached to an armed intervention of Turkey in Egypt.

On the whole, the proceedings, as above recorded, may be considered satisfactory. Every one has consented to join in elaborating the best way of carrying into effect the proposition I have submitted, and no one has as yet made an alternative suggestion.

I have and

(Signed) Dufferin

ملحق رقم (٤)

(الجلسة الرابعة المنعقدة في ٣٠ يونية)

From : Earl Dufferin

To : Earl Granville

Therapia, June 30, 1882.

« Received by Telegraph, July 1 »

(Extract)

The fourth meeting of the conference was held last night. The proceedings commenced by my communicating to my colleagues Mr. Cartwright's telegrams of the 28th and 29th instant, in one of which a striking description is given of the increasing panic in Egypt, and the financial and commercial collapse and ruin which it will occasion.

Count Corti the insisted again in forcible terms upon the anarchic state of Egypt, and the necessity, for a remedy, under these circumstances he suggested that we should proceed with the discussion of the British Ambassador's proposition.

Baron Calice said that, having discharged his duty in calling at our last meeting the attention of his colleagues to the possible danger to the christian and European residents which might be occasioned by an intervention, he was quite ready to discuss the proposition of the British Ambassador, but he must observe that he was still without sufficient information of the real state of affairs in Egypt.

M. Onou having alluded to this proposition as a proposition of the two governments, M. de Noailles demurred to the expression, and observed

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 56, 1882, doc. No. 72.

that it must not be so regarded ; it was the proposition of the English Ambassador.

M. de Hirschfeldt spoke pretty much in the same terms as had Baron Calice. Being somewhat dissatisfied with the attitude assumed by a great number of my colleagues, I observed that if a newspaper correspondent, had assisted at our deliberations he would certainly have reported that were desirous of renouncing the task imposed upon us by our Governments.

M. de Noailles went on to say the part of the business now before us divided itself into three heads :

1. The consideration of the conditions which would attach to the Turkish intervention ;
2. The definition of the ends to which that intervention was to be directed.
3. The consideration of the « sanction ».

By « sanction » I understood him to mean the measures to be held in reserve if the Turkish Government refused to acquiesce in our invitation to send troops. His Excellency then proceeded, with remarkable perspicuity of language, to enumerate the conditions which, in his opinion, ought to be attached to the intervention of Turkey. They were as follows :

1. That a military force should be sent by Turkey to Egypt on the formal demand of the Great powers.
2. That distinct assurances would be given by the Sultan that he would address his efforts to the restoration of the status quo.
3. That no interference should be admitted with the existing firmans and privileges of Egypt.
4. That the period of the occupation should have no fixed limit.
5. That during its continuance there should be no « ingerence » on the part of the Porte in the internal affairs of Egypt.
6. That the situation of the Kedive of the Kediveship should remain intact and unaffected in its rights and dignity.

M. de Noailles further suggested that it would be necessary to arrive at some conclusion as to who was to command the Turkish troops.

In concluding, the French Ambassador observed that although the foregoing were some of the conditions by which the expedition of a Turkish corps d'armee to Egypt ought to be restricted, there were several others which might be mentioned, and he then expatiated, in very forcible terms,

on the difficulty of enforcing anyone of them, and especially of securing the ultimate evacuation of the province by the Turkish troops.

Count Corti observed, in reference to the first of M. de Noailles' conditions-namely, the one having regard to the «demand» that we must take into account the extreme difficulty of the Sultan's position, and that we were bound also to consult his dignity, and to treat him with the «management» and consideration which were his due. Under these circumstances, he very much feared that his Majesty would not consent to move on the «demand» of the great powers, as it would at once give him the appearance of being a mere instrument used by the European governments to chastise, for their benefit, the Musulman populations.

M. de Noailles strongly insisted upon the necessity of our emphasizing our «demand». It was our one security against province.

One of my colleagues said that he agreed with Count Corti, especially as it was evident that if a Turkish expedition were sent to Egypt it could only be with the consent of the European powers. The fleets of England and France blockaded Alexandria, and did they choose, they might intercept the Turkish transports and prevent the landing of the Sultan's troops.

M. de Noailles replied that, as the conference has assembled, it would be out of the question for the English, and the French fleets to intervene in the manner he had indicated, and that, therefore, such a contingency must be left out of our calculations.

On this I observed that, although the eventuality could scarcely be imagined, yet if the Sultan tried to smuggle his troops clandestinely into Egypt without previous communication with the powers, I conceived that one of those cases of «force majeure» would have arisen contemplated by the reserve appended to Count Corti's Resolution, just as would be the case if the Suez Canal threatened, or any other sudden or critical change were to take place in the political situation which might menace special interests.

M. Onou said that he did not consider the question of the «demand» as of any great importance, as the Sultan could not stay in Egypt except with the consent of the powers.

M. de Hirschfeldt expressed a strong and absolute opinion that the Sultan would not accept a mandate.

Count Corti again insisted upon the advisability of allowing the Sultan to take the initiative. Upon this I said that the French Ambassador's view

was correct in theory, but Count Corti's was the most opportune in practice. The problem was to reconcile the two. It would certainly be out of the question to establish a precedent for the Sultan to occupy Egypt with a military force without the previous assent of the powers. On the other hand, our object was to get him to go.

It would not, therefore, be wise to couch our invitation in such terms as would provoke a refusal. Moreover, it was not our eloquence that would be likely to set him in motion; but if, through, the menace of our existence as a conference, and by other diplomatic pressure, he could be induced himself to communicate to us a proposal that Turkish troops should be sent to Egypt for certain specified purposes, and under certain conditions, it appeared to me that our object would be equally well attained. We could take act of the announcement by signifying our formal acquiescence, and the arrangement would assume as much the character of a compact of agreement as though the initial invitation had come from us. If, when you are on the point of requiring somebody to do something, he anticipates you by proposing to do it of his own accord, it would be very unwise not to shake hands over the bargain.

This view of the case appearing to meet with the assent of the great majority of my colleagues, I proposed that the question of the « demand » should be postponed for the present, and that we should proceed to the examination of the other conditions enumerated by the Marquis de Noailles. All of these were accepted in principle, but a discussion arose as to how, with the Sultan in military possession of the country, some of the conditions — such, for instance, as that there should be no interference with the internal affairs of Egypt, or that the supremacy of the Kediye should be left intact — could be secured.

The Austrian Ambassador observed that there must necessarily intervene a transition period of confused and uncertain Jurisdiction.

I suggested that until the army was reorganized, and the leaders of the military faction dispersed, the local government must of course, be more or less under the influence of the Turkish military authorities in command, but that at all events there was a way of saving appearance, namely, by the Khedive, the moment the Turkish forces set him free and enabled him to constitute a new Ministry, nominating some person who, like Dervish Pasha, enjoys the confidence of the Sultan, to the post of Minister of War. In this way the commander-in-chief of the Turkish army, who it was to be hoped, might be Mukhtar Pasha, would be brought nominally under the Kediye's order; the formation of a normal Ministry would carry with it

the re-entry into the counsels of the controllers ; and in this way the whole machinery of a regular government might be re-established in twelve hours, and the anomalous relations of the Turkish commander-in-chief with the Khedive would be regularized in accordance with accepted constitutional forms. The foregoing was, however, I said, a mere personal idea of my own.

Before the meeting separated, I intimated that it was the intention of Her Majesty's government to demand reparation at a fitting moment for the loss of life and the injury to property sustained by our subjects during the riots at Alexandria.

I am afraid I cannot consider the proceedings recorded in the above despatch as very satisfactory. It is quite evident that neither my German, Austrian, or Russian colleague has received any definite instructions, and that M. de Noailles is more impressed with the dangers attendant upon the dispatch of a Turkish expeditionary force to Egypt than with the good results which will flow from it. On the other hand, it is but justice to my French colleague to say that, although he does not associate himself with my proposition, but he contributes powerfully to wards the discussion of it.

ملحق رقم (٥)

(الجلسة الخامسة المنعقدة في ٢ يوليو)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, July 2, 1882.
« Received by Telegraph July 3 »

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of the identic telegram we agreed to send to our respective governments after the fifth meeting of the Egyptian Conference this day.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 90

Identic telegram sent by the Representatives of the six great powers, after the fifth meeting of the Egyptian Conference, July 2, 1882.

The Conference considered this day, at its fifth meeting, the object to be attained by the armed Turkish intervention in Egypt. It also considered whether, in any communication that might be made to the Porte, it would be advisable to hint that, were this intervention refused, it would be for the powers to take other means into their consideration. The Conference reserved the right to express an opinion on this subject at the opportune moment. Lastly, it considered the form in which any decision at which it might arrive should be communicated to the Ottoman government.

The meeting is fixed for Wednesday the 5th instant.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 67, 1882, doc. No. 90.

ملحق رقم (١)

تابع (الجلسة الخامسة المنعقدة في ٢ يوليو ١٨٨٢)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, July 3, 1882.
Received by Telegraph July, 3.

My Lord,

The fifth sitting of the Conference on the affairs of Egypt which took place yesterday was very satisfactory.

M. De Noailles signified his acquiescence in the principle of Turkish intervention provided the Conference could agree upon the conditions by which it was to be regulated.

Those conditions should not be so feeble as to leave the Turks masters of Egypt, nor so abnoxious to the Sultan as to make it difficult for him to comply with the invitation of the Conference. The French Ambassador then observed that, having at our last meeting gone through a preliminary examination of these conditions, it remained for us to determine « le but » and « la sanction » meaning by the latter word the comminatory alternative.

In accordance with a previous understanding arrived at between us, I then interposed with a form of words descriptive of the objects to which Turkish intervention should be directed, namely, the overthrow of the military faction, and the placing of the Khedive in a position to reconstruct a normal government, and to re-establish the status quo.

All our colleagues accepted the formula. We then proceeded to discuss the « sanction », namely, whether or no, in transmitting our invitation, we should give a hint to the Porte that if it refused to send an expeditionary force, Europe would take the matter into its own hands and act directly in Egypt.

The Austrian Ambassador suggested that anything approaching to a threat at this kind would have a bad effect. M. de Hirschfeldt followed in the same sense.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 68, 1882, doc. No. 91 .

I then observed that the question depended entirely upon what might be the attitude of the Sultan at the moment we were about to address him. If we could assure ourselves that His Majesty was upon the point of yielding, we should naturally exclude from our proposals everything that he would take in all part. If, on the contrary, he persisted in abdicating his obligations as sovereign, my personal opinion to understand that ulterior measures would be resorted to. I added that this was an opinion which I should submit to my government but I was not authorized to enunciate it on their behalf.

Count Corti expressed his concurrence in this view.

M. de Noailles explained that the word « comminatoire » has been used for want of a better. To state that we should deal with Egypt ourselves was not a threat in the same sense as would be the dispatch of a combined fleet to the Dardanelles. The framing of the phrase would be a task of the utmost delicacy.

We then agreed, at the invitation of Count Corti, on the form in which our communication was to be addressed to the Porte, namely « in identic notes addressed to it by order of our respective governments, and containing the resolution taken by the powers in conference.

Some of my colleagues were in favour of the communication being sent as from the Conference, but it was objected that this might expose us to our mission being refused or only accepted « à titre d'information », but the Foreign Minister could not decline to receive identic notes from the Ambassadors.

z We then reverted to the main question and in reply to a query from Count Corti, the Austrian Ambassador declared that he was still without definite instructions on this point, but that he was personally in favour of Turkish intervention, and he had informed his government that it was the only principle which was likely to meet with general acceptance.

M. Onou announced that he was authorized to adopt the principle of Turkish intervention of their governments agreed.

M. de Hirschfeldt still maintained his attitude of reserve, and is evidently without instructions.

It was agreed that at our next meeting, which is fixed for Wednesday,

the 5th instant, M. de Noailles should compose a formula of conditions, embodying as nearly as he could the general statement of the Conference, and that he and I should prepare a definition of the objects to be obtained by intervention. There is now, therefore, every prospect of our communication to the Porte being ready by Wednesday night for submission to our respective governments.

I have

(Signed) Dufferin

ماحق رقم (٧)

(الجلسة السادسة المنعقدة في ٥ يونيو)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, July 5, 1882.
« Received by Telegraph, July 6 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of an identic telegram we agreed to send to our respective governments after the sixth meeting of the Egyptian Conference today.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 134

At its sixth sitting today the Conference resumed the consideration of the communication that might, in certain eventualities, be addressed to the Porte as regards the objects and conditions of a Turkish intervention. These conditions were for the maintenance of the status quo, the limitation of the period of the occupation, the payment of the expenses by Egypt, the reorganization of the army, and the obligation to observe these conditions. A few points have been reserved for further discussion, and will be considered at the next meeting, which is fixed for tomorrow, Thursday, at 3 a.m.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 87, 1882, doc. No 134.

ملحق رقم (أ)

(الجلسة السابعة المنعقدة في ٦ يوليو)

From : Earl Dufferin

To : Earl Granville

Therapia, July 6, 1822.

« Received by telegraph, July 6 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of the 'identic telegram, addressed by the Representatives of the Six Powers' after the seventh meeting of the Egyptian Conference.

My colleagues having unanimously agreed upon the terms of the invitation to be addressed to the Sublime Porte, in accordance with the proposal submitted to the Conference on the 27th ult. in reference to the Turkish intervention, the text of a note to the Porte was drawn up which is :

Enclosure in No. 152

Identic telegram sent by the Representatives of the Six Powers to their governments, July 6, 1822, after the seventh meeting of the Egyptian Conference.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 93, 1882, doc. No. 152.

Identic telegram sent by the Representatives of the Six Powers to their Governments, July 6, 1822, after the seventh meeting of the Egyptian Conference.

We have today agreed upon the communication which might be addressed to the Porte, in order to fix the object and the conditions of the intervention of the Turkish Corps d'Armée in Egypt. It is drawn up in the following terms :

« Convinced of the necessity of applying a prompt remedy to the troubled State of Egypt, and of restoring confidence, the Great Powers assembled in Conference have declined to make an appeal to the sovereignty of the Sultan by inviting His Majesty to intervene in Egypt, and to assist the Kediye by sending a sufficient force to re-establish order, subdue the usurping faction, and put an end to the anarchy which desolates that country, which has caused the effusion of blood, as well as the ruin and flight of thousands of families, both European and Musulman, and which has compromised national and foreign interests.

« While securing by their presence respect for the rights of the Empire, as well as the re-establishment of the authority of the Kedives the Imperial forces will at the same time admit, in a manner to be determined by common consent, the adoption of desirable reforms in the military organization of Egypt without their intervention prejudicing such a prudent development of Egyptian institutions as regards civil administration and judicial matters as would not be inconsistent with the Imperial Firmans.

« In addressing themselves to His Imperial Majesty, the Great Powers of Europe are fully convinced that, during the state of Ottoman troops in Egypt the normal status quo will be maintained, and that there will be no interference with the immunities and privileges of Egypt, as guaranteed by the preceeding Firmans, nor with the regular action of the Administration, nor with internal engagements and arrangements resulting therefrom.

« The stay of the Imperial troops in Egypt, whose commanding officers will act in concert with the Khedive, will be limited to a period of three months, unless the Khedive should ask for a term to be fixed by agreement with Turkey and the Great Powers.

« The expenses of the occupation will be borne by Egypt. Their amount will be determined by an agreement between the Powers, Turkey, and Egypt.

« If, as the powers hope, the Sultan acquiesces in the appeal made to him by the Great Powers, the applications of the Articles and Conditions enumerated above will form the object of a subsequent agreement between the Six Powers and Turkey ».

We are of opinion, if our governments approve, that the communication should be made by the representatives in the form of an official and identic note in the name of their respective governments.

We have the honour to submit to our governments the result of our deliberations, which we now suspend until our governments are pleased to inform us of their decision.

ملحق رقم (٩)

(الجلسة الثامنة المنعقدة في ١٥ يوليو)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, July 14, 1882.
Received by telegraph, July 15.

My Lord,

I have the honour to inform your Lordship that all the six Representatives in the Egyptian Conference have received their instructions in regard to the projected note to the Sublime Porte, and that we meet to morrow at 11 a.m.

I have
(Signed) Dufferin

No. 279

Dufferin to Granville (Re. by Tel. July 15, 10 p.m.)

Telegraphic

Constantinople, July 15, 1882.

All powers have this day presented an identic note to the Porte in the terms already transmitted to your Lordship in my telegram of the 6th instant and my despatch of the same date. At the same time we intimated through our respective dragomans in identic language our desire that, in consideration of the urgency of the case, a prompt reply should be transmitted to us.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 144, 1822, doc. No. 266.

ملحق رقم (١٠)

(الجلسة التاسعة المنعقدة في ١٩ يوليو)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, July 19, 1882.

« Received July 26 »

My Lord,

At the ninth meeting of the Conference, held today, the French Ambassador and I presented the proposal relative to the defence of the Suez Canal, set forth in your Lordship's telegram of the 17th instant. We insisted strongly on the obvious danger to which not only the Canal itself, but the ships which traverse it, would be exposed at the hands of marauding Arab tribes and the disaffected troops of Orabi, and we called upon the Conference to consider with us the means whereby it might be best protected.

None of our colleagues showed any inclination to dispute the considerations we urged, but both Baron Calice and the German Chargé d'Affaires exhibited a marked unwillingness to discuss our propositions.

The Austrian Ambassador observed that, inasmuch as the risk to the Canal constituted an obvious case of force majeure, it would be preferable that England alone, or France and England, should in case of necessity deal with the matter on their own initiative, without involving the Conference in any responsibility in the question of issuing a mandate to one or more specially designated powers.

M. de Hirschfeldt followed in the same sense and declared that he had no instructions authorizing him even to consider the question.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 215, 1882, doc. No. 432.

Count Corti said that he was in a position to discuss the proposition of the English and French Ambassadors, but that of course any conclusion arrived at must be reserved for the final approbation of his government.

The Russian Chargé d'Affaires also represented himself as without instructions, in spite of my having acquainted him with the substance of Sir Edward Thornton's despatch repeated in your hardship's of the 18th instant.

After a desultory and undisfatory conversation had continued for some time, I observed that England and France having shown their subject, and to profit by the counsels and cooperation of the Representatives of the other governments, the way in which our advances were met seemed to imply a desire upon the part of those powers that we should go forward alone; in fact, they were forcing upon us the responsibility of dealing by ourselves with all an interim contingencies.

The Austrian Ambassador then asked be whether, if the Turks replied affirmatively to the note we had already transmitted to the Porte, I should consider myself still bound to press the present proposition. I replied that the protection of the Suez Canal, though connected with the general subject of the pacification of Egypt, was a distinct question, and that, although I did not like replying to inquiries based upon a hypothesis, I had no hesitation in saying that, even under the circumstances mentioned by Baron Calice, I should still urge the Conference to take the precaution suggested by the governments of France and England, and to come to a special decision with reference to the protection of the Canal, if possible with the assent of Turkey

When we came to draw up our identic telegram, it was proposed to conclude it with a form of words implying a demand for instructions on the part of those who had received none. Neither M. de Hirschfeldt nor the Austrian Ambassador would agree to this.

I have
(Signed) Dufferin

ملحق رقم (١١)

(الجلسة العاشرة في ٢٤ يوليو)

From : Earl Dufferin

To : Earl Granville

Therapia, July 24, 1882.

« Received by telegraph, July 24 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of the identic telegram which we agreed to send to our respective governments after the tenth meeting of the Egyptian Conference today.

I have

(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 415

Identic telegram addressed by the Representatives of the Six Powers after the tenth meeting of the Egyptian Conference, July 14, 1882.

The Ottoman Delegates, the Minister for Foreign Affairs, and Assim Pasha, presented themselves at the tenth meeting of the Conference, held today at the Italian Embassy.

Count Corti, after having recapitulated the proceedings of the Conference, and after having given the Turkish plenipotentiaries to understand that the representatives of the Powers expected from them an answer to the identic note of the 15th July, yielded the presidency to Said Pasha.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 207, 1882, doc. No. 415.

The Minister for Foreign Affairs declared that he accepted in principle the dispatch of Ottoman troops to Egypt, which he will consider as the basis of the proposal addressed by the Conference to the Ottoman Government.

Bieng asked to inform us whether they accept the identic note in its entirety, the Ottoman Delegates promised to bring a complete answer at our next meeting which is fixed for the day after tomorrow.

ملحق رقم (١٢)

(الجلسة الحادية عشر المنعقدة في ٢٦ يوليو)

From : Earl Dufferin

To : Earl Granville

Constantinople, July 26, 1882.

« Received by telegraph, July 27 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of the identic telegram which we agreed to send to our respective governments after the eleventh meeting of the Egyptian Conference.

I have

(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 462)

Identic telegram sent by the representatives of the Six Powers after the eleventh meeting of the Egyptian Conference, July 26, 1882.

At the eleventh meeting, held today, the Minister for Foreign Affairs, after a preliminary exchange of ideas, declared that Ottoman troops were on the point of starting for Egypt.

His Excellency admitted that the dispatch of troops could only be the result of an understanding arrived at between the powers. He then passed in review each point of the identic note of the 15th July, and expressed himself as sufficiently satisfied with the explanations given to him.

(x) Blue Book, Egypt, No. 18, p. 229, 1822, doc. No. 462.

At this period of the meeting, the British and French Ambassadors made the following declaration, and asked the Conference to take note of it :

« France and England have communicated to the Conference their views, which have been also communicated to the different cabinets, and their proposals having encountered no objections either on the sort of those Cabinets or of their representatives in the Conference, the two powers are at present agreed that in the present state of affairs they are ready, if necessity arises, to employ themselves in the protection of the Suez Canal, either alone or with the addition of any power who is willing to assist ».

The two Ottoman Delegates, after having consulted together, declared, that they accepted the proposal of the Conference as (« telle quelle ») it had been framed, at the same time expressing a hope that the military intervention of the foreign powers in Egypt would no longer be considered necessary.

They added that they would address us a note in this sense, probably, tomorrow.

ملحق رقم (١٣)

(الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٢ أغسطس)

From : Earl Dufferin

To : Earl Granville

Constantinople, August, 2, 1882.

« Received by telegraph, August 3 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of the identic telegram we agreed to send to our respective governments after the twelfth meeting of the Egyptian Conference today.

I have

(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 544

Identic telegram addressed to the Six Powers by their representatives on the Egyptian Conference after the twelfth meeting, August 2, 1882.

At the opening of the twelfth meeting the Ottoman Delegates laid before the Conference, the declaration, together with its Appendix, of the 27th July, which they had already addressed directly to each of us.

The British Ambassador also laid before the Conference a double communication respecting the presence of English troops in Egypt and the demand for a proclamation declaring Orabi a rebel, as well as the answers received from the Porte dated the 1st August.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 281, 1882, doc. No. 544.

The Italian Ambassador afterwards read the following proposal to the Conference :

« The Conference recognizes expediency of proper organization, with the concurrence of the Porte, for the safety of free passage of the Suez Canal, coincident with a purely maritime service for the police and supervision of the Canal, in which all the powers should be invited to take part, according to rules to be hereafter agreed upon, and with the reservation of concerting in each special case in which the application of these rules should seem to be insufficient ».

The British Ambassador, having no instructions, could only refer it to his government.

The French Ambassador called attention to the likeness between this proposal and the one that had been made on a former occasion by his English colleague and himself.

The Representatives of Austria, Germany, and Russia adhered to Count Corti's proposal.

The Ottoman Delegates reserved the right to reply at the next meeting.

Objections having been raised to the Declaration of 27th July, and to its Appendix with regard to the acceptance by the Porte of intervention in Egypt, the Ottoman Delegates at last engaged to produce a more categorical Declaration at the next meeting.

The next meeting will take place on Friday next, the 4th instant.

ملحق رقم (١٤)

(الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة في ٥ أغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, August 5, 1882
« Received by telegraph, August 6 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a translation of the identic telegram we agreed to send to our respective governments after the thirteenth meeting of the Egyptian Conference.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 571

Identic telegram sent to the Six Powers after the thirteenth meeting of the Egyptian Conference, August 5, 1882.

(Translation)

The proposition of the Italian Ambassador relative to the protection of the Suez Canal was brought forward for discussion at the commencement of our thirteenth meeting.

The English Ambassador said that he had no positive instructions, but that he did not reject the proposition.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 291, 1882, doc. No. 571.

The French Ambassador also reserved his opinion.

At the demand of the Ottoman Delegates, the words « having a provisional character » were added to the text of our preceding telegram.

They are to follow the word « supervision ». The English Ambassador renewed his pressing demands (« instances ») with a view to obtaining a proclamation from the Sultan declaring Arabi in a state of rebellion.

He complained that the Ottoman authorities in the provinces led the population to believe the Ottoman troops sent to Egypt had for their mission the expulsion of strangers and the Khedive.

The Ottoman delegates not having brought the declaration in writing of their categorical acceptance of the identic note of the 15th July, which was promised for today's meeting, the English Ambassador stated it was his duty, although he had no instructions with regard to this point, to declare to the Ottoman Delegates that the delays and hesitation which the government of the Sultan chose to interpose before giving (« mettaient à donner ») a definite answer to the note, ran the risk of being interpreted by Her Majesty's Government as a refusal to accept it.

In his answer Said Pasha engaged to give tomorrow or the day after the acceptance in writing.

ملحق رقم (١٥)

(الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في ٧ أغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, August 7, 1882.
« Received by telegraph, August 8 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of identic telegram we agreed to send our respective governments after the fourteenth meeting of the Egyptian Conference.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 594

Identic telegram sent to the Six Powers after the fourteenth meeting of the Egyptian Conference, August 7, 1882.

~~At the fourteenth sitting, held today, we signed the following protocol :~~

~~« The Ottoman Delegates made the following declaration to the Conference :~~

~~« The Sublime Porte accepts the invitation for military intervention in~~

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 302, 1882, doc. No. 594.

Egypt, made to it by the identic note of 15th July, as well as the clauses and conditions contained therein ».

« The above declaration was accepted by the Conference.

« In witness whereof of the plenipotentiaries have signed the said protocol.

« Signatures follow »

The next meeting is fixed for Wednesday the 19th instant.

ملحق رقم (١٦)

تابع (الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في ٧ أغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, August 10, 1882.
« Received by telegraph, August 21 ».

My Lord,

I have the honour to transmit to your Lordship the protocol signed on the 7th instant by the plenipotentiaries at the fourteenth meeting of the Egyptian Conference.

It states that the Ottoman Government accepts the identic note of the 15th July last with reference to the dispatch of Turkish troops to Egypt.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 19

Protocol of the fourteenth meeting of the Conference on Egyptian Affairs.

Sitting of August 7, 1882.

President, His Excellency Said Pasha.

Present:

(1) Blue Book, Egypt, No. 18, p. 7, 1882, doc. No. 19.

For Great Britain :

His Excellency the Earl of Dufferin,
Ambassador at Her Britannic Majesty.

For German :

M. de Hirschfeldt, Chargé d'Affaires of Germany.

For Austria-Hungary :

His Excellency the Baron de Calice,
Ambassador of His Imperial and Royal Apostolic Majesty.

For France :

His Excellency the Marquis de Noailles,
Ambassador of the French Republic.

For Italy :

His Excellency Count Corti, Ambassador of His Majesty the King
of Italy.

For Russia :

M. Onou, Chargé d'Affaires of Russia.

For Turkey :

His Excellency Said Pasha, Minister for Foreign Affairs of His Imperial Majesty the Sultan, and His Excellency Assim Pasha, Minister
of the Evact.

The Ottoman delegates made the following declaration to the Conference :

« The Sublime Porte accepts the invitation for military intervention in Egypt which was addressed to it in the identic note of the 15th July, as well as the clauses and conditions which are enumerated therein ».

The above declaration was accepted by the Conference. In faith whereof the plenipotentiaries named above having signed the present protocol.
Dufferin

L. Von Hirschfeldt
Calice
Marquis de Noailles
L. Corti
Onou
Said
M. Assim

ملحق رقم (١٧)

(الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في ١٠ أغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, August 10, 1882.
« Received by telegraph, August 11 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of the identic telegram we agreed to send to our respective governments after the fifteenth meeting of the Egyptian Conference.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 636

Identic telegram addressed by the Representatives of the Six Powers to their respective governments, August 10, 1882.

At the fifteenth meeting, the Ottoman Delegates having expressed the desire to have a protocol of the meeting, we have drawn up in the following terms :

« Protocol of the Meeting of the 10th August, 1882 »

« President, Said Pasha,

At the opening of the meeting the President renewed the discussion

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 319, 1882, doc. No. 636.

٣٣٤

with regard to the Italian proposal on the subject of the Suez Canal, the text of which has been already submitted to the Conference.

« The Representatives of Germany, Austria, Russia, and Turkey confirmed the assent they had previously given to it.

« The British Ambassador declared that his government adhered to it on condition that it was understood that the effects of the Italian proposal should be limited to the present emergency, and should not prevent, if the necessity occurred, either England or the other powers from landing troops, and from holding certain posts necessary for the security of the Canal.

« It is, of course, further understood that England retains its entire liberty of action as to such military movements as may be necessary for the re-establishment of the authority of the Khedive.

« The French Ambassador stated that he was expecting instructions shortly.

« The Russian Chargé d'Affaires asked the British forces.

« The Austrian Ambassador adhered to this request.

« Lord Dufferin replied that this occupation had been effected by order of the British Admiral with a view to saving the town from imminent danger, and ought not to be considered as attacking in any way the international character of the Canal.

« The Minister for Foreign Affairs announced that in consequence of the acceptance by the Ottoman Government of the identic note the Imperial troops would start today or tomorrow and, in reply to an inquiry on the part of the British Ambassador, His Excellency added that they would not land in Egypt before the arrival of the commissioner and the General-in-Chief ».

The next meeting is fixed for Monday the 14th.

ملحق رقم (١٨)

تابع (الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في ١٠ أغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, August, 15, 1882
« Received by telegraph, August 21 »

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship the protocol of the Fifteenth Meeting of the Egyptian Conference.

I have
(Signed) Dufferin

Inclosure in No. 22
Protocol of the Fifteenth Meeting of the Conference
on Egyptian Affairs

Meetings of August 10, 1882

The President declared that the meeting was open for the discussion of the Italian proposal concerning the Suez Canal, the text of which was already before the Conference.

The German, Austro-Hungarian, and Russian Representatives confirmed their previous acceptance.

Blue Book, Egypt, No. 18, p. 10, 1882 doc. No. 22.

The Minister for Foreign Affairs, confirming in his turn the acceptance by the Ottoman Government, added that the Sublime Porte had done so all the more willingly that the defence of the Canal by land would be undertaken by the Imperial troops which were to go to Egypt.

The Italian Ambassador answered that, the question did not form part of the proposal under discussion.

The Conference agreed to this.

The English Ambassador declared that his government also accepted the Italian proposal on condition that it should be understood that it is limited in its effects to the actual crisis, and does not prevent, if the necessity arises, either England or the other powers from landing troops and occupying certain points necessary for the safety of the Canal.

It is also understood that England reserves full liberty of action in her military operations for the re-establishment of the authority of the Kedive.

The French Ambassador said that he expected his instruction immediately.

The Russian Chargé d'Affaires asked the English Ambassador for an explanation respecting the occupation of Suez by English troops.

The Austro-Hungarian Ambassador joined in this question.

Lord Dufferin answered that the occupation had been carried out by order of the English Admiral in order to save the town from imminent danger, and should not be considered as attacking in any way the international character of the Canal.

The Minister for Foreign Affairs announced that in consequence of the acceptance by the Ottoman Government of the identical not the Imperial troops would start today or tomorrow, and in answer to a question of the English Ambassador, added that they would not be landed in Egypt before the arrival of the commissioner and the commander-in-chief.

Dufferin

L. von Hirschfeldt

Calice

Marquis De Noailles

L. Corti

Onou

Siad

M. Assim

ملحق رقم (١٩)

(الجلسة السادسة عشرة المنعقدة في ١٤ أغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, August, 14, 1882
« Received by Telegraph, August 14 »

My Lord,

I have the honour to transmit to your Lordship a copy of the identic telegram to send to our respective governments after the sixteenth meeting of the Egyptian Conference.

I have and
(Signed) Dufferin

(Inclosure in No. 667)

Identic telegram sent by the Representatives of the Six Powers after the Sixteenth Meeting of the Egyptian conference.

The following protocol was signed at the close of our sixteenth sitting today :

« At the meeting of the 14th August, the President, having reopened the discussion of the French Ambassador, asked him if he had received instructions authorizing him to adhere to the proposition. The French Ambassador replied that he was authorized to do so if all the Representatives of the Powers taking part in the conference had given their consent

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 332, 1882, Doc. No. 667.

to it, and asked the president to ascertain whether all the adhesions already given were maintained. All the members of the conference having replied that they maintained the adhesion already given the French Ambassador declared that he also assented to it, adding that French reserved here entire liberty of action with regard to the measures she might be called upon to take part in virtue of this arrangement.

The Italian Ambassador thanked the conference, and entering upon the means of execution made the following proposition :

« The Commanders of the naval forces on the spot shall be charged by their execute the proposition that the conference had just adopted.

« All the members of the conference accepted this proposition, and agreed to inform their governments of it.

« The Representatives of the Powers having unanimously expressed their opinion that the moment had come to suspend the labours of the conference, the Ottoman Delegates stated that they did not share this opinion, and reserved the right of informing us of the date of the next meeting. The day on which the powers shall think fit to suspend our meetings, our governments will have to give us instructions to make a formal declaration in this sense to the Conference ».

ملحق رقم (٢٠)

تابع (الجلسة السادسة عشرة المنعقدة في ١٤ أغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, August 21, 1882
« Received, August, 28 »

My Lord,

With reference to my despatch of the 14th instant, I have the honour to transmit herewith to your Lordship the protocol of the sixteenth sitting of the Egyptian Conference, duly signed by the Representatives of the Powers.

I have and
(Signed) Dufferin

Inclasure No. 65

Protocol of the Sixteenth Sitting of the Egyptian Conference, August 14, 1882.

President, His Excellency Said Pasha present :

Dufferin
L. Hirschfeldt
Calice
Marquis de Noailles
L. Corti

(1) Blue Book, Egypt, No. 18(p. 18, 1882, Doc. No. 65.

The president having reopened the discussion of the Italian proposal relatives to the Suez Canal addressed the French Ambassador and asked him whether he had received instructions authorizing him to accept the proposal.

The French Ambassador answered that he was authorized to accept if all the representatives of the powers taking part in the conference had accepted, and begged the President to confirm that the acceptances already given were maintained. All the members of the conference having answered that they adhered to their previous acceptance, the French Ambassador declared that he also accepted, adding that France reserved her entire liberty of appreciation as to the carrying out of the measures in which she might be called to take part in virtue of this arrangement.

The Italian Ambassador thanked the conference, and with regard to the means of execution made the following proposal :

« The commanders of the naval forces on the spot will be charged by their respective governments to fix the rules to be adopted to put into execution the project which the conference has just adopted ».

All the members of the conference accepted this proposal, declaring that they would inform their governments of it.

Dufferin

L. Hirschfeldt

Calice

Marquis de Noailles

L. Corti

Nélidow

Said

M. Assim

ملحق رقم (٢١)

(الجلسة السابعة عشرة المنعقدة في ١٧ أغسطس)
(غير رسمية)

From : Earl Dufferin

To : Earl Granville

Therapia, August 17, 1882.

« Received by telegraph, August 17 ».

My Lord,

The Four Powers seem to have agreed to a formula which they would wish to insert into the protocol of the final meeting of the conference before its adjournment which is as follows :

« Tha an amicable understanding exists between the wuropean Cabinets that no definitive settlement of the Egyptian question is to take place except with the cooperation of all the powers ».

I should be glad to know whether, in case I find that my colleagues are anxious for a declaration in this form to make it.

I have

(Signed) Dufferin

(1) Blue Book, Egypt, No. 18, p. 1, 1882, doc. No. 1.

ملحق رقم (٢٢)

(تقرير عن موقف الحكومة الفرنسية تجاه الأزمة المصرية)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Paris, June 23, 1882

« Received June 24 »

My Lord,

A question on the Affairs of Egypt was put to M. Freycinet yesterday in the Chamber of Deputies by M. Casimir-Perier, on one of the Representatives of the Department of the Aube.

I have the honour to inclose the authentic report of the proceedings given in the M. Casimir-Perier expounded the particulars of his question in a speech of some length. He inquired what were the instructions given to the French plenipotentiaries in the conference ; what were the means which would be resorted to for the purpose of re-establishing in Egypt order and the authority of the Khedive ; whether the action of France and England would be combined, or whether, from the day of the convocation of the conference, France and England would act separately from one another, each providing, as she might think proper, for the defence of the countrymen.

Lastly, M. Casimir-Perier asked what measures had been taken for the safety of Frenchmen in Egypt at the present moment, and concluded by stating that he was convinced that when, having recovered her freedom of action, France, in accord with the other Western Powers, should resume

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, pp. 3-4, Doc. No. 5.

her proper part in Egypt, the Chamber would not refuse the government the means of meeting whatever contingencies might arise.

This last statement was received with prolonged murmurs.

M. de Freycient merely limited his answer to the instructions given to French plenipotentiary and to the general policy which France would advocate in the conference.

He read the invitation from France and England to the other powers, in which the basis of the conference is set forth : he stated that the powers had agreed to exclude every subject foreign to the affairs of Egypt properly so called ; he mentioned the self denying protocol and he declared that the instructions to the French plenipotentiary were simple and distinct. The plenipotentiary was, he said, directed to discuss any measures which appeared suited to attain the object of maintaining, as regarded Egypt, the normal (status quo) in which was included the situation guaranteed to the several powers by their treaties and notably that so guaranteed to France and England.

M. de Freycinet proceeded to explain that by entering the conference France did not part with any portion of the independence in as much as it was principle of international law the question must be unanimous. Finally M. De Freycinet begged the Deputies to be assured that the conduct and language of the government would be in all respects in conformity with what the Chamber had right to expect from those in whose hands were deposited the representation and the power of great country like France.

I have and
(Signed) Lyons

Enclosure in No. 5

Extract from the « Journal Officiel » of June 23, 1882.

Question adressée par M. Casimir — Périer (Aube) à M. le Président du Conseil des Ministres des Affaires Etrangères.

M. le Président — La parole est à M. Casimir — Parier, pour une question qu'il désire adresser à M. le Président du Conseil des Ministres Affaires Etrangères, et que M. Le Ministre a acceptée.

M. Casimir-Perier (Aube) Messieurs, au moment où va s'ouvrir la conférence de Constantinople, il m'a paru tout à fait opportun de demander à M. le Président du Conseil, Minis. des Affaires Etrangères, quelles étaient

d'une façon, générale, les instructions qu'il a données à notre représentant. Je crois en le faisant, répondre au sentiment de cette chambre, aux préoccupations de l'opinion publique, et donner à M. Le Président du Conseil lui-même l'occasion de s'expliquer sur la politique que la France recommandera et pratiquera dans les affaires Egyptiennes.

Cette question me semble d'autant plus motivée que difficile d'apercevoir la ligne de conduite qu'a suivie le Gouvernement Français, et de prévoir quelle sera son attitude.

Je n'en fais pas un grief à M. le Président du Conseil, car c'est peut-être aux circonstances qu'il a dû obéir, mais c'est précisément sur ces circonstances que nous voudrions être éclairés.

En effet, à une date très rapprochée de nous, le 11 Mai, 1882, M. Le Président du Conseil, parlant pour la première fois sur l'éventualité d'un concert Européen se substituant à une action commune de la France et de l'Angleterre, s'exprimait ainsi :

« Nous sommes préoccupés, et nous l'avons toujours été, de deux choses : en premier lieu, conserver à la France la situation particulière, la situation privilégiée, justement concours de toute nature — qu'elle a prodigués à ce pays.

N'ayez nul souci, Messieurs, de conséquences que peut avoir cette consultation européenne. Les grandes puissances sont unanimes à reconnaître que la situation de la France et de l'Angleterre est prépondérante en Egypte ; elles le reconnaissent, elles le proclament, et elles ne frontent aucune difficulté à abandonner aux Cabinets de Londres et de Paris la direction de cette politique.

« C'est donc un fait qui est aujourd'hui acquis que, dans la solution de la question Egyptienne l'avis de la France et de l'Angleterre, d'accord entre elles, devra prévaloir ».

Il me semble que dans ces conditions, il est d'autant plus facile à M. le Président du Conseil de s'expliquer, et d'autant plus intéressant pour la chambre de connaître à quelles résolutions, il s'est arrêté. Malgré la déclaration du 11 Mai 1882, il y a eu dans le pays un certain étonnement à voir le concert égyptien substitué à l'action commune des puissances occidentales dans une question qui, depuis un grand nombre d'années, a été réglée par leur accord et leur intervention. C'est ce qui s'était passé sous le Ministère de M. Wadlington ; c'est ce qui avait été reconnu et proclamé... ».

ملحق رقم (٢٢)

(تقرير عن موقف الحكومة الإيطالية من مسألة قناة السويس)

From : Sir A. Baget
To : Earl Granville (1)

Rome, June 27, 1882
« Received by Telegraph, June 27 »

(Extract)

I have just had an interview with M. Mancini, in which his Excellency again referred to the current reports of its being the intention of Her Majesty's Government to take immediate measures for the protection of the Suez Canal.

His Excellency began by saying that all the rumours of military preparations which were being made by England, coupled with the questions addressed to Her Majesty's Government in parliament and the answers of the Prime Minister respecting the arrangements to be made for securing the free navigation of Canal not coming within the topics to be discussed at the Conference gave him, he was obliged to confess, a certain uneasiness.

Every one, his Excellency continued, would of course be ready to acknowledge that England, both politically and commercially, had a superior interest to other powers in the maintenance of unimpeded communication through the Canal, but still the other powers had also a very great interest in it, and Italy came second after England.

It appeared to him, therefore, that the measures to be taken for

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, p. 44, Doc. No. 43.

security the free navigation of the Canal were matters of European interest, and would very properly come within the scope of the deliberations of the Conference ; and it would be with great regret that he would see any isolated action taken by England in Egypt without the consent of the other powers.

I told M. Mancini, in reply, that I was without any information whatever as to the intentions of Her Majesty's Government on the subjects referred to, and consequently without any instructions to discuss the Canal question.

With regard to the questions and answers in parliament. I continued, my belief was that they had referred especially to the idea of a neutralization of the Canal, which I presumed every one would understand that England could never accept, or indeed consent to discuss in conference. I remained his Excellency of our last conversation when he had questioned me as to the truth of a report in a French newspaper to the effect that a convention had been signed between pour Lordship and Musurus Pasha, giving England the right, in certain eventualities, to occupy the Canal, and when his observations had led me to infer that he would not see such a step with displeasure. On the contrary, I had understood him to imply that it would be for the interest of all maritime powers, and he had even admitted it would not be at variance with the self-denying protocol. I repeated that I had no information and no instructions on this subject, but I said I could without hesitation assure His Excellency of one thing, viz, that whatever England did would be for the benefit of all the world, without any selfish object, and that if she saved the Canal, by prompt action, from eminent peril, she would deserve the gratitude and not the opposition of the other powers.

With regard to the military preparations which had attached his Excellency's attention, I said that in a previous conversation he had himself contemplated the probability of the Sultan refusing to sent troops, in which case the question would arise as to what measures should then be taken and by whom for re-establishing a normal state of thing in Egypt instead of the rule of military rebels which his Excellency himself had distinctly stated could not be allowed to continue.

If therefore an European intervention became necessary, no power, I presume, would contest the right of England to take a leading part in it. Hence certain preparations to be ready for every contingency were only the natural consequence of the present state of affairs. Besides, I said, we had an accoun to settle with Egyptians for the massacres and losses inflicted on the queen's officers and subjects.

M. Mancini did not dispute the accuracy of these observations, but his Excellency still said that he trusted there would be no isolated action without the agreement of Europe; for that, notwithstanding his earnest desire not to be placed in opposition to the policy, of England, he would find himself in a difficult position.

I should add that in conversation which ensued and in which M. Mancini claimed for Europe a partnership with England and France in financial control, his Excellency re-iterated in the most unequivocal terms his previous statements to affording the necessary guarantee, for the future, and that it was absolutely essential to subdue the military part. In reference to the part taken by the Italian Consul-General in bringing about his Excellency said that he had been applied to by the Austrian and German Governments, to authorize the Italian Agent to join with his Austrian and German Colleagues in affecting this arrangements, which had been imagined simply with a view to obtaining momentary security for the European Colony and he had consequently given M. de Martino the requisite instructions; but no one, his Excellency believed, looked upon it in the light of a serious or lasting solution, but only as a temporary expedient created for a special purpose.

M. Mancini likewise repeated to the same sentiments that he had on a previous occasion expressed, as reported in my despatch of the 2nd instant, in speaking of the maintenance of Teifk as Khedive or his substitution by Halim, only with regard to the latter alternative importing his opposition to it in still more forcible and decided language.

It had been reported, his Excellency said, that the Italian Government were in favour of the return of Ismail, which was absolutely not true. On the contrary, they considered that Tewfik should be maintained, and his Excellency referred again to the difficulties by which this Highness had been surrounded, and the allowances which should consequently be made for him.

I referred his Excellency to the declaration which had been made in parliament as to the intentions of Her Majesty's Government respecting the present Khedive, and his Excellency observed that on this subject there was agreement between the two Governments.

ملحق رقم (٢٤)

(تقرير عن الحديث الذى أدلى به فرستيه رئيسى الوزارة الفرنسية
عن الأزمة المصرية)

From : Viscount Lyons
To : Earl Granville (1)

Paris, June 27, 1882

« Received, June 28 »

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship the Report, given by the « Journal Officiel » this morning of questions put to M. de Freycinet yesterday in the Chamber of Deputies on Egyptian affairs, and of the answers made to them by his Excellency.

M. Edward Lockroy asked :

« Is it true that the English Government has given orders to fit out a fleet, and to hold soldiers in readiness at Gibraltar, Malta, Cyprus and even in India, and that the fleet in question is to go to Egypt and Port Said

« Is it true that the French Government has at this moment the intention to land troops in Egypt ?

« Is it true that Sir E. Malet and M. Sienkiewicz have been recalled, as an announcement, so to speak, of a new, policy, and really for diplomatic and political reasons, not as has been alleged, on account of their health ?

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, p. 46. Doc. No. 46.

M. Lockroy concluded by saying that he would not ask why or how Orabi Pasha had received the Grand Cross of the Medjidié from the Sultan, as this was a recompense to him which had been expected by everyone, and at which no one had any notion of being surprised.

M. De Freycinet answered that he was not able to give chamber any information respecting the armaments which England might be making and which she had a right to make, in the exercise of her sovereignty.

He said that, as regarded the English Consul-General, he had, of course, no answer to give; but that M. Scienkiewicz was to be authorized to come to France for the interests of the services and that his return did not imply and change in the policy of France.

He declined to answer the other question, and added that he should equally wish to be silent whether the facts were true or false, and that he begged no conclusion might be drawn from his silence.

I have and
(Signed) Lyons

ملحق رقم (٢٥)

(دعوة الباب العالي للاشتراك في المؤتمر)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville (1)

Therapia, June 27, 1882
« Received, July 3 »

My Lord,

I have the honour to transmit to your Lordship a copy of an identic note which my French colleague and I have addressed to the Minister for Foreign Affairs, thanking his Excellency for communicating to us the Telegram addressed by the Sublime Porte to the Ottoman Representatives to the Great Powers on the subject of the Conference on the Affaire of Egypt, and calling his attention to a misstatement in it as regards the date at which the Conference was first proposed.

I have
(Signed) Dufferin

No. 89 (2)

Therapia, June 27, 1882

The English Ambassador thanks his Excellency the Minister for Foreign Affairs for the unofficial communication which he has been good enough to make of the circular Telegram addressed by him on 20th June to the Ottoman Representatives at Paris, London, Vienna, Berlin, Rome and St. Petersburg. He trusts his Excellency will pardon him for pointing out

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, p. 67, Doc. No. 89.
(2) Blue Book, E. 17, p. 67.

an error of wording which is introduced into the document in the phrase where it is introduced into the document in the phrase where it is said. « The meeting at Constantinople of a Conference destined to facilitate the mission of Marshal Dervish Pasha ».

His Excellency said Pasha is aware that the proposal for a Conference, the initiative of which was taken by England and France, was previous to the dispatch of the mission of Dervish Pasha.

ملحق رقم (٢٦)

(اقتراحات الحكومة الروسية لحل الأزمة المصرية)

From : M. de Giers

To : Earl Granville (Communicated by Prince Labanow) (١)

St. Pétersbourg, le ١٨-٣٠ June, ١٨٨٣

« Received, July ٥ »

(Extract)

1. Above all, the maintenance of European concert, No solution should be originated but by it.

2. As far as possible, the re-establishment and consolidation of the Status quo.

3. It is desirable that moral action should suffice for this end. In this case the results should be registered by the Conference in such a manner as to give a new European confirmation to public rights in Egypt.

4. If it is not sufficient, the concert of the powers should alone decide on the measures to be taken ; they should not be executed except by virtue of its authority and under its control.

5. If the Porte persists in taking no part in the Conference, powers should deliberate on the best method to make it accept their decisions.

6. If material intervention is indispensable, the most legal and least dangerous would be that of the Sultan, but it would be in virtue of the delegation of Europe, and with the necessary guarantees that the object assigned should not be passed.

(١) Blue Book, Egypt, No. ١٧, ١٨٨٢, p. ٧٩, Doc. No. ١١٦.

7. If the Sultan refuses, and England and France feel obliged to act either together or alone, this should also be done after consultation with the powers, by their delegation, and with a programme clearly defined. The precedent of the military intervention of France in Syria could be consulted. The powers could dispatch special commissioners with the expedition.

8. As to the final object of intervention, it should be the re-establishment of the status quo. But this status quo has inconveniences manifest by experience; perhaps it will be though necessary to modify it in some points with reference principally to the position of the Egyptian Government towards Foreign Governments, and the acts by which it is engaged, while admitting in principle the obligation to respect the engagements contracted, the opportunity of introducing modifications with the consent of both sides can be recognized.

The inconveniences of the exclusive Anglo-French Control have been revealed by facts, to wish to perpetuate them by force would be a work of doubtful character.

Perhaps it will be found possible and just to give a non-exclusive but international character to the control. It would thus acquire further moral authority and guarantees against the personal abuses of Agents.

The Commission of Liquidation and Mixed Tribunals possess this national character and work well.

Perhaps, also, it will be found just to restrain this control within limits to guarantee foreign interests without constituting an interference in the administration of the country.

All these questions should form the subjects of a detailed discussion in the Conference.

ملحق رقم (٢٧)

(رد الحكومة البريطانية على الاقتراحات الروسية)

From : Earl Granville

To : Sir E. Thornton (١)

Foreign Office, July 5, 1882

(Extract)

The Russian Ambassador called upon me today and placed in my hands the extract of a circular despatch from M. de Giers containing the views of the Russian Government on the Egyptian question.

I enclose a copy of this paper herewith.

I said that the communication, which his Excellency had given me, contained so many points that I should like to give it some consideration before making any answer.

Prince Iabonow called my attention to the concluding paragraph of extract, as showing that the despatch did not lay down any formal propositions, but merely stated the points as proper to be discussed in detail by the Conference.

It seemed to me, I said that the important and pressing thing at this moment was to restore order in Egypt. The despatch of the military power there, if continued, would be fatal to the prosperity of the country. The information which we had received let us to believe that the material prosperity would recover in a marvellous degree if order could be restored by the end of August.

(١) Blue Book, Egypt, No. ١٧, ١٨٨٢, p. ٨٢, Doc. No. ١٢٥.

The present time was usually a period of commercial and industrial stagnation in Egypt, but if disorders continued during Oct. and Nov. the consequences would be disastrous.

We had no *arrière-pensée* in regard to our policy towards Egypt, and no wishes of selfish ambition.

Prince Labanow asked me what our policy was, and whether we contemplated action independent of the other powers.

I told his Excellency that our policy was that which was described in the circular of the 11th February, that we had instructed Lord Dufferin to press the Conference to come to an early decision on the proposed application to the Sultan to send troops to Egypt, and if such application were not agreed to by the Conference, or were refused by the Sultan, to urge them to consider at once what other means should be adopted to obtain the desired end.

I said that we had expressed our desire that any action which took place should have the sanction of Europe. But that we were making preparations in order to be in a position to take any part which might be necessary.

Then mentioned to Prince Lobanow the instructions which had been given to the English Admiral at Alexandria not to allow the construction of the batteries there to be resumed.

ملحق رقم (٢٨)

(الاقتراح البريطاني - الفرنسي للدفاع عن قناة السويس)

From : Earl Granville (١)

To : Earl Dufferin

Foreign Office, July 17, 1882

My Lord,

Your Excellency is acquainted with the terms of the Declaration respecting the security of the Suez Canal which Her Majesty's Government, on the 15th instant proposed to the government of France should be made to the Conference. The French government suggested some modification of the term, which, as I have informed Her Majesty's Ambassador at Paris, are accepted by Her Majesty's Government.

I have accordingly to instruct your Excellency to concert with your French colleague with a view to summoning an immediate meeting of the Conference, and making at it the following Declaration, which has been agreed upon by the Governments of England and France :

« The proposals of the British and French Governments respecting the restoration of order in Egypt are already before the Conference. The security of the Suez Canal, although connected with that subject, is a separate question and is not equally embarrassed by political considerations.

« Setting aside any question which might arise as to the possible duty of any of the powers individually, if sudden and grave danger should arise in the absence of any provision for united action, Her Majesty's Government think it desirable that any action to be taken should receive the sanction of Europe, and if possible, of Turkey.

(١) Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, p. 156, Doc. No. 298.

England and France propose, in consequence, to the Conference to designate the powers who should be charged, in case of need, to take the measures necessary for the protection of the Canal. In order to save time, the powers so designated, and who should have accepted the « mandate », should be authorized to decide on the mode and the moment of action. This action would be exercised in every case on the principle of the self-denying protocol ».

Your Excellency will join with the French Ambassador in pressing for a prompt decision of the Conference with regard to this proposal, and in the event of its designating England and France for the purpose named, you will accept the « mandat » on behalf of Her Majesty's Government.

I have and ...

(Signed) Granville

ملحق رقم (٢٩)

(منشور يصدره ولسلي - قائد عام القوات البريطانية للشعب المصري
قبل احتلال قناة السويس)

To : Sir E. Mallet
From : Earl Granville

Alexandria, August, 19, 4, 30 p.m., 1882
« Received by Telegraph, 19, 10 : 30 p.m. »

(Telegraphic)

Sir G. Wolseley and Sir B.S. Egmour left Alexandria today. The following proclamation has been issued by authority of the Khedive :

« Proclamation to the Egyptians. »

« The General in Command of the British forces wishes to make known that the object of Her Majesty's Government in sending troops to this country is to re-establish the authority of the Khedive. The army is therefore only fighting against those who are in arms against His Highness. All peaceable inhabitants will be treated with kindness, and no violence will be offered to them. Their religion, mosques, families, and property will be respected. Any supplies which will be required will be glad to receive visits from the chiefs who are willing to assist in repressing the rebellion against the Khedive, the lawful Ruler of Egypt appointed by the Sultan.

Signed G.J. Wolseley General Commander
in Chief of the British Army in Egypt
Alexandria, August 19, 1882

(1) Blue Book, Egypt, No. 18, 1882, p. 3, Doc. No. 8.

ملحق رقم (٣٠)

(نص فرار الحكومة العثمانية بإرسال حملتها العسكرية الى مصر)

From : Said Pasha

To : Earl Granville (Communicated by Musurus Pasha) (1)

Constantinople, July 28, 1882

« Received by Telegraph 29 »

(Telegraphic)

The Conference not having met today on account of the absence of the Russian Chargé d'Affaires, who was unable to attend on account of instructions from his government, I have written today to the Representatives of the Great Powers, in order to summon them to meet in Conference tomorrow evening, and owing to the urgency of the situation and the necessity for us to send troops without delay to Egypt, I have communicated to them the following Declaration with its Appendix signed by my colleague and myself, and which I ought to have laid before the Conference yesterday.

Here follows the Declaration :

« The undersigned plenipotentiaries of the sublime porte who are assemble in Conference at constantinople to discuss the affairs of Egypt, have the honour again to inform the members of the conference that the Imperial Government is on the point of sending troops to Egypt, in order to re-establish order on the lines indicated in the identic note which the Representatives of the Great Powers addressed to it on the 15th instant, lines which have been explained in the Conference, and of which the undersigned plenipotentiaries have taken note.

(1) Blue Book, Egypt No. 17, 1882, p. 24, Doc. No. 487.

« The Imperial Government trusting implicitly in the equity of the powers and their friendly resolution to respect the sovereign rights of his Imperial Majesty the Sultan over Egypt, earnestly hopes that in fact of this determination of the Sublime porte, suggested by the above-mentioned note, the present foreign occupation of that country will be abandoned as soon as the Imperial Ottoman troops shall arrive at Alexandria.

(Signed) Said Assim

July 27, 1882.

Here follows the Appendix :

« In laying before the Conference the Declaration of this day the Ottoman plenipotentiaries understand the question of military reforms in Egypt which are connected with the normal status quo, and the maintenance of which is so desired by the powers, shall be regulated according to the stipulations of the Imperial Firmans by an agreement between the Sublime Porte and the Khedive of Egypt.

(Signed) Said Assim

July 27, 1882.

I request you to make the necessary communications to the Minister for Foreign Affairs in the foregoing sense, asking him to adopt our views of the positions, especially as the departure of our troops is imminent.

.

ملحق رقم (٣١)

(تقرير عن انسحاب مندوب روسيا من المؤتمر)

From : Earl Dufferin

To : Earl Granville

Therapia, July 29, 1882

« Received by Telegraph, July 29 »

My Lord,

The Russian Chargé d'Affaires refuses to assist at any meeting of the Conference until some instructions which have been forwarded to him by post, and which are likely to arrive early next week, shall have reached him, the declarations you have instructed me to make in your Telegram of the 27th instant, with regard to military intervention in Egypt and the Sultan's proclamation denouncing Orabi Pasha as a rebel, is to be made to the Conference's but probably the other European members will refuse to receive it, except with the Turks present, and the Turks will not come until M. Onou declares himself ready to attend.

I should be glad to know what your Lordship wishes me to do under these circumstances.

I have
(Signed) Dufferin

ملحق رقم (٣٢)

(عقد جلسة طارئة للمؤتمر)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville (1)

« Received by Telegraph, July 30 »

My Lord,

I have the honour to inform your Lordship that early this morning Count Corti received an intimation from Said Pasha that he desired that the Conference should assemble today. Count Corti replied that no conference could assemble today. Count Corti replied that no Conference could assemble, in consequence of the Russian Chargé d'Affaires having received instructions from his government not to attend until further orders. The five remaining Representatives met, informally at 2 p.m., at Count Corti's, and believe each has made a communication to his government to the above effect.

I have

(Signed) Dufferin

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, p. 253, Doc. No. 499.

ملحق رقم (٣٣)

(لورد دوفرين يقترح على المؤتمر أن يصدر السلطان اعلانا بعصيان عرابي)

From : Earl Dufferin

To : Earl Granville (1)

Therapia, August 2, 1882

« Received by Telegraph August 3 »

My Lord,

At the Conference today, Said Pasha stated that he would submit the proposed proclamation, denouncing Orabi Pasha as a rebel, to the Conference. Though his Excellency would not make any positive promise on the subject, he rather gave me to understand that the sublime Porte would do what we wished in the matter. I again hinted to him that, unless the proclamation was issued, no Turkish troops would be allowed to land.

I am inclined to think that the Turks have made up their minds to settle things in a friendly way with us.

Only 5,000 troops appear to be going, for the present at all events.

It might have a good effect if I were authorized to reassure the Ottoman Government that we still desired to show a friendly spirit towards them, and did not intend remaining in the country after the subjects of our expedition were attained.

I have
(Signed) Dufferin

(1) Blue Book, Egypt No. 1882, p. 282, Doc. No. 545.

ملحق رقم (٣٤)

(عرايى باشا يستنجد بالسنوسيين فى شمالى افريقيا)

From : Mr. Cartwright
To : Earl Granville (1)

« Tanjore » at Alexandria, August 9, 1882
Received by Telegraph August 9 »

My Lord,

I have the honour to report to your Lordship that I learn, no good Authority, that Orabi Pasha has sent letters to Gebel-el-Acdar, south of Tripoli, for the Sheikh-es-Sanoussi, who is said to be the most influential personage amongst the tribes of Barbary.

It is supposed that these letters are sent with the object of causing a rising of the tribes.

I have
(Signed) W.C. Cartwright

(1) Blue Book, Egypt No. 17, 1882, p. 309, Doc. No. 612.

ملحق رقم (٣٥)

(المشروع البريطاني للتعاون العسكري مع الحكومة العثمانية)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Foreign Office, August 9, 1882

(Telegraphic)

I telegraph to you the following draft of Military Convention, that you may be in possession of our views, though we await Turkish communication.

The number of men to be sent and place of landing has been left blank.

You should endeavour to arrange that the force should not exceed 5,000 men, and should be landed in Aboukir Bay.

« The army of Egypt having revolted against the authority of His Highness, the Khedive, as established under the firmans of His imperial Majesty the Sultan, and the Treaties existing between the Sublime Porte and other powers ; and Her Majesty the Queen having resolved to co-operate with His Majesty in the suppression of this rebellion and the re-establishment of order, their said Majesties have seen fit to conclude a convention for the purpose, and have named as their plenipotentiaries :

« Who after having communicated to each other their respective full powers : found in good and due form, have agreed upon and concluded the following Articles :

(1) Blue Book, Egypt No. 17, 1882, p. 310, Doc. No. 617.

Article I

« His imperial Majesty the Sultan shall furnish a force of 500 men of all arms, ranks, and services, complete with supplies of ammunition, food, and transport, to cooperate with the force now being dispatched to Egypt by Her Majesty, and shall maintain the same complete in all respects so long as it shall remain in Egypt.

« Shall His imperial Majesty desire at any time to increase his force, it shall be the subject of further agreement between the High contracting parties.

Article II

« It being desirable that the place at which Turkish troops should land should be determined before hand, it is agreed that they shall disembark at...

Article III

« As it is absolutely necessary that the operations to be undertaken should be under one direction, it is agreed that the Turkish troops, after disembarkations shall make no movement or disposition of any part of the troops without the previous assent of the commander-in-chief of British forces.

Article IV

« As soon as the occasion for which the troops of Her Majesty and of the Sultan have been dispatched to Egypt has passed, the troops of both. The High contracting parties shall evacuate the country.

The evacuation by the Turkish forces shall be simultaneous with that of the British forces. »

Article V

« In order to facilitate the communications between the two armies, it is agreed that an English officer of rank shall be attached as commissioner to the head-quarters of the Turkish force ».

ملحق رقم (٣٦)

(المشروع العثماني للتعاون العسكري مع الحكومة البريطانية)

From : Earl Dufferin

To : Earl Granville

Therapia, September 2, 1882

« Received by Telegraph, September 2 »

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship the full text of the proposed military conventions, as drawn up in the hand of the Ottoman Secretary of State ready signature.

In my despatch of the 31st ultimo I have stated exactly the propositions made to me by Said Pasha, in hopes of inducing the British Government to allow the Sultan's troops to pass through Alexandria on their way to Ramleh and Aboukir. These latter proposals were not reduced to writing as I did not feel authorized even to discuss them without our Lordship's consent. I have little doubt that the Ottoman Government will agree to any form of words in which our Lordship may wish to embody them, or to abide by the text already drawn up, provided they are given to understand that they may pass through Alexandria in the manner suggested.

I have

(Signed) Dufferin

(1) Blue Book, Egypt No. 18, 1882, p. 47, Doc. No. 98.

Enclosure in No. 98

Text of the Military Convention between Great Britain and Turkey,
as drawn up by Said Pasha.

The army of Egypt having revolted against the authority of the Khedive, as established under the Firmans of His Imperial Majesty the Sultan, and the Treaties existing between the Sublime Porte and the other powers, and Her Majesty the Queen of the United Kingdom of great Britain and Ireland, Empress of India, having resolved in concert with His Imperial Majesty the Sultan to suppress this rebellion and re-establish order in Egypt, their said Majesties have resolved to conclude a Military convention, and with their view have named as their plenipotentiaries, that is to say :

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great British and Ireland, Empress of India ;

The Right Honourable Fredrick Temple Hamilton — Temple — Blackwood, Earl of Dufferin,

And His Imperial Majesty the Sultan ;

Mehamed Said Pasha, His Majesty's Minister for Foreign Affairs, Grand Cordon of the Imperial orders of the Osmanyieh and Medjidiyeh, a member of various foreign order ; and

Mehemmet Asim Pasha, his Majesty's Minister of Evkaf, Grand Cordon of the Imperial orders of the Osmanyieh in Diamonds, and Medjidiyeh, a Member of the various Foreign orders : who, having communicated to each other their respective full powers, found in good and due form, having agreed upon the following Articles :

Article I

The Imperial Ottoman Government having the intention of sending to Egypt a Corps d'armee, fixes the total of the 1st Division to be sent thither at from 5,000 to 6,000 men the arrival at the necessary number to be the subject of a subsequent agreement between the High Contracting parties.

Article II

The troops forming the Ottoman expedition shall disembark at Abou-Kir.

Article III

The commanders-in-chief of the two corps d'armee shall agree beforehand on the movements and military operations of the Imperial Ottoman troops, who shall be exclusively under the orders of their own commander-in-chief.

Article IV

As soon as the causes which have occasioned military measures in Egypt shall have ceased, the troops of both the High Contracting parties shall evacuate simultaneously the country.

Article V

In order to facilitate the communications between the two armies, an officer of rank belonging to each army shall be attached to the other. These officers shall be of the same rank.

ملحق رقم (٢٧)

(حكومة النمسا تقترح تأجيل انعقاد المؤتمر الى اجل غير مسمى)

From : Earl Granville
To : Sir H. Elliot (1)

Foreign Office, September 6, 1882

Sir,

The Austrian Charge d'Affaires tells me that his Government are of opinion that it is desirable that the Conference at Constantinople should be formally adjourned, and he says that the Count Kalnoky is prepared to take the initiative in making a proposal to this effect.

M. Hengelmüller suggests that in the Declaration which it is proposed to insert in the last protocol of the Conference before adjournment the word «concours» should be used instead of «cooperation», as Her Majesty's Government object to the latter.

I said that we should be very happy to see the Government of Austria-Hungary take the initiative; but I thought that the objection entertained to the word «cooperation» applied equally to «concours». Either expression implied that the dissent of a single power might vitiate the settlement, and I preferred to adhere to the words «consultation» or «communication», which I had suggested, with the approval of the Cabinet.

I said that Her Majesty's Government had no intention of withdrawing from the declarations which they had already made; the Declaration now under discussion seemed to us somewhat superfluous, but that we were ready to agree to it, if the wording which we had suggested were adopted.

I am and ...
(Signed) Granville

(1) Blue Book, Egypt, No. 18, 1882, p. 104, Doc. No. 104.

ملحق رقم (٢٨)

(برطانيا تعارض مشروع الاشراف الدولي على القناة)

From : Earl Granville
To : Sir H. Elliot (x)

Foreign Office, September 13, 1882

(Extract)

Under instructions from Her Majesty's Government, Lord Dufferin made, on the 30th July, a communication to the members of the Conference, of which the text will be found in his Excellency's despatch of the 31st July.

He would not make it at the time to the Conference itself, as, owing to the abstention of the Russian Representative, it was not holding any sittings; but at the twelfth meeting, on the 2nd August, Lord Dufferin, laid before the Conference the text of the communication and the fact is recorded in the identic Telegram from the Ambassadors of the 2nd.

No French version of this communication has been received from Constantinople, but the last paragraph of the English version runs as follows :

« Her Majesty's Government wish to inform the Conference that, once the military object in view has been attained, they will invite the aid of the powers to make provision for the future and good Government of Egypt ».

(1) Blue Book, Egypt No. 18, 1882, p. 63, Doc. No. 136.
(Adjournment of Conference, course of negotiation with regard to closing formula).

In my despatch to your Excellency of the 11th August I recorded at length a conversation with the Charge d'Affaires for Austria-Hungary, in which he informed me that his Government thought the sittings of the Conference should be adjourned, on the proposal of the president, with an expression of its amicable agreement, and taking note that it rests with each power to secure on its own behalf that the definitive settlement of the Egyptian question must be reserved for the discussion and decision of Europe; he said that they had come to an agreement with Germany on the subject, and that Italy and Russia agreed in their view.

M. Hengelmüller added that they thought that Lord Dufferin's declaration of the 30th, July would furnish an appropriate basis for the statement of their views.

On the same day I requested you to tell Count Kalnok that Her Majesty's Government concurred in the course suggested, and adhered to the declaration that the definitive settlement of the Egyptian question must be subject to a reference to the United powers of Europe.

On the 17th August, Lord Dufferin reported that the four powers appeared to have agreed upon a formula which they would like to insert in the protocol of the last meeting before the adjournment.

It ran as follows :

« That an amicable understanding exists between the European Cabinets that no definitive settlement of the Egyptian question is to take place except with the co-operation of all the powers ».

I replied to his Excellency on the following day that repeated declarations of this description appeared to be superfluous, but instructed him that he might assent to the proposed formula if necessary, substituting, however, the word « Communication » or the word « Consultation » for « Cooperation ».

Lord Dufferin does not appear to have taken any action on this instruction. In his Telegram of the 19th August he stated that he had reason to know that the word « Cooperation » had been purposely introduced in order to supersede the word « consultation » or « communication », and that he had avoided all discussion of the subject.

It is not, however, clear how the powers can have arranged to supersede the word « consultation » or « communication », neither of which had been proposed, except confidentially, to Lord Dufferin.

On the 29th August M. Hengelmuller informed me that the Austrian Minister for Foreign Affairs was satisfied with the declaration which Lord Dufferin had declared himself ready to make upon the occasion of the adjournment of the Conference.

In answer to my inquiry as to what declaration was referred to, Lord Dufferin replied that he supposed reference was made to the formula of the four powers, mentioned in his Telegram of the 17th August, and which had been shown to him by Baron Calice, who had asked whether it would be objected to be Her Majesty's Government. Lord Dufferin replied in the word of his declaration of the 30th July and Baron Calice appeared satisfied.

It was after this conversation that his Excellency telegraphed to me the formula of the four powers.

I am and ...
(Signed) Granville

ملحق رقم (٣٦)

(نص قرار السلطان بعصيان عرابي باشا)

From : Earl Dufferin

To : Earl Granville (1)

Therapia, September 12, 1882

« Received by September 18 »

My Lord,

I have the honour to transmit to your Lordship a translation made at the Sublime Porte of the text of the proclamation denouncing Orabi Pasha as a rebel, as published in public press on the 6th instant.

I have and ...
(Signed) Dufferin

Enclosure No. 150
(Proclamation)

Le 25 Août—5 Septembre 1882

Vous savez tous que Sa Majesté Impériale le Sultan a daigné confier le Kédivar d'Egypte à Son Altesse Mohamed Tewfik Pacha, conformément aux pouvoirs octroyés par les Firmans Impériaux ; que Son Altesse étant le Représentant unique de Sa Majesté Impériale dans l'administration de l'Egypte, ses ordres doivent être obéis et que tout acte contraire tombe sous le coup de la responsabilité.

Or, Orabi Pacha, contrairement aux dispositions claires et précises des lois, a été assez criminel pour attaquer la prérogative et attribution du

(1) Blue Book, Egypt, No. 18, 1882, p. 67, Doc. No. 150.

« The Text of the proclamation denouncing Orabi Pasha, as a rebel, as published in the Public Press on the 6th instant (September 1882). »

gouvernement impérial, il a été la cause de la perturbation de l'ordre et de la confiance publics, a placé une nombreuse population dans le cas de subir de pertes immenses d'hommes et de biens, et a finalement provoqué de interventions militaires étrangères en Egypte.

Si le gouvernement de sa Majesté Britannique, qu'est un ancien ami de l'empire, est allé plus tard jusqu'à bombarder Alexandrie, c'est que les armements des forts de cette ville et l'augmentation du nombre des canons avaient constitué un état de choses agressif contre la flotte Anglaise mouillée dans ce port et provoqué, dès lors la méfiance du gouvernement. Rien que le gouvernement impérial eut, à cette époque, prodigué tous les conseils de sagesse et de bienveillance ainsi que tous les moyens de persuasion, et qu'il eut donné des ordres réitérés pour faire cesser les armements au question afin de ne donner lieu à aucune attaque de la part de l'escadre Britannique et pour faire voir combien la situation deviendrait grave dans le cas contraire, cependant Orabi Pacha a dérobé à ces ordres et méconnu ces conseils.

On a voulu également représenter comme un acte obligatoire de défense, le feu ouvert par les batteries de la ville à la suite de l'attaque faite par la flotte anglaise. Mais le véritable but d'Orabi Pacha, et ses actes le prouvent, était de créer le désordre dans le pays, de semer la division parmi la population égyptienne, et de servir ses intérêts personnels illégitimes.

Si telles n'avaient pas été ses intentions : Loin de créer une situation de nature à appeler sur Alexandrie les violentes hostilités de l'escadre, il aurait, au contraire pour les prévenir, prêté l'oreille aux exhortations et aux ordres qui lui étaient données ; question des représailles contre la flotte il aurait pensé que ces représailles étaient absolument subordonnées au Chérif et qu'il n'était investi d'aucun pouvoir légitime à cet égard, et dès lors il n'aurait pas été, sans raison, la cause d'une si grande effusion de sang, et n'aurait point mis le Gouvernement Impérial dans la situation difficile où il se trouve actuellement en appelant l'intervention militaire étrangère dans le pays, et ce pour arriver uniquement à son but et à ses désirs.

En faisant assiéger pour la seconde fois la résidence de son Altesse le Khédive, immédiatement après le bombardement de la ville d'Alexandrie Orabi Pacha a donné lieu pour la première fois à une intervention militaire par terre — intervention motivée par le débarquement de soldats ordonné par l'Amiral anglais dans le but de ramener la confiance.

Et lorsque le Gouvernement Ottoman a envoyé sur les lieux en qualité

de commissaires impériaux, Leurs Excellences le Muchir Dervish Pacha, le Président de la Cour de Cassation, Lébîb Effendi, le Lieutenant de la garde du Tombeau du Prophète, Essad Effendi, et Kadri Effendi, pour faire venir Orabi Pacha à Constantinople, à l'effet de l'exhorter d'une manière plus efficace à sortir de la voie malhonnête qu'il suivait en Egypte, pour prévenir toute intervention étrangère en réglant d'une façon pacifique la question égyptienne, et pour écarter en même temps, toute obligation douloureuse pour le Gouvernement Impérial de recourir aux mesures de vigueur envers des particuliers qui s'étaient engagés dans une ligne de conduite imprévoyante et insensée sans distinguer la réalité des choses, en d'autres termes, sans réfléchir aux préjudices qui devaient résulter d'une pareille conduite aussi bien pour leur pays que pour le Gouvernement ; lorsque enfin ces commissions firent pour l'accomplissement de leur mission toutes les démarches et prodiguèrent à Orabi Pacha tous les sages conseils voulus et conformes à la foi, au chéri et aux exigences de la situation, ce dernier, au lieu d'obéir, au contraire répondit catégoriquement qu'il persisterait dans le vote qu'il s'était tracé, qu'il opposerait la force contre tous ceux, étrange non, qui viendraient en Egypte, qu'enfin si le Gouvernement Impérial lui-même y envoyait des soldats, ceux-ci ne seraient point reçus, ce qui précède ressort clairement du rapport officiel collectif que les commissions impériaux susnommé ont soumis à la Sublime Porte. De même, la retraite d'Orabi Pacha au Caire pour y instituer, de son propre chef, une Administration, et se déclarer ainsi l'ennemi de l'autorité locale légitime, constitue en lui-même un fait tellement illégal et si plein de conséquences graves qu'il n'a pas besoin de preuves. Mais ce qui est clair surtout, c'est que plus Orabi Pacha et ses partisans persisteront dans leur conduite actuelle, tendant à entourer leurs actes d'un caractère légal en dénigrant leurs mauvais desseins et à surprendre par toutes sortes de publications pompeuses, la bonne foi des personnes peu au courant de la réalité de donnera de l'extension aux mesures prises par lui afin de sauvegarder son honneur militaire et plus aussi le Gouvernement Impérial verra s'étendre le cercle des inconvénients aussi bien au préjudice de (désavantageuse pour) l'Egypte, qui forme une porte intégrante et importante de l'Empire à celui du Gouvernement Impérial.

Avant que la ville d'Alexandrie, eût été menacée par l'escadre britannique, Orabi Pacha, en dépit de ses actes énumérés ci-haut et dignes de châtiments exemplaires, et malgré surtout la déclaration qu'il fit de s'opposer par la force des armes à une pardon et la clémence de Sa Majesté Impériale et d'autre part, il donna, au nom de l'armée égyptienne, à Son Excellence Dervish Pacha, des assurances d'obéissance à l'Empire en

renouvelant en même temps son attachement et sa fidélité envers le Khédive. Ces assurances officielles furent à cette époque portées à la connaissance du public sur le rapport du Marechal Dervisch Pacha, les prières et les sollicitations faites de la courte furent agréées, et sur la demande du même Marechal une décoration Imperiale d'un ordre élevé fut conférée à Orabi Pacha afin de lui inspirer une confiance encore plus grande et des sentiments d'obéissance et de dévouement.

Néanmoins, Orabi Pacha a méconnu ces hautes faveurs, persiste dans sa conduite reprehensible et illégale, et lève ouvertement l'étendard de la révolte. Il s'est attiré lui-même sa condamnation comme rebelle et insurgé-condamnation qui est la conséquence naturelle de ses actes.

On ne doit pas ignorer non plus que le Khédive étant un des grands dignitaires de l'Empire possédant la confiance de la Sublime Porte, et que le Gouvernement Imperial ayant à cœur de sauvegarder le Prétige et l'autorité de son Altesse, et de maintenir intacts les privilèges et le pouvoir qui lui sont dévolus par les firmans Imperiaux, les actes qu'Orabi Pacha a osé commettre vis-à-vis du Khédive sont en tous points contraires à la volonté du Gouvernement Imperial.

En conséquence, tout le monde doit savoir que le caractère d'insurge que s'est approprié Orabi Pacha est le résultat de sa conduite et de ses procédés, et que le Gouvernement Imperial est décidé à maintenir l'autorité et les privilèges de son Altesse le Khédive.

ملحق رقم (٤٠)

(منشور لورد جرانفيل في ٢ يناير ١٨٨٣)

From : Earl Granville

To : Her Majesty's Representatives at Paris, Berlin, Vienna, Rome and St. Petersburg (1)

Foreign Office, January 3, 1883

My Lord, Sir,

The course of events has thrown upon Her Majesty's Government the task, which they would willingly have shared with other powers, of suppressing the military rebellion in Egypt, and restoring peace and order in that country! The object has happily been accomplished, and although for the present a British force remains in Egypt for the preservation of public tranquillity, Her Majesty's Government are desirous of withdrawing it as soon as the state of the country, and the organization of proper means for the maintenance of the Khedive's authority, will admit of it. In the meanwhile, the position in which Her Majesty's Government are placed towards His Highness imposes upon them the duty of giving advice with the object of securing that the order of things to be established shall be of a satisfactory character, and possess the elements of stability and progress.

The subjects to be treated may be divided into two categories : those which concern other countries and those which are matters of internal administration.

To begin with the former class : one result of recent occurrences has been to call special attention to the Suez Canal, firstly, on account of the

(1) Blue Book, Egypt No. 20, p. 48, Appendix No. 2, 1882.

danger with which it was threatened during the first brief success of the insurrection; secondly, in consequence of its occupation by the British forces in the name Khedive, and their use of it as a base of the operations carried on in His Highness behalf, and in support of his authority, and thirdly, because of the attitude assumed by the Direction and officers of the Canal Company at a critical period of the Campaign.

As regards the first two of these points, Her Majesty's Government believe that the free and unimpeded navigation, of the Canal at all times, and its freedom from obstruction or damage by acts of war, are matters of importance to all nations. It has been generally admitted that the measures taken by them for protecting the navigation, and the use of the Canal on behalf of the territorial Ruler for the purpose of restoring his authority, were in no way infringements of this general principle.

But to put upon a clearer footing the position of the Canal for the future, and to provide against possible dangers, they are of opinion that an agreement to the following effect might with advantage be come to between the great powers, to which other nations would subsequently be invited to accede :

1. That the Canal should be free for the passage of all ships, in any circumstances.
2. That in time of war a limitation of time as to ships of war of a belligerent remaining in the Canal should be fixed, and no troops or munitions of war should be disembarked in the Canal.
3. That no hostilities should take place in the Canal or its approaches, or elsewhere in the territorial waters of Egypt, even in the event of Turkey being one of the belligerents.
4. That neither of the two immediately foregoing conditions shall apply to measures which may be necessary for the defence of Egypt.
5. That any power whose vessels of war happen to do any damage to the Canal should be bound to bear the cost of its immediate repair.
6. That Egypt should take all measures within its powers to enforce the conditions imposed on the transit of belligerent vessels through the Canal in time of war.
7. That no fortifications should be erected on the Canal or in its vicinity.

8. That nothing in the agreement shall be deemed to abridge or effect the territorial rights of the government of Egypt further than is therein expressly provided.

Passing to the financial arrangements which have been the subject of agreement with all the powers in connection with the law of liquidation, Her Majesty's governments are induced to believe that greater economy and simplicity may be attained in regard to the management of the Daira Estates and some other Administrations by certain changes of detail which would not diminish the security of the creditors. They trust shortly to be in a position to lay before the powers definite proposals for this purpose.

A question in which all the powers are interested, and which connects itself with the general subject of finance, is that of the equal taxation of foreigners and natives.

Her Majesty's government feel convinced that the powers will be prepared to join them in accepting any equitable proposals of the Egyptian government for the purpose of placing foreigners on the same footing as natives in regard to taxes from which they are at present exempt.

As regards the Mixed Tribunals which have been established in Egypt by international agreement for the decision of civil suits between natives and foreigners, you are aware that the prolongation of the present system, which was agreed to in January last, would naturally expire on the 1st February next. Her Majesty's government have advised the Egyptian Ministry to propose a further prolongation of a year, in order to give time for the discussion of amendments in the Codes and procedure which was interrupted by the events of the present year.

This concludes the list of questions which are matters of direct international arrangement with the powers.

Her Majesty's government communicate this outline of their views, as the initiative seems, after what has occurred, to fall on them, and submit it for the consideration of the powers, in the hope that it will their approval.

With reference to the second class of the questions, the first and most pressing of the measures of internal administration is the organization of a force for the maintenance of public security against external or internal attack. Both on grounds of economy and of safety, Her Majesty's govern-

ment think it desirable that the Egyptian army should be a small one, and that the duty of maintaining, order within the country should be discharged, as far as possible, by a separate force of gendarmerie and of police. The Khedive and his Ministers have expressed a strong wish that British officers should be lent, to fill certain posts in the army, under the commander-in-chief of the Khedive, and to this Her Majesty's government have expressed their willingness to agree for a time, and on a system which would give Egyptian officers access to some of the higher commands. The details of the scheme are still under consideration, but the general principles are sufficiently indicated in what I have stated.

Among the administrative arrangements of recent years, one of great importance was the institution of the English and French controllers — General, with certain attributions in relation to the revenue and expenditure of the state, of which the French Government, and more recently that of England, became parties.

Upon this subject I inclose, for your information, and for communication to the government to which you are accredited a copy of note officially delivered by the Egyptian Government to the British and French Agents in Egypt on the November, containing a proposal for the abolition of the control, and a statement at the grounds on which that course is advocated. I also inclose a copy of the instructions which Her Majesty's Government have addressed to the Earl of Dufferin in reply to this communication, from which it will be seen that, for the reasons therein stated, and subject to a reservation as to the appointment for the present of an European official as financial adviser to the Khedive, Her Majesty's Government are prepared to accede to the proposal of the Egyptian Government. In this measure they earnestly desire the concurrence of France.

Her Majesty's Government have urged strongly upon the Khedive the necessity of at once introducing an improved system for the administration of justice to natives throughout the country, and they trust that in a short time effective measures will be taken for this purpose.

The question of the suppression of the slave trade, and of the abolition, as far as possible, of slavery in Egypt, is one which Her Majesty's Government have much at heart. They will lose no favourable opportunity of advising the Khedive to take such steps as may be judicious for the attainment of these objects.

There remains the question of the development of political institutions in Egypt. It is one of great importance and complexity, and requires for

its treatment careful study of circumstances of the country and people. Her Majesty's Government are of opinion that the prudent introduction of some form of representative institutions may contribute greatly to the good government of the country and to the safety and regularity of the Kdedive's rule. But they await further reports from their representatives in Egypt before coming to a conclusion as to the shape which would be best suited to the present occasion, while affording opportunities for future growth.

Her Majesty's Government have wished to give full information to the powers on all these matters, which are immediately connected with the peace, security, and social order of Egypt, and on which, accordingly, they have thought it their duty to advise the Kedive as to the best mode of exercising his governing power. They trust that the spirit in which they have proceeded will be found to be in consonance with the views of other governments who take an interest in the welfare of that country, you will communicate a copy of this despatch to the Government to which you are accredited.

I have and ...
(Signed) Granville

(ثبت بأهم المصادر والمراجع)
التي ورد ذكرها في هوامش الرسالة

أولا : (المصادر)

(أ) وثائق رسمية مطبوعة :

- BLUE BOOB : « Parliamentary Papers ».
Egypt, No. 7, 11, 12, 17, 18, 19 (1882).
Egypt, No. 1, 20 (1883).
- HANSARD'S PARLIAMENTARY DEBATES :
Vol. No. 227 (1976).
Vol. No. 270 (1882).
Vol. No. 271 (1882).
Vol. No. 272 (1882).
Vol. No. 273 (1882).
Vol. No. 267 (1882).

LIVRE JAUNE :

DOCUMENTS DIPLOMATIQUES.

AFFAIRES D'EGYPTE.

1881, 1882, 1883.

(ب) وثائق رسمية غير منشورة :

مجموعة وثائق النودة العراقية :

(المحفوظة بدار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة)

- * محفظة رقم ١ من ملف رقم ١ الى ملف رقم ٢٣
- * محفظة رقم ٢ من ملف رقم ٢٥ الى ملف رقم ٣٣
- * محفظة رقم ٥ من ملف رقم ١٠ الى ملف رقم ٨٥
- * محفظة رقم ١٢ من ملف رقم ١٢ الى ملف رقم ١٤
- * محفظة رقم ٢٣ من ملف رقم ١ الى ملف رقم ٥٢
- * محافظ أرقام : ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٥٣ ، ٩٧ ، ١٠٤

قناة السويس - ٢٨٩

ثانيا : المراجع الافرنجية

- ALFRED, MILNER : L'Angleterre en Egypte,
Paris, 1894.
- ALFRED, BOURGUET : La France et l'Angleterre en Egypte,
Paris, 1897.
- ARTHUR, WEVGALL. E. P. BROME : A History of Events in Egypt
from 1798 to 1914
London, 1915.
- CHARLES, J. ROUX : L'Isthme et le Canal de Suez,
Historique Etat Actuel
Paris, 1901.
- CRABITES, PIERRE : The Spoliation of Suez
London, 1940.
- COCHERIS : Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan
Paris, 1903.
- CROMER : Modern Egypt,
London, 1908.
- DOCUMENTS DIPLOMATIQUES : De Mohamed Ali jusqu'en 1920
Réunis par l'Association Egyptienne de Paris,
Paris 1920.
- FREYCINET, DE, C. : La Question d'Egypte
Paris, 1904.
- HALLBERG, CHARLES, W. : The Suez Canal,
Its History Diplomatic Importance
New York, 1931.
- HILL, GEORGE : A History of Cyprus, 1571-1946
London, 1952.
- HUGH J. SCHONFIELD : The Suez Canal
London.
- JOSEPH, ACHKAR : Le Khédivat d'Egypte,
Etude de Droit Politique
Paris, 1912.

- JOHN MARLOWE : Anglo-Egyptian Relation, 1800-1953
London, 1954.
- KINROSS, LORD : Between Two Seas
The Creation of the Suez Canal
London, 1968.
- MILNER, VISCOUNT : England in Egypt
London, 1899.
- NICOLAS, NOTOVITCH : L'Europe et l'Egypte
Paris, 1898.
- POLSON, NEWMAN : Great Britain in Egypt
London, 1928.
- RIFAAT, MOHAMED : The Awakening of Modern Egypt
London, 1947.
- SAYED, KAMEL : La Conférence de Constantinople et la Question
Egyptienne en 1882
Paris, 1913.
- SETON, WATSON, R.W. : Disraeli Gladstone, and the Eastern
Question
A Study in Diplomacy and Party Politics
London, 1935.
- WILLIAM, YALE : The Near East
A Modern History
London, 1958.
- WILSON, ARNOLD : The Suez Canal
Its Past, Present and Future
London, 1933.

ثالثا : المراجع العربية :

* احمد عرابي (مذكرات)

كشف الستار عن سر الاسرار الجزء الاول . القاهرة .
طبعة أولى

- ✳ أحمد عرابي (مذكرات)
(دار الهلال) ١٩٥٤
- ✳ أحمد شفيق (باشا) :
قناة السويس • مقبرة العرن التاسع عشر • طبعة أولى
- ✳ أحمد شفيق (باشا) :
مذكراتي في نصف قرن • الجزء الأول القاهرة • الطبعة الأولى ١٩٣٤
- ✳ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى :
مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ القاهرة • طبعة أولى ١٩٥٦
- ✳ بيبي كرايتس : اسماعيل المفتري عليه •
ترجمة فؤاد مبروك القاهرة ١٩٣٣
- ✳ تيودور رونشتين : Rotchrien
تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ تعريب الأستاذين
عبد الحميد العيادي ، محمد بدران • القاهرة • الطبعة الثالثة ١٩٥٠
- ✳ جورج جندي :
اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية القاهرة ١٩٤٧
- ✳ جوليت آدم : انجلترا في مصر Juliette Adam
تعريب : علي فهمي
- ✳ سليم خليل النقاش :
مصر للمصريين الأحرار : الرابع ، الخامس ، السادس ، السابع
القاهرة • طبعة أولى ١٨٨٤
- ✳ عبد الرحمن الراجعي :
النورة العربية والاحلال الانجليزي القاهرة - الطبعة الثالثة ١٩٦٦
- ✳ عبد الرحمن الراجعي :
عصر اسماعيل الجزء الثاني • طبعة ثانية ١٩٤٧
- ✳ الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي :
السخرة في حفر قناة السويس اسكندرية • الطبعة الثانية سنة ١٩٥٩

✽ الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى وآخرون :
السويس • طبعة أولى

✽ الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى :
قناة السويس والتيارات السياسية النى احاطت
بانشائها •
من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية طبعة
أولى ١٩٧١

✽ الدكتور عبد الله رشوان :
المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها القاهرة • الطبعة
الأولى سنة ١٩٥٠

✽ عمر طوسون (الأمير) :
يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ اسكندرية • طبعة أولى سنة ١٩٣٤

✽ البرت فارمان :
مصر وكيف غدر بها ترجمة عبد الفتاح عنايت مطبوعات
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر •

✽ الدكتور محمد مصطفى صفوت
انجلترا وقناة السويس اسكندرية الطبعة الأولى سنة ١٩٥٦

✽ الدكتور محمد مصطفى صفوت
مؤتمر برلين ١٩٧٨ وأثره على البلاد العربية من مطبوعات
معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٥٧

✽ الدكتور محمد مصطفى صفوت
الاحلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه
اسكندرية الطبعة الأولى ١٩٥٢

✽ الدكتور محمد مصطفى صفوت
مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة القاهرة طبعة
أولى سنة ١٩٥٩

✽ الدكتور مصطفى الحفناوى
قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة القاهرة الطبعة الثانية
سنة ١٩٥٦ (أربعة أجزاء)

✽ الدكتور محمود نجيب أبو الليل

الاحتلال البريطاني في الصحف الفرنسية ١٨٨٢ - ١٩٠٤
طبعة أولى ١٩٥٣

✽ الياس الأيوبي :

تاريخ مصر في عهد الخديو اسماعيل • الجزء الثاني القاهرة •
طبعة أولى سنة ١٩٢٣

✽ اليتور برنر :

الاستعمار البريطاني في مصر ترجمة أحمد رشدي صالح

رابعاً : الدوريات :

ثبت بأهم الصحف والمجلات العربية (

✽ العصر الجديد :

مايو سنة ١٨٨٠ العدد ١٨ صاحبها سليم نقاش

✽ الأحوال :

السنة الأولى يوليو ١٨٨٢ الأعداد : ١ ، ٢ ، ٤ صاحبها خليل
اليازجي ، أمين ناصف

✽ الطائف :

السنة الثانية ١٨٨٢

صاحبها عبد الله نديم

✽ روضة الاسكندرية :

أكتوبر سنة ١٨٨٢ • العدد الأول ، صاحبها عيد أفندي حمدي

✽ مصر :

يناير سنة ١٨٨٢ • السنة الأولى العدد ٩ صاحبها
أديب أسحق •

فهرس

٣	• • • • •	احمداء
٥	• • • • •	مقدمة
		● الفصل الأول : قناة السويس في السياسة الدولية (١٨٦٥)
٢٧	• • • • •	(١٨٨١)
٢٨	• • • • •	أولا : اهتمام الدول الأوروبية بقناة السويس
٣٦	• • • • •	ثانيا : شراء بريطانيا أسهم مصر في شركة قناة السويس
٤٥	• • • • •	سنة ١٨٧٥
٤٥	• • • • •	ثالثا : قناة السويس في أثناء الحرب العثمانية الروسية ١٨٧٧
٥١	• • • • •	رابعا : بريطانيا تحتل قبرص ١٨٧٨ تمهيدا للسيطرة على
٦٠	• • • • •	قناة السويس
٦٠	• • • • •	خامسا : قناة السويس والتنافس البريطاني الفرنسي
٦٧	• • • • •	● الفصل الثاني : موقف الدول الأوروبية من تطور الأزمة المصرية
		● الفصل الثالث : مقدمات مؤتمر الآستانة والتيارات الروسية
٩١	• • • • •	الأوروبية
١١٩	• • • • •	● الفصل الرابع : الدعوة لعقد مؤتمر الآستانة ١٨٨٢
١٢٠	• • • • •	أولا : ميثاق انتفاء الغرض الشخصي
١٢٩	• • • • •	ثانيا : الحكومة العثمانية ترفض الاشتراك في المؤتمر
١٣٩	• • • • •	● الفصل الخامس : الدبلوماسية البريطانية في مؤتمر الآستانة
١٨٣	• • • • •	● الفصل السادس : الدبلوماسية الفرنسية في مؤتمر الآستانة
٢١٥	• • • • •	● الفصل السابع : موقف الدول الأوروبية الأخرى تجاه المؤتمر
٢١٦	• • • • •	أولا : موقف إيطاليا
٢٢٥	• • • • •	ثانيا : موقف ألمانيا
٢٣٢	• • • • •	ثالثا : موقف روسيا
٢٣٧	• • • • •	رابعا : موقف النمسا

- الفصل الثامن : محدّدات خارج نطاق المؤتمر بين الحكومتين
البريطانية والعثمانية ٢٤١
- الفصل التاسع : الخطة الاستراتيجية البريطانية لاحتلال
قناة السويس ٢٥٣
- الفصل العاشر : قناة السويس عقب الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ٢٧٧
أولا : انقسام الرأي العام البريطاني ازاء احتلال مصر . . ٢٧٨
ثانيا : معارضة فرنسا والدولة العثمانية للاحتلال البريطاني
لمصر ٢٨٢
- ثالثا : السياسة البريطانية ازاء قناة السويس بعد احتلالها ٢٨٧
- وثائق انجليزية وفرنسية ٢٩٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٤٠ قرش